

King Saud University 1957

Copyright © King Saud University



٤١٥
م٠ز

المهمات المفيدة في شرح الفريدة، تأليف ابن زكري
محمد بن عبد الرحمن -١١٤٤هـ. كتبت سنة ١٢٩٦هـ.
٢ج (١٣٠+١٤٩ق)   ٢٥س
٥ر ٢٠×١٦سم

٧٠٣٩

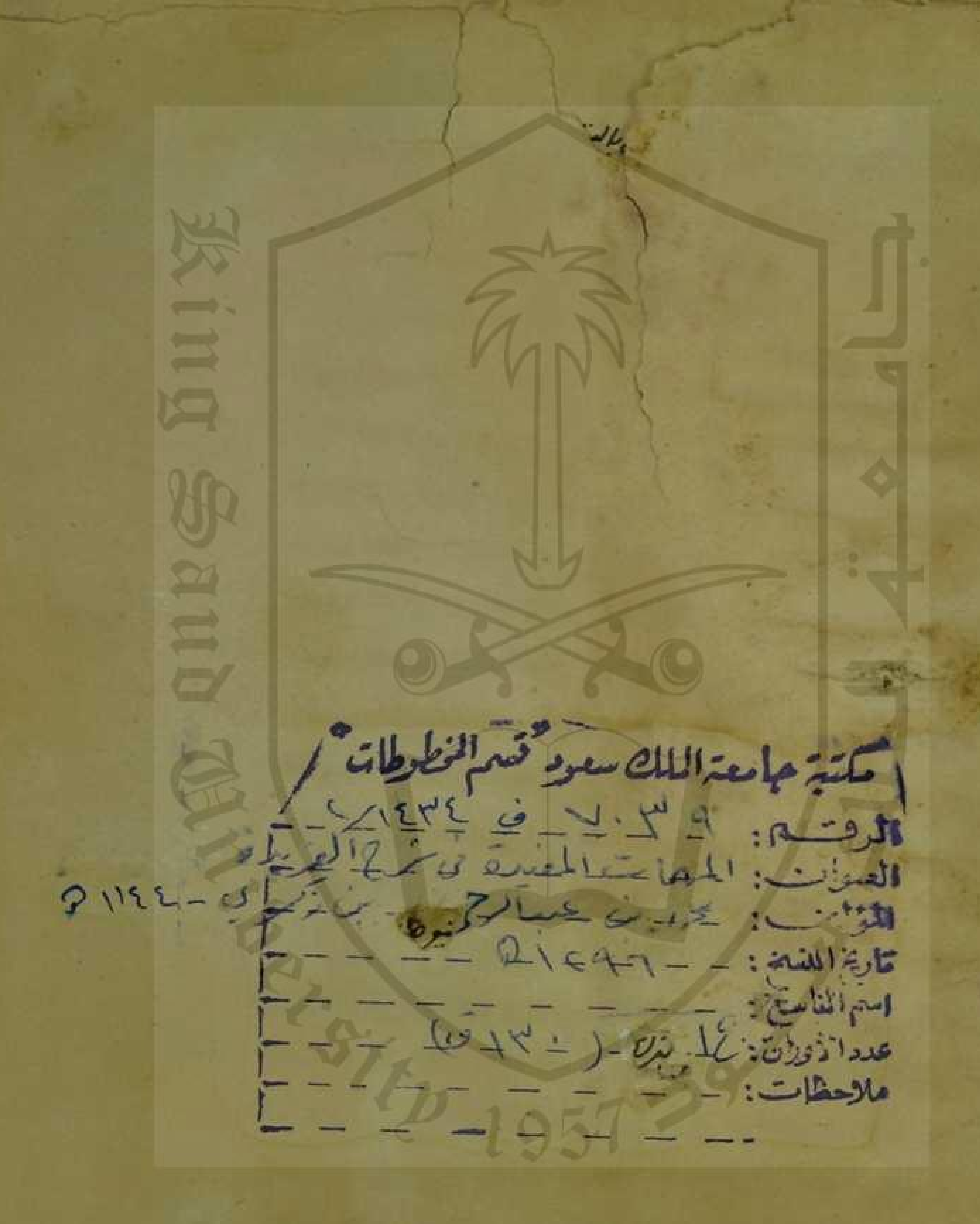
نسخة حسنة، خطها مغربي دقيق، طبع ١٣١٩هـ.
مكتبة الجلال السيوطي : ٢٦٥   دار الكتب المصرية
٢ : ١٦٧

١٤٣٤/ع

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ ج- شرح الفريدة د- شرح ابن زكري على الفريدة.

١٧/١٢/١٤١١

Copyright © King Saud University



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٧٠٣٩ في ١٤٣٤/٢

العنوان: المقاصد المفيدة في شرح الجزرية

المؤلف: محمد بن عبد الرحمن ... ت ١١٤٤هـ

تاريخ النسخ: ١٠٩٦هـ

اسم الناسخ:

عدد الأوراق: ١٤ ورقة (١٣٠ ق)

ملاحظات:

Copyright © King Saud University

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

أما بعد فلما كانت نعمة الابدان من اجل النعم والشكر له على ان استعملها في بعض اوقات عمره بانواع ما طالبه
به من الخلال واخراجها تعظيما لامر بعضها واداء بعضها ومطلوب الاحكام موفق للعمل بمقتضى ذلك ولو بعضها
على وشعائر الاوقات ومتابعة الاباء والامهات انا حتى اتوصل الى ذلك وكثير [illegible] فدرجة
ومعا تحقيق به [illegible] من اعظم الانعام ثم احمد الله جل جلاله واشكره سبحانه وتعالى على ان جعل
وجعلني للتيسير فيما يعين على ذلك ويسهل الوصول اليه من قواعد فنون الالات التي هي وسايل لتلك
المقاصد العظام فان الوسايل بحسب مقاصدها وبذلك حصل للعلوم كلها [illegible] التعبير الابلغ

الوسايل بحسب مقاصدها

لانه جعلت في النعمة حيث استعملتها بخلاف ما هو المقصود منه والمراد [illegible]
نكتب الذكر [illegible] للتنبيه في الغفلة وفائدة للطلبة الاشتغال بذلك الاوهام [illegible]
لا طارات ذلك [illegible] منها على تعيين لئلا يقع على [illegible] التاويل [illegible] قلب الحقايق والخروج
والتنبيه الى [illegible] بذلك اصول انبله جنس [illegible] بفضل الله عنه ذلك ولو [illegible]
باب الجماع [illegible] للتدريس استعارة كتب [illegible] لاجل بذلك المجلس واذا
[illegible] وذلك [illegible] لا رجعة [illegible] النظر في الاعضاء والا [illegible]
اذا اوجز [illegible] الاوقات [illegible] المشكلات [illegible] عليه [illegible]
[illegible] سواء كان من بحر الكلام [illegible] باستقامة الانظار وسلامة الاجماع [illegible] ان افهم
الاشتغال [illegible] العمومات [illegible] سوى السوابق [illegible] تذكرها [illegible] بل ربما استعملت
[illegible] استنباط [illegible] واستخراج [illegible] التي ليس لها [illegible] واوقات [illegible]
[illegible] لذلك بجنبه [illegible] معرفة [illegible] والشهوات
التي [illegible] وعظمة [illegible] تلك الاشتغال التي كان [illegible] والشرايع
[illegible] على كل [illegible] سالمة والتكليف به [illegible]
والمخالفة والتغير [illegible] الاعلام [illegible] العلم [illegible] على المخطيين [illegible]
[illegible] في المجلس [illegible] الكثير والكلام ثم [illegible] به على [illegible]

هو

هو اجمل [illegible] الرد على كبراء [illegible] بالتقرير [illegible]
[illegible] ان الناس [illegible]
[illegible] في ذلك ان اذا اوقات مسايل [illegible] ابواب [illegible]
[illegible] ثم احتجت [illegible] على [illegible] الاحكام [illegible]
على [illegible] من غير [illegible] والاحتياج حتى كانت [illegible]
[illegible] للطلبة [illegible] المعاملات [illegible]
[illegible] الحاجة [illegible] ثم [illegible] على [illegible]
[illegible] اذا [illegible] بذلك [illegible]
العمل حتى [illegible] الثبات والدوام [illegible] ذلك انه اذا [illegible]
[illegible] المجهود [illegible] تحسين [illegible]
[illegible] والاعتدال [illegible] اهل [illegible] الاشتغال [illegible]
والانقطاع [illegible] الكلية [illegible] المواطن [illegible]
والاخلاص [illegible] العلم [illegible] بطلب العلم
العلم النافع الذي [illegible] خشية الله ومراقبته [illegible]
على عيوب النفس [illegible] على [illegible] معرفة [illegible]
[illegible] وما هو عليه [illegible] اعتقاد [illegible]
التوبة [illegible] الخواص
[illegible] النفس عليه [illegible] العجب [illegible]
[illegible] والسلام على [illegible] جميع انواع [illegible]
وهو [illegible] محمد [illegible] والسلام [illegible]
[illegible] جميع
الانبياء والمرسلين والملائكة [illegible] والصحابة [illegible] وبعد [illegible] الله تعالى
[illegible] الشيخ [illegible] رحمه الله تعالى ورضي
عنه [illegible]

Copyright © King Saud University

[illegible] على [illegible] والروم

النحو [illegible] بعد ما [illegible] عليه ووطن على البر والكلام مع اهل الاتقان والابرار [illegible]
والرموز [illegible] على حفظ عليه شيخنا الامام المحقق العلامة ابو عبد الله سيدي محمد بن
[illegible] نفع بعلومه ورفع معالم البقاء بنور قربه انه وجعل معه مع سواله وفضل الله تعالى
اجابة والله [illegible] في [illegible] مبشور [illegible] وسميته السمات المعبرة بشرح العبرية و
بالله [illegible] اقول بعد الحمد والسلام على النبي [illegible] النحو [illegible]
[illegible] غير العقائد الا المحكي [illegible] ولم يتقدم لم ذكر [illegible] تعبير الخلاصة بالماضي
[illegible] [illegible] القول [illegible] الاول او وضع لفظ قال او لا
[illegible] الشروع فيه او ايقاع الماضي موضع المستقبل او
[illegible] الماضي والمستقبل وتكلف جميع التوجيهات [illegible]
[illegible] للاستقبال [illegible] متعلقه وطول اوقات التكلم باجزاء
[illegible] حتى اقول هنا لانه عبارة عن جميع ذلك [illegible] ان يكون للحال وان كان [illegible]
في اطلاق الحال [illegible] اواخر الماضي واوائل المستقبل [illegible] القول هنا
[illegible] فلنا وهنا [illegible] فيما يجري عليه اسم الحال ان يوجد فيه [illegible] الماضي و[illegible]
والمستقبل [illegible] اجزاء متعاقبة واواخر الماضي واوائل المستقبل [illegible] ان ذلك [illegible] هنا
قلت [illegible] لم تتصور الحكاية بالقول على انه حال [illegible] والتعبير بالحال [illegible]
[illegible] المنقضا [illegible] بانه لا [illegible] بالنسبة الى الا
[illegible] فلت [illegible] على ان مقدار الحال [illegible] الى العرف [illegible] الافعال [illegible]
[illegible] مقدار [illegible] [illegible] ذلك كله [illegible] العقائد هنا
للحال [illegible] مع طول ازمنة الكتابة قلت [illegible] مع [illegible]
[illegible] الازمنة قبل [illegible] الحال والاستقبال
او [illegible] الاستقبال هنا [illegible] العقول [illegible] بالرباعية
ثم [illegible] القول [illegible] المحكي [illegible] انه موعود به [illegible]
الموعود به [illegible] المحكي به [illegible] الماضي [illegible] هنا
ان [illegible] الموعود به [illegible] بلسانه [illegible] الموعود [illegible]
بالموعود به والعقائد [illegible] التاليف والضمائر للموجود وذلك [illegible] الحكاية [illegible]

بالموعود به

2

بالموعود به [illegible] المحكي به [illegible] بالفعل [illegible] المعقود والمو
عود به والحكاية [illegible] الموعود به [illegible] واصحاب [illegible]
كان في الحكاية [illegible] انه لا بد في الحكاية والتعبير [illegible] الاستعمال
القول ان يقع [illegible] المحكي [illegible] الشهاب [illegible] ففيه
انه لا بد في [illegible] الحكاية والتعبير بالمحكي [illegible] الحكاية [illegible] للمعنى [illegible] الناظم
قال [illegible] الكلام [illegible] فقال الشيخ [illegible] قوله وفيه [illegible]
لانه قال [illegible] استعمال القول [illegible] للمعنى على [illegible] واضح انما
[illegible] الخلاصة و[illegible] الموالف [illegible] المعقود [illegible]
الغرض مع انه [illegible] الموالف [illegible] التقطيع
[illegible] ذلك [illegible] مع معرفته بالنية [illegible] الاعتناء
[illegible] التاليف والاقبال على الاشتغال بتحصيله [illegible] قبل [illegible] هذا
مع ان [illegible] بعض العقائد [illegible]
منه [illegible] للتعيين [illegible] شرح كتابه [illegible]
[illegible] بقوله بعد الحمد والسلام [illegible]
[illegible] على حمد الله تعالى والسلام على نبيه صلى الله عليه وسلم [illegible] الجملة
[illegible] لا اشتباه [illegible] الحكاية بالقول [illegible] على الخلاصة [illegible]
[illegible] الاصطلاحية [illegible] القول والانشاء [illegible] فانه وان
[illegible] اللفظ [illegible] الا [illegible] حكم عليه بها
[illegible] او [illegible] الحكاية [illegible]
[illegible] هذا التاليف كان على الوجه [illegible] الربانية [illegible] وان
[illegible] على الوجه الشرعي [illegible]
[illegible] السلام [illegible] التاليف [illegible] الخلاصة [illegible]
[illegible] السلام للصلاة [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] العكس [illegible]
[illegible] الاستغناء [illegible] الاستغناء [illegible] بالنية [illegible] الخاصة

Copyright © King Saud University

اللهم صل على نبينا محمد وآله وسلم

لانه اشد اجماع العرب والتعبير بالرسول لغة الشافعية مكروه وقد اعترض بهذا الصباح على الخلاصة
ربان يدعو العوام تعبير الكراهة عندهم بغير سياق فيه تعظيم نظروا اعتقوا بعض الشيوخ وتغيير حرفه
النواه ببيانهم بذلك حتى اجاز نحو بانهم الشافعية واشار بقوله افصح الانام الى ان قوله صلى الله عليه
وسلم انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد واختار وجهه صلى الله عليه وسلم
بجوار العقبة في هذا الفضاء تشبيها على مدح العلم الموصل الى الفصاحة لانها والصفات التي يمدح
بها افضل الخلق صلى الله عليه وسلم وذلك علم النحو المراد بالتأليف فيه اذ به يتميز عن ضعف التأليف
والانام هنا بمعنى الناس ويطلق على الانس والجن ويطلق على جميع الحيوان ثم صرح بمدح
النحو الذي اراد التأليف فيه وادعى انه افضل ما يعتني به الطالب واستدل بذلك بافتقار العلوم
كلها اليه فقال النحو خير [illegible] وفيه ان الثابت للنحو كونه من افضل ما يعتني به لا انه افضل
كل ما يعتنى به وجوابه ان ما واقعة على العلوم بقرينة اضافة اسم التفضيل المحمول على النحو
الذي نحو علم [illegible] انما [illegible] لما هو بعضه والمعنى انه افضل العلوم التي يعتنى بها حاجة قبل [illegible]
لم اقل الواجب العيني من العلوم افضل منه قلت هو الطريق الذي ذلك الواجب العيني والمعين عليه و
المعين على تحصيله فهو [illegible] بقوله الاعتناء به عليه [illegible] بعد ذلك انه بلى الشيوخ [illegible] اليه
لا عند توجه الخطاب بشيء من الواجبات مع جهل ما يتم به وضيق الوقت عن تحصيل الوسيلة وبالجملة
فاهمية شغل الوسيلة والواجبات [illegible] هو معنى كون النحو وسيلة فقوله خير ما به العربي معناه
باعتبار الشعر بهم والعطف [illegible] للتفضيل الا باعتبار الكثرة الثواب واشرفية [illegible] وخير ان الفعل
[illegible] الجمع وطيبه وقوله الى مبتدا ومن خبره والجملة صلة ما والرابط المجرور بالباء المتعلقة
بعض [illegible] وقوله اذ ليس علم عنه حقا يغني [illegible] العقلية ومدار [illegible] هذا العلم وثمرته
وهو الاستعانة على فهم جميع العلوم ووجه ما ذكر من عدم استغناء العلوم عنه ان التعبير
والتكون فيها لا يجوز [illegible] حتى يكون على بالعربية وقد قال [illegible] رضي الله عنه لو
[illegible] العجم [illegible] العلم [illegible] ارجع ذلك الى [illegible] كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم [illegible] ولا سبيل الى فهمها الا بمعرفة لغات العرب فيه انزل الله كتابه ونهج
بعباده احكامه [illegible] رحمه الله وقد فوت [illegible] وعلو [illegible]
يقول [illegible] هو النحو [illegible]
به يعرف القرآن والسنة [illegible] الا من

شروط

شروط العبرات ليكون عارفا بالنحو فان المعنى يتغير ويختلف باختلاف الاعراب فلا بد من اعتباره
وقال ابن الصلاح ينبغي للمحدث ان لا يروي حديثه بقراءة لحان وروي عن ابي داود السجستاني قال شعبة
لا يصح [illegible] ان اخوف ما اخاف على طالب العلم اذا لم يعرف النحو ان يدخل في جملة قوله صلى الله عليه
وسلم من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار لانه لم يكن يلحن فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه قال ابن الصلاح
فحق على طالب الحديث ان يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتهما
خرج البيهقي في شعب الايمان عن شعبة قال اذا كان المحدث لا يعرف النحو فهو كالحمار يكون على
راسه مخلاة ليس فيها شعير وقد نظم بعضهم هذا الاثر فقال مثل الطالب الحديث ولا يحسن نحو
[illegible] كحمار قد علقت ليس فيها [illegible] شعير براسه مخلاة واما [illegible] كثير منه على
[illegible] من الكتاب والسنة ومناظرتها عندهم فيها على مجرد الالفاظ العقلية ان يجول على الادلة
السمعية واخرج البيهقي في شعب الايمان عن يحيى [illegible] فلانا [illegible]
بالعشق [illegible] بكلام العرب وعجمة قلوبهم واخرج [illegible] عن الحسن قال انما اهلكتهم
العجمة واخرج [illegible] قال سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول
ما جهل الناس ولا اختلفوا الا لتركهم لسان العرب وميلهم الى لسان ارسطاطاليس واعلم ان احتياج
الى النحو ظاهر للمفسر [illegible] ابواب كالاوامر والعلل وغيرهما للمجتهد كل باب الى النحو وجملة شروط
الاجتهاد [illegible] قاله [illegible] قلت واشار وان الدواوين الموضوعة فيه باللسان العربي جملة
نعم معانيها الا به واما اصول الفقه فجملة ما يستمد منه العربية كما قال ابن الحاجب لان
الادلة من الكتاب والسنة عربية واما علم البيان فاحتياجه اليه بين اذ بالجملة [illegible] جميع معاني
التراكيب ومعرفة كيفية ارتباط اجزاء الكلام على النحو [illegible]
يتبين انه لا يستغني عنه علم من العلوم ومن هنا استحق النحو [illegible] التحقيق انه خير
العلوم ايضا كما قال [illegible] ابو طاهر [illegible] رضي الله عنه [illegible] النحو [illegible]
على المنطق [illegible] الشاعر [illegible]
وانه [illegible] من رتب العلوم [illegible] بالشعر [illegible]
[illegible] الاشتغال بالنحو [illegible]
[illegible] العلوم [illegible] بقية العلماء [illegible]
[illegible]

الابتداء بالحمد وثنا بعد لما مر والتصلية بجملة الحمد والصلاة بالفعل الذي للنكتة التي سبق بيانها ولعدم
جود حتى انزل نوع وجوده منزلة الحاضر على حد قد قامت الصلاة اي قرب فعلها وهذا هو الذي اختاره
الجاربردي في قول الاصلاح هذا باب علم ما الكلم والعربية او لعدم وجوده هنا وذلك كلما في رجوع الا
شارة اليه فانه يشار للمعقول وان كان غير محسوس بتنزيله منزلته او لا معنى لكلمة الاشارة او بالرفع
ضعفت والتشبيه الى [illegible] الحاجة واستغرق من المشار اليه وهذا هو الذي اختاره السيرافي في عبارة
الاصلاح رحمه الله تعالى وخطأه الجاربردي بان خلو هذا عن معنى الاشارة الموجب لبنائها يقتضي
اعرابها واجاب ابن العز بان الشيء اذا سلب وضعه ما الاكثر انه يبقى عليه حكمه كهمزة التسوية
فانها سلب عنها معنى الاستفهام ومع ذلك بقيت على صدريتها في الاكثر وهذه التوجيهات
الاخيرة فانما تتقرر بالنسبة والبقية نسبت الى الغائبة وقد اشكل في ذلك الحضور
والنسبة للمفسر كالنسبة للموجود قوله فيه نعت للعبة والمجرور بعض للخبر والاضافة مجازية سواء
جعلنا الاشارة لعبارة المترجم عنه او للمعاني الذهنية لان الظرف معنى والمعنى لها اتباع
الظرف وشموله للحروف وغيره وصوت اي جمعت نعت ثانيا والحول معموله والفاعلة الجنس
نحو العموم وهو مجيء في مقام المبالغة والادعاء كما هنا ونعلة ما بقي للنسبة لما حوته منزل
منزلة المعدوم لذلك والاصول جمع اصل بمعنى القاعدة وهي قضية ذات حكم كلي مشتمل على
جميع جزئيات موضوعها لتعرف احكامها منه كقولنا الفاعل مرفوع وذلك بان يوضع الجزئي
الذي تراد معرفة حكمه ويحمل عليه موضوع القاعدة ثم يؤتى بالقاعدة فيستنتج المراد كقولنا زيد من قولنا
جاء زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فانه ينتج زيد مرفوع وعليه القياس ونحوه بقية على حرف والاسناد
فيه مجازي اذ المصنف [illegible] رحمه الله تعالى [illegible] الاغراض الفاعرة
وهذا مما خفي على [illegible] والاغنياء بما فيهم والجر مستعار [illegible] المعمول فائدة العين
اي ما [illegible] والطرق المسالك وجمعها والاصول ما خلت عنه وحيدا وسلكت اعملت
في فائدة الجمع على انه وصف اي [illegible] والنصب على الحال لانه تحقق بما سبق والجهات
ثم وجه [illegible] الامور التي تاخذت بها بقوله تحويها والطرق المسالك اي الطرق المسلوكة
للتحصيل وذلك [illegible] اخرها ان القواعد والابواب فيها مشتبه في فضلها وذلك متصل
للعثور [illegible] والمطالعة وان اشتملت على هذا الوجه لانه [illegible] فيها ما [illegible]
ما فيه مختلفة واعلم [illegible] ولذا الاثنتين وكذا الحسنات مع [illegible] المسائل [illegible]

جنس

ه

جنس الا الخلو عن مناسبة ما وثانيهما انه عبارة عن كل القاعدة او من باب الغالب وعبارة الخلاصة
وان كانت فيها ابياتا معدودة يحتاج في شرحها الى وجوه تتعسر وتكثير هذا مع عدم اعتماده
في شروط المسائل على الامثلة وسلوكه طريق التحرير فيكون كلام المصنف يقول للكونها لم يخرج
مسائلها والخلاصة لان مطلق الوضوح غير منفك عنهما والاوفق التعبير بتقريب لقولهما تقرب
الافهام بلفظ موجز وقوله جمعها على كونه والمصدر مضاف لفاعله وما خلت معموله
والمجرور في ابواب المسائلة والاصول بيان لما وقعت عليه ما فرعه للظرف ونحوه وجه ان التفصيلها على
الخلاصة بمعنى انها جمع منها للغرض وشمل الفوائد والجواب فكلاما في الشرح لخصنا فيه ما في
العمدة اي ما لك في ستمائة بيتا وزدت اربع مائة بيتا فيها والقواعد ونحو ابيات الزوائد ما الستيغ
طالب النحو عنه قوله وضبطا وسلكت اعملت وجه ثالث لتفضيلها اي فيه تقسيم مسائل كالحديث
في الخلاصة مع انه في بعض الامر مفيدة لغيره فيه لا لكن تجد ما ادعاه فلان في الشرح والشيء على
ذلك في النظم احسن والسكوت عنه فقد قيل حولا اي ما لك فائدة العمدة اي معه النهاد كوي
بلا دليل الحق والاولى بحذفه فقيل هذا مدح الكتاب بما فيه والاوصاف الحسان من غير تعريض بالطعن
في الغير حفظا عن التعرض بالخطاط رتبتها ونقصان ما فيها لما تضمنه ذلك والقصار على ما جمع
فيه وذا لسيم فلو يكن له لو كان ابو الحجاب وبلغني ذلك على ان تشغيل الطالب الى شغل لغيبة الحقيقة
وذلك وحقها التعبه بقلة الجمع وتغيير العبارة وما في مجراه فانه يتمم وجه بقلة العلم
ونقصان النهج او قلة الشيء وضعف الفطنة او عدم التمكن والتعبير عن المقاصد ونحو ذلك
معا يراه المراد اي يرجعه او ينسبه اليه ونحو المفعول فيه ذلك لا ينبغي قوله فيه بل يجب اجتنابه
في حقه حان فقيل بل وقع في المعنى ويشبهه التفضيل في جهات الشرح ومن من الشرائط الا
خلو المفضول فيه والاوجه في ذلك قلت الحكم على المفضول بالنسبة غرابة يتكلم وجه بجواز
بعض جهات الكلام وهو ذم مكروه لمرعية ومن هذا ما لا يشكل في المقال الا عرفه على نفسه ثم
في ارتكاب ذلك في مقام فيه الاشارة على ما فيه خصوصا اليوم فرع في حرم النصب ونحو ذلك
ربما لم يجب ان تشبيهها والاسم وذلك في مثل هذا المقام لا من لم حفظ واجب اليوم جملة
اذ لا فيما السوافعة مع نحو سمع المعقبين يحفظ وكلهم الا اعتراف بمراد منه ذلك والا كان ما هم على
نحو سمع بحجة والاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى والامر او وقع ما يخرجه من هذا المقام
وذلك كمن توصيه الطالب عليه التحرز في مقام الاعتراف وبيان الصواب في الخطأ والغالب فيه على

Copyright © King Saud University

٦ أهل التعمق مجاوزة الحد ومع الاقتصار على القدر الحسن للنحو فلا نغتر بما يقع وذلك في كلام الأئمة
المعتبرين [illegible] فإن لم [illegible] أمر الاقتصار على القدر الكافي ونتبع كلامهم [illegible] ذلك ومنها قال الآبي ومعنى
ما [illegible] في تعريف الرواة ما يقع كثيرا لبعض الشيوخ في رده على غيره بقوله [illegible] كلامه أو في كلامه قصور أو
ضعف وشيخنا رحمه الله تعالى [illegible] كثيرا ما يقع لذلك ويستبعده ويراه نحو تعريف الرواة قال
لأن المشغول [illegible] فلتتلو [illegible] إذا قصر بيان الحال [illegible] لكون معنا
غرض [illegible] الخاطر [illegible] وكل ما ينبغي ذلك في الحد من ضرع النقص [illegible]
الوهبية [illegible] واسمع [illegible] مقنع المحتاج [illegible] قال [illegible] محمد بن محمد بن علي
بن محمد [illegible] رحمه الله تعالى ورضي عنه ونفعنا به بمنه وكرمه في كتابه الأسلوب الغريب
في [illegible] التعمق [illegible] الأغراض
وقل [illegible] قال الشاطبي في كتابه [illegible] العادات والاستادات [illegible]
بشيخنا الأستاذ الكبير العلم الشهير أبو عبد الله الفخار [illegible] رحمه الله [illegible] بوجه
[illegible] الخاتمة [illegible] طلب العلم [illegible] في تلك [illegible] كان أدخل عليه
[illegible] التي [illegible] فقال [illegible] والله تعالى أعلم (تنبيه)
[illegible] معرفات [illegible] يقول [illegible] هذه الأئمة [illegible]
[illegible] مشتملة على معرفات
وسبعة [illegible] المعرفات في تعريف الكلام والكلمة وأقسامها والكلم والجملة والمعرب والمبني
والمنصرف وغيره والنكرة والمعرفة وأقسامها [illegible] المعرفات جميع معرفة [illegible]
[illegible] معرفة علم ثم معرفة كتاب [illegible] معرفة العلم [illegible]
عليه الشروع في مسائله ومعرفة الكتاب [illegible] الارتباط له
[illegible] الأولى [illegible] الثانية [illegible] نعم
من معرفة العلم [illegible] معرفة الكتاب [illegible] معرفة العلم ثم معرفة الكتاب عموم
وخصوص [illegible] معرفة الكتاب أو معرفة الكتاب [illegible]
المعرفات [illegible] الشروع [illegible]
[illegible] هذه الأمور التي هي معرفات [illegible]
[illegible] الاستثناء [illegible] الكلام [illegible]

في التمييز [illegible] الكلام [illegible] بمعنى الكلام والعشرة اسم [illegible]
[illegible] إذا كان فعلا والإضافة على معنى [illegible] ويقع الخبر مفردا وجملة ويعرب اسم لا إذا كان مضافا أو شبهه
[illegible] إذا كان مفردا [illegible] اسم الزمان [illegible] الإعراب والبناء [illegible]
إذا كان منصرفا [illegible] إذا كان غير منصرف [illegible] بالكسرة [illegible]
[illegible] العشرة [illegible] نكرة [illegible] بالإضافة للمعرفة [illegible]
بالإضافة للنكرة [illegible] على [illegible]
[illegible] إذا كان [illegible] اسم الإشارة [illegible]
باسم الإشارة [illegible] الموصول [illegible]
[illegible] الأحكام
وأشباهها مما يتوقف على معرفة هذه [illegible] قبل الشروع [illegible] معرفة
علم [illegible] ارتباطها بالعناصر [illegible] معرفة كتاب [illegible]
[illegible] معرفة العلم [illegible] والموضوع [illegible] الشروع [illegible]
[illegible] العباد [illegible] المسائل [illegible]
[illegible] العلم [illegible] المعرفات [illegible] العقل [illegible] الكلام
[illegible] المنطق [illegible] معرفات [illegible] العلوم تتوقف
هذه العلوم [illegible] معرفة [illegible]
في معرفة العلم [illegible] العلم [illegible] معرفة [illegible]
ومعرفة [illegible] الكتب [illegible] المعرفة الأولى [illegible]
العلوم [illegible] والعلم [illegible] معرفة [illegible]
والكتب الأول والكتب السبعة [illegible] المرفوعات [illegible] المنصوبات [illegible]
والثاني [illegible] المنصوبات والثالث في المجرورات [illegible]
والكلام [illegible] الجازمة [illegible]
هذه الأنواع [illegible]
التوابع [illegible] الأنواع [illegible] الكتب الخمسة [illegible] الأبنية [illegible] الكلم [illegible]
[illegible] والإبدال [illegible] والإدغام [illegible]

Copyright © King Saud University

الكتب ثم لا استخفافها الناهض في الوضع والنزل في المفردات وجاءت ثم في محله لتعاقب الوسائل في
المفاصل والتعاون والتناهي بحسب المراتب وقوله مفردات ثم كتب سبعة ان جعل خبر المبتدا معرفا
اي معنى في الاعتبار انه يجب عليه انه ليس المراد الاخبار عنها ولا الحكم عليه وانما سيق الكلام لبيان ترتيبها وشرع
كيفية خبر الحرف عنه والمحكوم عليه وان جعل خبرا ثانيا لقوله ترتيبها اتجه عليه ان الترتيب ليس
عين المفردات والكتب السبعة وانما هو هيئة لها والجواب ان يكون عين المبتدا معروفا والجواب
انه في الاول ان المعنى هي من حيث ترتيبها وباعتبار مفرداتها اي لا من حيث ذاتها وفي الثاني ان المعنى
الخبر بيان معنى المبتدا او المقصود بالذات والخبر العقلي ثم العيني للترتيب وذلك ان الكلام اذا كان
فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه فذلك الزائد هو الغرض الخاص والمقصود
من الكلام فاذا قلت جاءني زيد ثم عمرو فالغرض اثبات مجيء عمرو بعد زيد بمهلة حتى كأنه معلوم
ان الجائي زيد وعمرو وانما الشك انما وقع في الترتيب والتراخي ولو قلت ما جاءني زيد ثم عمرو كان نفيا
لمجيء عمرو بعد مجيء زيد متراخيا ويحتمل انهما جاءا معا او جاء عمرو قبل زيد او عقبه متصلا به
وفي جعل الكتب سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ان [illegible] ونحو ان الله وتر يحب الوتر اما
ترى السماوات سبعا والايام سبعا والطواف سبعا الحديث واسأل الله وجاء المعلوم في جميع
انه مجيب وحسن المختتم سال الله تعالى ان ييسر عليه توجيهه ما التزمه في بعض الاعتبارات من
وضوح الدلالة على المقاصد وجمع ما يحتاج اليه الطلاب والاصول والقواعد وضبط المرسلات
بيان فيه [illegible] التوحيد [illegible] والعبودية وتبريها واظهار الضعافة والعجز واشارة الى انه لا قدرة
له على الوصول لنيل ذلك الا باعانة الله تعالى وتيسيره ولا جمع الخيرات [illegible] الاحسان [illegible] ونيل
ثوابه وقوله جار الخاطر اذا لم يعتقد الله فيما يريده فليس لمخلوق اليه سبيل وان مولاه ان يشرح به
كل مسلك [illegible] وسوال السماء دليل وتنبيه على ان التزامه لما ذكر ليس اعتمادا على جهده والقوة
والتعلم وانه لا [illegible] بل [illegible] الكبرى [illegible] توفيق الله تعالى والعلم
[illegible] والقراءة [illegible] النوع [illegible] متعلقه للتعميم [illegible] ومعنى حسن
المختتم حسن الخاتمة [illegible] والتعوذ [illegible] سوء الخاتمة المقابل لحسنها على
[illegible] العظيمة [illegible] ان يغلب على القلب عند سكرات الموت وظهور اهواله
[illegible] اما الشك [illegible] الجحود فيقبض الروح في حال غلبة الجحود او الشك فيكون ذلك
[illegible] والعذاب المخلد [illegible] وهي دونهما ان

بعد

يغلب على القلب حب امر من امور الدنيا بشهواتها وشهواتها ويتمثل ذلك في قلبه ويستغرقه حتى لا
يبقى في تلك الحالة متسع لغيره فيتفق قبض روحه في تلك الحالة فيكون ذلك منكسا راسه
الى الدنيا وطرفها وجهه اليه ومهما انصرف الوجه عن الله تعالى حصل الحجاب ومهما حصل الحجاب
حصل العذاب اذ نار الله الموقدة لا تاخذ الا المحجوبين عن الله تعالى [illegible] من النار [illegible] قلبه
مشتغل عنه ولو بعد الا ان الستر [illegible] الاحيا وحسن الخاتمة [illegible]
يسر ويطلب حتى قال بعضهم الغموم ثلاثة غم الطاعة ان لا تقبل وغم المعصية ان لا تغفر وغم
المعرفة ان تسلب وقال المخلصون بل الغم كله واحد بالحقيقة وهو غم المعرفة وكل غم
دونه هلل اذ له انقضاء وذكر عن الحسن ان اخر من يخرج من النار رجل يقال له هناد يعذب الف
الف عام ينادي يا حنان يا منان فبكى الحسن وقال يا ليتني كنت هنادا فعجبوا [illegible]
[illegible] حسن المختتم في [illegible] اختتام [illegible] الى الاشياء معا
ينبغي ان ينتهي المتكلم فيه لانه اخر ما يبقى في الاسماع فاذا كان حسنا تلقى بالقبول وجبر ما وقع
فيها سبق من التقصير والا كان على العكس [illegible] حسن الاختتام بهذا المعنى [illegible] قوله
وجاء المعلوم لان جملة ما التزمه فيها وضوح الدلالة التي بها تكون فصاحة الكلام وبلاغته
واما [illegible] حسن الخاتمة بالمعنى الاول هو الاهم للمومن [illegible] لا يخلو منه مقام
الرجاء فعليه يحمل العطف عند الاحتمال [illegible] الخطاب [illegible]
[illegible] البنية والنفع [illegible] وجاء المعلوم فيها
[illegible] وقت التاليف وقوله مع التسجيع وحسن المختتم [illegible] ولم يجي [illegible] المعلوم لان في
المعلوم ان [illegible] الامور التي طلبها لا تنال الا من الله تعالى [illegible] الكلام في حسن
ولم يقل حسن المختتم [illegible] هو الاهم [illegible] هو الاهم بحسب المقام
والله تعالى اعلم بالصواب الكلام في المفردات [illegible] لانه
المقصود بالذات اذ به يقع التفاهم والتخاطب [illegible] الوضعية كيفية
تركيبه وتمييزه [illegible] جعله خمسة [illegible] ما يطلق عليه الكلام لغة [illegible]
[illegible] والتكليم [illegible]
[illegible]
[illegible]

الخبر عين المبتدا معروفا

انظر نكتة جعل الكتب 7

واختار تعريف التعريف به دون اللفظ لانه جنس قريب بخلاف اللفظ فانه يطلق على المهمل والمستعمل ولا يوجد الاختيار بان اللفظ جمع لفظة واقل الجمع ثلاثة فيلزم ان لا يكون كلاما الا ما وجدت فيه الثلاث والمركب والقول يطلق على القليل والكثير لان اللفظ كما قال ابن هشام هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا او تقديرا وبعضهم يطلق على القليل والكثير وان كان يتناول التعريف المذكور بالمستعمل كالقول وخرج بما جعله فصلا السادس مما يطلق عليه الكلام لغة وهو الصفة الخط الدال المستكون عليه كالعقود والمركب الاسنادي والعسمي والمزجي والاضافي وما لا يجمل معناه في السماء فيجمل فيها على الاصح وهو الذي نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن سيبويه وغيره خلافا لابي حيان واستدل الانجماع بكلامية بانه خبر وكل خبر كلام مردود بان المجهول الكبرى اخص من محمول الصغرى فلا ينتج كلية بل الحق ان العلة والصفة مفرد هو انتفى كلاميته كاشتراك تونيها وخرج بالمفيد ما لم يحصل الشاهد والسامع وحده معناه على الاصح ايضا خلافا لمامحه ابو حيان واستظهره الشنواني وكلاميته فيما حل وحده ان ارباب هذا الاصطلاح انما اعتمدوا نقل كلام العرب بمعرفة اعتقاده ومراعاته لينكلم به من لا بحاجة احتمال ما وعليه الحمد كلمه فكرها ان ما يحصل الشاهد والسامع وحده معناه لا يسمى عندهم كلاما ثم المشهور بالمفيد الذي زاده على الا لعنه يجي على ابن حسن السكوت في تعريف المفيد لا يستلزم المقصود وهو الذي انتفاه المفيد المتو شيخ وتبعه الا ابن خراب هشام بان تعريفه صادق على الصادر من النائم وقال ولا جواب عنه الا ما ذكره ابن الشاطبي في الاعتراض وابن مالك حيث اشترط القصد في التسهيل ولم يشترطه في الالفية لانه قد يكون بالاحالة تغنيهما خلاف ما رواه حالة في تصنيف التسهيل قال ولا يبعد هذا منه لكونه للمجتهد بنظره وقبل اهـ وربما هذا الراي الشمني على المغني وهو المأخوذ من قول المغني ان الكلام هو القول المفيد بالقصد واختار ابن مالك في الاستراك وقد اعترض تعريف المغني بان قوله بالقصد مستدرك لان الصادر من النائم خرج بقيد الافادة فلم قال النائم ونحوه خارج منها وقد اعتذر ذلك فروجه جائز اذ لم تحصل من اخبار وانما حاصلة ومنها هذا العذر ورواه الراي صاحب الشرح قد تر بالقاصر لان حسن السكوت انما وجهة المتكلم كما في قوله جمعناه حسن اقتصار على ما ذكره ثم ان يريد المتكلم بنفسه بين ذلك الاقتصار حسنا وتعقيره كذلك وما شبهه ان يفهم من المقصود ان يريد السامع يحوي حسنا في السامع انما يستحسن والتراكيب ما جاد يعني معنى ما كان في عبارة السامع كما في معناه حسن الاكتفاء بالسامع والاعتماد على

ما يجمع

ما يجمع فيه كما قالوا حيث لا يجد السامع مثل اخر الشيء اذ فرضنا انه ينقطع انتظاره لعدم اعتماده على السامع وان كان منهما على ما هو الصحة لا موانع ومن ذلك في تعريف العقد بفساد الطرد بدخول كلام النائم ونحوهم فروجه واجابة الكلام للنظير لكلام معتبر النحاة فانه ليس فوله كما انه مردود لا مرخوف لرب التعريف ويسمى انه يحصل قول ابن مالك لا يستغني فيه المخبر عاله وقوا فوجه به ابو اسحاق حمو على من الحسن والله اعلم وعرفنا الكلمة قول مفرد خرج بالجنس نحو الخط والاشارة وخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه كعبد الله وجزء زيد عند من يسمى بهما وما يعرض عليه بالتثنية والجمع واسماء النسب والمضارع بحيث يقال ان الصادق عليه تعريف المركب لا المفرد فيكون كلمتين وهو باطل لانه البطال ومم نشا وقصور النظر واعتبار اتحاد الاعراب فالتحقيق ان جميع ذلك كلمتان صارتا وشرعتا الاعراب كالكلمة الواحدة وجاء في المركب اعراب الكلمة لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة نعم يرد كما في الرضي العاقل فانه كلمة بالاتفاق مع ان الحرف مدلول حروفه العربية والاخبار عن حصول ذلك الحرف الذي العاقل مدلول وزنه الدال على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات المعنوية وهما بناء والحركات مما يتلفظ به مع مواد الكلمة وبنية وجزء يدل كل منهما على جزء معناه وكذا نحو اسرة جمع اسرة وكذا المصغر نحو خاري وصفو به ويجرى ولا يبعد ان يدعى هنا ان الوزن الطاري كلمة حادث بالتركيب نحو كلمة كما اذا اعتبر الكلمة المفردة فلا عشرا من بعد كورد الا ان يقال في تعريف المركب ما دل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين منفصل لاخر والجزء في الكلم المذكورة مسموع على سماعه في الرضي وبما به يدل المراد والجزء في تعريف المركب خصوص العاقل ولا يعتبر الصوم كما في الكلم المذكورة والعاقل هو الذي يتجزى له لفظ الجزء عند الاطلاق ولا يرد على جمعه مطابقة الخبر للمبتدا ان التركيب والتاب لان وجوده لما بقيمها فيما ذكر يعتبر كما في الرضي بما اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او به حكمها كالمنسوب اما الجامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وبير نسمة بجيسة والمفعول وان كان بمعنى المفعول الا انه اهله الصغر فيعتبر باطله ان اسمه الشعر على اطلاق الكلمة على الكلام لانه مجازي لغوي ينكره وطبيعة اللغويين ويحيى اهلا ابو حيان في شرح الخلاصة وكلمة بها كلام فهو ممن الكلام بالنسبة الى علم النحو وقال ابن مالك والا نعمه في شرح التسهيل اطلاق الكلمة على ثلاثة اقسام حقيقي مستعمل في عرف النحاة وهو الذي تعرف

Copyright © King Saud University

لو شاذ ... مستعمل وعمم وسموا اطلاق الكلمة على الكلام مما لا يتعرض له بوجه مجاز مستعمل ومن اطلاقهما
على اصل جزء في العلم المعاني مجوز ترك التعرض له والتعرض له اجود سماعيه وزيادة البيان ... فقط
على فرد ولا يتعرض له بوجه وان على معنى ... فقد دلت ... واقترنت باحد الازمنة الثلاثة وهي
اسم وان ... الحرف ... وسمي بالفعلة اجاد بالبيت اربع جواهر الاولى انقسام الكلمة المعرفة بما
سبق الى اسم وفعل وحرف وهو انقسام الكلي الى جزئياته المندرجة تحت مفهومه واليه
ارشد ابن هشام في الخلاصة واسم وفعل ثم حرف الكلم وحده كلمة وفيه ما فيه مما يوقف عليه في
حواشيها الثانية بيان انحصارها في هذه الثلاثة ووجه خروجه عنها وحاصله ما يعلم منه
ان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها او على معنى لا في نفسها الثاني الحرف والاول اما ان
يقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا والثاني الاسم والاول الفعل فمنزلة قسمة دائرة بين النفي
والاثبات ... الثالثة بيان تعريف كل من الاقسام الثلاثة لانه ذكر في بيان الحصر جنسه
الذي ... وفصله الذي يمتاز به عن ذلك الغير وهذا محصول التعريف والرابعة بيان
ان كلا من الفعل والاسم يقع احد ركني الاسناد فيكونان عمدتين بخلاف الحرف فهو فضلة ابدا
وانما معنى الاسم والفعل مقصود لذاته ومعنى الحرف لغيره لانه نسبة وواسطة بين شيئين
ومن احسن توجيه تسميته بالفعلة وان افقه في الشرح على الاول ان الفضلة في الاول
غير لازمة للاسم والفضلة التي تقابل لا يمكن مختصة بالحرف والبناء المجازية للتعبير في المعنى للاسمية
وان معنى ان الكلمة ان دلت على معنى فيها واقترنت باحد الازمنة الثلاثة فهي الفعل وقال
ابن ... في شرح الحاجبية: الاسم والفعل ما دل على معنى في نفسه الجار والمجرور صفة لمعنى وعبر
المعاني ... على ما التي هي واقعة على الكلمة فالمعنى كل من الاسم والفعل كلمة
دلت ... معنى في نفس تلك الكلمة والحرف حينئذ كلمة دلت على معنى ثابت في غير تلك الكلمة
ثم قد يكون اللفظ الذي ... معنى الحرف موجودا كالمعرف باللام وقد يكون جملة نحو هل زيد قائم
ووازن ... والمراد ان يكون اللفظ ... بالوضع الاول على معنى في نفسه وعلى زمان معين
من الازمنة الثلاثة ... اي المعنى واقعا فيه فيكون الظرف والمظروف مدلولين للفظ
ولعل ... بالوضع الاول ... عن تعريف الفعل ... دالة على الزمان باللزوم العقلي
ونحو الصباح والعشاء والغبوق ... الزمان التي دلت عليه ليس احد الازمنة الثلاثة وكذا نحو غلق
الصوم وضياع الساعة ... الزمان ... كان معينا فليس ذلك بدلالة اللفظ عليه وضعا

وكذا

وكذا اسم الفاعل والمفعول عند اعمالهما لمجاراتهما الحال والاستقبال فلو قيل عملهما العارض
لا مر ... وكذا اسماء الافعال لان دلالتها عليه بالوضع الاول بل بالوضع الثاني ... فعل
في التعريف ... قلنا انه حقيقة في الحال وكذا ان قلنا بالاشتراك ... بل ...
اللفظ المشترك موضوع لكل واحد من معنييه ... مستعمل فيه ... الخامس ... على السماع
مع الاخلال ... وتدخل ... الافعال الانشائية ... فانها ...
والا ... العارض والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذي ... والحاكي لانها
ليست موضوعة للحركة الكائنة في الزمان المعين بل لكل ماض وحال ومستقبل ...
او ... نحو ... الارض ... قوله قد دلت ... لكون ... ولو ... تجرد
بعد الشرط منها كما هو معروف في محله ... قوله فعل خبر ... المجزوم ...
ضرورة كما في قوله ... الحسنات ... الحسنات ... فوله ...
بمعنى اسم ... ولا تقترن باحد الازمنة مع دلالتها على معنى في نفسها ... قبل ... لا ...
... الفعل ... في رجوع ... رجوع ... الاول ... الى ...
للفظ فلنا ... والتي ... حكم ... على ما ... او ... فقلت
نحو بعض الاسماء ... المعنى مع الحرف ... الاسمية والحرفية ... على ...
ورب التي للتكثير ... تعريف الاسم والحرف ... وعكسا ... الحرفية
ان ... للابتداء او ... الابتداء ان الابتداء المعين وغير مقصود ... العلم
لذاته بل لانه نسبة وحالة بين المتعلق والمتعلق اليه ولذلك لا يمكن ان تخبر ... هذه
الحالة لعدم استقلاله بالمفهومية ... مستحق له وحيث انه الة لتعرف حال ...
... والحالة هذه ان تشتغل به لذاته ولا تلتفت الى احواله كالناظر في المرآة
... والصورة ... في المرآة ... لا الى ... تلك
الملاحظة الاستقلالية بخلاف هذه الصورة ... والمعنى ... ابتداء مقصود بنفسه و
ملحوظ لذاته فيمكنك الاخبار عنه لاستقلاله بالمفهومية ... مستحق له ... ذاته
مشتغل به ملتفت الى احواله كالناظر للمرآة ... احواله ... هذا الحكم
لكن ... الحرف ... على ... لفظ الابتداء ... ذلك
ما ... وغيرها والتي ... حرف ... الموصول ...


جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات

Copyright © King Saud University

دلت ... على معنى في غيرها بقرينة ما قبله وقرينة المقابلة تدل على ان المعنى التي دلت على معنى لا في نفسها
... [illegible] اسماء الشروط والاستفهام ونحوها والاسماء المتضمنة لمعنى الحرف فانها تدل على
معنى في غيرها ... انها تدل على معنى في نفسها ... [illegible] تدل وفيه على النحو الذي استعملت فيه
وبذلك ... اسماء ... التي بين الشرط والجزاء او بذلك كانت متضمنة لمعنى الحرف وفيه ... لانه ...
عليه انها تدل ... في نفسه وتجوز الجواب بما اشار له ... وان تقتضي الاسماء لمعاني الحروف
عارض ... المعنى فليست الدالة عليه بالوضع الاول ولو قيل في تعريف الحرف ما لا
... [illegible] ... تعريف الحرف بالنعت فيقال انه دال على المعنى
... كما ... جوابه ... تعريف له بما هو المقصود منه والا فهو دال على المعنى
... [illegible] ... ولذلك قالوا في تعريف الوصف ما دل على ذات باعتبار معنى هو
المقصود وانما ذكرت المنعوت فلا ... لعلها الوصف ... ولغيره ... [illegible]
... هذا المحشو ... عند قول التوضيح ... والمعاني ... [illegible]
... بقول الكلام يتميز عن قسيميه الفعل والحرف بهذه
العلامات الاربع فكل كلمة وجد فيها شيء من هذه الاربع ... واشتهار بعض الكلمات
اشتراط الاسمية لان العلامة يلزم طردها ولا يلزم عكسها ... قبل الاسم ما
... [illegible] ... وعكسه ... [illegible] ... بنقل انها
... فهو ... التوضيح لانه ... انعكاس العلامة ... قال
... [illegible] ... العلامات ... تلك العلامات علامة للحرفية
المعتاد ... الخلاصة ... اذ معناه سوى
... [illegible] ... علامة اسمية ... الاسم ... منها نقول ...
... [illegible] ... انها ... الاسمية
... [illegible] ... اللتين ... العلامة
الاولى الجر والمراد به الكسرة التي يحدثها العامل ... اخر الكلمة سواء كان ذلك العامل حرفا
ام اضافة ... التوضيح يحدثها عامل الجر سواء كان حرفا او اضافة او تبعية
... على ... ان العامل في المضاف اليه الا
... التابع ... والتحقيق ان العامل في المضاف اليه المضاف وعامل التابع هو

المتبوع

المتبوع والاضافة ... الكسرة ... ونائبها ...
الجمع ... بها ... تغيير ... الفعل ... وكذا الكسرة
... واشرب ولم ... التي ... الرجل ... غير ... العامل
الجر ... معرفة على ... العلامة الثانية الاسناد اليه وحقيقته ... الى
الكلمة ما ... قلت هو نسبة ... الاستغناء ...
النسبة التقييدية ... بين ... النعت والمنعوت ... بين ...
... العلامة ... اسمية ... قلت ...
... واذا كان ... الموجب ...
... قلت موجب البناء ... المذكور ...
... متضمنة لمعاني حروف التكلم والخطاب ...
... موجب ... واسناد ...
... الاسم ... علامة له اذ كون الكلمة ... مشترك بين الاسم والفعل
وانما الخاص بالاسم كونه ...
... حقيقة والمعنى ... الاسم ... المحكوم به ...
... فيه ... اسمية ... انه ... المحكوم به ...
... ... الاعتماد ...
... الاسم ... الاسم ...
لم ... العلامات ... الاستقراء على انه ...
... على جواز ... النعت على الموصوف ...
... الاسم ... التوضيح ... اسناد اليه ...
... التوضيح ... العلامة الثالثة التنوين ...
... الاسم ...
التحقيق والتعبير بالتعريف ... الخلاصة ... علامة ...
العلامة الرابعة النداء ...
... الاسماء ...

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

بل في اغتفار المنادى من حيث وقوع النداء اللازم له فادا وقع منادى الى الجملة التي ناب عنها الحرف اغتفارا
فلهذا الا بالازمان بجميع تراكيب الباب اذ لا فرق بين المذكورة والمقدرة في ترتيب شبه الحرف على بعض الحروف
فقد تكون ما الجملة التي يعتنى اليها لازمة الشعور بحروف النداء ومن ثم صح تركيب الكلام من الاسم والحرف في
بابه لانه صورى في خطاب لما ذكر وانه شبه الضمير اشبه بالحرف اذ للحاجة الى اعتبار الواسطة
نعم تعتبر في تقوية العوض حيث لا يجاوز النداء في صورة العوضية المعوذة وعارض في صورة التكلم
والاضافة على انه يجيء ان يجاب على رأيهم عمل بالموارد الجوهر يقوله لان النداء حال الاول ترتيب عليه
شبه الضمير الذي هو موجب البناء في بعض انواعه والله تعالى اعلم والفعل ما طارى بالسين والتاء
اذ هو ... ... ما يجعم منه الطلب امر مقبول بالياء والمخاطبة ذكر في التمييز ما يمتاز
به كل من انواع الفعل الثلاثة عن الاخر وبدأ منه معرفة ما يمتاز به الجنس اذ معرفة الاخص تستلزم
معرفة الاعم جبرانه الفاعل ينقسم بقبول السين التي للتنفيس اي توسيع زمان الفعل وهو معنا
ها اسوف وبقبول مباشرة كلمة لم ودخولها على الماضي غير الفعل بمعنى قوله كقوله ولم تعلم انه
ليس بحرف وفوجبات لفعل الامر نحو ... ناد ... الا ليتنغب اليه ويتميز الماضي بقبول تاء التانيث
الساكنة اصالة واما المتحركة فخاصة بالاسم كفاطمة والتحريك الطارئ كقالت اثنا كابعير وقالة
او يعم بالبي والابعر وزيادة التعبير بالتاء على ... لتخرج تاء نعت وربت وصرفهم لا
ونعبرها بالانثى ويمتاز الامر بدلالته على الطلب مع قبوله لانه الدال بالمخاطبة به فيخرج بقوله
لاشعار الاول وبحوز ان لا اشعار الثاني واجيب فقوله ما يجمع منه ان التعبير بها هنا ليس فعل امر لان
الطلب ليس مفهوما من الفعل نفسه بل من اللام الداخلة عليه وهو احرج به المراد وقول الخلاصة
او هيهم واحسن منه لتعبيره بالطلب لما يرد عليه ما اورد على الناظم وانه عرف الاول بالدلالة
على الامر مجاز البدل واجيب بان المعرف هو الامر الاصطلاحي وهو فعل والمأخوذ في التعريف
هو اللغوي وهو طلب الفعل والبعد والمعنى عن ان وقوله والفعل معطوف على الاسم في البيت
قبله مجموع الاسم وبالسين متعلق به وما طارى بدل بعض من الفعل والى مفعول به منه
وما ضمعطوف على ما طارى وقيد بعده للضرورة كقوله ومداد واشار بالنهاية مدارك و...
الثلاث هذا وما هو كلمة سمي فعلا ... اشار به على ان ما اشار به الانواع الثلاثة به
الدالة على معانيها وان كان ذلك بواسطة دالة عليها اذا لم يقبل علاماتها التي تمتاز به
فهو اسم فعل وهو معنى قوله ما هاذه حوى حما ناهيه والاشارة راجعة الى علامات الانواع

الثلاثة

11

الثلاثة اي حال كون العشبه ما هو من هذه العلامات اي ما قبلها والفعل الماضي المنجرا اذ وقع
صور الجملة الحالية جاز ربطها بالضمير وبالواو وبهما وربطه الحال بالضمير فمثال ما دل على معنى فعل
الامر ولم يقبل ياء المخاطبة صه بمعنى اسكت ومثال ما دل على معنى الفعل الماضي ولم يقبل التاء
المذكورة شتان بمعنى افترق ومثال ما دل على معنى الفعل المضارع ولم يقبل السين ولا لم والمبني
اعجب وتمم بهذا البيت بيان ما يميز العلامات التي اغفلها في الخلاصة وسلم من ذلك من التحكم التي اورد
عليه في قوله والامر ان لم يك للنون محل ... الا في قول الخلاصة فيه هو اسم نحو صه وحيهل بالنسبة الا احسن ان يجعل
قوله هو اسم على ما يعم اسم الفعل المصدر نحو ضربا زيدا وبذلك اجاب عما قيل ان الناظم اطلق
في محل التفسير وما علم ان الاطلاق هو المراد وحمله على خصوص اسم الفعل بمعنى الملازمة
التي بين الشرط والجزاء وما يرد النقض هنا على المصنف اذ ليس في عبارته ما يقتضي الحصر اذ الخبر نكرة
وما هو في ثلاثة مجموع الكلم الكلم اسم جنس وضعا جمعي استعمالا الا باستعمال بعد ان يختص
بالثلاث فصاعدا اوبه يجمع التراجع بين كونه اسما لجنس الماهية وبين كونه جميعا وبينها
هو الجمع وقول الثلاثة ثانيها انه جمع ثالثها انه اسم جمع ويعرف بينه وبين واحده بالتاء ويعنى
به مورد كنبق ونبقة ونبته وبين الكلام عموما وخصوصا من وجه فالكلم اعم من وجهة لانه لا تعتبر
فيه الافادة فيصح اطلاقه على المفيد وغيره والكلام اخص من هذه الجهة واعم من جهة انه لا يعتبر
في مفاهيم الثلاث فيصح اطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر والكلم اخص من هذه الجهة فيجتمعان
في نحو قد افلح المؤمنون وينفرد الكلام بنحو قام زيد والكلم بان قام زيد وجمع اطلاقه في الثلاثة انه
او في من ان يكون وجنس واحد او جنس او ثلاثة فلا يرد عليه ما اورد على الناظم في قوله واسم
وفعل ثم حرف الكلم وانظر ما جاء به النحوي لبيان معنى الكلم مع انه ليس في هذا او الالفاظ
الاصطلاحية عندهم كالكلام والكلمة والقول اذا لم يستعملوه في غير هذا المحل ولم يتعرض للتعبير به
عنه مع انهم اهتموا ابتعبير كل معناه اللغوي ويمكن ان يوجه بانه لما كان مشتركا بين الكلام
والكلمة باعتباره ... الالفاظ من حيث معناه ليحمل تعيين المقصود كما جعل ... وارتمى
في مقام ذكر الكلم حيث تعرض له لبيان معنى الصرح والمفسر مع انه ليس مفتقرا اسم مجرد لذلك
المقام ليحمل تعيين المقصود والجملة الخبر وخبر ما الثلاثة الاسمية معطي منتهى ... وذات وصيغ
لما من بين بوجه ان تكون خبرا مفعول او جملة خبرها وكبرى اجاء به معنى الجملة وبيان انحصار
لما ثبت الثلاثة اعتبارات انواع الثلاثة افطم والاسم خبر ما والمعنى ان الجملة هو ما هو كلمتين فالجملة

اللهم صل على نبينا محمد وآله وسلم

مقدر المحذوف الخبر والثاني مفعول جملة الخبر المفعول وقوله وفيه ما الشرح كثر الهول النسخة التي بايدينا
وهو والسداسي [illegible] عن سوال مقدر وهو ان يقال لا يخبرا ما يجمل الجملة ثنائية وثلاثية والثر بما يتركب فيه
والعامل والحال والتمييز ونحو ذلك **وحاصل** الجواب ان جميع ذلك قيود خارجة عن ماهية الجملة
غير معتبرة فيها ثابتا هو ثبوتها دونها بخلاف قام زيد وزيد قائم وهو معنى ما الشرح فيما ماهيته والمعنى
ان تلك القيود غير ملازمة لتحقق الجملة فلا تعتبر في ماهيتها وتعبيري هنا ليس انه بالجملة هو
سماع [illegible] وجود الفائدة في الجملة لا يلزم وبعضهم زاد ذلك [illegible] هنا وبين الكلام وعلى هذا المعنى
هو المعنيه في الشرح والله اعلم وهذا التعريف فاسد المراد لعرفه بكل الكلمتين [illegible] والجملة
التي باسناد [illegible] وهو معنى قول المغني الجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره
كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما
فضرب اللص بمنزلة الفعل والفاعل واقائم الزيدان بمنزلة المبتدا والخبر وكان زيد قائما بمنزلته
وكذا ظننته قائما [illegible] وفاعل حقيقة [illegible] والمعتزل [illegible] ثم الجملة المعرفة بما مر ان كان
صدرها اسما كزيد قائم فيقال فيها اسمية وان كان فعلا كقام زيد سميت فعلية وان كان ظرفا نحو
اعندك زيد وافي الدار زيد اذا قدر زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لاعتمادهما على المبتدا
لا بالاستقرار المقدر ولا مبتدا مخبرا عنه بهما سميت ظرفية والمراد بالصدر الذي انقسمت الجملة باعتباره
المسند او المسند اليه ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة في قام زيد فعلية وهل زيد اخوك
اسمية وكذا ما تقدم عليهما من المعمولات نحو فريقا كذبتم فعلية ونحو قائم ابوه زيد اسمية وتنقسم
الجملة ايضا باعتبار اخر الى ذات وجه وذات وجهين فالاول التي تحكم لها بالاسمية او الفعلية بكل اعتبار
نحو زيد ابوه قائم فهي اسمية باعتبار صدرها وباعتبار عجزها وظننته زيد يقوم ابوه فعلية [illegible]
[illegible] والثانية هي التي يحكم لها بالاسمية باعتبار وبالفعلية باخر نحو زيد يقوم ابوه فهي اسمية
باعتبار الصدر فعلية باعتبار العجز وظننت زيدا ابوه قائم عكسه وبهذا التقرير تعلم ان هذا
التقسيم ليس للفعلية والجملة وانما هو للمخصوص الكبرى فلو اخره عن ذكرها لكان معلوم المعنى كما او جه
والله اعلم وتنقسم الجملة ايضا باعتبار اخر الى صغرى وكبرى فالاولى هي المبنية على المبتدا كالجملة
في زيد قام ابوه وزيد ابوه قائم والثانية هي الجملة التي في ضمنها جملة اخرى كزيد قام
ابوه وزيد ابوه قائم وظننته زيدا يقوم ابوه **المعرب والمبني** تقدم وجه كونهما كالنكرة و
المعرفة والنكرة [illegible] لما كان كثير من الاحكام التركيبية التي ذكرها في [illegible] يتوقف

مبحث المعرب والمبني

معرفتها

معرفتها على معرفة الاعراب والبناء والتعريف والتنكير كتفصيلهم في اسم لا ان يكون مفردا او شبيه
مضاف والاشتراط في المنادى بان يكون مفردا معرفا مبنيا او معربا ومشبها به ان يكون مضافا الى
الجملة المعرب صدرها فيترجح اعرابه على بنائه او المبني فيترجح بناؤه على اعرابه ووقوع الجملة بعد كونها
الرفع او النصب او الخفض او الجزم لان معرفة النوع ثانية عن معرفة الجنس [illegible] الاحكام تتوقف على
معرفة الاعراب والبناء [illegible] ان لا تعمل الا في النكرات وان الحال والتمييز لا يكونان الا نكرتين وان الحال
اذا وردت معرفة وجب تاويلها بالنكرة وان [illegible] كالمبتدا التعريف ولا يكون نكرة [illegible]
[illegible] مسوغ وان [illegible] بتعريف المضاف اليه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة [illegible]
الاحكام وشبهها تتوقف على معرفة التعريف والتنكير جعلوا باب المعرب والمبني وباب المعرفة
والنكرة مقدمين للشروع في الاحكام التركيبية ولما كان بعض الاحكام المذكورة في ترجمة المعرفة
والنكرة تتوقف على معرفة الاعراب والبناء كتقسيم المضمر المنفصل والمتصل بحسب مواقع الاعراب
والحكم على المضمرات بالبناء قدموا المعرفة الاولى على الثانية والله اعلم والاسم قد بني لشبه الحرف
بوضع والاستعمال والمعنى تبع [illegible] افتقار [illegible] اصلا [illegible] وكونه [illegible] مهملا [illegible]
اعاد بهذا الكلام [illegible] اولها ان الاسم ينقسم الى معرب ومبني والثانية انه [illegible]
بقوله وغيره المعرب والثالثة ان الاصل فيه الاعراب وانه انما يخرج عن ذلك الاصل بعلة تقتضي خروجه
عنه مبينا ذلك بقوله لشبه الحرف والرابعة انه لا سبب لبناء الاسم الا شبهه بالحروف [illegible] اسم
انه جزم به ابن مالك في كتبه ونقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه وذكر ابن العطار ان الصحيح [illegible]
الحوفي والخضراوي [illegible] وزاد المخالف على ما ذكره الشيخ ابو اسحاق الشاطبي ثمانية اشياء الوقوع
موقع الفعل ومضارعته وكثرة موانع الصرف والاضافة الى مبني والتركيب والقطع عن الاضافة
والخروج عن النظائر وكثرة الاستعمال فالاول اسماء الافعال [illegible] شبه الحرف
والثاني باب حذام [illegible] مشبه نزال [illegible] والثالث باب حذام ايضا
[illegible] والرابع نحو على حين [illegible] الا انه شبيه بالحرف
[illegible] والخامس نحو احد عشر [illegible] انهما [illegible] معنى الحرف
والسادس نحو قبل [illegible] والسابع [illegible]
[illegible] والثامن [illegible] والصواب انه مبني لتضمنه معنى التعجب [illegible]
[illegible] انواع الشبه المعتبرة وهي ستة اولها الشبه الوضعي وضابطه ان يكون الاسم موضوعا

Copyright © King Saud University

على حرف واحد او على حرفين وضعا او لياً والاول كتا اقمت والثاني كنا في قمنا فخرج نحو ابا واخا لان وضعهما
الاول على ثلاثة بدليل ابوان واخوان في التثنية زيد الاشبلة التي حوتها ثانيها الشبه الاستعمالي وضابطه على
معنى جنس السوارين في الاسم عن الفعل نيابة فتعلق اي لازمة كما في اسماء الافعال فخرج بذلك شبهة
بالمصادر الواقعة بدلا من افعالها نحو ضربا زيدا فانها نائبة غير لازمة ثالثها المعنوي وضابطه ان يتضمن الاسم معنى
من المعاني التي حقها ان تؤدى بالحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف ام لا فالاول كادوات الاستفهام
والشرط والثاني كاسماء الاشارة والقول بانهم وضعوا لها الام العهدية ذكره في النكت لا يصح فانهم لما
عرفوا اسم الاشارة بما دل على مسمى واشارة اليه احترزوا بقولهم واشارة اليه عن العلم والمضمر وموصول الكلام
المعهودة بان المعرفات وجميع المعرفات فانها بشارتها بمسماها ولم تجب الا فرق بين الرجاجيني
في شرح التسهيل بان المراد بالاشارة في التعريف السابق الحسية نحو البيت والراس فلم تعترض الذي
هنا بالحسية لتنبيه الاسماء كلها وهو مدخول الكلام المذكورة فيارات المعنى تقضي معنى
الحسية وهو انه لم يوضع له الحرف قلت ذكر ان الكلام تكون للعهد الذهني ونحوه وجنس ما
نحو الاشارة به في الذهنية فتكون موضوعة للمعنيين قلت مراده بالذهني هنا ما يقابل الذي
والحضور لا مقابل الحسي فليس معناها اشارة حسية في حال من الاحوال فكيف قال الموضح
في الشرح اشتراط شراح الالفية على التمثيل بنحو الغيم باسماء الاشارة وطالما بحثت في تقريره في ذلك
حتى نحو … ذكره ابو حيان في تفسيره البحر وهو … فانها … كونها تدل على المعاني
بنفسها او بغيرها … فانها لا تختص بالله حقيقة … معنى … بالالف بلا معنى
فليس ما يدل عليه الحرف فهي متضمنة للحرف … ان يوضع دليلا على الغرض ثم نحو ما
ذكره ابن هشام في شرحه الكبير … ان الكلام … الا معنى ثم
فلعبوا … ما كان … معطوفا على المعنى بناء
ابن … لتضمنه معنى الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع للتعجب اهـ واعلم ان لمن كما تضمنت
معنى حرف الاستفهام تضمنت معنى حرف الابتداء او … فيقال انه غير لازم
لتركه … ان يكون موجبا … وتضمنت ايضا معنى حرف الاشهاد قال الراغب …
وعندنا … على الابتداء والاشهاد … مع استشكال … معارضة …
لشبهها … ذكره … وضع الحرف لمعنى التعجب …
الاسم الجارية … الشبه الافتقاري وضابطه ان يفتقر الاسم الى جملة

افتقارا

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

١٧

افتقارا متاصلا كالموصولات فانه لا يتم معناها الا بجملة من صلاتها وشابهت
بذلك الحروف فانها مفتقرة الى الجملة اذ لا ينتظم الكلام منها مع مفرد غير باب التخفيف وبقولنا
الى الجملة … الافتقار الى الجملة والمفرد حيث اوجب الاول البناء والثاني الاعراب كحيث جملة
جلس زيد وعنده زيد ولذلك قيل … بالجملة وهو ما زاد به على الالفية وخرج بالتاصل نحو هذا
يوم ينفع الصادقين … فيوم فيها مضاف للجملة والمضاف مفتقر للمضاف اليه لا كون هذا الا
فتقار عارض في بعض التراكيب لانك تقول هذا يوم … وسرت يوما … واراد بهذا النوع
في الشبه الاستعمالي كالاسماء … ضابطه المذكور في التوضيح … عليهما … للفظ
خامسها الشبه اللفظي وضابطه ان يكون لفظ الاسم قد استعمل حرفا كحاشا الاسمية فتشبه لشبهها
بحاشا الحرفية في اللفظ وكذا … على الاسمية … سادسها الشبه الاهمالي وضابطه
ان يكون الاسم غير عامل ولا معمول فيه كاسماء الاصوات وفواتح السور فانها شبهت بالحروف
الغير العاملة ولعل ابن مالك اشار الى … بكاف التشبيه فانها مشعرة بعدم الحصر والله
اعلم والفعل الماضي مبني والامر … ان يحن …
تقدم ان الفعل ثلاثة انواع وهو باعتبار الاعراب والبناء على قسمين قسم مبني وهو نوعان الماضي
والامر … اما الماضي فبناؤه مجمع عليه واما الامر فعلى راي جمهور
البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى اعرابه وانه مقتطع من المضارع فهو عندهم مجزوم
بلام الامر مقدرة والاصل … ثم حذفت … حرف المضارعة
ليلا يلتبس المضارع الذي فيه الطلب بالمضارع الذي لا طلب فيه حال الوقف واشار … ابن
هشام في المغني … على التوضيح
وقسم معرب وهو المضارع لمشابهته للاسم الذي اصله الاعراب وهو مراد … ولكونه
اعرابه بالحمل على الاسم لم يعرب مطلقا بل ما اذا سلم … اذا اتصلت
به نون الاناث او نون التوكيد المباشرة فبني الاول على السكون نحو والمطلقات يتربصن …
… للمتصل … ولم يخرج … ونون التوكيد بالاسمية
والثاني بني على الفتح نحو لينبذن واحترز بقيد المباشرة عن المنفصلة … الفعل … ملفوظة
نحو لتبلون … ولا تتبعان فانه معرب معهما … كما في …
في الاول او … فانه معرب معها …

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

للفعل او بين تباينه له بتجريده عنها وجعله قد استحق الرفع بالضمة جمعي مبانيه وان استحقه بالنون
جمعي غير مباينه وانما استحق الحركة وحيث هو البناء كانه لا يتوارد عليه والفعل ما يحتاج الى
الاعراب وانما خص باء من الحروف مما يكون لمعان كثيرة كما قال ابن قاسم وأجيب بان الحرف انما جيء
به للدلالة على معنى في غيره يستحق التسمية ومنه نفي [illegible] قال الرضي ان الحروف انما
هي لمعان من قبيل المشترك التي تعددت اوضاعه بتعدد معانيه ومعاني المشترك لا توجب الاعراب
التي هي علامة لازمة لان حاجة الاسم للتعيين او الفعل واسماء كان او مستعملا لم يراع
فيه الا خصوصية [illegible] اللبس [illegible] الاخر [illegible] بعض المقامات كما في التمييز لمعاني
نبه العلامة المتقدمة والقرينة الخارجية [illegible] عبارة الموضح ما اورد على الاتفاق وانه
لا يلزم [illegible] البناء حصوله بالفعل [illegible] عنه بما اجيب به عنهما [illegible] الحصول بالفعل
علم وهو الترجمة [illegible] على الاسم الشبيه بالحرف بالبناء الاصل [illegible] فانه [illegible]
ان المجرور [illegible] وباب اولى [illegible] هنا على ان ذلك الحصول على سبيل الاستحقاق لما [illegible]
الاستحقاق وجعله محمولا عليه [illegible] لانه كثيرا ما يحمل الشيء على الشيء مع كون المحمول
عليه [illegible] وفيه ان المعنى [illegible] محمول [illegible] على الفعل [illegible] وهو
على الصفة المشبهة وهي على اسم الفاعل وهو على الفعل وان المعنى [illegible] واحترز
فيما قبل ان تركبا واسطة لاشبه اوتنوبا بهذا [illegible] وزيادته على الخلاصة [illegible] على [illegible]
والخلاف في الاسماء قبل التركيب مع المشاركة التي [illegible] الخلاف فيها بالشق الثاني [illegible]
ان [illegible] بقوله لاشبه او تنوبا والخلاف فيها اذ على ثلاثة اقوال اولها انها مبنية
وهو رأي ابن الحاجب لجعله عدم التركيب واسباب البناء [illegible] لشبهها [illegible] بالحروف
[illegible] بكونها لا عاملة ولا معمولة ثانيها انها معربة بناء على ان عدم التركيب ليس سببا للشبه
المذكور [illegible] انها صالحة للعمل [illegible] عليه العوامل وهو رأي الزمخشري وينبغي ان تنتبه
[illegible] ان [illegible] النزاع [illegible] اصطلاحا [illegible] لا الاشياء التي [illegible] عنها اذ لا يثبت
[illegible] التركيب [illegible] الخلاف هل يطلق عليها اسم المعرب بناء على ان المعرب
في الاصطلاح الصالح للاعراب او لا بناء على انه في الاصطلاح المتصف به بالفعل ولهذا قال بعض
المحققين [illegible] الاعراب انه قابلية له لا موجودة به بالفعل اذ هو اثر ظاهر او
مقدر يجلبه العامل او تغييرا واخر الكلم باختلاف العوامل ولا عامل قبل التركيب الثالث انها

واسطة

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

واسطة لا مبنية ولا معربة لعدم الموجب لكل منهما وهو رأي ابي حيان واشار اليه في نسخة
واحترزت فيما يكون الضمير عائدا على الاسماء المعهودة والسياق ويجوز تركيب بالبناء للمجهول
وفي اخرى فيما قبل فيكون ما واقعة على الاسم ويجوز تركيب بالبناء للفاعل وعلى الاسماء ويجوز تركب
بالبناء للمجهول وقوله واسطة اما خبر لمقدر كان محذوفا مع اسمه بعد ان ولو فعليا
فيكون منصوبا او ان مخزوجة مع اسمها فيكون مرفوعا والاصل في المبني ان يسكن ثم السكون نوع
من انواع البناء الى عنده بنشاء وغيره والانواع لا تعقل في الا عالية والنوعية [illegible]
بمعنى الكثير الغالب ووجه كثرة ارتكابهم للسكون بجزء باب المبني انه اخف فناسب
لا لبس واذا عدل الى الحركة قدم الاخف فالاخف وذلك الفتح ثم الكسرة ثم الضم وان في
المبني استغراقية اي في كل مبني سواء كان اسما او فعلا او حرفا وعبر بالتسكين رعاية
الى [illegible] اذ نوع البناء السكون لا التسكين الذي هو فعل الفاعل وهو بمعنى
وفي [illegible] سلك المؤلف رحمه الله في هذا التقسيم مسلك ابن هشام في العشرين فانه قسم
المبني تقسيما غريبا لم يسبق اليه وجعله على ابواب الباب الاول ما لزم البناء على السكون وهو
نوعان احدهما الماضي المتصل بضمير الرفع المتحرك كنحت بخلاف المتصل بضمير النصب
او بضمير رفع الساكن [illegible] والثاني المضارع المتصل بنون الاناث وقد تقدم وعلى
هذا النوع نبه المؤلف بقوله وهو بقمت [illegible] والضمير جاء على السكون ولم يتحرك
ضربوا فيما بني على الضم في باب كما تاتي والخارج لزمنا والمبني على السكون لا يعترض انه معرب
مبني على الضم لاحتمال ان يقول ببنائه على الفتح المقدر [illegible] وعليه جمع الشنواني
[illegible] خلاف قال الشنواني والنحاة يجعلون الماضي مبنيا على الفتح فيما اذا
تجرد [illegible] رفع المتحرك وعلى الضم اذا اسند الى الواو وعلى السكون اذا اسند لضمير الرفع
المتحرك ومنهم من ذهب الى انه مبني على الفتح دائما كصاحب الاجرومية ومنهم من قال مبني
على الفتح تارة وعلى السكون اخرى كما في [illegible] شرح الشذور [illegible] الماخوذ من
قوله في التوضيح وما ضربت وقوله فالسكون عارض اوجبه كراهيتهم توالي اربع متحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة وكذلك ضمة ضربوا عارضة لمناسبة الواو وقوله في انواع
البناء وتغليب [illegible] الكسر والضم [illegible] في الفعل وهو [illegible] الحروف
اضربا اضربوا اضربن [illegible] والباب الثاني ما لزم البناء على السكون او نائبه وهو نوع واحد وهو

مع أن الأمر فإنه يبنى على ما يجزم به مضارعه نحو اضرب فإنه مبني على السكون لأن مضارعه يجزم به ونحو
اغزوا على حذف النون لأن مضارعه يجزم به ونحو اخش على حذف آخره لأن مضارعه يجزم به
ويشكل على هذه القاعدة نحو اخشين واسعين من المؤكد بالنون فإن مضارعه يجزم بحذف آخره
وهو مبني على الفتح وجوابه أن مضارع اسعين لتسعين فيعتبر مقرونا بالنون كما أن مضارع اضربا
لم يضربا فاعتبر متصلا بألف الاثنين [illegible]

[illegible]

Copyright © King Saud University

الموضع والمواضع التي يجب فيها الفعل بدونها سابق بعض هذا الجزم بتجمع الشرطين صح فيه انه
يوم نجمع الشرطين ومعنى على حين ما نبته العقب على حين عتابا للمشيب وعليه الغبار وبه يعلم ما به
قول صاحب السيار ان الخاصة لا تعتبر التعريف لان الجمل نكرات والمضاف يعتبر مضافا للجملة
بقوله فيه ما قبل المضاف للجملة وان كانت الجملة محذوفة نحو اذ ثم حينئذ شكرته ويومئذ يوم
المعرفون والمضاف الى المعرفة المعرف كغيره الى البيت المعشوق والمعمر المنسبك وان اوان
ومن حذفها كما في ومثل حين فعله لو دار بين ابو هو او نائبه وهو اسم لا النافية للجنس مفردا
او مثله بعده او نكرة او غير اي عقيب ذي ان لا فيه والنصب ورجع هذا الباب الرابع حال نحو الفتح او نائبه
اعني البناء او الكسر تجوز لكن اسم لا النافية للجنس حال اذا كان مفردا اي غير مضاف ولا شبه به
ويبنى على الفتح به مفتتين اذا كان مفردا اي غير مثنى ولا مجموع او جمع تكسير نحو لا رجل ولا رجال او
في المفرد اسم الجنس واسم الجمع نحو لا شجر ولا قوم ويبنى على الياء به مسلمين اذا كان مثنى او
مجموعا جمع مذكر سالم نحو لا رجلين ولا قائمين ويبنى على الالف نيابة عن الفتحة على لغة بني
الحارث كقوله تمنى ابنه عليه [illegible] او ان [illegible] ويبنى على الفتح او الكسر اذا كان جمعا بالالف
والتاء [illegible] قول الشاعر ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات
[illegible] واشار الى هذا بقوله وهو او نائبه وهو اسم لا النافية للجنس [illegible] الخبر وما عطف عليه
معطوف على فاعل اطرد المشفوع او مبتدا والخبر محذوف اي ملتزم والجملة عطف على جملة وهو
بفتحه [illegible] والضمير الخبر عنه باسم لا عائد على فاعلهم [illegible] اذا اطرد الفتح ونائبه بشرطين
بان [illegible] والخبر على الاحتمال الثاني كذلك فالمعنى واطرد الفتح او نائبه به بعوامل البناء
ذو الفتح او نائبه ملتزمات بعض الاسماء ثم عينه بقوله وهو اسم لا [illegible] وهو مما ينوب
عنه باسم لا [illegible] الضمير [illegible] الحكم اسم لا على التعقيد المشفوع تابعوه نعت
وبيان عطف او اجازة به النكرات وتوكيد كذلك وبدل منكر ومعطوف كررت معه لا بشروط ثلاثة
ان يكون المنعوت مفردا او النعت كذلك ولا فاصل بينهما نحو لا رجل ظريف في الدار ووجه
اي معنى التبعي [illegible] ففي معنى [illegible] متوجه الى الاسم [illegible] تغييره به لا في
جهة [illegible] فسبب البناء [illegible] تسلط عليه وهذا هو [illegible] اسم
لا [illegible] حيث [illegible] البناء [illegible] ثانية [illegible] عليه [illegible]
به [illegible] فاراد [illegible] لم [illegible] البناء [illegible] اي على الغالب

ويجوز

ويجوز مع البناء [illegible] النصب واعلانه بمحل اسم لا والعطف [illegible] حركة البناء العارض [illegible] به
التابع لفظا [illegible] حركة الاعراب [illegible] على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والاسم
عاملة [illegible] اخبر [illegible] الخبر [illegible] حركة [illegible] نحو [illegible]
لا [illegible] عاملة [illegible] ويجوز [illegible] بمحل اسم [illegible] موضع [illegible]
الاستواء [illegible] وجهة اللفظ والعمل [illegible] جهة المعنى حتى يكون من النعت [illegible] الا
له على الخبر [illegible] المعروفة الموضوع بل هو [illegible] على الخبر [illegible] قطعا [illegible]
[illegible] بقوله [illegible] هذا هو [illegible] على [illegible] مفصلا على [illegible] باعتبار
[illegible] بالخبر [illegible] باعتبار تعلقه بالاسم [illegible] لا ريب فيه [illegible]
لا [illegible] باعتبار [illegible] الكون [illegible] فيه على الريب [illegible] نحو [illegible]
الشيخ [illegible] قول النحاة بانها لتأكيد النفي [illegible] لتأكيد الحكم [illegible]
الشيخ [illegible] حواشي [illegible] وهو [illegible] وجهة اللفظ والمعنى والاول
تابع [illegible] واحترز باشتراط [illegible] اللفظ [illegible] فانه يمتنع البناء على الفتح
[illegible] الوجهان [illegible] وهذا [illegible] الشروط الثلاثة [illegible] التابع [illegible]
[illegible] معطوفة على اسم لا [illegible] العامل والمعمول محذوف [illegible] على الاسم المفرد [illegible]
[illegible] الاول اذ [illegible] اشتراط [illegible] الاسم [illegible] اشتراط
[illegible] التابع [illegible] الشروط الثلاثة [illegible] وهو
اسم لا [illegible] مفرد [illegible] على العلم [illegible] والكسر [illegible] المختتم
[illegible] او [illegible] الباب الخامس [illegible] البناء على الكسر [illegible] انواع
الاول العلم المختوم [illegible] كسيبويه [illegible] اذا اريد به معين [illegible]
[illegible] على لغة الحجازيين بناؤه على الكسر [illegible] نحو [illegible]
[illegible] الشاعر [illegible] يعقل [illegible]
نحو حينئذ [illegible] وكذا اذا [illegible] كل اسم [illegible] نحو [illegible]
جمع كقوله [illegible] اول [illegible] العربية [illegible] معنى حرف
التعريف فانه اسم جنس اريد به معين [illegible] كذلك [illegible] بال [illegible]
منونة [illegible] وشبهه [illegible] اذا اريد به معين لا التعريف

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

الذي هو معنى اللام ليس بظاهر فيها دون قرينة ظهوره في الاسم لانك اذا قلت كلمته صباحا ومساء وقلت
به صباح يوم كذا ومساءه لم يتعين فيهما كما نبين في قولك لقيته اسحر ثم قال وانما سحر جامدا مشكل سحرا
قلنا بنيانه او نبين كونه لانه خالف الاخوانه وصباح ومساء ونحو معينة اذ هو موصوفة منصرفة معه
بنا ذو انما لم ينبوا عن الاذا قصر به اليوم الذي يليه كما ينبني امس تعضيلا للداخل الموجود في باب الذي
التعيين والتعريف على السفر ووجوده فيه لكان التعريف في العهود ووجوده ذهني وكذا تو يعه الخلاف
امسا لفظ هو فعال الوجود وان كان منعيا في حال الشكل وتعريفه يكون اقوى او الثالث ما كان
على وزن فعال وهو اسم فعل بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل الرابع ما كان على وزن فعال علما
لمؤنث كحزام وقطام بلغة الحجاز يبنيه بنو تميم بمنعه كنزال وزنا وعدلا ومعرفة الخامس ما كان
على فعال وهو سب للمؤنث واستعمل في النداء نحو يا خباث ويا لكاع وقوله الكسر معطوف
على فاعل المطرد او مبتدا او الخبر محذوف والجملة عطفا على الجملة وهو بمعنى متعلق المختتم
سو جوده اي بوليه وهو تميم ولوقال بدله طلقا ولم يخص لشعر بقوله او بدل فعال وكذا قوله او
علم او سب الانثى ثم ختم المرد فيها نوعي اضافة لفظا مقدم الاول مثل قبل اول وبعد و
الجهات عن وعل وان يجزي ضمير العلة هو انتبع لا فيقتضي اعرابه كما اذا اضافه الى ذكره
وعن ان او سوا ما نحو الباب السادس من لازم البناء على الضم وهو اربعة انواع احدها ما قطع عن الاضافة
لفظا والجوف السنة والعموم في ذلك كما قال الله من قبل ومن بعد وتحت وفوق واعلى وقدام او
راء وخلف واسفل ودون واول ومن على ومن علو والغالب عليها ما بعدها نحو بعيني وشمال
قال وانما بنيت هذه الاول عند قطعها عن الاضافة اليه لفظا بشبهها الحروف باحتياجها الى معنى
ذلك المحذوف وجاء فلت جهة الاحتياج حاصل بها مع وجود المضاف اليه فلم لم تبن معه كالاسماء
الموصولة تبنى مع وجود ما تحتاج اليه وعلمنا فلت لان ظهور الاضافة فيه يرجح جانب اسمية
لاختصاصها بالاسماء او المراد منه وجه ان الاحتياج للمعود المقتضي البناء ولذلك انتزعت الافتقار
ان الذي الى الجملة كما سبق او انما قال هو بالبناء هو انما هو لفظا بعينها بحروف الجر اعيدا لمراد الافتقار
بها عما بعدها مع اراها والجمود والافتقار وذكر هذا انه بقوله ثم قرر فيه نوعين او بشاه نوعي
بالبناء المعطوف الى الجر والواقعة على الحروف مجازا وضم معطوف على نوعي لحروف العاطفة وانما
الشار في قوله اضافة بنا على راي من اجاز الشارع في العشر كالعارض فاعمل الاول واعطى الغير
للثاني ثم حرف لقرينة وقوله والمعنوي فيها نوعي لفاضة وضعفها والشكوى الا انه لا حاجة الى ذكر ضم الا

خاصة

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

خاصة لفظا بعد الحكم بانها مبنية مع الكلام تقدم المحض العكس وبيت مع ذلك كان والا
اشبه على اشتراكه معرفته الاضافة وجهة اللفظ ولو قال فيها اضافة او نوى معنى لفظا وذا
مثل قبل اول لكان احسن وتعميم نية الاضافة وتخصيص مقدرها بالبعد وفي قوله كالكافة والجهات
نظر بعيد وقول الرضي المنقوص والاجناس عليها ما بعدها نحو بعيني وشمالك ومنهم قوله نزل وقوله
لفظا ان الاضافة اذا معرفت لفظا ونية او وجدت كذلك فانها تعرب وقد مر ذلك في قوله كما اذا اضافه
كلاه كذا وقوله او سواها ان اولها صورة رابعة تعرب فيها وهي ان يحذف المضاف اليه وينوي ثبوته
لفظه فيكون كالمصرح به المنكور وقرئ لله الامر من قبل ومن بعد بالبناء على الخفض بنية معنى المضاف
اليه دون لفظه والنحو والثبوت بعض النية بالكلية وبالجر من غير بنية لفظا ومعنى بالا عوان
اذا اربعة نعرب في ثلاثة وتبنى في واحدة وفي اطلاقه في الاوائل سلامة معارود على قول الاعينة
نعيا وانهم او بوا ضعفا ايضا كما نقوم في الاثر قوله فلت اولى من التكلف الذي خرجه عليه الكوفيا
قوله لفظة معقود نوى ولفظا تمييز او منصوب على نزع الخافض وفي هذه الاسمية بمعنى حسب
والهاء الداخلة عليها كهي التي تدخل على حسب وفي فلت بغير المعنى المراد النص الاول
التي نوى اضافتها لفظا فقط اي لا معنى وهي الصورة التي نبه لها وقد وضع للمصنف رحمه الله
عنه حقا حيث اثبتها في الشرح وجعل حكمها الاعراب ونص وكذا اذا حذف المضاف اليه
ونوي لفظه دون معناه كما وجاء فلت بجعل قوله مفردا اي بغير اضافة النوى اي فيها ونوى
اضافته لا في حرف جيد او معرفة بالكلية فلت انكال المنصوب بحالته والله اعلم
النوع الثالث والمحق بقبل وبعد من قولهم قبضت عشرة لا غير وليس غير والنه انكار بعضهم غير
في حكمه سلامة كما برد على جميع الاعينة فانه بوهم ان غير هي الاصل في ذلك ونكون ملحقة
به مع ان الامر بالعكس لعادة كلام ابن هشام وقال ابن الحاجب والكوفيون ما قطع عن الاضافة كقبل
وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير اه وانما الحقت بالاول تعطفا بقصتها لها في الابهام وحذف
المضاف اليه معها بعد لا خالف فيه ابن هشام وقال لا تجوز لان الاصح بسيره اما وليهم فيه
بحيار انما العلماء في قولهم لا غير علم تكلم بها العرب جاء انهم قاسوا الا على ليس ولا فالوا ذلك سمواعن
شرح العلامة اه والصواب الجواز لنصا انشوه ابن مالك في باب القسم في شرح التسهيل جوابا
به بمحو العشر حورتنا بعد عمل اسلفت لا غير تسل وقنا فيها الا بهم انما بعد الخ وعندها قبل
وبعد النوع الثالث ما الحق بقبل وبعد من علي ومنوا اذا اريد به معين كقول الخ الطلاع

واستعمل الواو والياء [illegible] ومثل ايا ومع الواو قال الشاعر وبعض سودت عليك كل ثنية وابنة نحو
بني كليب ومثل فهو [illegible] قبلوا بعد انفتاح على الضم ونتوجهها انقلاب الاعراب اذا انكرت وارتبط بها
علم بجهول [illegible] او في الغيض بجلود [illegible] السيرين [illegible] من مثل عال وتخالفها باوجه
اخرجها انها لا يجوز معها المضاف اليه خلافا لما ذكر الجوهري وثانيها انها لا تستعمل الا مجرورة
بمن وقوله كما اذا اضاف كل ذكر لا يجمع انما [illegible] جميعه سلامة معا اورد [illegible] قول [illegible]
واي [illegible] وناولته لها واضافه جواز [illegible] حال التنكير وعلى هذا التوجيه بقوله عز وجل
وبقوله كما اذا اضاف كل ذكر او قوله او سواها [illegible] معنفاه ان يغير حال الذي المضاف اليه او
شبه [illegible] مع انها لا تستعمل الا خاصة [illegible] اسماء وحجوب بذاته معنى تنكيرها فقطعها [illegible]
عنه [illegible] ومعنى تعريفها انقلاب صورة المعرفة وبها قوله كما اذا اضاف كل ذكر [illegible] باطال
المضاف على المضاف اليه وكان وجه ان يذكر بهذا الباب حسب كما ذكر ابن الحاجب وابن مالك
وغيرهم النوع الرابع ما الحق بقبل وبعد اي الموصولات ولها احوال اربعة تعرب في ثلاثة وهو ما
اذا ذكر المضاف اليه وصدر الصلة او حذفا معا او حذف المضاف اليه وذكر صدر الصلة وتبنى [illegible]
الضم في حالة رابعة وهي عكس الثالثة نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وقول الشاعر فسلم
على ايهم افضل [illegible] الشرح [illegible] في الحالة الرابعة راي سيبويه والجمهور وعلله بشبه [illegible]
[illegible] لما حذف قال وهو منقوض بوجود هذه العلة في الحالة الثانية بل هي فيها اكثر لانقطاع
هذه المضاف اليه الى حذف الصدر وقد غلط الزجاج سيبويه في قوله ببنائها وقال الجرمي
خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرنا الى مكة لم اسمع احدا يقول اضرب ايهم افضل اي كلهم ينصب
ولا يجد ايهم وفي شرح التسهيل [illegible] الدماميني بعد حكايته تغليط الزجاج وقد حكى عن سيبويه قال معتذرا
عن ذلك لما بعدت عن حال اخواتها بحذف احد جزءي الابتداء كان ذلك مخالفا لاخواتها فغيروها
تغيرا ثانيا لان التغيير يانس بالتغيير وقال الرضي اذا حذف صدر صلتها بنيت كاخواتها الموصولة
وذلك ان شيئا اذا جاري اخواته بعارض جمع شرايط النزوع اليها فيادنى سبب يرجع اليها ولا
يخفى ضعف هذه الاعتذارات وقال الشيخ سعد في حواشي [illegible] انما بنيت اذا ضعف
وحذف صدر صلتها لانه لما حذف وهو مرفوع والجنس حذفه مع انه داخلها والشغل [illegible]
[illegible] شبهها بما [illegible] وتحقق [illegible] فيها [illegible] وجه المعارف فكان هذا [illegible]
ما ذكر ابن يعيش وهو [illegible] من ارباب الشروح والحواشي لا يخفى تحقيق البناء بهذه الحالة وهو

المفعول

المفعول ثم قال والوجه ان يقال انها في هذه الحالة كالمنقطعة عن الاضافة لفظا ونية مع
قيام موجب البناء وهو الافتقار الى الجملة اما لفظا فظاهر واما نية فلان [illegible]
الصدر لكون ما بعده في اللفظ [illegible] للموصل به [illegible] والمضاف
اليه هنا موجودا ه قلت اعتبار وجود المضاف اليه نية في تنزيلها منزلة المنقطعة ودعوى
قيامه مقام الصدر لا دليل عليها والمسوغ لحذف صدر صلتها مطلقا انما هو طولها هي معنى لا
يعقل [illegible] حذفه مع حذف المضاف اليه وقال في حواشي [illegible] الشهاب انما ظهر
المضاف اليه لظهر الاحتياج واذا لم يظهر ضعف الاحتياج [illegible] او [illegible] قلت
احتياج المضاف للمضاف اليه معارض لسبب البناء فكيف يجعل ظهوره مقويا له والذي يظهر
والله اعلم في توجيه مذهب الاعلام ان نعلم ان ايا المذكورة فيها ما يقتضي البناء وهو الافتقار
المتاصل للجملة كاخواتها وفيها ما يقتضي الاعراب وهو لزوم الاضافة لفظا او نية [illegible]
في صورتين [illegible] ليكون الاعراب دليلا على لزوم الاضافة [illegible] على خلاف الاصل
وبالحمل على بعضه استعمالاتها كما سيأتي في حواشي التوضيح [illegible] عليها [illegible] كما
[illegible] ذكر ما يدل [illegible] اسميتها [illegible] في صورة الاضافة وحذف الصدر لانه لو اعرب
[illegible] الافتقار بعدم ظهور المقتضي اليه اعني الجملة وعدم [illegible] وهو البناء [illegible]
عليه وكون البناء في بعض الحذف [illegible] لا يكون علة [illegible] على المحذوف
فتكون الجملة [illegible] وهو دليل الافتقار [illegible] تسليم انها موصولة وهو متنازع فيه [illegible]
لا على انكار موصوليتها واعتقادها بالكلية [illegible] حركة البناء [illegible]
[illegible] انما [illegible] ذهب يونس الى انها استفهامية مبتدأ واشد خبره [illegible]
معلق [illegible] الاستفهام [illegible] التعليق لا يكون [illegible] افعال القلوب [illegible]
[illegible] في هذا [illegible] استحقاق التعليق [illegible] افعال القلوب [illegible]
[illegible] وسلم على ايهم افضل [illegible] مبنية على الضم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

Copyright © King Saud University

اللهم صل على سيدنا محمد والدوام

عليه فيه اي لذلك وقال بحثنا هو البر الدالة عليه باسم الخ الكر والدالة على الشي باظهار ادوم
يتبعوا بالادلة المعنوية العامة الطرحة وقوة الزابه المستدل عليه والرتبة بصورة التوضيح بالمقام
اليه والصور التي لما ظهرت الاضافة والعلة معا بكمالهما ولم يجب اظهار احدهما مع الكني بها وجهة
الاضافة باقتضاء الاصل في الاسماء وجعل اظهارها لذلك والدالة على ما هو خفي او كرواهم وملاحظة
هذا المرجح في بقية الصور ان كان موجودا هنا قلت الدالة هنا ح ايجاب الصور كالاخيرة
فخبا الى صحوله باعتبار ادعاء انها استفهامية والجملة خبرها قلت المقصود انما هو ثبوت
كونها موصولة في نفس الامر واذا ثبت ذلك في الصورة الثانية قلنا به في الرابعة لعدم المانع والدليل
المعنى وبالجملة فثبوت كونها موصولة في بعض الصور يكفي في رد النزاع فلا يحتاج لتقوية الدليل
بما فيه جواز توجيه عدم معارضة الاضافة لسبب البناء بصورته ومعارضتها له في بقية الصور
والوجه التعجيل اشار بقوله واي انجز في حير الصلة مع قوله وصدرا اي حالي مجرورة عطفا على ما
في قوله في نوع اضافة وبجوز بالشرط معا اذا ذكر الصدر فانها تعرب كما صرح به قوله وصدرا
عطفا على نائب فاعل ذكر وشمل اطلاقه في المضاف اليه نحو ايهم هو قائم وصدره نحو ايهم هو قائم فيها
ثلاث صور تابعه صورة البناء التي هي منطوق قوله اي كما كل كلامه اولا وثانيا يوهم البناء في
الرابعة الباقية نحو اي قائم لا يقال يعم حكمها وتفسيره الحذف بغير العلة انه لا تفسير بعبارته
بل هو مطلق فلو قال وايهم بحذف صدر الصلة وذهب الاخفش وطائفة والنحاة الى اعرابها
في جميع الصور فلا يقولوا بالشرح وهو المختار منه والآية مخرجة على التعليق والحكاية اهـ
قلت النحويين الاول مذهب يونس والثاني رأي الخليل قال انه معمول شرع محذوف والتقدير لننزعن
الذي يقال فيهم ايهم اشد وسيقال في ضعفهما جميعا قوله فسلم على ايهم افضل لان حروف
الجر لا يعلق والاجوز حذف المجرور وحول الجار على معمول صلته ولاشتمالهما فيه بحث او حمها جوابه
في حواشي التوضيح والتي اختيارها اشار بقوله وابتع الاخفش اعرابه فيقول ابتع بجعل الطا
[illegible] ابتع انا او بجعلها الاول والافتعال وفيه اشارة الى صورة البناء المعقودة والله اعلم
[illegible] النداء [illegible] اما علما او مفردا وضرب ضم انه قبل بين وذكر تجميل الوجه لما
وهي الباب السابع والى البناء على الضم او نائبه وهو الالف والواو وهو نوع واحد ولا
العناية المعرفة المعرفي والمراد بالمعرفة ما ليس مضافا ولا شبيها به والمراد بالمعرفة ما اريد
به معين سواء كان نوعية سابقا على النداء نحو يا زيد او طار بالنداء بسبب القصد والاقبال

نحو يا رجل

اللهم صل على سيدنا محمد والدوام

نحو يا رجل لمعين والاصح ان تعريفه العلمية مستصحب قال قيل يلزم اجتماع معرفين على
معرف واحد قلت رأي المحققين جواز اضافة العلم باقيا على علميته ومن تعريف بتكبير وزيادة
اليا كموسى وعيسى وقوله وقد يحذف بعكسهما يجيا والمحذور انما هو كون المعرف الثاني محللا
لعين ما حصله الاول وفيه ادعاء فهو زيادة البيان بما لا يحتاج اليه في النداء والنبه على
الاخفاء واستجلاب الاقبال بالغلب والغالب على ما انه يستعمل في النداء بل النداء لا يحصل
به التعريف بل طلب الاخفاء للكلام نعم قد يكون خلا الطلب ومعين في قصد المتكلم الى
واحد بعينه وان لم يعرفه باسمه والبدء بتعبيره ح والاشارة الحسية بنحو اليد والرأس كما حكاه
المعرف في باب المعرفة والنكرة وقد صوله بانشاء التعريف في اسم الاشارة صواب وقد صرح
الشيخ يس في حاشية التوضيح بان كلامه [illegible] بان النداء لا يفيد به التعريف فانظره وبدل [illegible]
نداء النكرة المبهمة [illegible] اجتمع فيه الاعراب سبق على الضم في [illegible] اشرت به ان يكون مفردا اي غير
مثنى ولا مجموع نحو يا زيد واسكن انت وزوجك الجنة الثانية ان يكون جمع تكسير نحو يا جبال
اوبي وعلى الالف ان كان مثنى كيا زيدان ويا رجلان وعلى الواو ان كان جمع مذكر سالما كيا زيدون
ويا مسلمون والالف والواو هنا المراد بالنائب في المعنى وعلقه فيه كنظيره السابق بان
الضم المذكور في الحقيقة فيما ان احدهما يلزم الاصل او الثاني النائب وبعده احال وفرح وما
بعد احدهما وجعل الحال الاولى بالحالات فتنزل الملتان ونظيره في تقسيم الحال ما قوله على
اما اشار او اما كعمر وواخر اي ومعنى اما الاكل فقد يحال على المقابلة التي اعتادتها اوان
العلم مقصودا بالنداء قصدنا بسبب الاقبال عليه وكيف يقول بينهما فيه ويجاب بان يحذف القصد
بالتفسير لما كان واضح [illegible] فيعلم منه ان [illegible] الحقيقة من [illegible]
بالقصد بمعنى ما علما مقصودا او غير علم مقصود قال قيل كيف عطف المعطل الثاني والسابق
على الاسم الوصفي قلت المعنى بالعطف الموصوف المفرد كما واذا به حقيقة المقاسمة والمقابلة
التي اقتضاها العطف والعطف صفة للمعطوف حقيقة وان كان معطوفا صورة ومعهم [illegible]
اشتراط الافراد في المقاد [illegible] شبه موبان ومفهوم اشتراط التعريف ان المعرف المقصود [illegible]
وهو كذلك واشار بقوله وضربا ضم [illegible] انه قبل بين [illegible] المنادى المذكور اذا كان مبنيا قبل النداء
قدر الضم فيه اذ كيا سيبويه وحاشية الشبه على حرف ابن هجري في البناء المتجدد جواز مراعاة
حركته المعتبرة بالتابع وقد نبه على ذلك بالاعتبة فيقول [illegible] سيبويه العالم [illegible] المتعة واجاه

Copyright © King Saud University

اللغة المعروفة نحو نصبه وامالة للمحل ولا يجوز الخفض وامالة للكسرة الخالصة لا حركة البناء الا على لا تراعي
في التابع لعدم مشابهته بحركة الاعراب الا على لغة من يعربه [illegible] فحينئذ من الالغاز النحوية بانه اين
اسم [illegible] لا اسم له [illegible] وموضعان [illegible] بعطفه تابع والعوض عنها في حيث الاعراب والفعل مبني لكن له
موضع [illegible] للناظر للاعراب [illegible] هو [illegible] ومنه يقول [illegible] جميل الوجه [illegible] وهي على رد قول ثعلب
بجواز ضم الفعال في الاضافة المعطلة لانه بنية الانفعال بعد [illegible] الاضافة ووجه [illegible] الفعال
[illegible] الاضافة خروج عن مشابهة الضمير المقتضية للبناء وقوله فما مفعول وهي وهو فعال [illegible]
[illegible] في الشرح [illegible] على ابن هشام ما بني على [illegible] الكسر وهو [illegible] يقول [illegible]
[illegible] بني على الكسرة وغير مختص [illegible] وغير [illegible] الاسماء والاشارات واسماء الفعل
والشرط والضمير [illegible] من العين [illegible] والسكون وهو نوعان الحروف والاسماء
الغير المتمكنة فمنها الحروف فمنها ما بني على السكون كهل وعلى الفتح كثم وعلى الكسر كجير بمعنى نعم وعلى
الضم كمنذ في لغة من جر بها واما الاسماء الغير المتمكنة فستة انواع احدها اسماء الاشارة فالمبني
منه على السكون ذا [illegible] وعلى الفتح ثم وعلى الكسر هؤلاء وعلى الضم هؤلاء في لغة حكاها [illegible] الثاني
اسماء الافعال فالمبني منها على السكون صه ومه وعلى الفتح [illegible] وعلى الكسر [illegible] وعلى الضم حيث
في لغة الثالث والرابع اسماء الشروط والاستفهام فالمبني منها على السكون من وما وعلى الفتح اين
وايان وليس فيها ما بني على الكسر والضم الخامس المضمرات فالمبني منه على السكون [illegible] المتكلم ويا
المخاطبة والف الاثنين وواو الجمع وعلى الفتح تاء المخاطب ونون الاناث وعلى الكسر تاء المخاطبة
وعلى الضم تاء المتكلم ونحن السادس الموصولات فالمبني منها على السكون التي والذي [illegible] وعلى الفتح
الذين وعلى الكسر اللاتي [illegible] بمعنى الذين وعلى الضم ذات بمعنى التي في لغة [illegible] هكذا
ذكره [illegible] في الشرح [illegible] انه مبني على الفتح ذكره ابن هشام في شرح [illegible]
وهو مشكل [illegible] محل البناء [illegible] الكلمة [illegible] هو محل الاعراب [illegible] الذين
اعرابه بالحروف [illegible] في لغة هذيل [illegible] محل البناء فيقول انه مبني
على سكون الياء ثانيها انه سمع اعرابه في لغة هذيل بالحروف [illegible] مبنيا على فتح النون
[illegible] المعرب بالحروف [illegible] والمعرب بالحركات [illegible]
السكون ثالثها انه اذا كان مبنيا على الفتح لم [illegible] لغة هذيل على الاعراب [illegible] محل البناء
هو النون [illegible] البناء [illegible] الاعراب لان البناء هو [illegible] الكلمة حالة [illegible]

وهو حاصل مع الانقلاب فلا يكون الانقلاب لاجل العامل مع ان [illegible] فيه لتلك اللغة [illegible]
[illegible] على الاعراب [illegible] انه يلزم على [illegible] ان يقال [illegible] والذين انما هي
على الكسر لانها صيغة [illegible] عند المحققين وهو خلاف ظاهر كلامهم وقد نقل الشيخ [illegible] في حواشي التصريح
عن بعض شروحه [illegible] ويقول بالبناء العشرون اسماء الاشارة [illegible] حالة [illegible] ومن [illegible]
[illegible] البناء لزوم الكلمة حالة واحدة [illegible] الاعراب [illegible] انقلاب [illegible] التغيير [illegible]
[illegible] العامل [illegible] وهو مستبعد [illegible] الفعال في شرح الكافية [illegible] بالبناء [illegible]
انقلاب [illegible] النصب والجر انما لوضعها كذلك لا لاجل العامل [illegible] ان البناء [illegible] الفتح
[illegible] معا [illegible] على القول بانه اسم جمع اذ هو حينئذ صيغة وتحلة [illegible] القول
بانه جمع حقيقي [illegible] اخر الكلمة حينئذ هو النون قطعا وكونه اسم جمع خلاف ما [illegible]
[illegible] في شرح التسهيل من انه جمع [illegible] بكونه جمعا [illegible] ان شاء الله تعالى في باب الموصول

فصل [illegible] في الاعراب [illegible] والاسم بالجر والفعل بالجزم والجر والجزم [illegible] الانواع
الاربعة باعتبار الاشتراك والاختصاص على ثلاثة اقسام نوعان مشتركان بين الاسماء والافعال
[illegible] بالعشق [illegible] الاعراب ونوع مختص بالاسماء وهو الجر [illegible] دخول عامله على
الفعل ونوع مختص بالافعال وهو الجزم [illegible] دخول [illegible] على الاسم [illegible] ذلك انما
[illegible] الفعل بالجزم لانه لو دخل [illegible] الاسم [illegible] وجوده [illegible] وجوده [illegible]
الاسماء [illegible] والتنوين [illegible] الاخر [illegible] مع ذلك لا يجتمع ساكنان [illegible]
ولما اختص الفعل بالجزم [illegible] الاسم [illegible] بمقابلته [illegible] الجر [illegible]
[illegible] اختصاص الاسم بالجر على اختصاص الفعل بالجزم [illegible] التنوين [illegible]
[illegible] مع الحركة [illegible] للمجازم [illegible] السكون [illegible] منها
سواء جعلت [illegible] للتعليل او للتقسيم اذ وجه التشبيه [illegible] او [illegible]
[illegible] التنوين غير [illegible] الى [illegible] **واعلم** ان [illegible] الاعراب [illegible]
على الحركات [illegible] على الحروف [illegible] زيد [illegible] ومررت [illegible] وذهب [illegible]
الى ان [illegible] البناء [illegible] الضم والكسر والفتح لا [illegible] على [illegible] انه [illegible]
[illegible] ان [illegible] المتقدمين [illegible] الاعراب [illegible]
[illegible] الحروف [illegible] الحركات [illegible]

انه منصوب مجازا وكذا اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلق اسم المنوب عنه على النائب مجازا فقالوا
في السموات بالفتحة انه السموات وفي احمد في مررت باحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور وما ذكره الصانع
على هذا انه يطلق على الحروف النائبة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في يا علي
انه مضموم وكذا في ... انها مبنية على الضم مجازا
هذا والتمييز بين القاب حركات البناء وحركات الاعراب وسكونيهما في اصطلاح البصريين فمشهورهم
وهنا غريبهم ... على التسامح وان الكوفيين ... القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ...
بينهم اه ... اصحاب الناظم في قولهم ... المعرب ... وقوله تابع في الضم فانهم ...
... بان بناء اسم لا ... لا يكون على الفتح ... تابعه ما ذكر ... خصوص
السبب على الضم بل الاول مبني على ... والثاني هو المبني على ما يرجع به ...
... علامات الاعراب منها اصول ومنها فروع فالا
صول اربعة الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للخفض والسكون للجزم والفروع عشرة ثلاثة تنوب
عن الضمة وهي الواو في جمع المذكر السالم وفي الاسماء الستة والالف في المثنى والنون في الافعال الخمسة
واربعة تنوب عن الفتحة وهي الالف في الاسماء الستة والياء في التثنية والجمع والكسرة في الجمع بالالف
والتاء وحذف النون في الافعال الخمسة واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة فيما لا ينصرف و
الياء في التثنية والجمع وواحد ينوب عن السكون وهو الحذف ...
بقوله وغيره ذا ينوب قال ابن القاسم ...
... الضم والفتح والكسر للبناء ...
اذ الاطلاق ان الحركات ثلاث ضمة وفتحة وكسرة وانما اكثر البصريين ...
... القاب الحركات ...
...
...
... حيث ... الرفع والفتح والكسر القاب ... الحركات ...
... على الضم او حركات المعرب ...
... قال ابن هشام في قوله النظم
...

ان يكون

ان يكون الشيء علامة لشيء او يكون ... الرفع والنصب ... انتهى ... والجواب
انه ... الاعراب ... علامة للرفع ...
منه ... والله اعلم ...
... الخامسة ...
... الاول ...
... الاول الاسماء الستة ...
... والاخ والحم والهن والفم ...
... الاسماء ...
... ان يكون بالحركات ... بالحروف ...
هذه الاسماء ...
... بالحروف ...
... المثنى والمجموع بالحروف ...
والحروف ... الحركات في باب الاعراب ...
... المثنى والمجموع ...
... والاختصار ... هذه الاسماء ... للمثنى ...
... للاخ والاب ...
الاسماء وبين الاسماء ... للمثنى ...
... الحركات ...
للاعراب ... الواو ...
... الاول ...
الاول والثاني بالتوجيه ... بقوله ...
... والالف والياء ... الكلمة ... الاعراب
لا يكون ... الكلمة ... الاعراب ... الكلمة ...
... المثنى والمجموع ... الاعراب ...
... علامة التثنية والجمع ... المثنى والمجموع ... بقوله ...

Copyright © King Saud University

على أن الميم كما هي في الفم هي عوض من لام الكلمة واستثقال الحركات على الواو استدل بعضهم كقوله صلى الله
عليه وسلم من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا وقيل بقوله وحمل الأول على مجيء النقص
بقلة في الأب والأخ والحم كقوله بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم وأشار بقوله وفي
أب وتالييه يندر وقصرها من نقصهن أشهر إلى مجيء القصر فيها كقوله إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها وقولهم
مكره أخاك لا بطل وحقيقته إلزام الألف في جميع الأحوال من رفع ونصب وجر والإعراب بحركات
مقدرة عليها كما في قوله وذا عطف على أبا والجملة حال تجوزها والكاف [illegible] إعرابه بالحروف
ثلاثة [illegible] أن تكون [illegible] أخرها [illegible] فإن أفردت فيه فإنه يعرب بالحركات
عليه كقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك وقوله وكلها أن
تضف لا لليا [illegible] يشترط في إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تكون مضافة لا مجردة عن الإضافة
وأن تكون إضافة لغير ياء المتكلم وأن تكون مفردة مكبرة فخرج بالأول ما إذا أجردت عن الإضافة
فإنها تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أخ له أبا وبنات الأخ وخرج بالثاني ما إذا كانت إضافتها
لياء المتكلم فإنها تعرب بالحركات المقدرة على ما قبلها نحو لا أملك إلا نفسي وأخي وخرج بالثالث ما
إذا ثنيت أو جمعت فإنها تعرب إعراب المثنى والمجموع وبالرابع ما إذا صغرت فإنها تعرب بالحركات
الظاهرة [illegible] أن الشرطين الأخيرين زادهما على الخلاصة ونقص استفادتهما منها ونطقه بتلك
الأسماء موجودة مكبرة محكوم لها بالإعراب المذكور في تلك الحالة [illegible] إسقاط
أن الخاصة [illegible] هذه الأسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها
على [illegible] ثلاثة أوجه الإعراب بالحروف والقصر والنقص ثم [illegible]
[illegible] الشرطين الأولين لا يعلم اعتبارهما [illegible]
[illegible]
[illegible] التتميم على أنه المراد [illegible] الخلاصة [illegible]
[illegible] البعد [illegible]
وهو [illegible] الخلاصة وأشار
[illegible] إعراب هذه الأسماء بالحروف [illegible] عليه [illegible]
على عشرة مذاهب أقواها [illegible] الإعراب بالحروف وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي
[illegible] وجرى عليه [illegible] ومذهب سيبويه و

جمهور

جمهور البصريين وهو أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبلها [illegible] فإذا قلنا قام
أبو زيد فأصله أبو زيد ثم أتبعت حركة الباء حركة الواو فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت وإذا
قلت رأيت أبا زيد فأصله أبو زيد تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وقيل اتبعت الباء للواو
في حركتها [illegible] حالة النصب مع [illegible] الرفع والخفض
قال الدماميني فإن قلت حركة الباء عارضة [illegible] الواو [illegible] الحاقة
حركة الباء [illegible] عارضة لبناء الكلمة [illegible]
الباب على [illegible] هذه الحركة مع عروضها معاملة الأصلية [illegible]
العروض من حيث الاتباع وجهة الأصالة وحيث [illegible] الحركة الأصلية وإذا قلت مررت
بأبي زيد فأصله بأبو زيد ثم كسرت الباء اتباعا للواو ثم استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ثم
قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها قال الدماميني ولا خفاء بما في هذا [illegible] من التكلف
[illegible] زيادة [illegible] انتهى قال ابن مالك ومذهب سيبويه هو الأرجح
قال [illegible] في الشرح [illegible] وجه [illegible] ثلاثة [illegible] عنه [illegible]
[illegible] وجعل [illegible] الأوجه الثلاثة [illegible] الدماميني [illegible]
[illegible] سيبويه [illegible] والاعتراض عليه أنه كيف [illegible]
[illegible]
[illegible] حركة ما قبل الإعراب [illegible] استبعاد [illegible]
الحركات في [illegible] تجعل [illegible] على [illegible] انتهى
بالألف ارفع وانصبن
واجرر بياء اثنين واثنتين مع ما ثنيا واجعل نعم لكلتا وكلا والفرع بعد فتح ما تلا الثنوي
الألف عن الضمة والياء عن الفتحة والكسرة وذلك في المثنى وهو كل اسم دال على اثنين بزيادة في
آخره صالح للتجريد [illegible] عليه [illegible] وهو [illegible] واثنتان مطلقا سواء
أضيفا أم لا [illegible] لظاهر أو لمضمر وكلا وكلتا بشرط إضافتهما لمضمر [illegible]
[illegible] الظاهر [illegible] بالحركات مقدرة عليها [illegible] اللغة
[illegible] بالحركات [illegible] الإضافة للظاهر
[illegible] مطلقا وهو [illegible] بالحركات
مطلقا وهي [illegible] التقليد [illegible] عليه [illegible]

Copyright © King Saud University

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر قال ابن هشام في شرح اللمحة والثاني اولى الرضي ببعض هذا النوع
وليس بمسموع ذكره له فيما حمل على المثنى اسمي ومن كلام قوله في التوضيح حركة ما وضع لاشرف واعني عن
المتعاطفين وبعض الذكر زاد الكتاب الخلاصة فلم يذكر نحو القمرين في الملحقات وارفع بواو وبيا
اجرر وانصب سالم جمع بشرط كونه علما او صفة المذكر العاقل من تاء ومن تركيب فيه
كاعمر وما يستحق انا وكالمشبه ومذنب بانا معود جمع المذكر السالم ضربان اسم وصفة فالاول يشترط له
خمسة شروط ان يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التانيث ومن التركيب فخرجت النكرات وما سمي بالعلم
والمعارف والمؤنث كزينب وعلم غير العاقل كواشق والمختوم بالتاء كحمزة والمركب بانواعه عندهم الا
المركب من الجملة العلمات اراد هذا بجميع مضافة اليه نحو جاد وورد في الاضافة فانه
يثبت فيه جمع جزء الاول من الثاني مثل علم ... والثاني يشترط له ان يجمع شروطها ان يكون لمذكر
عاقل خال من تاء التانيث بقيله مانعه فصل معناها او يدل على التفضيل فخرجت صفة المؤنث كحائض
وغير العاقل كسابق والمختوم بالتاء كنسابة وما يستوي فيه المذكر والمؤنث كجريح وصبور الا
هذا الجمع للنوع على الاشتراك فلا يتحقق الامر الاول من الانوثية فارقة ... من اللغة ...
علة جريح وما كان من باب افعل فعلاء كاحمر وحمر الانهم لو ارادوا والتوابع من افعل التفضيل من ذلك
السواد والبوصعا الثاني بقعوبة تفضيل فلا يجار ... ومن اسم التفضيل بهذا الجمع لانه لا يجمع
بالتصحيح اجدر وما كان من باب فعلان فعلى كسكران وسكرى الا ان يادته شبيهة بالف
التانيث نحو حمراء اذهما بنيا الجمع المذكر كما ان زيادة حمراء بنيا الجمع المؤنث ولا تلحق التاء
ما يتما يشبه في كما الانوار حمراء لا يجمعان سكرانة ولا يشبه في الشركة العقل والشكر والخلو والتاء
بحقوله تعلى وللعاقل ... بطاعة تعبير بالارض والسماء عما توجه اليها خطاب الله تعالى ... منزلة
العاقل ونابه ... اذ اراد تعبير المذكر ... العاقل انه اكمل عقلا ومثله ... الشيخ ... سجر
كالمحجوبة الشرايع ... وحسن ... لعقلاء ... ومن المستعمل على ان المشبه
بالعاقل ... وجميع هذا الجمع والحق العشرون والسنونا وبابه ذي وبه الاهلونا
اولوا وعالمون عليونا وارضون شذ والسنونا يشير الى ما يلحق بجمع المذكر السالم في اعرابه
وهو اربعة انواع ... اسماء جموع وهي الفاظ العقود والعشرين الى التسعين والوالي بمعنى
اصحاب وعالمون على اختيار ابن مالك فيه قال انه مختص بالعقلاء وعالم عام في العاقل وغيره
فلا يكون جمعا له لان الجمع لا يكون اخص من مفرده او سمع دلالة والجمع ... سيبويه ان يجعل الاعراب

جمع

٢٧

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

جمع ... لان العوالم ... الحاضرين والبادين ... واللام ... وجعل انه جمع على حقيقة
الجمع واطلقه التعبير بالتعبير الذي هذا الجمع مذهب الاخفش الى انه اعتنى العقلاء
وغيرهم فانه يقال عالم الملائكة وعالم الانس وعالم الجن وعالم النبات ... عالم ... جنس
اسما الجمع لا مانسوبه انه ... تكون لها افراده من اجزائه فيمتنع جمعه وذهب ابو عبيد الى انه اسم
العقلاء فقط وينبغي ان تعلم انه ملحق بالجمع ... ابن جني على القول ... بجمعيته ... اسم
جنس ... بعلم والاصحة ومن ثمه على ... هذا الرماني ... جموع تكسير نغير فيها
بنية الواحد تغيرا لم يعهد في جمع المذكر السالم وهو العدد ... باب ... لانه اسم
ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر تكسيرا ... بالاوزان نحو عضة
وعضين ... ومائة ... جموع تصحيح لم تستوف الشروط ... اهلون ووا
بلون فانها ليسا بعلمين ولا صفتين ... عالم على القول ... وحسن جمع ... فهو
يستعمل بمعنى مستحق مثلا ... لكن ... ملحا ... مقيس كما هو ... ملحق بالصفة ... كالدان بعضها ... ايجاز ... علمه
بيته كاسماء ... هذا الجمع ... قال ابن جني ... على ...
التي تكتب ... الحسنات ... جمع منقول ... على وزن ... بالغة ... قال ابن عباس جمع
الجنة ... وعلى التوجيه الاول ... الجمع العباد التي يتعبد بها
الملائكة ... ووجه شذوذه ... انه جمع جمع ... انه لم ... منه ...
ووجه شذوذ ... العشرين ... التي ... ولا علاقة التاء ووجه ... على ...
لم ... الصفة التاء التانيث ... بقول الشاعر ... هو ... و
... شذوذه ... واعلم ان ... الشذوذ بمعنى
... على ... ... والسنون ... و...
... والتصحيح ... هذا الجمع ...
للشروط ... على ... عليين ...
التسعين ... هذا الاستعمال ... التانيث ...
الشيخ ابو اسحاق ... هذا ... عليونا ...
عليه ... وعلى ... معطوفه ... السنون ... قال ... قبل

Copyright © King Saud University

لم هل بابه سنين على الشاذ فجعله منه وقد جعله في التسهيل شاذا يعاما الجواب انه مع شيامه لم يبلغ
القياس عند من علم بخروجه من باب الشذوذ اهـ قال العكبري في الكبير وتخصيصه بالشذوذ بعيا سوى عشرين
وبابه بعيد من ابطال المصير بالنظر الى عشرين وبابه ابعد من الشذوذ اهـ وقيل انه جمع حقيقي والظاهر ان
كلما ابعد عشرين عليه ربعين بجميعها الحال وشرحها وارجو وضعه بالشذوذ لانه جمع جمع سنين
ولم يجزها منه حرى اطل اهـ وفي عليين من الشاذ في الحاجبية والتسهيل الدماميني على ابن علام وقال
الرضي على عبارة الحاجبية عليون اسم لديوان الخير على ما قال الله تعالى في قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون
فجعل هذا السير فيه شذوذ لانه يكون علما مفقودا فيه جميع المنسوب الى علية وبني الزوجة والغيا
من ان يقال في العصوب اليها على تكسير سيي العشوي الكرسي وان كان عليون بمعنى الملائكة
جمع علية ولسن بعضوي اليها بمعنى الاماكن المرتفعة على ان معنى قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع
كتب وفيه ما شاء من النقل اهـ وجعله في التوضيح والتسمية بالعلمي بالجمع فقال الرابع
ما سمي به من هذا الجمع وما الحق به كعليين قال شارحه اي والثاني كعليين فانه ملحق بهذا الجمع
وسمي به اعلا الجنة وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل
من العلو ونقل البرزنوسي عن يونس ان واحد عليين علو وعلية وهي الغرفة اهـ ووجه الكافيه حينئذ
انه في الاصل لا يعقل واذا شبه الشذوذ في الاصل فيما تبع عنه وقال الدماميني على عبارة التسهيل
قال اليه وشارحه الكلامه هو اسم لاعلى الجنة كانه في الاصل فعيل من العلو فجمع جمع ما يعقل
وسمي به اعلى الجنة قلت فيلزم على هذا ان يكون فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع والبعض
ان يدعوا انه جعل من باب العسمون لا التغيير لكونه لما لا يعقل بخلاف زيدين علما لانه لو سمي
ومن يدري استحق هذا الاعراب الا نزلي التي تسري ونصيبين والبعضهم ايضا ان يقولوا عليه الا
حال عني علم ولا صفة لان العاقد صرح بانه اذا سمي بالجمع على سبيل النقل عن الجمع او على سبيل الا
رتجال يعني انه يسمى صيغة الجمع جمعه تلك الصفات ويوجد انا لا انوي فيها اولا
ولا يرد ان يرد ان انما او صفاته نعم لو قيل ان عليين غير علم بل هو جمع علو وصفته ان الاماكن المر
تفعة ونحوه شاذ اهـ قلت وكذا اذا قلنا بعلميته والتسمية به على سبيل النقل
لما ذكرنا على سبيل الارتجال اما شرح وانه اعلم وكسر نون المثنى اتبع وفارقه بخلاف ما جمع انما غلبه
الكسر في نون المثنى والفتح في نون الجمع لان المثنى قد وجد فيه ما قبل العلامة مفتوحا
واستعمل جواز فتحة مجانسة فتحة ما قبلها والجمع حركة ما قبل العلامة بالحركة المجانسة ولم

نستحب

نستحب فيه حركة اولى لا اخوال ليعرف الثقل بعلي بحسب الشيء والخفة بالخفة فجعلوه الذي يقع نونه
وفتح النون المثنى مع قلته لغة لبني اسد حكاها الفراء وابن هشام الكلام قوله ومن فتح ان لم
لا ينقيد بالياء وهذا راي الفراء والسيرافي وابن عصفور وابن جني والجمهور قول الشاعر على احوذيين
استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب وقوله اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا
والقول بانه مصنوع باطل فقد قال الدماميني قال ابن هشام كونه مصنوعا الجيد عنه على ان لا يحتج
الثقة فيما ينقل وقد كان ابو علي يحتج بشواهد ابي والثقات قبله يحتجون به ان وجد قوله من عهده
بانه يقال على لغة خثعم الذين يلزمون الالف في المثنى فلا يجوز ذلك فيه اهـ قال الشيخ هو
والعجب مما ان الثقة خالد من صعق الاول ردد هذا البيت وجد لكن ان طابقه في البحر فيه وقيل
على لغة بلبل الالف اشهر وكسر نون الجمع مع قلته لغة اخياها في التسهيل وقال به
العين ونقل العراقي عن ابي حيان انه اجاز كونه لغة والي ذلك يشير شعرا ليكون بعد الياء
قال ابن هشام ولم يحفظ بعد الواو وبعد ما يجوز لا جرامه في التفعل الكبد ضمنها جمع نادر والسه
وبعد نحو ما اتت في الها انما عمم لوا في قول الاخر فيما جمع العرب السالم الى قول الجمع بالها وتاء
وبيد يلان هذا الجمع الجنس في العرب والبال لمن كان بل بعضها كما يشمل ما يسلم فيه بناء الواحد
تغير وجملة ما ينقاس فيه كما في التسهيل خمسة انواع اولها المختوم بتاء التانيث مطلقا سواء
كان علما او اسم جنس وسواء بقيت التاء على حالها او حارت كما في لغة كنساب وابلي واجاوب المذكر
نحو جال شابة ولماوي وانه يشترط فيه موده جمع المذكر السالم الخلو من التاء وما قبلهم من على ان عليه
ولم يعهد عن اناث كذبه ان ساكنون جمع ثبات نعم تاءا نسا علم المونث مطلقا سواء ظهرت العلامة
فيه حقيقة وسلمى وحسنا او قدرت كهند بالذات صفة المذكر التي لا يعقل كجبال راسيات بخلاف
صفة المونث كحائض والمذكر العاقل كعالم رابعها مصغر ما لا يعقل كدريهمات خامسها اسم الجنس
المونث بالالف الا ان لم يكن فعلى فعلان ولا فعلاء افعل غير منقول اي عن الالف فيه حقيقة او حكما
كحبلى وحمراء بخلاف سكري وحمراء ففعلان سكريات ولا حمراوات فان فعل سكره وحمراء علمين جمعت جاز
فيهما ذلك وقال العصمي في شرح الكتاب قال في الاصل حمد مطابقة الابلج لا لا انما قالوا استعمل
بحرون موصوف فيما ثبت الا سماء المجمعة جمعهما فقيل بجلا وانه زيد بعدى هذه الانواع مقصور
على السماع كسماوات وارضات وسجلات وحمامات وقد نظم الشيخ ابو جعفر بعض ما به التسهيل
فقال ... وقسه في ذي التاء ونحو ذكرى ... ودرهم مصغر وصحراء ... وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل

Copyright © King Saud University

واكتفى ابن هشام بذكر حالة النصب لأن الرفع والجر لا إشكال فيه على [illegible] الثاني [illegible] في ذكر الخلاصة للجر
ووجه ذلك بأنه أشار [illegible] نيابة الكسرة عن الفتحة أي في حالة نصب جمع المذكر السالم وجرى كما
تقدم [illegible] جمع المؤنث [illegible] الحالتان [illegible] بقوله معا وقول الفتى بالكسر
غير مفتوح ونصب [illegible] وقوله جمع تاء على [illegible] جمع أي جمع في تاء وألف وحذف الشرح
ضرورة [illegible] بقوله [illegible] إذ الكلام [illegible] الأصلية [illegible] باعتبار التاء [illegible]
بالحالة الأولى للانقلاب [illegible] جموع تكسير نصب بالفتحة [illegible] الخلاصة التعبير بهذا التعبير
والجواب [illegible] اختار الباء إذ هي للسببية أو الاستعانة [illegible] على عبارة التسهيل
وأشار بقوله أولات [illegible] الحق بهذا الجمع [illegible] ينصب بالكسرة [illegible] أولات حمل
وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه [illegible] واحد من معناه وهو ذات بمعنى صاحبة [illegible] سمي به كأذرعات
[illegible] عرفات [illegible] أي إذا سمي بهذا الجمع [illegible] التسمية [illegible] إعرابه الآن [illegible]
[illegible] جميع [illegible] لغات الثانية استصحاب الإعراب السابق وحذف التنوين والثالثة إعرابه
إعراب ما لا ينصرف [illegible] الأوجه الثلاثة قول الشاعر تنورتها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى
دارها نظر عال [illegible] ووجه الأول ملاحظة الحالة الأصلية ووجه الثالث رعاية الحالة الراهنة ووجه
الثانية ملاحظتهما [illegible] والذي قبل [illegible] والجمع المذكر إذا سمي به [illegible]
[illegible] على حكم الجمع [illegible] على [illegible]
[illegible] شبه الفتحة عن الكسرة [illegible] وسموا جاعيه
[illegible] وجهة المعنى على وجه [illegible]
[illegible]
[illegible] الفعل [illegible] الاسم [illegible] وجهة الفعل وهي [illegible]
الأخرى وجهة المعنى [illegible] الإسناد [illegible] والأسماء [illegible] بوجود نوع
[illegible] أن يمنع [illegible] الفعل [illegible] لأن الأصل لمنع [illegible]
[illegible] على الاسم [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] الفعل
[illegible] معلومة [illegible] عليها [illegible]
[illegible] التعريف [illegible] والفعل [illegible]

النظم

النظم وخرج بالتعبير الأول العلتان اللتان [illegible] فلا يعلل منع [illegible] إذا [illegible] الاسم [illegible]
وزيادة الألف والنون أو بها والتركيب والزيادة [illegible] بالعلمية مع [illegible] وأما العلتان
المعنويتان فلا تجتمعان إذ ليس [illegible] والعلل المعنوية [illegible] العلمية [illegible]
[illegible] الثانية [illegible] بمعنى [illegible]
[illegible] اللفظ [illegible] أو [illegible]
[illegible] الوصفية والعلمية وأما قول [illegible] العلمية [illegible] الوصفية [illegible]
[illegible] العموم والخصوص [illegible]
الأول خاص والثاني [illegible] العموم [illegible] العلمية [illegible]
[illegible] ومعنى العموم [illegible] منع [illegible]
معنى غير الشمول [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] منع [illegible] الخصوص [illegible]
[illegible] معنى [illegible] على معنى [illegible]
وهو العلمية كالغلبة [illegible] العلمية [illegible] الغلبة [illegible]
العلمية [illegible] بالغلبة [illegible] العلمية [illegible] والغلبة [illegible]
واحد [illegible] الغلبة [illegible] معنى الوصف [illegible]
[illegible] مع العلمية [illegible]
[illegible]
[illegible] معنى الوصف [illegible]
الوصف فلم [illegible] الوصف مع العلمية فكيف [illegible] قلت [illegible]
[illegible] معنى الوصف قلت [illegible]
المقصود [illegible] العلم [illegible]
[illegible] الوصف [illegible]
[illegible] باعتبار [illegible] المقصود [illegible] والعلم [illegible] جميع
[illegible]
[illegible]

اللهم صل على سيدنا محمد واله وسلم

بحسن المشبه به والعلمية تابعها وكما اشترط التحقيق في هذا المنع العلم العنقي نوع من جمعه كلي
قيل عليه انه لا يحتاج الى هذا الاستثناء بحسب الظاهر وهو في الحقيقة منقطع غير محتاج اليه لان ذلك انما
يكون بعد تغير العلم والاستعارة لم تلاه العلمية ونزلت قبل انها تبعية واما اللفظ تجمل الصغير
واشعار اللقب بالمدح والذم انما هو بحسب مفهومه الاصلي كما قال السيد في حواشي العضد
وهو في النفع ارتفاع نسبة الا هل الحق مفهوم مع العلمية انما هو بالتبع ثم الموضع الاصلي في
حواشي الكشاف ان في اللقب حادا على نحو وانه مع منه والابن من واعتبار الاشعار بحسب الاصل
انما يكون على انقلب لان المراد الاشعار بوجه قريب متبادر ومعنى كون اللفظ الموضعا انما شار بها
الى ان اللقب في الاصل كان كذلك وخرج بالثاني نحو فاطمة علما فيه الوصفية والتانيث والا يمنع من جهة
لا شرك منع التانيث انما يكون مع العلمية لكونه حينئذ لا مع الوصفية لوجوده تارة وفقده اخرى
جعل منزلة العدم لكن الاول قد تخفف العلتان فيما سمي به والجمع بالالف والتاء ومع
ذلا الاحرف وعبر بالكسرة في اللغة العجمي فيه لانا نقول الذي ارى به جواز كلم اعوا العلمية تجو
فيها وانما اطلقوا الجمعية الا التابع توصيعنه به الاعلية واحيى كما تقدم في توجيه اللغات ويجوز
منه هذين بلغة وجه الرجعة اللغات وهذه عند اهل العلمين على تنبيه التخفيف الا واحده
وان علمت هذا علة ليس بثبوت التنوين في هذه اللغة على ان شرط الجمع المذكور بغير التمكين فيقول
السراج والتبريزي وليس للتمكين ثبوته بعد التسمية نحو عرفات فيه انه يابى من ثبوت التسمية ايضا
رها وانقالته عندهم عن المقتدا بالعارض وقد ذهب الربعي والزمخشري الى ان تنوين الجمع المذكور
للعوض والمقابلة الا قال الزمخشري انما سيقع في عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت
فيها لتحقق التانيث قد سقطت والتاء فيه علامة جمع المونث قال الرضي وفيه ان في عرفات
مونث وان قلنا انه لا علامة تانيث لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لان الضمير لا يعود اليها الا مونثا تقول
هذه عرفات مبارك فيها لا يجوز مبارك فيه الا انه على بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها
فبتانيث الاسم وتانيث من الهتونه ومن السقعة والاولى ان يقال ان الشيء يعلق والتمكين
وانما سقط في نحو عرفات لانه نوع للتبعية الكسرة في السقوط وتبع الجر النصب وهو خلاف
طبعه الجمع السالم اذ الكسر فيه تبع للتابع في نحو عرفات كتنوين العنوان لذلك لم يجز
لمانع او قلت ومحتمله في تعليل السقوط ان التبعية الكسر للتنوين في السقوط لا تبعية
من النعت وفيه التنوين تبعي الى اصل الجمع وضرورة لامع اندفق عمر جين العنوان سقوط الكسر

والسنين

اللهم صل على سيدنا محمد واله وسلم

والسنين معا واعادة الحالة الاصلية فالصواب الى التوجيه ما ذكره اولا وقال اوليس ان يقال ان التنوين في الجمع
للمقابلة اعادة الاسم وتقول ومعا انما معنيا مقولات فيه فلا تحذف لانه باصلها فاذا سمي به
تمحض للتمكين لان الذي نبع منه وان كانوا اعون الحالة الاصلية لا يقولون بيقاء معنى الجمع التي
مبني عليه كون التنوين للمقابلة نون جمع المذكر ونظيره ما قال الرضي من ان تنوينه للتمكين والتنكير فكانا
ابن الحاجب جعله للتمكين فقط فاذا سمي به تمحض للتمكين قال وربما حذف بعضهم من كلا الامر
والواو في مسلمان ومسلمون وحينئذ لا يحتاج الى استثناء ان مثال الجمع المذكور مما منعهم من قوله
الخلاصة الوصف شرط ومن العنوان ما فيه التنوين المذكور فتامل ثم اذا اضيف ما لا ينصرف
او دخله عليه ال ضعفت مشابهته للفعل فيرد الى الاصل من الجر بالكسر نحو في احسن تقويمهم
عاكفون في المساجد ونحو ما ليس الجر مما يمنع مشروط بانتفاء الاضافة ودخول ال معا لا يرد
عليه ما اورد على الخلاصة من انه يقتضي ان يقال ان الاصر الشيئين فيحصل العطف بما
الشرط امر الانتفاء رجال فلت ويقال العطف في النظم بمعا جانبه بان قلت الجر بالفتح مشروط
بانتفاء الاضافة وال وضده وهو الجر بالكسر مشروط بثبوت احدهما وان جاء الامر الاول
والمشروط عند الجر بالفتحة وقد علمت انه يشترط له انتفاء ان وعليه العطف حين لا حر الشيئين
حين يعطف باو والعطف هل الثاني فالمشروط عند الشرط وهو مع الاضافة وال الجر بالكسر
وقد علمت ان شرطه ثبوت احد الامرين فالمعطوف حينئذ او صحيح او قد احسن النظم فاذا ذكر الحاجب
في قوله نعل الاحتجاج عليكم ان يطلق الشيء فلم تفسر هي او يعبر عنه الى ونحوه مع ارتجاء الجناح
مشروط بانتفاء التعيين ويعرض ومعا والاتزام التعبير كما هنا في الاول ونحوه في الثاني وان اوجز
التعبير بتجميل الحكم ما قبله وما بعدها وانشار بقوله اوان ان ما به التشبيه بما به بدل الربعة يتبعها
في جر ما لا ينصرف معه بالكسر وهو لغة حمير وطيء وبعضهم يقولون ويعرف كقول الشاعر
ان شمت من نجدين بعيد ثانيا الغا يتيت بطلاع ارمد اغتذا اوليقا ... شبيه المجنون رجوا ان زبا
دنه على الخلاصة واعلم انه اختلف فيما لا ينصرف اذا اضيف او عرف بال هل هو منصرف باو
التخفيف انه ان زال انه احد علتيه مع الاضافة او ال فيهما ونحو باحسنكم الذي هل بالعلمية ولا
مصرف منصرف نحو باحسنكم قاله ابن مالك قلت انظر ما معنى هذا الخلاف مثال الشيء ان سعو رمع
ال والاضافة والجر بالكسر فيهما متفق عليه والخلاف انما هو في معناه هل رجعت اليه او لم يزل بابه الا
مستن او ذاك لان ذلك معناه ظهر ان رجعة القول باتوا فيه مع الخلاف من ما عليه الصنعة

لان مشابهة غير المنصرف الفعل ضعيفة واطلها فافهم اي عارضها واذا كان موجب البناء الخروج
عن محل التمكين تعارضه خاصية الاسم ويصير من حيث متمكنا امكن فكيف بموجب منع الصرف
الاضعف ومن قال ان في مشابهة الاسم للفعل على ثلاثة اضرب احدها وهو اقواها ان يكون بمعنى
الاسم معنى الفعل كاسماء الافعال فيخرج الاسم عن الى اصل الفعل وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه
في تركيب الحروف الاصلية وشيء من المعنى كالوصف فيعمل عمله لمعاقبته ومعناه ولا يخرج فيبقى في
الفعل في البناء فتبطل بعضه عن الاسم في الاعراب وثالثها وهو اضعفها ان يشابهه لفظا او تقديرا في
معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد لكونه في الاصل كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا
والحاق المشابهة بالوصفية اجنبي التي تعرفها او ومنع الصرف باطلاق العلة اعني وزن
منتهى الجموع ... وهي مفاعل ومفاعيل وما اشبهه ولو بغير علما موانع الصرف تسعة جمع
ان ينحاش فوله الجمع وزن علاة لانه ... ركب وزن ... والوصف فقد كملا وهي ضرب باحدهما
ما يستقل بالمنع وغيره مفاعل ومفاعيل والثاني ما ليس كذلك في الاول شيئان الالف التأنيث وصيغة
منتهى الجموع واليه اشار بالتنبيه ومعنى الاطلاق انه لا حاجة الى ... بين المفتوحة والمعروفة
ولا يرد في المفتوح ... وجه معرفة ... على جبل ... او نكرة كذكرى ... او لا يرد انها
بين ان يكون جامدا كما سبق او صفة كحبلى وحمراء او لا يرد انها بين ان يكون مفردا كما تقدم او جمعا
كجرحى واصدقاء وفي الاطلاق في الالف في المشتغل عليه وانما استقلت بالمنع لانها مستلزمة
لعدم عين فان الاصل في الاسماء التذكير والتأنيث فيه والاصل في المؤنث ان لا يكون العلامة لازمة
لعدم التأنيث فيلاهل لازم وانها قالوا اشبع ... علته وهي لان التأنيث في ... غير مستقلة
عليه في الحال الاشيء واحد ومعنى منتهى الجموع الجمع الذي لا نظير له في الاحاد بخلاف غيره من جمال
نظيره رداء ورجل نظيره عنق ومحمد نظيره فعل وصبية نظيره ... واكثر امثال الجموع لها نظيره
في المفردات الا افعل نحو اكلب وافعال نحو اجمال والا يعتبر ... لانها جمعا قلة ومنع جمع
الغلة حكم الاحاد ... على ... سيبويه ... عنه ان افعالا مفرد ولذا
قال ... بكونه ... للانعام ... المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونعجة
امساج ولا يعتبر ... في المفرد نحو اشر لانه جمع شر على غير قياس او جمع لا واحد له بل
قوله بلغتها واجتمعت اشر ... العقل وهذا الجمع لا نظير له اصلا مع انه جمع كثرة ولا يعترض
عليه بنحو ... ورباع ... رباعية ورجل ... وحمار ... علية فقد ... لانها

شاذة والنحو عذافر بالذال المعجمة للاسد ... ومطايا والاصل
واصل ياء ... جمع الاوزن عارض ... ولا يعتبر به ... شاميون ويمانين
نسب ... كما قال سيبويه ... نسبه الى ... بمعنى ... ارضي
... بالتشديد ... التشبيه ... وادعاء كسر ما في الالف عوضا
واصل ... بياء النسب ... موجودة ... قبل النسب ... ولهذا ... انه لا يعتبر
في نحو ... بمعنى ... لان البناء ... هذه
... نحو ... وحواري ... ونحوها لانها
ثبتت في احادها وصيغة هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات في الاحاد ولا يعتبر ... التخفيف
... وهو ... بعد الالف مفتوح والنحو ... جمع ... مثال ... الذي
على ... ان ... بعدها ساكن والنحو التراجم والتراقي لان ما بعدها ... في الاصل
لانه كسر للياء والنحو ... وكراهية لان ما بعد الالف ... على الوزن المذكور
مقابلة ... حينئذ ان يكون الاول مفتوح والثاني ... عوض ... ما كسر ... حينئذ
... على ... اولاهما ... ثلاثة ... ساكن ... يعده لا
تعجال ... وشواب ولا ... في الحرف الاول او الكلمة ... ان يكون ...
... ومفاتيح ... لانها ... العلة بالمنع لانها
قائمة مقام علتين فان الاصل في الاسماء الافراد والجمع فرع والاصل في الجموع ان يكون لها نظير
في الاحاد ... نظير له ... انها ... السبب ... نهاية جمع
التكسير ... الجمع الذي ... هذا الوزن ... بالجمع الاقصى نحو كلب
واكلب واكالب ونعم وانعام واناعم واما قوله عليه الصلاة والسلام انكن صواحبات يوسف
فجمع سلامة ... فانها ... جمع التكسير ... الاحاد ... الاعجمي
التي لا نظير له في كلام العرب ... الجمع ... العجمة ... الاسباب كالسبب
واشار بقوله ... علما ... هذا الجمع اذا سمي به ... على ... الجمعية ... جمع
... الصيغة ... سيبويه ... العلمية مقام الجمعية ... وعلى
... لم ... على الاول ... الصيغة ... على الثاني ... الجمعية
والجمع الاول ... على الجمع ... العقيق ...

Copyright © King Saud University

الشبه في قول العدو وما اشبهه ويحتمل ان يكون اشارة لسراويل فانه شبيه بالجمع المذكور فالباء في الخلاصة وسرا
ويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع وحمله على هذا اصح ووجه مشابهة سراويل انه على مثاله وقيل منه
جمع والحق لوجود الصيغة مع انه مفرد واعترض على الخلاصة المذكور بانه مجمع على انه مفرد وقيل
انه جمع سروالة ثم نقل وسمي به جنس الآلة المعروفة وقد ذكر الاخفش انه سمع في كلام العرب سروا
لة لا يجري لان النقل لم يثبت في اسماء الاجناس وعدله ولو صحي معتبرة في الوصف كخوا اخر لا اخر
هذا شروع في القسم الثاني وهو العلل التي لا تستقل بالمنع والاولى منها العدل وحقيقته اخراج
الاسم عن صيغته الاصلية تحقيقا او تقديرا بغير القلب والتخفيف والالحاق والمعنى بخروج
عن التخفيف فانه استعمال الكلمة في معناها الاصلي من دلالة عليه معنى اخر واعترض عليه بان اخر
على القول بانه معدول على الآخر لا يجرا جنس المعدول ليس في السحر الا معربا فيقال ان التب
وصيغة الكلمة لان الكلمة ان توضع عليه لانها وان لم توضع عليها فكأنها وصيغتها او شبيها
لشدة امتزاجها بها والمعنى بالعدل التحقيقي ما تحقق بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير
منصرف تحقيقا وجوزنا انها منصرفا لكان هنا كلمة في اليء معرفة غير لم يخلاف العقود فانه
الم يجار اليه بخروجه وجوزنا الاسم غير منصرف مع تعذر سبب اخر غير العدل فلذا عمر فيكالو
وجوزناه منصرفا لم يحكم فيه بعد لم في عمر ونظائره لأذ فخلاف ثلاث وثلث مثلا فقام الدليل
على انهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفي محولنا
بغير القلب نا في نحو ايس في بيس وخرج بقولنا التخفيف نحو مقام ومقول لا تجر وعنق وبقولنا
والالحاق نحو كوثر وبقولنا والمعنى نحو رحيل ورجال ثم العدل يمنع مع الوصفية ومع العلمية
جمع الوصفية في مسلتين احداهما اخر جمع اخرى انثى اخر بمعنى مغاير وان منه الوصفية والعدل
اما الوصفية فلانه ومعنى المغايرة تقول مررت بمنفر ونسوة اخر اي مغايرات لهما وقال
المصنف في الشرح اما كونه صفة فلانه من باب افعل التفضيل تقول مررت بزيد ورجل اخر اي انه
احق بالتاخير من زيد في الذكر لان الاول قد اعتنى به في التقديم في الذكر اخو فلف ومنها فالنحو وحمي
اخرها ان جعله من باب افعل التفضيل مشكل لانه لا يدل على المفاضلة والزيادة في المغايرة وقد
قال ابن هشام في الحواشي المعروف ان اخر مشابه لافعل من جهات ثلاث احداها الوصفية والثا
نية الزيادة وانه مشتق انه لا يتعدم معناه الا بان غير مغاير مغاير كما ان افعل انما يتقدم معناه
باثنين مفضل ومفضل عليه اشتمل بان كان تغيير في الآخر يقوله احق بالتاخير تغيير له بغير معناه

جاءني اخر

جاءني اخر معنى اخر بالكسر وهذه تمرنا اولا بقولنا بمعنى مغاير جاء اشباه اخرى بمعنى اخرة
تجمع على اخر فهو وجاء لانه غير معدول وان مثل هذا ليس شبيهها باسم التفضيل وكلانه نحوه اول
كلام الرضي ونحوه واما اخر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث آخر وهو افعل التفضيل بشهادة
تصاريفه نحو آخر واخران واخرون واخرى واخريان واخريات واخر مثل الافضل والافضلان
والافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل بمعنى اخر في الاصل اشد تاخرا
في الاصل معنى فان زيد ورجل اخر جاء اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى
رجل اخر رجل غير زيد فاما اخر فهو وسائر تصاريفه على معنى التفضيل استعملت ودون لوازم افعل
التفضيل اي من والاضافة واللام اذ هو خارج في اول كلامهم باستعماله في المعنى الاصلي كما في واما
العدل فقال اكثر النحويين انه معدول عن الآخر واللام لانه محكوم له بحكم اسم التفضيل فمن الا
مجمع الامفوزنا بان كلا الصغر والكبر ونحو المختار العلو وهو معنى قوله نحو اخرى الآخر وقد رد عليه
بانه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كالعمر وسحر المعدول بني عن اللام وكان لا يقع صفة
للنكرات كما في قوله تعالى من ايام اخر فقال الرضي واجيب بانه معدول عن اللام لفظا ومعنى في
معدول عن التعريف الى التنكير وذهب الى انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا
ولو كان معنى اللام في المعدول عن اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه
معنى الحرف فمنع صرف سحر ليس لكونه معدولا عن اللام بل لكونه علما فلت العدل كما
تقدم تغيير الصيغة مع بقاء معناها الاصلي فكيف يصح تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا
وتنكيرا وقد قال في التسهيل عند الجمهور معربا بخلاف السحر من غير تغيير لمعناه وقوله ان من معنى
اللام ليس فيه انه نفسه صرح في الكوفي بان معنى اللام فيه وان كان واحدا هو غير بحاله في
تم الم يجزيه اخر انه نحو صباح ومساء وبكرة اذا اريد بها اوقات معينة وكذا فلان فيما نقلنا عنه
في مبحث البناء واما سحر فانه مشكل سواء قلنا بنائه او منع صرفه لانه مخالف لاخواته مع
شذاذ وانكار غير انه لا يجوز وسياق عند التفضيل بعا بيانا غفلة وقد ذهب ابن بلجة الى ان قياس بالتجرد عن اللام
والاضافة ان يستعمل بعين ويدوم بعطفه في جميع الاحوال فاخر في قولك مررت بنسوة اخر معدول
عن اخر وانشد وقال ابن هشام في الحواشي بعد كلام المتقدم فلما اشبه اسم التفضيل في
هذه الجهات استحق احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا الجهات ينبغي ان تستعمل تصاريفه مع
التنكير بلا مع ال والاضافة الى معرفة فلما خولفت في ذلك كان ذلك عدولا تحقيقا بعضهم

Copyright © King Saud University

المشابهة جعل هذا اذا قيل بسوة اخر كان معرفة لان اخر بالفتح والصرف اشغول في الاخر لانه نكرة جرى على
نكرة نعتا ولان اخر صار سيا واشعارا بحقيقة التعقيد في هذه الكلمة وكثير طلاب الفصلة اشتهر وهم ايضا
الا اخر اسم وجعل التخفيف بشرح الخلاصة وبيان عليه وعلى الخ قبل ان يكون اخراه واخرى واوا
هن واخرى واخريات معرفات اتفاق بعضا اخر لان اخرى واواخر عنيان عن اعتبار العدل بالعا التا
نيث والجمعية والعشر والجموع بالواو والنون لا يثنيين فيهما حكم منع الصرف موضع كاحمر والجمع
واواخر يلتحق باستعمال مع الله والاضافة كما هو الاصل واستعمل الخ العرب هذه التعاريف
عن غير الواحد المذكر وقال الاول ان لا يدري كون اخر تعاريف معرفة في اصل لوازم افعل التفضيل
التعقيد على التعيين بل نقول معرفة عما كان صفة ولا زمه الاصل الخ اخر الاشياء الثلاثة
اي واو الاضافة او اللام وانما عدل عنه لنحو يعني معنى افعل التفضيل الخ هو العلسلم ولا
هي هذا لانه طار بمعنى غير كما سوى جعل هذا تعول به تغيير العدل اخراج اللفظ عما الاصل ان يكون
معرب الحقيقة او استلزام كلمة اخرى جر خل فيه نحو سحر وامس ونحو مجي وعشية وعتمة ومساء
ونكرة معينات لان الحارث فيصير اللفظ المطلق شيء معين مما كان يجمع عليه وضعا ان يكون
باللام والاضافة وبدخل فيه الغايات نحو قبل وبعد لقطعه عن المضاف اليه الذي كان يقتضيها
وجعلها جعل هذا اذا كان المعدول معربا والحق البعض له سبب اخر امتنع صرفه ولم يمتنع صرف
مجي واخواته لعدم اعتبار العلمية فيه اشمس وقبر شرح وجمعه وهذا ما وعد ناظم وكلامه العنا
قوله فانه يعم جاء سمي باخر ابقى على منع صرفه لان العلمية خلفت الوصفية وهو معنى قوله
ولو مسمى والتغير النعتان لم يدل راجع الى اللفظ المدلول عليه بالسياق ومسمى خبر كان
المقدرة مع اسمها بعد لو وهو متعلقه بوضوحه اي به ووزنا فعل فعال من عشر فيرونه
طابر قيس واتى العلة الثانية مما يمتنع فيه العدل مع الوصفية موازن فعال ومفعل من الواحد
الى الاربعة باتفاق وفي الباقي الى عشرة على الاصح اما العدل فانه معدول عن الفاظ العدد لا
تحول فكررته فانه جاء القوم احادا جاء واحدا واحدا وعليه القياس واما الوصف فانه لا
تستعمل الا نعتا نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع او حالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء
مثنى وثلاث ورباع او اخبارا نحو صلاة الليل مثنى مثنى والتكرير فيه لقصد التوكيد لا للتاسيس
ودليل الوصفية فيه الاستعمال الثالث مع ان الجزء لا يلزم كونه وصفا ان اللفظ المستعمل فيه
هو المستعمل الاولي العدل من غير الوصفية عارض انه مشاف انه لا تعتبر الوصفية الا صلية

والعارضة ملغاة ومنها وصفية اسماء العدد نحو مررت بنسوة اربع بخلاف اربع فانه وصفية
وصفية المعدول عنه لا الاصل عدوله وصفية المعدول الفرع فلان الخ المعدول لم يوضع الا وصفا
ولم يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه ووضع المعدول عن وضع المعدول عنه اشتمل
والى هذه العلة اشار بالبيت موازن مجرور عطفا على اخر المدخول لنحو ولا يمنع عطفه على الوصفية
لانه في اواده لا مطابقة وقوله فانه قيس وان معناه ان الالفاظ المستعملة والواحد الى
العشرة ضربان ضرب مقيس وهو والخمسة الى العشرة وضرب مأثور منقول في كلام العرب وهو
والواحد الى الاربعة وهذا احد اقوال ان هذه العلة وهو الى الكوفيين والزجاج ثانيها
انه يقتصر على المسموع والقياس بعده وهو مذهب جمهور البصريين ثالثها انه يقاس على فعال خاصة
لانه اكثر استعمالا وهو الصحيح ان السماع فيهما في الالفاظ العشرة كما حكى الشيباني والاجماع بقول
ابي عبيدة والبخاري ان العرب لا تجاوز الاربعة لا يعتبر هذا سمع ما لم يسمعا وعلم كفعل مع او
احاله وافعل او فعل البلد او سحر معنيا وعلم ابى فعال ذاتيم الثانى وتمنع العدل مع العلمية
خمسة انواع اولها وزن فعل التوكيد وذلك جمع وكتع وبصع وبتع اما العدل فالاكثر على
انه معدول عن جمع لان القياس في جمع فعلاء افعل فعل كحمر وقال ابو علي السيرافي قياس كل
فعال انما هو قياس فعلاء المجموع مذكرها على فعل ايضا ومذكر جمعاء مجموع على اجمعين واجاب
قوله وقلائل السود دينا واحمرينا فيشابه قال وانما كان جمعاء اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء
اسما فعال بالتكسير وفعلا وان سب التصحيح كصحاري وصحراوات فهو معدول عن اصله وفيه
نظر لا فعلاء الجمع على فعالي الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وايضا اذا كان جمعاء اسما فا جمع
كذلك جمعه اذن كلى اجمعين شاذ لانه ليس بعلم ولا صفة فكيف يقاس تنبيه المؤنث على ان جميع
جمع باب الرجال ليس السياق والمؤنث انما هو في الصفة واما الاسم فلا يجاوز مذكره ومؤنثه ولذلك
لا الجمع مذكر بالواو والنون وجمع مؤنثه بالالف والتاء وقال ابو حيان الذي يختاره انما معدول
عن الالف واللام لان مذكرها جمع بالواو والنون فقياسه ان يكون موصوفا بالالف واللام جمع
لو اعم كان بحسبه وذلك حكاه عنه العود في الشرح وقال عفيف فلانه وهذا يضعف ان يكون
جمع المذكر فيه لهذا المنوع المعرفي بوجود العدل المذكور فيه وتكون البناء فيه بحال
جزء بانه في الصفة وهو غريب اه فلت فيما قاله ابو حيان نظر ما قعم وشذوذ الجمعين
اذ هو لا يقول بالعلمية وانما جعل التعريف بالاضافة بالوصفية ولو لا جاز جمع مذكره على

جعل اسم لبعض جنس ومؤ انه فاعم وفي بعضه من الحائط لبائقين الا ان وقد افرده وان علم منه المون
لا تنزيل التثنية والجمع واما العلمية فقال بها ابو سليمن السعدي والمطابن البادشي فقلت الاحاطة
معنوي اعلام على الاحاطة لما تشعر وابى بعضهم بجمعها بالواو والنون مع انها من صفات ورده
في شرح الكافية بان العلم لا ينجمع واما جنس فالتنجيخ مخصوص بعض الاشخاص فلا يقع على غيره
والجنس يعم للاجناس فلا يطلق على غيره وجمع بخلاف ذلك لان المقام الذي يعقبه فلت علم الاحاطة
وقيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وبان تكلمه بدخوله بالمعارف وهو انه لا يعتبر في منع الصرف
والمعارف الا العلمية وقيل واعتبار الاضافة عن النظر ووجه بالكسرة الاخطاء هو وان سلم فخفيه
لا يرجع الا من مرفوع اذ حال الامتزاج ان علم الجنس وان كان حسنا معنى لا يدل الحقا ص بعض
الاجناس الذي جعل علم اله وهذه الاحاطة لا يختص بل تارة يؤكد بها العاقل وتارة غيره والحيوانات
وتارة غير الحيوان وانما الراجح بل ما لا يتجزأ فيه فان الاحاطة جنس مخصوص فيه ان بالنسبة
لما يقابله والافراد والنصفات والاكثر نوع متعلقه غير مخصوص وهو الجز عنه بالعشري كما ان التسبيح
معنى مخصوص بما يقابله غير مخصوص وان وقع الاشياء مجرد والحق انه حقيقي بين الملي والاكثر لا بعضه
شيجمع وقول التفتازاني وبان تكلمه كان وفيها ما فيه وقال الخليل هو معارف بنية الاضافة
الى ضمير المؤكد وضعفه بان نوى الاضافة لا يعتبر في منع الصرف فقال الرضي له ان يقول انما لا
يعتبر مع وجود المضاف اليه لا حكم منع الصرف لا يتبين اذ ذاك اما مع حذفه فما المانع من
اعتبار الشيء وهذا ما ورد عن الاخير ولا يرد عليه قولهم ابراهيم اول بالجر بالكسرة لان المضاف
اليه فيه منوي بثبوت بعضه وتليق لعقول بين ذلك هنا وقيل هي معرفة بشبه العلمية اذ وضعت
تاكيدا للمعارف بلا علامة تعريف والمؤكد لا يكون الا معرفة خلافا للكوفيين ودفع حياء وقصد
واخواتها اذ الالفاظ معينات فانها معارف بلا علامة بعد العموم الغالبة فعينه العدل
عن اللام مع شبه العلمية مع انها معرفة وانها اشبه العلم اذ يثبت جمعه بالواو والنون وقال ابي
الحاجب المانع فيه العدل والوصف الاصلي وان حكاه بالعلمية فاما باب التواكيد اسماء قال
الرضي ومنه اقرب لان تعلل وان الصفات هي علم من باب احمر حمراء او من باب الاصغر الصغرى
لا يجوز الاول لجمع اجمع على اجمعين وجمعه بالنظر الى اصله ومع ان النظر الى فعله الى باب الاسمية
اما على كاد اهم وانما امعن جملة الجمع ان الاغلب الا بلا الواو والخلق فلا اول انه من باب
افعل فعلى بشهادة اجمعين وجمع جموعه الاصل اسم تفضيل فكان معنى فوله ناقرات الكتاب

اجمع

اجمع انهم جمعا به فوان تركلوني تفضيل بمعنى انهم جميع نحو احمر واشهر بالمحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميع بما
والمحق به معنى التفضيل فهو حاضر معدول الفعل عن لوازم افعل التفضيل الثلاثة اعنى اللام والاضا
فة ومن فان قيل لم لا كان من باب افعل فعلى الصفة جمع كما في فلت لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز
ان يغير بعض تغاير عنه كما هو فيما سبقه ومما بقي فيه معنى الوصفية مع ان وزنه افعل كاحمر جاز
جمعه كحمراء واذا جاز ان تقول حسنا وحلياء مع ان المذكر حسن وقال التفتازاني وهو وكيعا اذا
انضم اليه وصفية وزن افعل كقيصعنا اذا سمي بجعل هذا العدد فيه سيبويه بقاء منعه وذهب الاخفش
الى منع صرفه لان العدل انما كان حال التوكيد وقد ذهب وان ترك يعني التثنية عرفا وجاءنا انه
ليس له حالة يلحق به اذ لم يستعمل نكرة بخلاف اخر النوع الثاني فعل الذي اصله فاعل بان يجب شروط
ان يكون علما وان يسمع غير منصرف والا يكون فيه علة ظاهرة غير العدل والا يكون اصله فعل قبل العلمية
وعلم وقولنا الذي اصله فاعل شرط خامس وهو ان يكون له فاعل قبل العلمية فخرج بالاول ما كان جمعا
لعوض او اسم جنس غير صفة كحردا وصفة وهي ثلاثة اقسام فيما يعتريه الاعلى غير مختص بالنداء
كحطم وما يعترفيه مختصة بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فمنوع وان كانت معدولة لانها غير علمية
وثالث الاقسام جمع فعلى افعل وهو فيه الاخر وجمع واخواته وقد سبقت وخرج بالثاني ما
سمع منونا فانه لا يقدر فيه العدل نحو ادد واما ما جهل كونه كلامهم منصرفا او غير منون
فقال سيبويه يصرف حملا على الاصل في الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل
علما قال الخضراوي وليس بجيد فافهم فلت اذ كان العدل متوقفا على منع الصرف والبعض
ان منع الصرف متوقف على العدل اذ هو سببه دار قلنا المتوقف على منع الصرف هو العلم
بشعور العدل واعتباره والمتوقف عليه منع الصرف شعور العدل واعتباره لا العلم بذلك
وخرج بالثالث نحو طوى فان مانعه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو
لانه قد امكن نحوه فلا حاجة لتكلفه ولذلك يصرف باعتبار المكان وخرج بالرابع نحو ثعل علما
فانه منع صرفه لا انه منقول عن فعل جنسا لا معدول عن فاعل لا يسمى والله نحو الاعلام الشرعي
العدل وخرج بالخامس ما لم يجيء فيه فاعل ولا افعل قبل العلمية فهو منصرف ان يجاء
به كلامهم قال الرضي ولا ادري له مثالا واعلم انه يرد على جعل هذا شرطا كما هو كلام المغني
تبعا للتسهيل ما اورد الرضي وذلك ان ثعلا فانه معدول عن ثعل لا يمتنع ثاعل العدم ثبوت
فاعل اذ ان يقال ان اصله فاعل او افعل جاز فافهم قلت غير ثبت لا بعد قبل العلمية

Copyright © King Saud University

اللهم صل على نبينا محمد والدوام

وذلك جمع عمرة والزجر السير قال الاعشى يا ثنى الفلاة منه الشوجل ازجر فلت فلا الاولى ما سمعا
غير منصرف حكما بانها الا علمية غير منصرف لبيان معدل الجنس بل هما معدولان عن جاعل وانطا
حيث الى تقدير العدل فيهما ذكر ان المنع لا يترتب على علة واحدة وقد يتنزه عوله اوان لعطى وهو التحقيق
ومعنى وهو تحقيق العلمية اذ لو قيل عامر لتوهم انه صفة ثم لا وجه فيها توجد فيه الشروط التي
ان يكون علم شخص كما سبق او علم جنس كغدوة لم جاء اسعلى وجاء مبادي الى وهو غريب النوع الثالث
فعال المختوم بالراء اذا سمي به فيمتنع صرفه للعلمية والعدل قال ابن مالك وهو احق بالمنع
من عمر لان عدله محقق وبدل عمر مقدر وضعفه مذهب سيبويه وذهب الاخفش وتبعه ابن
السيد الى صرفه وقال ابن الحاجب وقال ذهب النحاة الى ان فعال الوصف المختوم بالراء معدولة
ورعوا عليه انك اذا سميت بها جميعها بالبنا اتفاقا للعلمية والعدل وكذا فعال غير مختوم
تميم وهو انهم قالوا واحد او ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد وقال قبل
هذا فعال وفعلان المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو فلم فالوا لم يكونا معم
ولمي بل كانا كحكم لم يختصا بالنداء بل ساوتا ما للمبالغة به شيوع الاستعمال كما صار
صرحه الاستعمال خاصا ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى بنقلان بعض الاسماء العشر
كتبه معنوي بعض النحوي ولبيانا على انه شاذ فمعدول والشاهد [illegible] واوضح العصمة به
باب اسماء الافعال النوع الرابع سحر اذا اريد سحر يوم بعينه كما جاء العتق وتقيد اتفاقا بها
اذا كان ظرفا وبعا اذا كان مجردا من ال والاضافة وهذا الثالث بجمع ونطقه به تيزالد وهو
مستلزم للعدل لان الصغير المستعمل غير ظرف يجب تعريفه بال او الاضافة مجرد لا ولا المبهم
فانه يتنوه فانعا فاحو بحبنهم بسحر وبالثاني نحو ابات السحر بسحر لبلتنا وبالثالث نحو حبيت سحر الجمعة
السحر او سحره و[illegible] النقض به يعلم انه لا يرد ما اورد الرضا فيه باشتراط التسمية على عبارة الكا
حيث انه هو كعبارة العتق وابي اشتراط التعيين الا كيف كانا لانه قد يراد به التغير ويعين
بال والاضافة ثم ورد نظرت ان كان غير ظرف وجواز ان كان ظرفا [illegible] وما ذكر العلم ومنع صرفه
هو المشهور والمانع له العدل عن الالف واللام لانه اسم جنس الاصل ان يعرب معرب الا
فجاز صرفه والعدل والعلة الثانية العلمية واستشكلت بانه لا اجماع العدل عن ال
قال الشهاب جوابه ان علميته كالجنسية مجهولة الاصل اسم جنس فقد ثم استعمل لكل سحر بعينه
ويتحقق العدل ثم جعل علما حال العدل باعتبار ما كان قبل العلمية ومنه معرفة [illegible]

قلت نحو

٣١

اللهم صل على نبينا محمد والدوام

قلت نحو المسئلة ان تعلم ان السعر وما بال العمرية كثيرا ما تدخله الغلبة نحو النجم والصعق و
العقوبة لكالمعهودة كما تغنا وهو الكلمة انما الحاج اليه اذا كانت العلمية محققة ونحو [illegible]
مقدرة ذكر ذلك به ثبت منع الصرف واعاد به ثبت الاوصاف ان جوزت لمحافظة على الغالبية المعمرة
ان العلة الواحدة لا تستقل بالمنع وقد تشتمل ان معنى التعريف به سحر غير قوي وان اوه مشكل
والصواب انه شاذ لمخالفته لاخواته وان اخطا بتوجيه اراء النحاة فقد جمع صرد لا واخلط الى انه
مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف وذهب ابن الطراوة الى انه مبني لتضمنه معنى
الحرف بل الصحيح انتفاء التمكن وهو علة ضعيفة وذهب السهيلي الى انه معرب وانما حذف
تنوينه لنية الاضافة وذهب الشلوبين الصغير الى انه معرب ايضا وانما حذف تنوينه لنية
ال وكل من الصحيحين الاخيرين مجموع ما قبل العدول النوع الخامس فعال علم المؤنث عند
بني تميم وينبغي ان تعلم ان فعال على اربعة اقسام اسم فعل كنزال والوقت وعلم لمصدر كفجار
للفجرة وصفة للمؤنث كجعار للضبع فاسقة ومن ايضا مبنيان باتفاق فالاول المشابه
باب نزال عدا وزنا ولم يكتفوا به المشابهة بالوزن لحذام دخوله صحابه وجمهور كلام فانه معرب
حكما انه نزال معدول عن انزل فجعل وفجار معدول عن الفجور [illegible] فاسقة والجرة والقسم
الرابع علم الاعيان المؤنثة كحذام وقطام علما الحجازيين بناءه كالمشابهة لنزال بالوزن
والعدل المقدر والتميميون اعربوه [illegible] على لغة ذوات الراء ومن القسم مبنية
على الكسر للوزن والعدل المقدر [illegible] العدل هي الا الكسر لانه سبب البناء
اذ كسر الراء [illegible] العلوية [illegible] وغير ذوات الراء معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية وبعضهم
يقول للعدل والعلمية فقد [illegible] العدل مع عدم الحاجة اليه [illegible] العدل
لغرض البناء والاول راي المبرد والثاني مذهب سيبويه ورجح الاول بان التانيث [illegible] ومع
ان تقدير العدل كما شرع به طوى [illegible] الثاني [illegible] اعلم
معدولة [illegible] المعدولة والصفة [illegible] اجراء للباب [illegible]
باسقاط مسائل العدل [illegible] سيبويه [illegible]
ولكاع [illegible] اذا سميت [illegible] العلمية [illegible]
انما كان [illegible] العدل نزال الثانية بزوال [illegible] نحو نزال
فانه علم جنس للمعدل [illegible]



Copyright © King Saud University

على الاعتبار وبه تعلم ان عبارته احسن من عبارة الخلاصة والحلي في قوله ذا المنع الشرع وقد علمت انه لا ممتنع
بعضهم جعلا وبه اخذ قولهم وعلم بالخفض عطفا على الوصف لا على اخر لانه غير وصف وقوله لعل جهة
لعلم لان يقوله علم نكرة وذلك هو العموم لنصب موكدا على الحال منه ويحتمل ان يكون حالا والضمير المستقل
للجار والمجرور والكاف متعلقة على الارجح وجملة او اعله جامل معطوفة على الحال بتقدير وبلغها با
لضمير وعلوها والواو على هذا سابقا او هو فاعلون والارجح عطفها على العلة اذ لا استبعاد حينئذ بتقدير
يعلو كثيرا جملة وهو الشراح ومعنا اسم فاعل حال وسح انه فعل بعطفه ويصح جعله اسم مفعول
لان العلة بوصفها بمعناه تبعا وتقديم مبتدا والشرح خبر وذا مفعول مقدم والاشارة لمنع الصرف
والجار والمجرور متعلق بالشرح ومعالا بدل وعلم واسم تعليل علم ووصف معلان لم يعلو نحو وقيل
ان معلانة فيه نحو منها وجملة موانع الصرف والارجح ان يكون وصفا وجوز معطوفا على العامل
قوله ومنع الصرف باطلاق الاعلى بعد ان المانع هنا منفردا الوصف بشرط كونه بفعلان
حينئذ امعالان بالرفع على انه معطوف على العا ووصف بالجر على انه عطف على اطلاق وخروف سوبنه
للعلو ويجوز ان تكون الواو عطفت على معمول عامليه والحاصل انه لا يخلو عن تعقيد وعلى مقابل المشهور
الخ فالمانع والاصلان فتحر الاكثر ان الالف والنون لا الوصف وثبوت العلمية ان تعلم ان الالف والنون
انما يجوزان منع الصرف لمشابهتهما الف التأنيث الممدودة كما قال الارجح وجهة امتناع دخول
تاء التأنيث عليهما معا ويعرف هذه الجهة تشغل الالف والنون عن التأنيث ويشابهان انهما الف
بوجوده اخر لا يجوز انا التشاء والحمراء وزنا وكون الزائدين بنحو سكران بنائه وبحو العز كما ان
الزائدين بنحو حمراء بنائه بحو المؤنث ومن هنا علم بطلان التعريف حيث اعتبر هذان الشبه
الخ اشتي عليه التأنيث وعرا اغفله عيشة وكذا كون المؤنث بنحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما
ان المذكر بنحو حمراء كذلك فهذه الاوجه الثلاثة ثابتة في نحو عمران وعثمان وعطفان ونحو ذلك لم يخرجوا نهما
ويشابهانها ايضا بوجه اخر وهو ان يعتبر ان بدون الامتناع والتأنيث وغيره زيادة الالف والنون معا
زيادة همزة اللذين حمراء معا ويكون كلا الزائدين الاول فيه العوض عن الخاء فانه اجتمع في عبارة حمدان وعمران ونحو
مع انك لا تجد ما يتبادل وهذا ارضي ان على الاصطلاح ويجاري النحاة وقال المبرد جهة الشبه ان
النون كانت في الاصل همزة بدليل قلب الهمزة نونا في صنعاء وبهراء في صنعاني وبهراني عند النسب
اليهما فيضعف الا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يحكم بانها بدل منها والقياس في النسب صنعاوي
وبهراوي كحمراوي فابدال النون من الواو شذوذ للمناسبة التي بينهما ولذلك لا ادغموا النون في الواو

وجا اسم

وجوابهم على منع الابدال قولهم بالالف التي الملحقة واحرفية لجبلان ورغبتهم بزيادة النون وجوازاتنوالا
ونون زيادتها مع كونها مبدلة وحرفا بنيا سبب او لم تجمع اتفاقهم على ان تأثير الالف والنون لاجل تشبيها
بهمزة الف التأنيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى سبب آخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين
كالالف لنقصان الشبه عن الشبه به وذلك السبب الآخر اما العلمية كعمران واما الوصفية كسكران
ذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر والعلمية والوصفية المخصوصة شرط تأثيرهما
هنا اذ بها يمتنع لحاق التاء وهذا الذي ارتضاه في المغني ونسبه للمغاربة فقال في الباب الخ
عفوه ليبان العوض اشتهرت بين الجمهور والقصور بخلاف العاشر قولهم امتنع نحو سكران و
للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة ثم وانها من اقوال الكوفيين فاما البصريون فمن جميع
ان المانع الزيادة المشبهة لالف التأنيث ونحو اقوال الزجاج ينبغي ان تعد موانع الصرف ثمانية
لا تسعة لانها اشترطت العلمية او الوصفية لان الشبه لا يتقوم الا باحدهما ونحو الكوفيين ان
يمنعوا صرف نحو عثمان علما اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما سالنا هو علمه لا
[illegible] مجرور من وجه التعليل بمشابهة الف التأنيث وجعلوا الى ما عجزه البصريون
اه وجه ان ما عجز البصريون وان كان مقتضيا كما قال لان الشبه لا يقوى قوة الشبه به
تحقيق النظر ان يقوي وجه الشبه بشيء وقد وجد هنا ما يقويه ولا يرد عوينه لان المراد الزيادة
المعينة ووجد الاختصاص وما ذكره البصريون الكوفيين لا يقتضي ذلك لان الاستقلال الذي هو محل النزاع ويجب
لكن لا يشكل مع هذا البصريين بالنحو نحو عثمان اذا نكر لان العلمية عندهم وان لم تكن سببا فهي
شرط به تحقق الشبه اذ بها يمتنع لحوق التاء وقد نص الفاعل ان ما زالت علميته يجوز سواء
كانت سببا او شرطا وقوله الا وان تعويض العشمر ونقيضه حلاجا لما في المغني فما به الحق
حينئذ تخفيف ويشترط في الوصف المذكور ان لا يكون له فعلى وقيل الشرط انتفاء فعلانة وهو
معنى ما في المغني لاكن الشك انه اخرى ومرضه هو الارجح لان وجود فعلى نحوه بالرجل يسير مفقودا
لزانه بل المطلوب منه انتفاء التاء الان لا ماجد منه فعلى لا منه فعلانة في لغة الاعنزيه
اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلانة ايضا كغضبانة وسكرانة فيلو جوزن اذن
فعلان فعلى وفي قسم دليل ضعف من علان المعتبر في تأثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود
فعلى ونظهر ثمرة الخلاف فيما لا مؤنث له كرحمان ولحيان فيصرف على الاول لفقد فعلى ويمنع على الثاني
لفقد فعلانة قال ابو حيان والحق منع الصرف وقد علمت ما في هذا التصحيح او قلت نعم

Copyright © King Saud University

ان وجود فعل مفقود لغرابته لانه يقوى به مطابقة الابادة [illegible] حمرا الكوفيون منه اعلى بعضهم كما ان
منزركه لا على بعضه فلت سبب ان منع الابعد ببرود لا امتناع والنشا واما العزار انما هو على الشعابه وفر
رجح الرفع منع صرف رجلان بان فاعله منع الصرف انما هو على منع الوزن او وصف الاوقات والمجمع ان بقول بالح
جماعة فيه هل هي جنة العرب او لا اولى بانه الاطراد والوزن نحو الفعل او هو غلبته علم او وصف الثلاثاء
ابيه لا عارض وعنبر كازم وما وان لتشبه الاسم ثم رجا بلى كاجول او افضل واجمع اعلة بافعلا
اشارة الى ان من موانع الصرف موافقة وزن الفعل وانه يؤثر مع العلمية والوصفية فاركان مع
العلمية اشترط فيه ثلاثة شروط او لها ان يكون خاصا بالفعل كفعل وفعل او غالبا فيه بالفعل او
الاستفعال بالخاص ما لا يوجد في الاسم الا العجمي كبقم لحبنج وشلم لبيت المقدس او منقول الفعل
كشمر لفرس وبذر لما او زادر الحيوان في البلاد والغالب بالفعل ما وجد فيه الفعل اكثر كاثمد واصبع وا
بلم فان موازن في الفعل اكثر كالامر من ضرب وذهب وكتب والغالب في الاستفعال ما اولى زيادة تدل على
معنى في الفعل دون الاسم كاجلل واكلب فان وزنه لا يعتبر في النباب لاكل الفعل ودون بذلك الهمزة تدل فيه
على التكلم وجعل ابن الحاجب هذا عبارة الفروع فجعله او يكون اوله زيادة كزيادته وحمله على ذلك
تنشأ او اصرحا انه اراد ما على بالافعال اغلب كان باب الفعالة الذي ان يجوز ماضيه فاعلوه الا
سم افعل فلينظر كخاتم وعالم ولو سميت بامرها انصرفا اتفاقا فلم كان الغلبة في الفعل معتبرا لم يكن
والثاني انه يزال ما يخواصه الانبوق مع ان من الوزن في الاسم الذي فيه بالفعل عنده كما ان الاكل افعل ثلاثي
ليس من الالوان والعيوب بالحي افيه افعل التفضيل وفيه ما جاء افعل فعلاء كاحمر والحي العقل
على هذا الوزن ما الاما فيا للافعال ويعقل الافعال الثلاثية كالخرج والم كلها على يبيع افعل وانه
ويحيى ما فيا للافعال من هز فاعل منه فعل ثلاثي قليلا كالمرء يقابله في الاسماء نحو ابرع واجلل
فان الرفع يقابل ابان بقول على قوله لم يأتي افعل من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على الاعز
اش ومنعه النعو ببرهم ان افعل التعجب فعل فكونه لا يبنى من الالوان والعيوب سواء واما
الالوان والعيوب فكلما يجيء فيها افعل فعلاء وهو اسم يجيء افعل يفعل افعالا وهو فعل
فتساوى الفعل والاسم فيها ذكره وارد الفعل بحجة حكاية التعجب في جمرا احمر بالغيرة الالوان و
العيوب لا هو كما وقع في التسهيل نظير هذا العدول حيث قال او هو اولى به قال الشارح هذا احسن
وقوله نبره والتحويل ان وزن غالب لانه سطل بافعل فانه في الاسماء الذي فيه في الافعال ومع
ذلك معتبر في منع الصرف والدليل على ان افعل في الاسماء الذي انه من فعل قليل الا ان افعل اسماء

اما التفضيل او ما لغير كاحمر فافعل في الاسماء ما يرجعل كاجول واخيل وارنب وافعال فاعل
في الاسماء الابكار سوى الا نحو خاتم وهو قليل وهو في الافعال اكثر واما نحو ضارب وفاعل وسو
سميت خاتم لم تصرف مع ان المعتبر انما هو كون الفعل اولى به من الاسم قال الرماني قلت لا يكون دعلى
هذه العبارة التي اشار بها العلامة وعول اليها انه يلزم سيبويه منع صرف خاتم بعينه النساء سمي بها لان
فاعلا اولى بالفعل من الاسم من حيث كونه يدل في الفعل على معنى وهو المفاعلة وقول ابن الحاجب رحمه
الله او يكون اوله زيادة كزيادته اي زيادة الفعل يدل على هذا الشعر او فيه تعبير بالغلبة كما
في العين والخلاصة يلزم من قوله ابن الطاس عبارة التسهيل اجود لجمع هذا وان الشارح لا يكون عليه
ما ذكره الرماني وخرج بهذا الشرط الوزن الخاص بالاسم والغالب فيه والمشترك بينهما على سواء
والجمهور الشرط الثاني ان يكون الوزن لازما احترازا عن نحو امرئ فانه في الجر نظير اضرب وفي النصب نظير
اذهب وفي الرفع نظير اكتب فلم يلزم وزنا واحدا فلذلك انصرف وهو معنى قوله يلزم لازم الشرط الاخر
التغيير اي يشبه الاسم احترازا عن نحو رد وقيل انما يجاب بالتخفيف نحو قيل ورديف فاذا سمي بها
انصرفا ومن اذا كان التسكين قبل التسمية فان حدث بعدها كما اذا سميت رجلا بضرب ثم خففه
بسكون الراء فكذلك لا انفا عند سيبويه وهو الصحيح لانه طارئ على وزن الاسم والاصل الصرف واليه اشار بقوله
وما ال الشبه الاسم وان كان الوزن الفعل مع الوصفية اشترط له شرطان احدهما ان تكون الوصفية
اصلية كاحمر احترازا من العارض كرجل ارنب اي ذليل ومررت بنسوة اربع فانهما ملغاة كما تلغى الا
سمية العارضة في نحو ادهم فيمنع صرفه وعلى هذا انبه بقوله لا عارض وهذا الشعر ان مبادئته تشبه
وابدالها لا قوله لا عارض صفة لوصف جمع مشترط في تأثير الوزن في مسألته وقوله ويلزم لازم صفة
للوزن جمع شرط في تأثيره في مسألة العلم الثاني الا يقبل التأنيث بالتاء اما لان مؤنثه فعلاء كاحمر
او فعلى كافضل او لكونه لا مؤنث له كاكمر احترازا عن نحو ارمل فان مؤنثه ارملة واكتفى الشارح
هذا الشرط واستغنى في النظم اشارة الى انه بان تأخيره اخفى لان ما خرج في الحالة الوصفية خارج عنه اذا
لو حصل العارض فاذا جرى على المؤنث لحقته التاء وهذا قال ابن هشام في قول الخلاصة كان يجمع معه
لان التاء تلحقه وما يخرج منه لا يخرج جميعه وحالة الوصف فيها علم واشار بقوله ثم رجا يلحج الى
ان بعض الاسماء التي ليست بأوصاف في الاصل وان كان لمح بعض العرب فيه معنى الوصفية اي
في الدار معنا ما يشبه وصفه فمنعها الصرف لذلك كالاجدل للصقر فيه معنى القوة والاخيل للطائر في
خيلان فيه هي العيوب وافعى فيها معنى الاذية واشار بقوله واجمع اعلته بافعل الى ما في جرى

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

والوصفية والوزن هو علة منع الصرف في أفعل التفضيل وغيره مع الصلاحية في الوصف فيما سبق
أنه ذلك لا يختص بوزن أفعل وهو أحسن من قول الخلاصة ووزن أفعل لأنه لا يجري في أجمع وأعم السوا
[illegible] ومنع المؤنث أو ذو ألف وزائدي فعلان أو لما امنع تبع أي وموانع الصرف تركيب
المزج والأصح أنه لا مع العلمية لأنه يوجد مع النقوع والحيز معهما شيء والتركيب إذ مجموع الجزء
بمنزلة وضعه التسمية بابه الترخيم فيحذف الجزء الثاني كما تحذف هاء التأنيث ولولا العلمية
لكثرة التركيب بعض كلا بعلبك والزوال والبعد بين المزجي وغيره مع التركيب وحيث هو [illegible]
[illegible] والأعراب والإسناد والإلغاء باسم حالة سابقة قبل التسمية فلا يعتبر الاستعمال
بخلاف المزجي وهما الألف والنون الزائدتان مع العلمية كحمدان وعمران وعثمان وغطفان
وتبع [illegible] اجتمعت النون الأصلية والزيادة كحسان وفينان إذ يحتمل أن يكون من
الحسن والفن [illegible] حرف ظاهر فيه ومنع باعتبار [illegible] موانعه ألف التأنيث
بالتاء اللفظية التي تقلب في المؤنث هاء والقصد مع العلمية سواء كان العلم مؤنثا كفاطمة
أو مذكرا كحمزة والمنع مع الوصفية ولو أصلية كفاطمة لأن وضعها على العروض وعدم الثبات وحيث
إنما انطبق بعد الأصل للفرق بين المذكر والمؤنث فلا يلزم ظاهر فيه بجميع حالاته ومنعت مع
العلمية لأنها تخفف والحرف إذ هو من جملة العلم به مشغلها الوضع العلمي وصارت كلها
وصير [illegible] الترخيم كما يحذف الحرف الأصلي وإنما تستقل خير بالمنع كلا لأنه اللازمة
[illegible] عن الأصل لم تبلغ مبلغ الألف في اللزوم [illegible] هذا البيت [illegible] البيتين ونقص
الخلاصة وامنع مؤنثا بغير ألف انتقى جموع [illegible] وهو أو مستوى وأصله مذكر وإن [illegible]
وعجمة [illegible] والعلم [illegible] كما تمنع التاء [illegible]
[illegible] وهو العلم [illegible] بالتأنيث المعنوي سواء كان [illegible] أو [illegible] الشعر بالتاء
وجملة [illegible] لازمة لا تحذف حتى تقدر والعصر [illegible] الأعلام العلمية
[illegible] وسعاد وزينب بالمؤنث بالتاء
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] إذا كان من الوسط [illegible]

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

حركة الوسط [illegible] الرابع ودليل ذلك أنك تقول في جبلى جبلى وجبلون ولا تقول في جمزى
الا جمزى كما لا تقول في جمادى الا جمادى فلبت [illegible] حكموا هنا بعد الحركة [illegible]
[illegible] باب الترخيم فلم يجر [illegible] ترخيم حكم [illegible] العجمة فلم [illegible] شمس وجوابه أن
ذلك [illegible] الكلمة [illegible] وإنما هو هنا [illegible] التأنيث الحاصل والعجمة الاعلامية [illegible]
[illegible] بالبيت الأول [illegible] ثلاثيا ساكن
الوسط [illegible] الأصل [illegible] به المؤنث لأنه [illegible]
[illegible] التأنيث [illegible] والعجمة والعوض
[illegible] الساكن الوسط جاز فيه الوجهان [illegible] إلى [illegible] وإنما [illegible]
[illegible] نظر إلى تخففه والجمع [illegible] معنى [illegible]
[illegible] وزاد على الخلاصة بالبيت الأخير ومعناه أن أسماء القبائل
والبلاد والكلمات [illegible] على المعنى [illegible] من [illegible] وتأنيث [illegible]
باسم القبيلة [illegible] أو الحي [illegible] وباسم البلد [illegible] وباسم الكلمة [illegible]
[illegible] هذا اللفظ [illegible] باسم القبيلة [illegible] القبيلة
[illegible] وباسم البلد البقعة [illegible] وباسم الكلمة الكلمة [illegible]
وإنما [illegible] اعتبار المتكلم فيها [illegible] وأسط [illegible]
جهلت [illegible] استعمالهم [illegible] معنيا والصرف [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] باسم القبيلة [illegible] إذا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] شعوب [illegible] تأنيث [illegible]
بالقبيلة [illegible] بالمذكر والمؤنث باعتبار [illegible] والصرف ولا منع [illegible]
نحو [illegible] هود [illegible] سورة هود [illegible]
[illegible] سورة [illegible]

Copyright © King Saud University

مجاز ماض وان امرئت فلك الوجهان باعتبار السابقين منها المنقول من الشعيلة والحكاية لا ابن الحاجب
لا كما ذكره وان تاتيث فيه مع فوقها علما وبليه بالعيلة فيه انه اسم لها فلا حاجة الى التاويل نعم لذا ابر
شركبي اول بابا في قوله وان جعل امرؤ البناء والتعبل معمول بمن كترا ما عطف عليه والعجمة الوضع و
التعريف فمن زاد على ثلاثة في المعتبر وسوانع انتفاء العجمة مع العلمية وذلك بشرطين احدهما ان تكون
علمية ثابتة في كلام العجم [illegible] سيبويه وصرح به ابن [illegible] الشعيلي وانتفاء ابن الحاجب
ومنه [illegible] قول العتبى [illegible] لا خلاف العجمي الوضع والتعريف وقد ذهب الشلوبين وابن عصفور الى ان ذلك
غير لازم وانما الشرط الاستعمال في كلام العرب اولا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه
انتفاء علما كابراهيم واسماعيل او لا [illegible] جانه الجبير بلسان الروح سمى به نافع واوبه عيسى [illegible]
وانه [illegible] على الاول يجوز [illegible] اشباهه شعرة الخلاف والقول الثاني عزاه ابو حيان للجمهور
ومن اتم ارتضاه الرضي وقال [illegible] توجيه العجمة في الاسم تحقيق الانبوي فيه تنوين في كلام العرب وو
قوعه في كلامهم [illegible] فيه تنوين كلامهم [illegible] مع العلمية وهي منافية للام
والاضافة [illegible] جازان [illegible] ابن الشلوبين علمية نحو العجمة حتى
امعن [illegible] الكسر [illegible] ما هو عادته [illegible] الاسم [illegible] تنوينات كلامهم على ما
[illegible] للشعر ان [illegible] صنم العجم [illegible] ابو يا الف وياء التصغير
[illegible] منه بجزء [illegible] الحروف وغلب [illegible] كان [illegible] واما اذا
العجمي [illegible] كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذا [illegible] الشلوبين [illegible] مع الجمع
[illegible] التنوينات [illegible] كالكلمة العربية [illegible] علما [illegible]
[illegible] الكلمة العربية [illegible] العلمية غير العجمة [illegible]
[illegible] ثلاثة احرف كابراهيم [illegible] سواء [illegible]
[illegible] وقيل [illegible] الحركة [illegible] والاول لان العجمي
[illegible] ثلاثيا [illegible] كلام العرب [illegible] خارج عن مواضع كلام العجم
لان [illegible] على [illegible] الاوزان الحقيقية [illegible] كلام العرب [illegible]
[illegible] الوسط [illegible] مع [illegible] بانه [illegible]
غير منصرف [illegible] العجمة [illegible]
[illegible] على الثلاثة

الثانية

الثانية المعتبر واما بكونه سببا كالعدل في ثلاث والعجمة [illegible] وجزء العلمي الاول
لذ لو كان سببا في الثلاثي الساكن الوسط منع نحو لوط غير منصرف في [illegible] او غير [illegible] واستكثار
[illegible] قول الخلاف بقوله المعتبر لانه يوهم رجوعه ايضا لقوله والتعريف وقد [illegible]
[illegible] وتعرف العجمة بالنقل وان يخرج عن وزن ابنية الاسماء [illegible] الابتداء [illegible]
[illegible] الزاي او [illegible] التلاقة وما ذا [illegible] الصاد [illegible]
[illegible] الاسم العجمي وهي اربعة اولها النقل [illegible] الرابعة [illegible]
[illegible] العربية [illegible] الحروف [illegible] كلام العرب [illegible]
[illegible] اول كلمة نحو [illegible] والزاي بعد الدال [illegible] كلمة نحو [illegible] الجيم والقاف
[illegible] نحو [illegible] والصاد والجيم نحو [illegible]
[illegible] والجيم [illegible] الصاد والجيم [illegible]
[illegible] والجيم [illegible] الرابع ان يعرى من حروف الذلاقة وهو [illegible] خماسي وحروف الذلاقة
ستة مجموعة في قولك [illegible] بنفل [illegible] وسمى [illegible]
[illegible] والخماسي [illegible] حروف الذلاقة [illegible] الحجيل والنون
والراء [illegible] معمول [illegible] على الفاعل [illegible] كلامه [illegible] بالعربية
مع ان [illegible] الراي [illegible] علامة العجمة انما هو [illegible]
[illegible] مع [illegible] الراجح على انه [illegible] للرابع والتي بعده
هو الخماسي لانه [illegible] والرتبة [illegible] المعنى معطوفا على [illegible] العاطف على [illegible]
[illegible] انتفا باجتماع ما ذكر في الكلمة الواحدة [illegible] كلامه [illegible]
[illegible] على [illegible] معمول [illegible] عليه [illegible]
على [illegible] تحمع [illegible] ما ذكر [illegible] الالحاق [illegible]
[illegible] مع العلمية [illegible]
[illegible] المعقود [illegible] المقصورة [illegible]
[illegible] المقصورة [illegible] المعقود [illegible]
[illegible] ملحقا [illegible] البناء [illegible]
اذا [illegible] الثالث

كارطى فانه على مثال سكرى بخلاف المقصورة فان ما اتصف منه لا يحتمل الا الف التأنيث المقصورة كما في كذلك الملحق
بهذا التغيير في الخلاصة ما اطلاقه وقال الشيخ ابو اسحاق المقصورة خارجة بقوله الف فان الالف
لا تطلق حقيقة الا على الحرف الساكن المعلقة قال ولا يلزمه قيل ما يلزم ابن قوله فالف التأنيث لقوله مطلقا و
كيفما وقع على اعتراض البعض فيه وفي الخلاصة زيادة جائزة وهي الشبه على ان الف الالحاق لا تلحق في
الاصل الا الاسماء فلا توجد في الا منقول لقولهم وما يعتبر علما دون العلم مثلا قال ابو اسحاق
ويسمى هذا الاستقراء وقيل الف الالحاق المنع مع العلمية الف التكثير نحو قبعثرى او من
ادرجها في الف الالحاق فقد سموا ذلك في الاسماء سوى الاصول حتى يلحق به فان حقيقة
الالحاق ان يشتمل من ذوات الثلاثة مثلا الكلمة على بناء الحروف رباعي الاصول فيجعل كل حرف مقابلا
بالحرف منه فيعني اصول الثلاثي فيأتي بحرف زائد مقابل للحرف الرابع والرابع الاصول سمي ذلك الحرف
حرف الالحاق ويعرف الف الالحاق والف التأنيث بجواز التنوين ولحاق التاء فما جاء منه ذلك فانه
للالحاق وما لا فهو للتأنيث وقد جاء في كلام العرب بعض الالفاظ منونا وغير منون فمن نونه جعل الجملة
بالبعض فجعل التنوين للالحاق ومن لم ينونه جعلها للتأنيث وقرئ بالوجهين ثم ارسلنا رسلنا تترا والعلم
التعريف وامنع صرف منكر الاعجمي ونه الف بعد ما على مستثنى اصرفها ان ما كان اعشاعه والحرفا
موقوفا على اعتبار العلمية يجري اذا نكر لزوال التعريف المعنوي وذلك الانواع السبعة التي يعتبر
فيها التعريف العلم المركب والمختوم بالالف والنون الزائدتين والموازن للفعل والمختوم بالف
الالحاق والمؤنث بغير الف والاعجمي والمعدول فتقول رب معدي كرب وعمران واحمد لقيتهم وكذا
البواقي والثانية ان ما لم يتوقف منعه على اعتبار العلمية يبقى بعد تنكيره على المنع حرجه
وذلك الانواع الخمسة المتفرقة اما ما فيه الف التأنيث فهو كذلك واما الوصف الممنوع
مع زيادتين والموازن للفعل والمعدول فلان الوصفية ترجع عند ذهاب التسمية والحق
انها لا ترجع كما بينه الرضي واما الجمع المتناهي فعدم تنكره وجد ذلك فيه والله اعلم وبعد
المصغر ان يصغر لا مؤنث واجمع بما اعلا كعلا اعلم ان التصغير يخل ببعض اسباب منع الصرف
كالعدل ووزن الفعل لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وكذا الجمع وذلك الوزن والمعنى
في العدل اذ العدل اعني بعض وكذا الجمع الافعال يزول بالتصغير لوجوده كان واحده فيقال
في مساجد مسيجد ولو سمية بالجمع ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعنى
واذا صغرت سراويل علما للالة المعروفة لم ينصرف لان التصغير لا يزيل التأنيث المعنوي ويزول بالتصغير

وزن الفعل ايضا لانه يعني اوله زيادة في زيادة الفعل كما في جرح فان كان اوله زيادة
غير زيادة مثل التصغير لا يزيله كما في تصغير احمد وزن حبيب ويشكر وكغلب لانه على وزن مضارع بيطر
واما الالف والنون فلا يبقيان بالتصغير يعني منع الصرف كسكران وعثمان وان انقلب الا
لف ياء كما تقول في سلطان سليطين انصرف الاسم فعلى هذا التصغير يخل بالعدل وزن
بالجمع مطلقا وفي الالف والنون والوزن في وجه دون وجه ولا يخل بالمصدر والعلمية والتأ
نيث والتركيب والعجمة مثل تصغير طلحة وكلام العلم لا يصير اذا لم يبق الا المؤنث وا
شار بقوله واصنع به ان كاعلا الى ان التصغير اذا جعل بسببه ما يمنع الصرف بان كان في الاسم
قبله علته وحصل فيه عند علة اخرى يمنع صرفه كتحام وتغارب مسمى بهما لما فيهما
غير العلمية فان صغرتها قلت تحيم وتغيرب مجرى وزن الفعل مع العلمية لانه جعل يبيطر
فيمنع الصرف وقد علمت ان المنع ليس بمعكس التصغير بل عنده بغيره لا بسبب ان لا يغيرو خرجا
عليه نسب الفعل ذلك اليه بتجرد المنع بسبب التصغير بحكم بعدم جوازه به فنحو عمر اذا صغر تحكم
فمنعه لان صيغة الفعل التي كانت نقاوم اصل السبب زالت بالزيادة فان اريد ادراج هذا تحت
كلامه اول قوله امنع بالوجب المنع وذلك حاد فيما اذا كان حاصلا غير واجب وفيما اذا لم يكن حاصلا
بالكلية ولا يمنعه قوله ان كاعلا بحيث يحال السياق حاصلا به منع قبل التصغير لان صيغة الفعل
نفاقا وقت اصرفه كما سبق اطرد ذلك بغير موجود والله اعلم وما سوى المنقوص كما عشر بالياء
تلي كسر اعنون معربا تكلم بهذا البيت على حكم المنقوص من الجمع الاقصى فاخبر انه يجري في الرفع
والجر مجرى قاض في حذف الياء وتقدير الاعراب عليها وفي النصب مجرى مساجد في اثباتها وظهور الفتحة
فيها نحو هؤلاء جوار وغواش والعرب وليال سيروا فيها ليالي وهذا معنى قول الخلاصة وذا اعتلال
منه كالجواري رفعا وجرا اجره كساري ويفهم منه ايضا على حكم المنقوص ما لا ينصرف وهو غير جمع
كاعيم وغير العلم وبعض من العلم فاخبر انه كذلك ايضا وهذا معنى قول الخلاصة وما يكون منه
منقوصا ففي اعرابه نهج جوار يقتفي اما الجمع المنقوص فلا نزاع في ذلك حكمه وغلا وحكى
فيه الخلاف واما غير الجمع فان كان غير علم فلا خلاف فيه ايضا وان كان علما ففيه ذكر فيه عمرو ابن
الخليل وسيبويه وابي عمرو وخالفهم في ذلك يونس وابو زيد وعيسى بن عمرو والكسائي فانهم يثبتون
الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا واحتجوا بقوله قد عجبت مني ومن يعيليا وهو عند الاولين
ضرورة كقوله سماء الاله فوق سبع سمائيا فقوله وما سوى المنقوص يشمل الجمع وغير الجمع ورسواه

كان مجيئا او غيره مثلا او غيره وقوله جنوب ليا صوت الشوى لاجل الضرورة بغير او استحب شوى التكثير ولولاه
هو الصحيح مجمل عليه وذلك انه اخلى بحذف الشوى فقال الزجاج للدوام فقال لان في الاعلال وهو لا
يستثقل الكلام المحسوس فهو فيقدم الاعلال على منع الصرف لان منع الصرف ضعيف
وهو مشابهته بين ما هو من الاسم والفعل فلما اعل الاسم خرج عن زنة منتهى الجمع فانصرف وا
عترض على الياء المحذوفة بحكم الثابتة بدليل كسر الراء فجاء جوار وقال المبرد الشوى عوض
من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال والاصل جواري بالشوى ثم جواري بحذفه ثم جوار
بحذف الحركة ثم جوار بتعويض الشوى من الحركة واعترض بانه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال
لوجب الفتح فيقول مررت بجواري بحجة الفتحة والقول بانها ثابتة بتبعا بتعذر الكسرة لا يجدوا
منه وبان ان حال ان جاء الجوار ومررت بالجوار لان منع الصرف موجب للثقل والكلمة لا تخف
بالا لعلو فقال سيبويه والخليل الشوى عوض من الياء جميعه بعضهم على ان منع الصرف مقدم ولا
صل جواري ثم حذفت الحركة للاستثقال ثم الياء للاستثقال الياء بآخر غير المنصرف وعوض
الشوى لينقطع طمع الياء بالرجوع ويرد عليه ما ورد على المبرد وجمع السيرافي بين قول سيبويه
على ان اصله جواري بالشوى والاعلال مقدم على منع الصرف فحذفت الياء للساكنين وبقيت
صيغة الجمع حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت فحذف شوى الصرف وخاف ان ترجع
الياء لزوال الساكنين بين المنصرف المستثقل فعوض الشوى من الياء بخلاف احوى واشبهى
جانها فدم فيها الاعلال فصار احوى واشبهى بالشوى ثم منعا الصرف ولم يعوض الشوى والالف
المحذوفة وجهت لان احوى لا بالف اخف منه بالشوى هكذا قرره الرضي وقوله معرفا اي الياء
ان يسقطها وجارية جاري ورجاء بعضهم منه ان منع الصرف مقدم على الاعلال لانه يعني ان الشوى
مع الياء ويجر بقوله يسوى المنصوب والمنصوب فانه لا ينون كما سبق والله اعلم والصرف
للاضطرار والتناسب والعدم حا حابن ضرورة ابن لي احرف ما يستحق الصرف والصرف للضرورة الشعر
كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع وما يستثنى وذلك اجعل التعليل
خلافا للكوفيين فانهم لم يجيزوا صرفه للضرورة بناء على ان منع صرفه لاجل من جمع كالعقلاء ورد بانه
ان كلامه الضرورة وفرعا وذلك قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح
منك بامثل فان الرماني يتبع ان يحمل كلامهم به منزلة العلة على ان الفعل يجوز ان يجعل غير
المنون باعتبار ادخال الشوى عليه ولا يكون ذلك الشوى للصرف فانه لوجود العلتين

والنا...

وانما هو شوى ضرورة ويجوز في ايضا للتناسب نحو سلاسلا واغلالا وسعيرا وذهب قوم
منهم ابو العباس احمد بن يحيى الى انه يمنع صرف المنصرف مطلقا في الاختيار والضرورة وذ
هب البصريون الى المنع وسوغه الضرورة لانه خروج عن الاصل خلافا صرف غير المنصرف وذهب
الكوفيون والاخفش والفارسي الى جوازه لانه في الضرورة واختاره المصنف وهو الصحيح كقوله
وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وقد يتعلق اعلم ورفع فعلا الغائب
اصل او واو او جمع او ياء انثى وطل بالنون واحذفها جوازا ومنجزم وبنون خفيفة او ثقيلة و
ثم اشار رحمه الله الى الباب السادس من ابواب النيابة وهو الامثلة الخمسة وذكر ان نون الرفع
في الرفع اذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز فيها ثلاثة اوجه والامثلة الخمسة هي كل فعل
مضارع اتصلت به الف الاثنين كيفعلان وتفعلان او واو الجماعة كيفعلون وتفعلون او
ياء المؤنثة المخاطبة كتفعلين وقوله فعلا الغائب مثنى او واو جمع سيرا على حذف لاجلها ونحو ما
وزيد وعمرو وخالد يفعلون وفيه تعلق عليه قول المصنف او واو جمع وهكذا الا فعلان وان
انه رفع بالنون وعليه نبه بقوله ورفع فعلا الى قوله بالنون فقوله ورفع مبتدأ
وقوله بالنون خبره وجملة اصل بالبناء للمجهول صفة فعلا والى ذلك بدل الواو وكسله افشت
واحدة والف اثنين الاوضح فيه معناه ان يكون منصوبا على نزع الخافض اي بالف الاثنين وبدل
له ايضا قوله او ياء انثى وطل واو الجمع معطوف على الف اثنين وينصب ويجزم بحذف النون
وهو معنى قوله واحذفها ناصبا ومنجزما بحذف معمول احذف للدلالة ما سبق عليه وحذفت
الحال لنصبه مما تقدم اي احذف النون حال كون الفعل ناصبا ومنجزما ووقف على منجزم
بحذف الحركة على لغة ربيعة فمثال الرفع فيها تقدم نحو قوله الذين يؤمنون بالغيب فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا ومثال النصب والجزم ما تقدم فان لم تفعلوا ولن تفعلوا قوله وبعوضة بحذفها على المعنى
اي احذفها لاجل النصب والجزم والاصل نون الوقاية نحو اعبدوني نا مروني اعبد ومادة من
ان المحذوف نون الرفع هو رأي سيبويه ومختار ابن مالك وبين لنا انها التي يمر حذفها للناصب
والجازم بمجرد التخفيف كقوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي والنون التوكيد نحو لتبلون وان يقاطر له
علة حذفها لاجل حرج الوحذف النون الباقية بمن وقول الجازم والناصب ولو كانت المحذوفة
هي نون الوقاية لوجب حذف الباقية اذا جاء ناصب او جازم وان قال سيبويه حذفها لا تغير
واحد ولو كانت المحذوفة نون الوقاية احتاج تقديره الحذف وكسر نون الرفع وذهب اكثر

Copyright © King Saud University

المتأخر بل في المجزوم نون الوقاية لأنها في محل التغيير ولا استثقال لولا نون الرفع إذ العامل
عامل فيه حقيقة بخلاف الفعل المضارع فإنه الفاعل فيه على علامة الإعراب لو كانت وفيه نظر لما لأن
حذف نون الرفع جواز سبقت لعقلنا جمع الطارئة حقيقة لأن نون الوقاية ثابتة مع الأفعال
الثلاثة ونون الرفع مختصة بالمضارع نظير ما قالوا في توجيه ترك الإدغام في باب حيي أن اجتماع
المثلين فيه كالعارض لأنه مختص بالماضي فنون الرفع حينئذ هي النائبة حقيقة فيما يحل إلا
استثقالا ونون الرفع ولأنه حرف وهي مفردة كلمة لتنلون وما يلزم بخلاف نون الوقاية وإنما
تكون المحاجة على علامة الإعراب أولى لو كان الإعراب لتمييز المعاني فيتعلق العامل فقط على ما
يعمل أمرا معنويا أولى وفيه نسبي أن إعراب المضارع إنما هو لا لمعنى بل لمشابهته للاسم في
الحركات والسكنات وعدد الحروف على الصحيح وأما المعنى فهو عين ما يرونه وأشار بقوله وقد وأدغم
إلى أنه يجوز مع حذف النون وجهان آخران وهما إثباتها مع التفكيك ومع الإدغام وقرأنا في
تأمروني أو بحاجة نافع وحمزة وابن كثير والباقون بالإدغام والمعتل الآخر بالواو والياء معتل مع الجزم
حذفها نبه به على ما قاله في الشرح على الباب السابع وأبواب النيابة وهو الفعل المعتل الآخر
ما ختم بواو كيدعو أو بألف كيخشى أو بياء كيرمي فإنه يجزم بحذف آخره نيابة عن السكون من أن
ابن السراج فإنه يقول يجزم بحذف الحركة في الفعل المعتل فالآن الإعراب في الفعل وما يجمع
فيه الأولا بلا تكلف تقديرا وجعل الجازم كالدواء المسهل له وحرف علة وهي هنا الحركة
إن المعتل لا يجزم حرف السبب فإذا دخل على المعتل ولم يجد ما حذف لم يجد من بنية الكلمة وذهب
سيبويه والجمهور إلى تقدير الإعراب في المعتل ومن الصحيح لأن الفعلة المعنوية للإعراب في المضارع وهي
المشابهة ثابتة للمعتلة والصحيحة فيترتب عليها معلولها على أنه ليلغيه فقد معتبرهم إذا دخل
الجازم حذف به الحركة المقدرة أي فقد حذف وما صارت صورة المجزوم كصورة المرفوع في المعتل
أراد وأن يفرق بينهما فحذفوا الحرف الأخير في المعتل فيتعلق حذف الحركة فالحذف عندهم عند الجازم لا به وقول
المعتل فالجزم حذف مشتمل في خبر كيف في أصحابنا كل قوله الآتي فيما يقدر فيه الإعراب والمعتل في
بنيته على حمله على التقدير فيه الراجح وفي ما شرحناه به حينئذ نظر والله أعلم والحركات كلها تقدر فيهما في
الياء أو ما يقدر في المعتل أعني غير المحكي ثم معتدا بكسر منقوص وضم والرفع يقدر في الواو
وهمزة سكون ما المساكن غير مثنى والمعرب إن أبدله التنوين سواء قلته فهو شاذ مثل
نحو حرف حذف الآيات ليبان ما يقدر فيه الإعراب وذلك أربعة أنواع أولها ما يقدر فيه الحركات

كلمة

كلها وذلك خمسة أشياء الأول المضاف لياء المتكلم نحو أن لا أملك إلا نفسي وأخي والكسرة الموجودة فيه
في الجر للمناسبة بدليل ثبوتها في الرفع والنصب وهو معنى قوله فيه نفعا للياء بتسكين المضارع وحذف
العين للساكنين في حرف كتاب الشيخ الذي بابنيها ويوقف الياء للغناء ونحو ذلك الثاني المقصور كالفتى الثالث
المضارع الذي آخره ألف كيخشى ومراده في الفعل بقرينة ما قبله والمراد جميع الحركات فيه الضمة
والفتحة الرابع المحكي للإدغام نحو وترى الناس سكارى فيمن أدغم الخامس المحكي نحو زيد جاء حكاية
لمن قال حكاية قول القائل جاء زيد أو رأيت زيدا ومررت بزيد على اللغة الحجازية والنوع الثاني السالمة
في الرفع بالحكاية لا للإعراب حالة النصب والخفض النوع الثاني ما يقدر فيه اثنتان وهما الضمة والكسرة
وذلك المنقوص نحو جاء يرمي القاضي أجيب داعي الله وتظهر فيه الفتحة نحو أجيبوا داعي الله وإلى
هذا أشار بقوله ثم مقدرا بكسر منقوص وضم أي ثم الإعراب مقدر بكسر منقوص وضم وفيه نظر إذ المقدر نفس
الكسر والضم فلو قال ثم قدر كسر منقوص وضم وبكون الشرط الأول ثم حذف الجمع الأول حتى تم ولما
وقف عليه طاهر هنا البيت بقوله الشيخ السر العميم الحلو الحلم بقوله والمعتل المحكي ثم المدغم وقدرنا
كسر منقوص وضم النوع الثالث ما يقدر فيه حركة واحدة وهي الضمة وذلك المضارع الذي آخره واو أو ياء
وتظهر الفتحة فيه لخفتها نحو لن نرمي ولن ندعو النوع الرابع ما يقدر فيه السكون وهو شيئان أحدهما
ما كسر لالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا الثاني المهموز إذا أبدل للتخفيف كيقرا ويرمي وهو جواز إنه إذا
دخل عليه الجازم ويقدر فيه حذف الحركة قال بالتسهيل وهذا إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم وأما بعده
فالعلة ضرورة وهي نحو إنه إذا كان الإبدال بعد دخوله فالسكون مقدر أيضا وإنما كان كذلك قبل الإبدال
والكلام إنما هو فيما إذا كان وقع فيه الإبدال وحذف الحركة فيه ممنوع كذا إذا اعتبر بالعارض على فرضه
الجمهور محذوفة عند الجازم لا به كما سبق وأشار بقوله وسوى ما قلته إلى أن ما خرج عن القياس المنقوص
منه فهو شاذ كتقدير الفتحة في المنقوص نصبا كقوله ولو أن واشٍ باليمامة داره وتقدير الفتحة في
المقصور المختوم بالياء كقوله ما أقدر الله أن يدني على شحط وبالواو كقوله فما سولت نفسي
غدوا إن الله أبى الله أن يسمو بأم ولا أب وتقدير الضمة فيهما كقوله من قال أوان ساعات تحمو أ
هل لكم بإسكان الياء وقراءة بعضهم ويعفو الذي بيده عقدة النكاح بإسكان الواو كما في يدعو نحو
والكسرة في المنقوص كقوله حيث النزول كان لا زهر وقوله فيهو ما يواجهنا الهوى عن ما جر وكتقدير
الجزم في الفعل المختوم بالواو والياء كقوله إذا قلت علي بسلم فيقصد هو احدى الإشعد تقويه
بالهجر وقوله معرضا منها غناء ولم تكن تساوي عنز ظبي ثم درهم وكتقدير السكون في قوله

Copyright © King Saud University

الم يأتيك والانباء تنمي وقوله لم تهجوا ولم تدع وجعل من الشاذ حذفها بدل الهمزة كقوله و
لا اسير بالظلم يظلم وكان ينبغي فيها اذا كان الابدال بعد دخول الجازم او قبله ولم يعتد بالعارض واما
اذا كان قبله واعتد بالعارض فالحذف هو الواجب كما ذكروا **النكرة والمعرفة** معارف
الاسم ضمير فعلم فذو اشارة فموصول فذو ال كالولد فمضاف لها كابني
صنفي لمن الاعلى فيها وفي العلماء وغيرها نكرة كغلام وما سلك في باب المعرفة والنكرة هذه
الطريقة وهي ذكر انواع المعرفة والحكم على ما سواها بانه نكرة تبعا لابن مالك كما ذكره الشرح لتعذر
بيانها بغير ذلك عنده وفهم به شرح التسهيل من تعرض لحد النكرة والمعرفة بحد لا يسلم اليه دونه
استدراك عليه لان من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا نحو كان ذلك عاما اول او اول واولى
حبر لونها معربا اتباع حبيم حوجه ولم يستعملا الا نكرتين وما هو نكرة معنى معرفة لفظا كاسامة
هو بالغلبة تجرى بمنع الصرف والاضافة ودخول ال ووجه بالمعرفة دون النكرة ومجيئه
مبتدأ وصاحب حال ومنه الشياع كاسد وما هو مستعمل على وجهين كواحد امه وعبد بطنه فان
العرب منهما معرفة بالاضافة وبعضهم يجعلها نكرة وينصبهما على الحال ومثلهما ذو اللام الجنسية
جهة قبل اللفظ معرفة ومن قبل المعنى يشبه النكرة ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبارا باللفظ وبالنكرة
اعتبارا بالمعنى وان كان الاول كذلك فاحسن واثبت في المعرفة ذكر انواعها مستقصاة ثم يقال
وما سوى ذلك نكرة فلا وذلك لعدم تمييزها بدخول لها ولا لان من المعارف ما لا تدخل
عليه اللام كالعلم العباس ومن النكرات ما لا تدخل عليه رب ولا اللام كغير ومثل وكيف وعريب
ودبابة والعنى الطريقة هي التي سلكها في التسهيل ووجه بما وجهه قال الدماميني بعد نقله مختصرا
وهو كما ترى كلام ضائع خال عن التحقيق وقد قرر بعض الفضلاء هذا المعنى كلاما نفيسا يشتمل
على بيان المعرفة والنكرة وتمييز افراد المعرفة بعضها عن بعض فقال التعريف جعل معنى
به عند السامع وحيث هو معين كانه اشير به بذلك للاعتبار واما النكرة فيقصد بها التفات النفس
الى المعين من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها تعيينه وان كان معينا في نفسه لانه فرق بين ملاحظة الشيء
التعيين وملاحظته في ذاته وهذا جلي ومنه يظهر ذلك مفرقة جرم الفعل والالفاظ بحسب
الوضع والعلم به فلا بد ان تكون العلمية مقصودة معتبرا بعضها عن بعض عند السامع فاذا
دل باسم على معنى فاما ان يكون بحسب ذلك الاعتبار اي كون المعنى معينا عند السامع متميزا عنده
ملحوظا معه او لا فالاول يسمى معرفة والثاني نكرة ثم قال الاشارة الى تعيين المعنى وحضوره

ان كان بجوهر اللفظ تسمى علما اعلاجنسا ان كان المشهود الخارج جنسا وماهيته كاسامة او
شخصا ان كان موجودا منه كزيد والنزكما بانيين وان لم تكن بجوهر اللفظ بل بامر من خارج عنه فان
كان ذلك بالاشارة الحسية سمي اسماء الاشارة وبحرية التكلم والخطاب والغيبة فالضمائر
وبالنسبة المعلومة من جملة ونحو جملة فالموصولات والمضاف الى المعارف وحرف اللام و
النداء بالمعرفات بها فظهر ان معنى التعريف مطلقا هو بعينه الحقيقة الا انه جعله
اقساما خمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه وسمى كل قسم باسم مخصوص وان الاعلام الجنسية
وان كانت قليلة الاطلاع معرفة حقيقة كالاعلام الشخصية اذ في كل منها اشارة بجوهر اللفظ الى حضور
المسمى في الذهن قال سيبويه اذا قلت اسامة فكانك قلت الضرب الذي من شانه كيت وكيت
فان التعريف من اسامة منه واما اذا كان موضوعا للجنس من حيث هو بحسب الاشارة وعرفه كما
سبق واما الاسم فالاشارة فيه بلام التعريف دون جوهر اللفظ انتهى وقال ابن الحاجب الكافية
المعرفة ما وضع لشيء بعينه وذكر اقسامها ثم قال والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه قال الرضي
قوله بعينه احتراز عن النكرة ولا بد ان الواضع قد قصد به حال وضعه واحدا معينا اذ لو
اراد ذلك لم يدخل فيه الاعلام اذ المضمرات والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها صالح لكل
معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود
الواضع كما في الاعلام او لا كما في غير ما ذكر وقال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان احسن هذا
نصه يعني ان المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الواضع ليندرج فيه الاعلام
الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف قال بعضهم انا مثلا لا تستعمل الا في اشخاص
معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليس موضوعة لواحد منها ولا لكل منها بغير
جاز او لا للكل واحد منها وللكل مشتركة موضوعة او لكانا بعدد افراد المتكلم فوجب ان تكون
موضوعة لمفهوم كلي شامل لكل الافراد ويكون الغرض من وضعها ان تستعمل في افراده المعينة
دونه وقد اوضح تبيين بعض الفضلاء هذا البحث والظاهر ما اجابه بعض المحققين وانها موضوعة
لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شيء منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع
ثم ما ذكره لكان انا وانت ونحو المجازات اصطلاحا اذ لم تستعمل فيما وضعت له من المفهومات
الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما غفل عنه ائمة اللغة
بعدم استلزام المجاز الحقيقة ولما احتاجوا في نفي الاستلزام الى التمسك بذلك بامثلة نادرة

Copyright © King Saud University

فيعلم انه من كلام الرضي ونقلناه بكماله لما فيه من الفوائد النفيسة كالسكوت عن الوضع والاعراض عن الترتيب
المشتبه فيهما والاشارة الى النظر بالعطف بالفاء والتعبير بالعبارات التي بيانها من انتقاله الى كونه جامع
بين العموم والخصوص اطلاقه فتكلما كلا ما يوهم وان اشار به الى التسمية تاخير ضمير الغائب عن العلم وهو
المقام لكنه فسره بالسالم من الابهام قال الرضي كزيد انه بخلاف جاءني زيد وعمرو وجاء كل منهما فانه نحو ابن
ابهام لاحتمال عود ضمير الى الاول والثاني فان قيل وهو بين لانه احاله بضمير ثم دليل لا يدل على عوده الى الاول او الا
جاء وجه الدليل فلا ابهام ولا عموم للاشتراك بين ضماوا لابهام ثم يليه العلم لانه يعين مسماه مطلقا او غائبا ثم يليه
اسم الاشارة لانها بمنزلة وضع اليد على المسمى فقلت معنى منزله قول السعدي في مبحث تعريف المسند
اليه وبالاشارة لتمييزه اكمل تمييز ان لكون اسم الاشارة اي ما قبله فلت كان ينبغي ان الاشكال الى
لكن باب الاستعمال عنده ان اسم الاشارة انما يعين الهيكل والصورة حقيقة او تنزيلا لانه لا يشار به
الا المحسوس او ما نزل منزلته فلا يتميز الا معرفة المشخصات الصورية الظاهرة بخلاف العلم فانه
ما وضع للشيء مع جميع مشخصاته اللازمة سواء كانت مما يشاهد كلونه او لا ككونه من نسل فلان ولهذا
يصح ان تقول هذا رجل عالم فتعبر عن المشار اليه بالنكرة لانه لا يلزم من معرفته من الاشارة المعينة للصورة
الظاهرة معرفته من طريق العلمية اي بالاطلاع على جميع المشخصات ولا من طريق الموصوفية اي بالعلم
بمضمون الجملة او ما يقوم مقامها وذلك لان الحاصل من طريق التوجيه مختلف فلا يلزم من حصول
معاد بعضها حصول معاد باقيها وبهذا يندفع ما توهم والشافعي في التعبير عن اسم بقول الواحد
بعبارتين متباينتين وما يقال انها كيف صحت الاشارة مع ان المشار اليه غير معين قلنا فلت من
يري الشيء من طريق العلمية مع الجهل بصورته حتى انه اذا رآه يسأل عنه ويقال من هذا فيقال فلان وبعضها
والعلاقة معاد الاول حاوية لا يلزم من حصول البعض حصول غيره فيعتبر ذلك اعني اعتبار جميع المشخصات
في وضع العلم يكون ان العلم اخص من اسم الاشارة ووجه دون وجه لانه يعين لا بعين من اسم الاشارة
فيقول وهذا فيقال لكن فلان واسم الاشارة يعين ما لا يعينه العلم فيقول لعل هذا فلان الذي كنا نسمع
به فيقال نعم او لا فلت فهم لم يطلع على مشخصات الشيء الكامنة في وضع العلم له بخلاف الاشارة الى
الشيء او ان لم يتقدم رؤيته لانه معرفة مشخصاته غير جنس صورته الكلية الحاصلة في ضمن الجزئي وقد يقع
على انه لا يتعين في الوضع للشيء مع جميع مشخصاته ملاحظة المشخصات بالوجه الجزئي بل يكفي ولا
حقيقتها بوجه كلي منحصر في ذلك الجزئي وبه اجابوا عن علمية الاسم الذي وضعه الوالد لولده الذي لم يره
فيقول حينئذ كل موضع يطلع فيه العلم يطلع فيه الاشارة من غير عكس وهذا يجدد تمييز الانباء

الصحابة

والصحابة والعلماء المشهورين فنقول بعد ذكر ما زيد وحيات المصطفى صلى الله عليه وسلم فهذا مع
انه ابن عم فلما يجي جاز ان العلم اخص وهو معنى الاخصية وعمائم انعوت الاشارة في المثال الاولى
وجامعها العلم في المثال الثاني ولا تتوهم ان الخصوص والعموم باعتبار الاستعمال فيعترض
بل هما باعتبار المعاني والمدلولات فان معاد العلم اخص من معاد اسم الاشارة واذا ثبت ان العلم
اعرف من اسم الاشارة ومن البين ان ضمير المتكلم والمخاطب وضع من العلم اتضح الترتيب وقال الرضي
باب المعرفة لغا كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم معين عند الواضع والمستعمل
بخلاف اسم الاشارة فمن مدلوله عند الواضع مبهم وتعيينه مدلوله الى المستعمل بالعين بقرينة الا
شارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس معها في المشار اليه كما لا يخفى بعد ذلك جماعة ولهذا كان اكثر
اسماء الاشارة موصوفة كلامهم ولهذا الخلاف فعل بينهم ومن وجه شرة احتياج اليه اه
قلت اما التوجيه الاول فهو مبني على ان المعارف بين العلم موضوعة كليات وقد علمت ما
فيه وكلام الرضي المتقدم قريبا واما الثاني فقد يعارض بان العلم كثيرا ما يعرض له الاشتراك وقل
ما لم يعرض له كما سرايله وطالوت وبه مرتبة اسم الاشارة المقادي التعيين نحو يا رجل والشيء
مقبل على رجل مخصوص فانه معرف بالقصد والاقبال واليه ذهب ابن مالك ومن اقر القول ولهذا
بدل اسلوب العطف بالنسبة اليه فعطفه بالواو التي للجمع وذهب غيره الى انه معرفة بال مقدرة
ثم يليها الموصول لا تعريفه لا يحصل الا بالصلة في الا اذا ثبت فانها تعين بالحقيقة والاستغراق وشمول
الخطاب والعهد الذهني والحضوري كما يأتي ان شاء الله تعالى ثم يليه ضمير الا اذا ثبت واشار بقوله واجعل
مضافا الى انه ليس له رتبة معينة بل هو في رتبة المضاف اليه واستثنى المضاف للضمير فجعله
في رتبة العلم وهو قريب مما به قال الرضي ونقله المرادي انه ضعيف والمضمر لا ضعيف فلا يكون
في رتبته قوله مطابق النحو مبتدا خبره ما بعده والابتداء مثله ولو اعلان بصيغة العطف على الا
خبار بقوله وقد يحذف الموصوف وفي ابق المطابقة الا ان المعطوف عليه ان كان جزءا تاما وما بعده
عطف عليه لزم عموم المطابقة المعطل بالنحو وان كان جز اصالته فقط وجزء الخبر معطوف لم يصح
العطف الا باد تحميل حينئذ معنى جزء اصل بصيغة فلا حجة تقول لم الرجال كلوا في وان
جعل الخبر مفردا والمعطوف عليه تواليه اخبار المتعددات محذوفة بصيغة الاول كم ادوات الثاني كذا
فلا يخفى تكلفه والاشتغال به مما لا يتبعه فقد ذهب المحققون الى ان الخبر اليه باهو لكن جاء الخبر
الا بهذا هو مجموع المقول الا بهذا وانه لا خراج الا وباعتبار اخوانها تمييز فعل اسناد المعطل او شبهه

Copyright © King Saud University

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

لأن المسند إليه وإن تأخر لفظا لا بد من تقدمه وجودا على النسبة التي نزل عليها العطف لأن الحكم متفرع
عليه على النسبة ضرورة وبهذا أجاب عن الشافعي السمرقندي في حقيقة الاستثناء وقال الرضي الجيحاني فمنه
أبي الحسن مع قوله الزبير كما أن نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ورأيت غلاما كريما إلى الجزء من حالا
كمن حيث الإضافة بأنه إذا كان الفعل منسوبا إلى شيء ذي جزء بل أو أجزاء كل منها بقبيل الإعراب إلى الجزء
الأول منها لما يستحقه المعمول إذ أو وقع منسوبا إليه بعد ذلك لسوغه وما بقي من أجزاء المنسوب
إليه أجزاء استحق الجر كالمضاف إليه وتبيع أن استحق التبعية كما في التوابع الخمسة والانتصاب على
الاستثناء في قوله فوله ورأيت غلاما كريما وقوله وتبيع أجابه بين المسألة وكنا نسمع هذه المغالطة
بإنشاء أن هذا التركيب ولا نعرف وجها وهذا تحقيقه فإن قلت العطف بالحروف المشتركة في اللفظ
والمعنى يقتضي تقدم المعنى الذي يقع فيه التشريك قبل تعقل العطف بدون ما يكون فيه التشريك
ممتنع قلت كثيرا ما تشتبه هذه المغالطة بهذا ثم تبين أن العطف إنما يقتضي وجود ما يكون
فيه التشريك لا تقدمه بدليل زيد وعمرو وخالد معطوفا على الجار فإن قلت العامل هنا مشترك في معنى
الابتدائية قلت الابتدائية ليست والعامل المحض حتى يكون فيه التشريك متوجها بل
هو أمر عدمي أي التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد كما هو معلوم في محله وإنما المقصود بالذات
التشريك في الحكم وبه صرح العضد في قوله والحروف والأسد ترك لفظا ومعنى وبه يعلم سقوط الجواب
بما يقال أن التشريك في معنى كون الأول منسوبا إليه وإذا عرفت هذا فلنا به ومسلك كذلك هل
الحكم فيه موجود وفيه وقع الاشتراك فإن قلت بين المفسر والمفسر عليه في جعلها أو إن المبتدأ
في المفسر عليه المشتركة في الحكم الذي هو الخبر والمعمود في المفسر هو الجزء المحكوم به للمبتدأ وليس كما
وإذا ما تشترك فيه سوى الحكم على المبتدأ ولذلك فتعذر هنا إذ لا يجري كل منهما عليه قلت إنما
أنبئت المثال المنقول لتستخير منه أن العطف لا يتوقف معقوليته على تقدم المشترك فيه بل
يصح مع تأخره لفظا ومعنى كالمثال ومعنى وأن تقدم لفظا كالمسألة ومن أورد العكس فقد دخل وجه
وهذا الإشكال أن غريبة وإن لم نقل بصحة العطف على الأخبار وجوابه أن التشريك إنما يقتضي
حصول الأمور المشتركة على المشترك فيه إذا كانت أفعالا أو أوصافا أو جزئيات جهات ولما إذا كانت
أجزاء كما هنا حسبما تقتضيه الجمعية فإنما يقتضي التشريك اجتماع تلك الأمور في المشترك فيه كما
تقول الستة ثلاثة وإثنان وواحد خبر وقد ظن جنس أن المغالطة عامة في كل العطف ومختصا بنقل ا
التركيب المتكلم فيه خبر بعد وأين وكذلك وجه فالعطف سابق على الإسناد حتى في قولك قام زيد

وعمرو

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

وعمرو وخالد فلا تقصر النظر على ظواهر الصور تماما قل لطائف المعاني ودقائق التعبير لكن أيضا
أن الاشتراك يكون في المسند أو يكون في الحقيقة في الانتساب إليه ومعا هنا إشكال وهو أن العطف في قولنا
زيد وعمرو وخالد جعلوا الكل أي جانب المسند إليه وفي نحو رأيت الطلاق كذا وكذا في جانب المسند و
تحقق كل منهما من تحقق النسبة والسابق عليه إنما هو ذوات الأطراف أما من حيث كونها مسندا
ومسندا إليه فهي متأخرة قطعا والتشريك إنما يقتضيه العطف ليس من قبول الخبر الأوائل أو من قبول المبتدأ
كذلك بل في قبول الخبر المنسوب ومن قبول المسند المنسوب إليه فقول الرضي في توجيه المسألة لأن المسند
إليه وإن تأخر لفظا فهو متقدم وجودا لأن الحكم [illegible] قبل النسبة إنما يصح باعتبار ذوات الأطراف
ومن أولها الأوائل [illegible] وليس الكلام فيها وحينئذ فيه اعتبار تقدم النسبة ويشكل العطف [illegible] أردت
أن أخذ بهذا المبحث الاستثناء أو العطف وأن تكب [illegible] فجعلت تجلية والمطالعة والشبكة
فأقول إذا قال القائل قام زيد وعمرو وخالد فمقصوده أن ينسب القيام لجميع ذوات [illegible]
بغير منسوب إليه من الأفراد المشخصة ملاحظة تعدد كذلك قبل الإسناد وإنما أراد أن يبين إليه كذلك
لأنها إنما طرأت كذلك بعد الإسناد وهذا معنى [illegible] بمراجعة الوجدان ولا نباء أن التشريك إنما
هو في النسبة وطرفها من حيث تعلقها به لأن العطف السابق على النسبة لا تشريك معه إذ ذاك وإنما
هو على ما يرتب عليه التشريك فهو كالذات يتحصل في الشيء فقد [illegible] لذلك الشيء ووقعت
على المثال غير [illegible] فإن قلت الأفراد المشخصة في المثال ونظائره مشتركة في مفهوم العامل قبل
الإسناد قلت الثابت قبل الإسناد الاشتراك لا التشريك والكلام في الثاني لا الأول على أن لا نقول
أيضا لا يلزم تقدمه على العطف لجواز أن [illegible] الجمعية وفعيلها ورد أو هذا أصح المقاطع
ودع عنك ما قيل من [illegible] وقوله ونحو [illegible] وجملة [illegible] بقول مفرد
[illegible] قوله بكيفية وقوله وأصل الإشكال لأنه [illegible] الجزء في المطابق لقوله معا
[illegible] نعم الأمر والأسماء مع اعتبار قوله [illegible] أن يقول خبر [illegible] وشارة و[illegible]
[illegible] وجوابه أن هذه المعطوفات الثلاثة [illegible] نظير ما قيل
في قول [illegible] أي العشرون الموجود أي قوله ثم [illegible] سبع جهات وجملة [illegible] النظم
حال [illegible] الإشارة وما عطف عليه [illegible] باعتبار ما ذكر [illegible] على المعمول
المخصوص [illegible] المجيئة ذكره أو [illegible] المعرف [illegible] متعلقة
بمعنى [illegible] على [illegible] بالاستعمال التعريفي

Copyright © King Saud University

اللهم صل على سيدنا محمد والدوام

حيث يجاب بغير معين فتقول زيد وما دعاك الى كذا فتقول كذا وكذا والجواب يطابق السؤال ورده الجمهور
بان تعريف الجواب غير لازم اذ يصح في الاول رجل من بني فلان وفي الثاني امر مهم والاصل التنكير حتى يخرج عنه دليل
وبانهما قد يجتمعان معا في اي انسان واي شيء وما ذكرناه موجب تنكيرها فلا ينافيه اه هذا ما في الشرح قلت
وفي الاستدلال ورده نظر اما الاول فلانهما في كلام السائل ليستا واقعتين على معين بل على مبهم محتمل
على طريقة البدل وهذا معنى النكرة ولذا سماها التعيين وقد صرح الفرع بانهما والجملة العموم وقوله
والجواب يطابق السؤال غلط فانه لا معنى لتطابقهما في التعريف والتنكير لان السائل جاهل
المسؤول عنه ومشتبه عليه فلا يمكنه الاشارة الى تعيينه حتى يعبر عنه بالمعرفة والمجيب عالم بعين
المسؤول عنه نعم يتطابقان في الجنس فيجاب من بلا جواب العاقل وما بغير العاقل ومن خصوص فلا اقتضاء
السؤال واما الثاني فلانه يوهم تسليم الدعوى فيما اجيب بالمعرفة وفي شمول العجز فيما احتج به على
عدم تسليم انه لا يجاب الا بالمعرفة فلا حاجة الى الاحتجاج بصحة جوابهما نكرة وايضا انما لا يشك
بعضهم في انسان واي شيء فهذا انه لا يقبلان ال فلا ذكر وما ارتفع موقع ما يقبل ال والنكرة
لا بد من قبولها لها او وقوعها موقع ما يقبلها في جوابه يسيرها وانصاريا في نظر الا الاصل الوضع
والقائل للعارض وهو تضمنها لمعنى الاستفهام وقرينه على هذا ان قاسم واي يقبلهما كما انها
نحكم عليهما بالتنكير لانها في شيء بها اصل الوضع وقبح التعريف في تمييز نكرة او واجب التنكير من الباء
لا مشغلا للحال المشغول في التمييز المعارف والمعنى انه لا ومع بعده لا بد ان يكون عامله على معرفة
او نكرة ولا وقع بعد العامل على النكرة لا بد ان يكون معادلا بعد واجب التنكير او واجبه وهذا الى الجمهور وقيل
غير النكرة نكرة وقيل انه عادة على واجب التنكير كالحال والتمييز ومنه نكرة ولا معرفة وقال في هذا الاشار
انه الراجح وانه اذا عاد الى نكرة مختصة باحكم بمعرفة كجاء رجل فاكرمته لانه الرجل الجائي دون
غيره من الرجال ومن كل سلب جاء رجل في بيته الرجل جاء فلت الرجل الجائي بذلك الحكم بمعرفة ما به
جاء التعريف للضمير فان الضمير يجب ان يكون مطابقا للمعاد قلت لا ايراد واستواء معنى الاول
على الاطلاق والاشارة بالتعريف والتنكير فان المعرفة هي ما يشار به الى المعين من حيث تعيينه والنكرة
ما يشار به الى المعين من حيث تعينه كما تقدم تحقيقه والمعاد الى نكرة غير مختصة بشيء فلا
نحو ان رجلا قام ابوه وحضر به رجلا قسيم ونعم رجلا وربما فتى ورب رجل واخيه فنكرة وعلى
هذا فلو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز لان الضمير يعبر معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة
وانما حكم الجمهور بتنكيره على اصل وضعه في التعريف فيما ذكر لانه حصل له جبران ما يجري العمل

فلم

فيه او بعدها متصلا به مع كالمضاف الى ذي التعريف والمضاف اليه فوله او واجبه
التنكير عطفا على صفة معرفة اي في تمييز نكرة اي اسم جاء التنكير او واجبه ويد لا تجعل المضاف الذي
منعا كما لو ومعهم الغيبة والحضور ثم جعل لما سرد انواع المعرفة شرع في تعريف كل منها
وما يتعلق به وبدا بالضمير لما وهو اسم لما وضع للحاضر والغائب والحاضر يشمل المتكلم والمخا
طب ومعنى كلامه ان ما عم الغيبة والحضور بانه يوهم بالضمير ويعبر عنه بالمعرف به وهو عنا
فيه واربعة اوجه اولها انه طارئ على الحروف المقتضية في العقائد واواخر ايا ي وايا ك وايا ه
فقول ابن مالك لذي غيبة او حضور احسن منه بتحرير بما ذكر ثانيها انه شامل للقول واسمه
زيد بن زيد وقولك له يا زيد يا زيد العلك او قول لغائب زيد فالان هذه الاسماء تعم ما دخل واما
ثو وضع له وانه لم يعلم انه اسم والوضع له يقول ابن هشام ما وضع لمتكلم او غيره وكانه اراد
به شرح قول ابن مالك فما لذي غيبة فيكون اللام متعلقة بكون خاص لان ذاك هو المتبادر
والعبارة ثالثها ان الاسم و تضعيف ان الضمير هو ما يهم الغيبة والحضور فيعتبر ابن مالك حيث
انسبها انما تعريفه جمع اسم الاشارة وجاء بي الاسم الموصول وانشاء بان قوله ماهية متغايب
وللمخاطب ومتكلم وهو للمغايب بشرط الى المراد ويدل على ان الضمير للمتصف بنوع المعاني
لا لنفسها وانه منه ما هو للغائب وما هو للمتكلم ومنه ما هو للمخاطب وفي الثاني بانه يجمع كلا
منهم الذي في الضمير يدل على ان الاسماء الظاهرة مقابلة له وانها ليست منه فيكون ذلك قرينة في
تحقيق الاجمال بالوضع وفي الرابع بالمراد به اسم الاشارة بقرينة الانية ثم المراد وذو
اتصال منه ما لم يقع في الابتداء وتلو الا ان الضمير المعرف بما سبق ينقسم الى متصل ومنفصل
والمتصل منه هو ما لا يصلح وقوعه في الابتداء ولا ثانيا الا واذا وقع المنفصل فلا المنفصل لانه
مقابله جعل ما يصح وقوعه في الابتداء او بعد الا واعترض عليه بنحو الا جاء وريب الا دار لانه
ضرورة والتنبيه عليه في ضرورة جعل في قوله وتلو الا ان المستثنى هو وضع بعدها فتقابيها
لا وقوعه بعدها مطلقا لقوله تعالى الا كذا نوابه المستثنى وفي الاولى كتاب معلوم فعبارته
كعبارة ابن مالك اجود من قول ابن هشام ولا يقع بعد الا لانه لا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم ويصح
ان يقرأ تلو بالنصب عطفا على المجرور اي لم يقع في الابتداء ولم يقع تلو الا وبالخفض وايقع في المحل
ضع التنالي الا قلت قوله وتلو الا حشو مستغنى عنه لان قوله لم يقع في الابتداء اي في الافتتاح
يخرج عنه المنفصل بقسميه اي المرفوع والمنصوب لان كلا منهما يبتدأ به النطق قلت

هذا مبني على ان قوله لم يقع في الابتداء معناه لا يقع في النطق وعليه حمله في الشرح حيث قال لا يقع في اول الكلام ويحتمل ان يجعل من قبيل العبارة اي مبتدأ وسيجي ما يعترض به الا على انه يكون معناه ما لا يقع موقعه حينئذ ولا يخرج منها الا المنفصل المرفوع وتكلم حينئذ جايزة المعطوف على انه اعترض على التعبير المشهور بانه اشير بالمعطوف الى ان الضمير المتصل لا يستغني عن مباشرة العامل اذ فرق بين يعبر كما تحزر عنه ما يقع قبل العامل في اول الكلام والا بعد منفصلا عنه فيكون المعطوف لا يقع حال المتعدد وقوله لم يجز الا مرفوع والله تعالى اعلم كتاء قمت قمت قمت كلا ونون نسوة وواو

زيد اعتبره ويا... [illegible] ... انتن قوله قمت وكل ذا من الضمير المتصل بغير حرف سوا نوع الاعراب الثلاثة اعني ما مرفوعا قيل بمحل الرفع وهو خمسة التاء والنون والواو والالف والياء المخاطبة وهذا سوى الياء الا ترى هنا وغيره انه اول لا انثى في حصر لان المرجوم مقدم على غيره والمتصل مقدم على المنفصل لانه اخص وقدموا تاء المتكلم لمناسبة الرفع لحركة الفاعل وهو المتكلم بما لا الغيابي وضع المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب وفتحوا المخاطب فرقا وضموها وكسروا المخاطبة فرقا ولم يعكسوا لان المذكر اولى برعاية المعلمين وما ذكره بعد النون وما بعدها هو الصحيح خلافا للمازني في قوله انها حروف علامات ووافقه الاخفش في الياء وقوله لغايب ولمخاطب احسن من قول ابن مالك لغايب وغيره لشموله بغير المراد ولان قصوره بالمثال حبا هنا او حج واوجد الاشارة في قوله وكل ذا مع وجوبها للضمائر الخمسة للفنا وبل الياء كل ذو مع مقدر بمعنى اسم المفعول واجاد كلامه ثلاثة جواب الاول ان هذه الخمسة ضمائر متصلة لتمثيله بما يعقب في المتصل والثاني ان النون والالف والواو مشتركة في المعنى بين الغايب والمخاطب والياء مختصة بالمخاطب المونث والتاء من حيث هي ضمائر للمتصل وجدها مشتركة بين المتكلم والمخاطب مذكرا ومونثا ومن حيث هي مضمومة مختصة بالمتكلم ومن حيث هي مفتوحة مختصة بالمخاطب المذكر ومن حيث هي مكسورة مختصة بالمخاطب المونث وزيد ونون نسوة وما عطف عليه نوع واحد باختصاص من حيث العفو الاول لانه والتاء ثلاثة والتاء حينئذ حال وكيله لعفو الثاني في الاول وقع وانه بالرجوع على الا شرابية من حيث العفو الثاني ويكون الاول في محله والثالثة ان هذه الخمسة مختصة بمحل الرفع

وما لعله اعلم هذا ... [illegible] ... الرفع الثاني والمتصل الاحتوى بنوعه وموانع الاعراب بل يصلح للمحال الثلاثة وهو نا خاصة وهذا هو المراد هنا واجمع كلامه انها مختصة بالمتكلم وانه مشتركة بين محال الاعراب نحو ربنا انا سمعنا وجمع الاختصاص من تقديم المعمول اي نحو المتكلم

بعلم

لجهة نا دون غيرها انا خص به الاثنا وبعض عن المعنى قول ابن مالك ... ما يعرب ... علي الجزء الجعل كما او بحبا به حاشية التوضيح وانه خرابه حبا على الاختصاص مردود بما في التوضيح وما لغايب ولمخاطب الكاف ما جر وانصب الضمير الثالث ما هو مشترك بين محلي النصب والخفض وهو ثلاثة يا المتكلم نحو ربي اكرمني وسكت عنها هنا لا في ذلك وكلامه الاني في مسئلة الوقاية وكاف المخاطب نحو ما ودعك ربك وهاء الغايب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره وعلى الضمير عليها بزيادة الكلام وما هنا اشكال حسن وجوابه انظره في حاشيتنا على التوضيح وهاء في النظم مثل او لغايب خبر لكن او ولمخاطب الكاف واجلد بقوله جر وانصب حكما اخر وهو اشتراكهما المعقود والتعيم ويحتمل ان يكون ها والكاف بالنصب مثنا زعمان بهما على ابدل من يجيز اشتراكهما المتقدم او معمولي جر وصرفا ان ايتي ... الاول والكاف حينئذ حال والله تعالى اعلم وتوصلا مع ثا الا الالف والميم في تثنية والميم في جمع ونون في الاناث شددا والعلامة الانثى يعني انه اذا اتصل بتاء مثنا جمع ان هاء الغايب وكاف المخاطب يعني انهما توصلان بالميم والالف بعدها في التثنية مطلقا اي سواء كانت لمذكر او مونث فتقول الزيدان او الهندان انهما زيدوان زيدبان او يا هند انا اكرمهما زيد وقوله مع تا اي هذا اللفظ المعين بدليل قوله في الشرح وتوصل التاء المضمومة والكاف والهاء اكرمه زيد والتاء المضمومة التي للمتكلم لا حاجة لا يلحقها استغنا بنا في المتصل ونحن في المنفصل لا يخبر بهما عن المثنا المثنا الحاو لجمع اوركما فعلوا في مثنى المخاطب والغايب وجمعهم لان مثناهم اسم انضم اليه بعينه ... منه بدليل انه اذا قيل لك ثم قل اي ملك انك يا زيد وانت يا عمرو وكذا في الجمع تقول في جعيل انتم انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد اما اذا قلت نحن وانت المتكلم فقيل لك قل انا وزيد او انا وانت او هو واذا اردت الجمع فقيل لك قل قلت انا وزيد وعمرو وبشر كل او انما انا جعلها لم يجي شرط العشر والجمع وهو اشتراكهما في الاسمين والا صما كما لا يليق اجراء تثنيتهم وجمعه على وجه سائر المثنيات والمجموع جاز ان يجلوا المثنى صيغة وسائر الجمع وبعد لاتي واليسير يسبب العشا هو مثنا بعد اوجه الى المسئلة وعلم منه ان نحن يطلق على الاثنين نحو واجعلنا مسلمين لك وفي الجمع نحن صلوا الا بمروا ويكلم البيت وهو يرجعنا عن جعلان ولكان مولى في البلاد بعلامة ارواحنا من قبل خلقنا الله ... العفو لا يجيء مثل نحن عاما بلى جمعه الجزء المطابقة نحو انا نحن الطاعون وانا نحن العصم ... فان الشيخ يبرد كلامه في باب صورة التثنية نحو نحن فاعلان جمع في قوله لا يجيء مثل نحن ... ومعنى قوله بتحية الجزء

Copyright © King Saud University

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

المطابقة المنع او قلت قد علمت وكلام الرضي ان في مشترك بين الاثنين والجماعة واذا كان كذلك فالمطابقة حاصلة فلا يبقى قول المغني بل تجيء في الجر المطابقة المنع ولا انزاع في كلامه وفي كلام العضو ايضا ان ما ذكر لا يلحق الا تاء المخاطب المذكر وليس كذلك بل يلحق تاء المخاطبة ايضا ولذلك كان يعلما يطلق على الاثنين مذكرين ومؤنثين غاية الامر ان الحركة الاصلية تبدل بالضمة وعبارته المعتبرة في الشرح صريحة في الايهام والالف في قوله تا الاشباع وربما يلتبس ذلك على الواقف عليه فيقول ان هذا الفعل ثم يتفق ويظنه مقصورتا وليس كذلك لشمول العبارة حينئذ تاء المتكلم واشار بقوله والميم الى ان الثلاثة تتوسط بالميم في جمع المذكر فتقول الرحيم الحكم الرحمن ومالنون في المشددة في جمع المؤنث فتقول الرحمه والرحمكن الرحمتن وقوله في الاناث يعم ان الميم في جميع المذكور فان الرضي زاد واو الميم قبل الف الاثنين في تما وقبل واو الجمع في تموا ليلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولى اولى الحروف بالزيادة في الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنته ولكونها من مخرج الواو اي شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يليها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها و ذلك لانهم لما استثقلوا الضمائر وجمعوها والقصر موضوع منقلها التخفيف لم يبالوا ابنوا المثنى والمجموع بعد الالف والواو موضع الواو في الجمع اخرا مضموما ما قبلها وهو مستثقل فجاز حذف الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجله للاولى ولا التباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو وضم ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم المعرب واما ان ولي الضمير نحو تربتموه وعيبه في الاكثر رجوع الضم والواو لان الضمير لا تصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا ويجوز بونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يشتد اذ القصر في الجمع ساكن ضمة الميم وان الاصلها ويجوز كسرها وزيدت للمونث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا النون لمشابهتها بالغنة للميم والواو ومعا مع كون الثلاثة من حروف الزيادة اهو وقوله والباقي معناه ان الباقي اذ الاثنين للمونثة الغائب يحقتها الالف نحو احمها وسيأتي هذا في التثنية وان الزيادة على الالف حينئذ وخوانفصال منه انا وهو انا وانت وهو وانتم وهم ونحوهم نحو الضمير المنفصل يتغير بحسب مواقع الاعراب الى قسمين قسم مختص بمحل الرفع وهو انا وانت وهو وهي وعبارته المرفوع انا نحن وقروعه انت وانتما وانتم وانت وانتن وفروع هو هو هي هما وهم

وهي

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

وهي وهن اسم المراد والبيت فانا للمتكلم مذكرا كان او مؤنثا ويقال بعضا بابدال الهمزة ها وانا بعدها واو بسكون النون ولذا قال البصريون ان الضمير هو الهمزة والنون والالف زايدة في الوقف لبيان الحركة لئلا تسقط الحركة في الوقف فيلتبس بان الحرفية وتكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد يوقف عليها بسكون النون وبالحاق هاء السكت كقول حاتم هذا قصدي انه وقال ان كنت ادري فعلي بدنه وكثرة التخليط في انه والتميميون يثبتون الالف في الوصل ايضا وبه ثم يجوز ذلك بالضرورة ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة فان الرفو وسقوطه في الموضع للاغلب مع جمع النون او سكونه ومعا فيه هاء السكت لم وقفا لبيان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا وقوله وذو انفصال مبتدا وجملة منه انا خبره وانا مع ما بعده حال والضمير المنفصل للاول وانت وهم عطفا على انا وكذا قوله والفروع اذ لا يكون الكلام نصا بكونهما من جملة المنفصل وجملة تجني حال والمعطوف واختصار عن وضوح المعنى سابغ على حد قوله وما يعلم تا ويله الا الله والراسخون في العلم يقولون ان فيها بكل ما عند ربنا للنصب اياي ودليل فاء اليهم جرها الاسم والعطف اشار به الى القسم الثاني والضمير المنفصل وهو ما يختص بمحل النصب وهو ايا وبنيه بقوله بعوه دليل ان لا بدن على ان الضمير هو ايا فقط وضع مشتركا بين المتكلم والمخاطب والغايب مفردا كان مذكرا او مثنى او جمعا مذكرا او مونثا وان ذلك لا ينافي كون الضمير موضعه يعني حمله لان التعيين فيما عدى العلم بالقرينة لا بمجرد الوضع وما هنا ما يتصل به من اللواحق فانها تدل على المعنى المراد وتعينه وقضيته هذا ان كلا من انا وانت وهو صيغ وجملة والحق ان الكل انا زايد كما سبق وان الضمير في انت وفروعه ان وجملة بما يدل على احوال المخاطب خلافا للفراء في قوله ان انت بكماله اسم نعم مذهب البصريين في هو وهي ان الواو والياء واصل الكلمة وهو للموجه خلافا للكوفيين في قولهم انهما اشباع حال حركات الاشباع لا يتحرك ولما ثبتت الا في الضرورة في تثنية المؤنث على ان جملة اياي برمته ضميرا وبه عن تعرض للاقوال الثلاثة مع سلوكه لهذا الطريقة وبها شيئا به المعطية كلام يشعر بجمعيته والمالب المغني وان المعتبر ايا فقط وان اللواحق حروف دالة على المراد من مذهب سيبويه والفارسي وهو المختار وذهب الزجاج الى ان ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات بعد كان ايا بمعنى نفسه ورد بانه لو كان اسما ظاهرا لجاز ظهوره مضافا الى غير من الاسماء المظهرة وذهب بعض الكوفيين وابن كيسان الى ان ايا عماد واللواحق هي الضمائر فان الا في

وما الذي بهذا القول بعيد او الصواب وان شار بقوله جوا الاسم اي تضعيف ما ذهب اليه الخليل والاخفش
وابن مالك وان الصواب ضمائر وانا جئ بها مقامات اليه وانشد لزار الاجوبه منها ان الاسم المخصوص
بالاضافة خلعت به فوقع والسؤال واجيب بانه شاذ فلا حاجة فيه واورد على نفسه ان الحاجة
الضمير مشبعة واجاب بتقييد المنع بما اذا لم تظهر لها حاجة وبا بين هنا زيادة الموضوع كالحاجة
العلم بعد از بين والحاجة الى المراء التزام توجيه ومعنى المعنى المختار وبهذا الشبه معا زاد
هذا النظم على الخلاصة وينقسم الى مستتر مرجوع بامر حتما ودون بانفاع واسميها وفعل الاستثناء
والتعجب وافعل التفضيل ما جيعة نعت شرع في الضمير ينقسم الى متصل ومنفصل ثم المتصل ينقسم
الى بارز ومستتر وهذا التقسيم هو الملائم لصنيع الفاء والخلاصة وهو المذكور في مجيب المعطفا من التوضيح
ويمكن ذلك بعد الضمير والتقسيمات عند اصحاب الظاهر وانظر دفع التراجع في حاشيتنا ثم المستتر
ينقسم الى مستتر وجوبا وهو ما لا يخلفه في محله اسم ظاهر ولا ضمير منفصل والى مستتر جوازا وهو ما
يخلفه ذلك وكل منهما اما كثر فجعله فالاول وجوبا الاستتار تسعة اولها فعل الامر بشرط ان يكون
مسندا الى الواحد المذكر فان اسند الى غيره برز وعلم من هذا انه بالشكل الاول وفيه وجوه ابناء الى
اختصاص الاستتار بغير الرجوع ثانيها المضارع المبدوء بالهمزة ثالثها المضارع المبدوء بالنون رابعها
المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر بخلاف المبدوء بالياء او بتاء الغيبة او بتاء خطاب المؤنث
او الاثنين او الجماعة فان الاستتار في الاولين جائز ومع غيرهما من الثلاثة الاخيرة بارز وهذه الضمير
التي فيها ليس كلاما مستفادا وعبارة الخلاصة هي من هذا الوجه احسن خامسها اسم فعل
الامر كنزال سادسها اسم الفعل المضارع كاف وعليها نبه بقوله واسميها ما الضمير فيه
على الامر والمضارع وتحرز بقوله امر ومضارع والماضي النح بعد الاستثناء والتعجب ومن اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان الاستتار فيه جائز وتحرز بقوله دون بانفاع المضارع المبدوء
بالياء فان الاستتار فيه جائز ابدا وبقوله واسميها اسم الفعل الماضي كشتان فان الاستتار فيه
ابدا جائز ان الرجوع المستتر فيها ذكر يخلفه الاسم الظاهر والضمير المنفصل وهذه احكام
جواز الاستتار سابعها جواز الاستتار افعال الاستثناء نحو قام القوم ما خلا زيدا ثامنها
فعل التعجب اذا كان بصيغة الماضي نحو ما احسن زيدا واما اذا كان بصيغة الامر نحو احسن بزيد
مجرورا اذ لا ضمير فيه او حقيقة تاسعها افعل التفضيل نحو هم احسن اثاثا ورئيا
وهذا نسبة الى اسم التفضيل مع الاسم الظاهر في لغة حكى سيبويه مسئلة الكحل في لغة الجميع

ويرجع

ويرجع الضمير المنفصل ابتداء ما يدخل في موضع تحت ظاهره ما يجب استتاره في الجواب اسقاطه وذكر
المصدر النائب عن الامر نحو ضربا زيدا المعنى اضرب زيدا فان الضمير فيه مستتر وجوبا وبقي من احكامه
وجوب الاستتار ايا لك واخواته في باب التحذير فانها ترفع الضمير على الابتداء على انها نائبة عن الفعل
على الطلب وهو مستتر فيه وجوبا ويلغز به فيقال ما ضمير يستتر فيه ضمير اخر على انه فاعل مع عمله
احكامه وجوب الاستتار وفي حكم الحاكم جوازه تشتعاد ومعاجم كلامه وهذا التقسيم اعني
تقسيم المستتر الى مستتر وجوبا وجوازا هو راي ابن هشام وابن مالك ورد اعتماده واعترض
في التوضيح وتكلم معه في التصريح وكذا العلامة في حاشيته وبعضها شيئا ما يتعلق بالمسألة وعبر
التخفيف فيه وزاد الحو على ابن مالك بيان بقية احكامه وجوب الاستتار في بابه كما لم يبرز
في الخلاصة الا ربعة الاولى وان كان صنيعه لا يجيز الاختصار فيه قوله وستر وتبع امر او جز
وباعر متعلق بمرجوع او بحتم وتكون الباء للظرفية ومضارع عطف على امر ودون بانفاع نعت ثم
عليه ما نصب محلا فيها واسميها عطف على المعطوف والمعطوف عليه معا او على المعطوف
العكس والنح فيه الخلاف هل هو معطوف على ما قبله او على ما عطف عليه قبله لاجل التثنية وضمير
التثنية المنفصل العائد على ما قبله وما قبله نحو اختلافه في قوله وفعل الاستثناء والتعجب
عطف على الاستثناء وافعل التفضيل معا فيه الخلاف والله تعالى اعلم وذو اتصال منه ما
اذا امكنا ووصل اشار به الى القاعدة المشهورة وهي انه يتاتى الاتصال لا يعدل عنه الا للانفصال
لا الاستقلال فمع المنفصل فاذا امكن ان يؤدى به المعنى فما وجه العدول الى غيره فعرفت
والاحتمال لا يجوز ان يقال فيه انا والا اذا ابان التاتي الاتصال فيما وها هنا اشكال وهو
ان سيبويه اجاز به هو وقوله تعالى ان يعلمهوا ان يكون ما علاوة ان يكون توكيدا او بدلا عن مستتر
فلا تركيب الاول فما هي لهذه القاعدة لانه يستلزم تجويز الانفصال مع امكان الاتصال فاما ان
تحرم القاعدة واما ان يبطل الاول الاطلاع وجوابه والله اعلم تخصيص القاعدة بالبارز لما امكن
الاتصال في الضمير البارز لا يعدل عنه الى الانفصال فلا ينافيه العدول اليه مع امكان الاتصال
والاستتار وتوجيهه القاعدة يشير اليه لانه اذا كان الضمير مستترا فالعدول عنه بكونه اخص
فالعدول عن المستتر الى المنفصل من باب العدول عن الشيء الى الشبيه لا من باب
العدول عن الافصح الى غيره وبه اشار زيادة بابه وجوابه اخر وما خالف القاعدة المذكورة
كقوله بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير وقوله والى

الشبه على عز ما تقرر وان الحق وان تبع المحصورات فلا ينفصل عبارة الخلاصة على عبارته بالشبه على
ذلك وتحرز بالشرط عما اذا لم يجئ الوصل فانه حينئذ يتعين الانفصال وذلك في مواضع ذكر المصنف منها احد
عشر فالاول وبعد انما تعينا ان يتعين الضمير المنفصل بعد انما لانها بمعنى ما والا كقوله انا الذائد الحامي
الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا ومثلي هكذا ذكر ابن مالك والمشهور عليه ابو حيان وان المنفصل
كثيرا ما يقع بعد انما نحو اعطيكم بواصله انما اشكو بثي وحزني الى الله واجاب بان المعنى فيه مراد
ان حالة ان الضمير المحصور فيه بانها لا يكون الا منفصلا وليس مراده بعد وقوع المنفصل بعدها بالكلية
لكلية عكس ما ذكر وهو بين ورجعه بعض ما تشبه الضمير الى الموضع الثاني ان يكون الضمير
مرفوعا بمصدر اضيف ذلك المصدر الى منصوبه كقوله بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد اغرى العدا بكم
استسلامكم فشلا قوله ورجعه فاعل لمجيئه مدل عليه السياق اي وجب فيه الانفصال ورجعه
ان الضمير منصوبا ضرورة عنه اي ورجعه بعض ما عبر به جملة اضيف صفة لمصدر وما تشبه
متعلق ما اضيف او بصفة ذات سبب اي الموضع الثالث ان يكون مرفوعا بصفة جرت على
غير من هي له كقوله بخيار مينة مشغوفون بما هو فرض له مجدا بان اوكد ما جوله بصفة عطف
على مصدر وذات صفة لصفة والصفة في اصطلاحهم تسمى سببية اذ كانت رافعة لاسم
ان هو متصل بضمير الموصوف او بضمير متصل ويأتي ان شاء الله توجيه ذلك في مبحث تقسيم
النعت الى حقيقي وسببي ووجه وجوب الانفصال في المسألة لو قلنا ان الضمير مستتر والعامل
مستتر وهو انه اختار الرضي ان الضمير حينئذ تابع للعامل المستتر والتابع لا يكون الا منفصلا
عامل المتبوع بالمتبوع وانا قلنا انه بارز وهو انه نقله في التسهيل عن شيخه الموضح به
تقسيم ابن مالك وابن يعيش عن البصريين والكوفيين ان استتاره يوهم جريان الصفة على من هي
له الشعر ميز الابرار وجعلوه قرينة بجريان الوصف على غير من هو له ومحل الخلاف ما لا لبس فيه
على ما عليه الكسر ويأتي في المسألة مزيد الخبر ان شاء الله تعالى او كان ما عمل فيه مضمر الموضع
الرابع ان يكون ان الضمير محذوفا بعد كقوله وان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك
تهديك القرون الاوائل ان فان قلت قلما حذف العامل انفصل الضمير اذ لم يبق له ما يتصل به
في الفعل قوله او كان بعد حذف ما هو العامل ان يتعين انفصال الضمير اذا كان وقعا بعد انما او
كان وقع ما بعد مصدر اضيف لمنصوب او كان ما او ابتدا اي الخامس ان يكون عامله معنويا
وهو الابتداء نحو انت قائم وان الابتداء لا يعقل اتصال الضمير به لان المتصل كالجزء والكلمة

المشهورة والابتداء معنوي وليس بكلمة او نعيا اي السادس ان يكون عامله حرفا نفي نحو ما هي
امهاتهم فان الضمير الاصل في الضمير ان يرفع والمنصوب ان يتصلا بالعامل لان المتصل كالجزء الا
جزء من الكلمة وكونه كذلك انما يتم اذا كانت الكلمة مستقلة لا بالاصالة ووجب الطبع
والذات والعامل مستقل بالرفع كذلك وليس لا يجعل مستقلا منه جزء ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء
الاخير منه ثم قال والقياس الحجازية عليه كالعامل وطلب المرفوع لانه حرفا نفي ودخوله على
الفعل اولى ومانع كان النصب بمنزلة الحرفية ليس من الرفع والنصب على العمل من غيرها
عن اهل الحجاز اشبه فلذلك حاصله ان طلب المرفوع اضعف وطلب الفعل والاجمع ثابت
في مواضع العمل وهذا التنبيه اعني عدم الاتصال بالكلية قال المرادي انما تعين الانفصال بعد
حرف النفي لانه لو اتصل لوجب استتاره اذ الضمير ما ينوب وقد يعود منه مما يخرج ما
بما علم ان يكون ما بعد ما حرفا نفي يحتاج الى استتار الضمير الى ما والرفع باطل لا ينفصل خلافا
لبعضهم والجواب ان هذا الوجه انما هو على لغة من اعمل ما وان لم يعملها فلا موجب
الانفصال عندهم كون العامل معنويا لانه عندهم مرفوع بالابتداء او فلقه لا تسلم بطلان
اللازم قوله لانه لا يلزم على خلاف لغتهم حاصله انهم لم يسمع وانهم لم يتكلموا بكلامهم الا
تعلق بالحرف والاستتار فيه وهذا هو المختار للتوجيه في الوجه انه انما امتنع ذلك
لان الحرف مقابله وخارج عن اركان الكلام واجزاء الجملة فلم يجز جعل ما هو عمدة الكلام وركنه
اعني الضمير المرفوع كالتتمة له والجزء منه وساغ ذلك في المنصوب لان كان عمدة في المعنى
فاسم ان كان صورته صورة الفضلة والله اعلم او معمولا اي السابع ان يكون عاملا متأخرا عنه
لغرض يقتضي ذلك نحو اياك نعبد الا ان كان التقديم لغرض الحصر وكان الضمير بعد الا معنى وانما
اذا كان لغيره كالاهتمام بناء على ان اعتقاد التقديم للحصر ليس كليا وانما هو التخصيص فلنه
كيف يتنزل منزلة الجزء المتأخر والعامل مع انه متقدم عليه وانما عبر بالجزئية بالتأخر
لان ذلك هو مقتضى المعمولية وتلو الا هو بالنصب عطف لان المحذوفة مع اسمها محذوفة
لدلالة المذكورة عليها وحذف اسمها لدلالة السياق اي وان كان الضمير تلو الا ونحو
فانه بالرفع وواو مع وما عطف عليه بالجر عطفا على المفاعيل وهو منصوب جوابا وتلو
اي يجب انفصاله اي الثامن ان يكون تاليا الا كقوله بكم او بي استعانا ما لك ابوا الا ان وانت
فلا يتقو المتقي ووجه انه انما بعد ما قبله والواو مع هو معطوف على ما قبله بجزء الذات

أي التاسع ان يلي ولو المعينة كقوله في البيت لا ابعد احد وافضل تكون واياها مثلا بعين ووجهه
انها غير عاملة فيه قلت فيه استدلوا على انها غير عاملة بالانفصال معمولها فيكون ثبوت كونها غير عاملة
متأخرا عن وجوب الانفصال لانه مستفاد منه فاذا وجه وجوب الانفصال بانها غير عاملة وكان
عدم العمل علة له كان مشعرا بالدور بسبب موجب وهذا دور وجوابه والله اعلم ان المنافي عن وجوب
الانفصال هو العمل لكونها غير عاملة لا بعينه لكن الكون بانفصال الامر المتفرع عليه هو بعينه لا
بنفس الامر لا العلم به فانحلت الشبهة والفارقة أي العاشر ان يلي اللام الفارقة بين المخففة والنافية
أي وجزئية العربي صفا لا اياي في ما زال مطيعا ووجهه انها غير عاملة وهذه المسائل من [illegible]
على الخلاصة وتقدم في رتبة غيره فاعله أو دونه أي الحادي عشر ان يلي ضمير اما فعاله اعتبارا رتبة التكلم
كقول العبد لسيده المعتق له ملكني اياي او في رتبة الخطاب كقول السيد لعبده ملكتك اياي او في رتبة
الغيبة كقول السيد مخبرا عن حال عبده ملكته اياه او نحو ذلك وهو دون الثاني في التعريف كان يقول
الاول للغائب والثاني للمتكلم او المخاطب او الاول للمخاطب والثاني للمتكلم نحو الدرهم اعطيته اياي
واعطيته اياك واعطاك اياي ووجهه ان الشيء اذا كان ادون وادنى في التعريف لم يلق ان يتصل
بالاول ويجعل من تتمته وذيوله بخلاف ما اذا كان مساويا بالاول او اشرف منه فانه لا يأبى من ذلك
هذا مذهب سيبويه وحكى سيبويه عن النحويين تجويز الاتصال في نحو اعطاهاني واعطاهاك قال وانما
هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب واستجاده المبرد فذهب [illegible] واجاز المبرد اتصال الثاني المخاطب
واستقبح ومنعه سيبويه والزم النحويين القائلين بجواز اعطاهاني ان يجوزوا وتختصينني [illegible]
نعيد [illegible] على انهم لم يقولوا به فحينئذ احد عشر موضعا يتعين فيها الانفصال ويتعين [illegible]
ان يكون الضمير منصوبا بمصدر مضاف الى المرجوع اذا كان المرجوع اسما ظاهرا نحو عجبت من ضرب
الامير اياك [illegible] اذا كان المضاف اليه ضميرا فانه يجوز الوجهان ويترجح الانفصال ومن الاتصال
قوله [illegible] حيث صفا بقينا [illegible] الانفصال اذا كان الضمير
وجوبا بالمصدر [illegible] نحو عجبت من ضرب زيد اياه [illegible] والاكثر
[illegible] نحو عجبت من ضربه زيدا [illegible] اذا كان منصوبا بالمصدر المضموم بالشروط [illegible]
الكلمة نحو عجبت من ضربك اياه [illegible] تعلق [illegible] العمل [illegible]
[illegible] بغير [illegible] بالكلام [illegible] ويتعين عليه ايضا ان
يكون الضمير معمولا [illegible] نحو يخرجون الرسول واياكم ويتعين عليه ايضا الضمير المرجوع

بالصفة

بالصفة والثالث اذا اتى مع المرجوع بجملتين وذلك اذا اعتمد على استفهام او نفي نحو اقائم انتما
وما قائمان هما وابى البزار انه لا يكون تطابق فيهما مع مرجوعهما جملتين [illegible] لكونه احد جزئي
الجملة في ضمير الصفة وقائمان اذا كان احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكتن [illegible] بخلاف اسم الفاعل
فان الضمير المرجوع به احد جزئي الجملة اجراء لما يجري الى البعد فانه لطرد استكنان الضمير فيه وهذا
ايضا يجري في باب مسألة الصفة والتفضيل وانه في حالة العلامة [illegible] ايضا يجري في باب مسألة الصفة
والتفضيل وانه في حالة العلامة وكثيرا ما ذكرها [illegible] اذا كان الضمير واقعا
بعد الا نحو او الا نحو ما الا اياه ولم يعد هذه مما يعني عليه بقوله [illegible] ذو انفصال منه
لم يقع بعد الا انتهى وقد يعني عليه ايضا ما اذا كان الضمير خبرا وجوبا نحو الفاضل انت وان
الشجاع انت او خبرا منصوبا باداة نفي نحو ما زيد اياك ويعني عليه ايضا ان لا يكون الضمير ثاني معمول
من علمت او اعطيت والاتصال يرجح به التناسب بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني
في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا اياك فتقول الذي علمت زيدا اياه انت والذي اعطيت زيدا اياه
عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول [illegible]
يلتبس يرجح الاتصال في باب اعطيت لانه لا [illegible] وجاز الانفصال [illegible]
في [illegible] ويرجح الانفصال في باب علمت لان اصل الثاني فيه الخبر وحقه الانفصال كما اذا اخبرت
عن الثاني في نحو اعطيت زيدا درهما وفي نحو علمت زيدا قائما [illegible] بغير
بين احدهما الا يكون الضمير الاول مرفوعا فانه كان مرفوعا وجب الاتصال ان كان العامل فعلا
نحو علمتك قائما والثاني [illegible] مساويا في التكلم والخطاب للاول [illegible] فان الثاني [illegible] مساويا او
اشرف لا يتبع ان يكون تتمته [illegible] وجاز الاتصال والانفصال اذا كان العامل غير الضمير الاول
مستترا نحو [illegible] وثانيهما الا يكون [illegible] في رتبة [illegible]
فيه جاز الاتصال قال سيبويه وهو [illegible] الكثير [illegible] انفصال الثاني
وانما جاز الاتصال في الغائبين [illegible]
اذ [illegible] اجتماع الغائبين [illegible] الاتصال [illegible]
[illegible] الخلاصة [illegible]
فان تقدم الاخص اجزل [illegible] بالنسبة
الاخص [illegible] الاتصال نحو الدرهم

Copyright © King Saud University

اعطيتكه واعطيتنيه اياه وجواز الوجهين مقيد في غير مسألة كان مما اذا لم يبق الاول وجوبا وفي باب كان وظن
الفصل نحو ما يتنازع تحته قوله فان تقدم الاخص جاز فاذا كان العامل الفعل الثاني عاملا في ضمير قبله اي
عنه وليس مرجوحا والعامل مع باب اعطيت نحو سلنيه وسلني اياه او من باب ظننت نحو خلتنيه وخلتني
اياه او من باب كنت نحو كنته وكنت اياه ففي جوزية الابواب الثلاثة الوجهان كما هو نص الكلام المتقدم
الا ان جواز الوجهين لا يتغير في مسألة كان بان يكون اسمها ضميرا ونبه هنا على انه يترجح الفصل
في باب كان وظن وهذا مذهب سيبويه وعلل بانه خبر في الاصل ولو بقي على ما كان عليه لكان الفصل
واجبا فترجح بعد النواسخ واعترضه في شرح الكافية بانه يقتضي جواز الانفصال في الاول لانه كان مبتدأ
واجيب بانه وجب … لتعريه عن العامل ومباشرته له وذهب الرماني وابن الطراوة وتبعهما ابن مالك الى
ان يترجح فيه الوصل لانه الاصل وهو اخصر وذهب قوم الى التفصيل فرجحوا الفصل في باب ظن
والوصل في باب كان … ابن مالك في التسهيل … باب الخبر في خلتنيه فرجح … الفصل
… فانه لم يجر … والمرجوع تجري الفصل … والانفصال الوا
… والانفصال في باب ظن والاتصال في باب كان الى خلافهما في المعنى نظر ووجهه
اخرتها انه يوهم استواء الوجهين في مسألة سلنيه وليس كذلك فان فيها ثلاثة مذاهب ارجحها الوصل
وهو رأي ابن مالك وتبعه وهو رأي سيبويه ومن جوزهما وهو رأي الشلوبين ثانيها لانه يوهم وجوب
الفصل في باب كان وظن وكون قوله نص اسم تعجيل حذف … انه جاز به المعنى المراد
الذي هو الاخبار والوصل لان الفصل هو اللائق بالخبر والعلاقة له ليس في اللفظ ما يدل عليه وان
كان هو المراد وقد يجاب … بانه جعل على وجوب الفصل تنافر قبله فان قوله فان تقدم
… اجزاء في قوة الكلية الموجبة القائلة كل ما تقدم فيه الاخص جوز فيه الوجهان اذ هذا
هو معنى … بمقام التعليم والتعريض هذا ايا التشرطية … له
ذلك مقيد بما اذا لم ينو به العموم … وقد صرح … الفقهي
… [illegible] … فقول فلان … الدار … يعني
اذا نوى معنى كلما وقد ذكر … الفصل نص على هذا الحمل في قوة الجزئية السالبة القا
بلية بعض ما يتقدم فيه الاخص لا يجوز فيه الانفصال وهي مناقضة للموجبة المتقدمة فان قلت
نجعله تخصيصا للعموم المتقدم فلا تناقض والمعنى كل ما يتقدم فيه الاخص يجوز فيه الوجهان
الا ما يكون في باب كان وظن قلت الكلام المتقدم نص في تخصيص القاعدة المتقدمة وكانه قال الخ

المنفصل

المنفصل ان امكن المتصل الا اذا اجتمع ضميران وتقدم الاخص منهما وحينئذ جاء عناء التخصيص
في قوله وفي كان الخ ان اريد به انه تخصيص لاصل القاعدة المتقدمة اعني قوله فيما يأتي المعنى الخ
المنفصل اذا امكن المتصل الا اذا تقدم الاخص من ضميرين فانه يجوز الوجهان والا في باب كان
وظن فانه يتعين الانفصال وهو غير المتفق عليه لان مسألة كان وظن من جملة ما تقدم فيه الاخص
وان اريد انه تخصيص للتخصيص الاول والمعنى الخ الا اذا تقدم الاخص فلم يكن شيء منه في
البابين فيمنع منه العطف بالواو فانه صريح في انه عطف على التخصيص الاول ان جعل هو ايضا
تخصيصا لا يقال ان الواو تحتمل الاستئناف لان المجيب يكفيه الاحتمال وحينئذ فقوله نص
اما اسم تعجيل كما تقدم او مصدر بمعنى اسم المفعول اي الفصل منصوص … بذلك اشارة
الى جهته … وجوابه على الاول بانه اذا ثبت ان معنى قوله الفصل نص … يعبر ان
فاعلم … الفصل يترجح من الوصل لانه الاصل وهو مدعى وبالجملة فقوله اخر الا
يعلم منه الاستواء بل ربما يستشكل فيه تجويز الفصل … وحينئذ … قوله وفي كان
انه ذلك لا يختص بلفظ كان بل يجري في اخواتها اذ المراد وفي باب كان بقرينة قوله وظن فانه لا قائل
باختصاص ذلك بلفظها هي وبهذا صرح ابن مالك في شرح الكافية وهو المذكور في الحاجبية
وجزم ابو حيان في شرح التسهيل نقلا عن البديع بان ذلك لا اختصاص بكان وان الفصل متعين في اخوا
تها وان قولهم ليسي وليس شاذ وعلى الاول فقال ابن مالك … ذلك في يكون وليس … الا يكونا
في الاستثناء فان الفصل معهما واجب كما يجيء مع الاولى نص على هذا التفصيل في الجامع والشرح
في الغائب ان يقوما وجها … الا ان منتفيا اي شرط جواز الاتيان بضمير الغيبة في
الكلام ان يتقدم ما يرجع اليه او ما يستلزم ذلك المرجع ووجه ذلك انه وضع موضعا لاسم
بل … ما يعود عليه واحترز بالغائب عن ضمير المتكلم والمخاطب فان الحاضر تكفي تعيينهما
وضمير الغيبة عار عن المشاهدة فاحتيج لما يعينه … ثم المفسر المتقدم قد يكون
متقدما لفظا وقد يكون متقدما معنى والمتقدم … اي بذكر المفسر قبل الضمير …
سواء كان في حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه او متأخرا نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه
والمتقدم المعنى الا يكون المفسر … بل … الضمير يقتضي كون المفسر
قبل الضمير معنى كما في … المقتضي كون الفاعل قبل المفعول نحو ضرب غلامه زيد ومعنى
الا … المقتضي كون المبتدأ قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا او لبعض الفعل المتعدي لمفعول المفسر بالضمير متصلا بذلك الفعل نحو هذا
سرابه للغواني يزينه او منفصلا عنه نحو اعلموا موانع للتقوى وكذا الصفة نحو اذا زجر السعيد من
اليه اي الى السعيد وكسياق الكلام المشتمل للمفسر استلزاما ويا كقوله تعالى ولابويه لان سياق ذكر الميراث
دال على الموروث حالة الشراعية او تعبيرا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على تواري الشمس
ونحو انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر مع انها في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن
مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع
ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع بعلها على قوله كل من عليها فان اذا انتهى هذا
والثالثة الاول واما في التقديم المعنوي كالبلاغة هي مطروق فقوله ان يعفون وصحة وما يغني
اما في المعنوي هو مطروق قوله اوما لمعنا استلزاما والاشارة راجعة للرجوع الا ان صرفه على
بعض افراد سياق الكلام المستلزم استلزاما تعبيرا لا لما باب العنا فخ بين ظاهر لعدم ثبوته
الشعور للمستلزم وفي الشرك اذا هو تقدم المرجع او وجود ما يستلزمه ولو لم يثبت له التقدم **وا**
علم ان الضمير قد يعود على بعض ما تقدمه نحو فان كن نساء بعد ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث
ونحو وبعولتهن احق بردهن بعد ذكر المطلقات الشامل للمطلقات طلاقا رجعيا وبائنا وانما
اذا تقدمه متعدد يعني رجوعه لكل واحد منه على طريق البدل فهو للاول حتما نحو جاءني زيد وعمرو فاكرمته
اي كل واحد منهما تدل على رجوعه للاسبق فيعمل بعضها نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته فهو
ذكر بعض ما تقدمه وقد يعود على اسم ما تقدمه فيكون ما تقدمه بعض معناه والذين يكنزون الذ
هب والفضة ولا ينفقونها اي المكنوزات التي بعضها الذهب والفضة وقد يكون ما تقدمه جميع
بعضها لا معنويا نحو عشرة دراهم ونصفه اي نصف درهم اذ لا يتاتى الحكم بالعشرة عليه برمته وهو
ارجاع داخلة تحت الاستثناء به المعنى اطلاقا على ان الاولاد حسب عمومه يستلزم الاناث وكذا
المطلقات حيث وضعه بعمومه العام يستلزم وطلاقا رجعيا واما الثانية فالذهب و
الفضة مع ذكر يكنزون دال على المراد واما الاخيرة فان تصور نصف الدرهم يستلزم تصور الدرهم وهذا
الشيء مما زاد به هذا النظم على الخلاصة وبعض الشبهات والكثيرة وبه تمازج و اخرى من قبل
عنه الذي قد جعله وربه عبرا و اتصالا يعاد على مقدم قد نقلنا العلم ان الشرط في المسئلة ان يتقدم
المرجع لفظا او معنى او حكما كما في ابن الحاجب وخالصه العوام فاعتبر اللفظ والمعنى وجعله الزه
دون الحكمي بعده وينويه ما راه تعبيرهم نحو في ابواب مخصوصة فيكون مستثناة مما اعتبر

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

فيه الشرط **وحاصله** ان ذكروا ان مفسر ضمير الغيبة قد يتاخر عنه في بعض مسائل الاولى
التنازع اذا احتاج الاول منها الى ضمير مرفوع فانه لا يحذف لانه عمدة ولا يؤخر لانه فاعل فتعين اتصاله
فيقدم حينئذ على المفسر كقوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل فالاخ
وتاخير المفسر في باب التنازع كما هو رأي البصريين الحال انه يعير لان تجوز تاخير المفسر لفظا
ومعنا فقد التنجيم مع الابتداء بالمفسر مجرد التعبير بالمحال كما به نعم رجلا زيد او فقد التنجيم
مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان واشباهه في باب التنازع لم يقصد التنجيم ان جيئت بالمفسر مجرد
التعبير والكلام متصلا بالضمير او منفصلا عنه فان وما اجازه المبرد والاخفش من نحو
ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول العود على الفاعل المتاخر ليس بضعيف مما ارتكبه
البصريون لان الاتصال بين الفاعل والمفعول اذا كانا لعامل واحد الكثير قال تعالى ضمير
ومفسره على ما ذكره البصريون ام قلت في المسئلة ثلاثة مذاهب مذهب البصريين ومذهب الكسائي
ومذهب حذف العامل لانه حذفه لم يلزم فلا محذور فيه وفي مذهب المبرد على الصحيح في النحاة
ومن اراد العاملين معا ان جعلت للعامل الظاهر فلا حاجة الى الاضمار او بذكر الضمير موحدا
فيقال قال وقعد اخواك فمذهب البصريين يلزم عليه الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
ومذهب الكسائي يلزم حذف الفاعل ومذهب المبرد يلزم عليه اجتماع مؤثرين على اثر واحد وتكلف
الانفصال مع تاتي الاتصال فالمسئلة من هذه المحذورات الثلاث ولا بد حينئذ ان يرتكب اخف
واسهلها فيقول حذف الفاعل في ابواب المستثناة لا سيما لانه ركن الكلام وعمدته العظمى
وقد اشار الرضي في باب التنازع ان مذهب الكسائي تحلو من ضعيف باضعف ومن هنا
ابقاه ابن الحاجب حذف العمدة او الجزء مع كثيرها لا ان احدهما يغني الاخر وغيرها ... الكلام خلوا
منه بالكلية وساغ حذفهما معا لانه لا يلزم بقاء الجزء الاضعف ومعنى الاقوى على انه سبق حذف
الجملة المركبة والفعل والفاعل لم يليق **وقد** تقرر من الاصول امتناع اجتماع مؤثرين على مؤثر واحد
في الاغلب العقل لا من حيث العناية الترمها شرايط العلل منزلة العلل في الحقيقة
فلا يخرج اجتماعها على مؤثر واحد و... بالضمير مما اخر ابن ... شيء العلم به و... مورد
تامة مما ارتكاب الحشو المستغنى عنه فانك اذا سمعت قام وقعد اخواك لم تشك ان
الفاعل بقام هو بعض الاخوان فلا تكون للضمير بعد طريقة بخلاف ما اذا قدم مع ان الفاعل للكلمة
للضمير وتوجيه اليه مع خلوه مما يحرز منهما فلا بد ان يتعلق بقول المبرد ايضا بغاية الضعف

والمصنف غاية ما في الاختصار فبدل الذكر تأخير المفسر في محله مع انه يفهم من اشتمال الكلام عليه في علم المعاني
وهو يعني كون الشيء مقدما حكما على الابهام وتعيين تفسير [illegible] على المحذور ونظير هذا ما قيل ان الحكم
المتقدم على التصور اذا عقب بالتصور لم يعترض عليه لانه كلام واحد يعلم منه المحكوم عليه والحكم
وليس فيه في الحقيقة الحكم على المجهول والاصل ان يجوز تأخير المفسر فيحتمل فيما ذكره الرضي بل نقول
تارة يرتكب الابهام في الضمير ويكون المفسر متوجها بالذات اذ لا يحصل التفخيم وتارة يرتكب
ويقصد غرضا ليتوصل به الى التخلص من محذور كما في الشأن فافهم المسألة الثانية ان يكون الضمير
مرفوعا بنعم وبئس نحو نعم رجلا زيد ونحو بئس للظالمين بدلا الثالثة ان يبدل منه المفسر نحو اللهم
صل عليه الرؤوف الرحيم الرابعة ان يكون مجرورا برب نحو ربه عطبا انقذت [illegible] في الضمير
في هذه المواضع فيما قصد التفخيم والتعظيم لانه يذكر اولا مبهما تتشوق نفس السامع الى المقصود
على المراد منه فاذا جاء تفسيره كان اوضع في النفس [illegible] يكون المفسر مذكورا مرتين اجمالا اولا
والتفصيل ثانيا فيكون اقرار الخامسة ان يكون متصلا بعامل مقدم ومعاده معمول مؤخر نحو ضربني
زيد وتقديم الضمير فيها قبل ذكره المسألة [illegible] جائز عند [illegible] والعكس
[illegible] وابن جني [illegible] في النظم كثيرا نحو [illegible]
[illegible] ويجيء نظيره في النثر كما في الشأن واجيب بان اكثر ما جاء من ذلك في النظم مؤول
المتقدم على الضمير فيه [illegible] والتسع فيه في الشأن [illegible] والجمهور
على منع ذلك في النثر واختصاصه بالشعر لانه محل ضرورة والجواز عند القائلين به مشروط بان يشارك
معاد الضمير ما اتصل به في عامله [illegible] فلا يجوز [illegible]
[illegible] بالعامل وذلك ان [illegible] الاشعار بان الفعل [illegible] بمجرد افتتاح الكلام
به [illegible] معمول [illegible] الاشعار [illegible] قوله [illegible] الفاعل
اسم المفعول [illegible] للفاعل [illegible] يكون نائب فاعل [illegible] مع
وجه الضمير [illegible] على اعمال الاول [illegible] اعمال الثاني [illegible]
[illegible] المعمول الثاني والمعنى [illegible]
[illegible] المرجع [illegible] المسألة [illegible] مفهوم
على السامع وفي ضمير الشأن حتما يجيء والصنف الثانية قالوا اجود المسألة السادسة
[illegible] الضمير [illegible] ضمير الشأن [illegible] ضمير الشأن [illegible]

الخ

ويسمى اخواته واخر المفسر فيها مع ضمير الشأن والقصة وجب تفسيره وتأخير مفسره لقصد التفخيم و
التعظيم على نحو ما مر فيجيز هذه المسألة وهذا الشرط في الجملة المفسرة له لكون مضمونها شيئا
عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقوله يجيء حتما استثناها من بين حكما احكام ضمير
الشأن ويجوز انه يجب افراده لان هو بمعنى مضمون الجملة المفسرة له ومضمون الجملة شيء مفرد وهو
نسبة الحكم للمحكوم عليه وذلك لا تثنية فيه ولا جمع بهذا وجه ما في الشرح وفيه انه قد يجيء
بمضمونه احد فاصح جملتين او جمل ومع ذلك يجيء وقال في المغني الخامس انه ملازم للافراد فلا
يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين او احاديث والصواب توجيه ذلك بانه عبر به للشأن والقصة
غلبة الافراد ذلك قد يكون ذا نوعين او انواع والجنس مفرد وان تعدد ما تحته وقوله والتذكير
في الثانية معناه انه اذا كان في الجملة المفسرة له مؤنث فانه يختار كون الضمير مؤنثا ويكون
عائدا على القصة فاختيار التأنيث لقصد المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى
فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعمى الكلوم وانما يجيء بالادنى وانه جاء فيها وهذا مشروط
بان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة ولا كالفضلة فاختيار التأنيث في انها بنت تميم [illegible]
الغران معجزة لان المؤنث منصوب شبه الفضلات وذلك لان الضمير المقصود [illegible]
[illegible] مطابقته للفضلات ومفهوم قوله في التأنيث انه ان لم يكن في الجملة مؤنث لم يجز تأنيثه
قال الرضي وتأنيث هذا الضمير وان لم تتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس اذ لا مانع باعتبار القصة الا انه
لم يسمع [illegible] هذا الضمير لا يؤكد ولا يبدل منه ولا يقدم الخبر عليه قال الرضي كل ذلك لا يليق بزوال
ما يطلع المقصود في المعنى ولا يعطف عليه قال الشمني اما السيوطي فيليق به زوال الابهام واما النسق
فلان الجملة المخبر بها عنه لا تحتاج الى رابط لكونها نفسه فلو عطف عليه عطف النسق لشاركه المعطوف
في الاخبار بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من الرابط وهو ممنوع اهـ قلت هذا انما يجيء
[illegible] عطف نسق عليه لا عطفه فلم يجوز فيه ما هو [illegible] فانهم [illegible] الاسم كان واخواته كقوله
متبوع وهو يا بني كان كان وما عبر ان يجيء ضمير الشأن في اسم ما الحجازية كقوله
هو ما هو ما سوء الكلم ويتصف به نائبات الدهر كل الزمن النجلى واسم ان كقوله تعالى انه من يأت
عند الله مجرما وكذا اخواتها ويجوز حذفه معها كحديث ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة
المصورون وقوله ومالك من يدخل العشق قلبه ولاقي من بيض الجفون تك بعشق
ومفعول ظن كقوله [illegible] لا يخفى على احد وفي تعبيره عنه بالاسم [illegible] هو [illegible]

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

امر وحكمه في بابي كان وكاد ان يكون مستكنا فيهما وهو معنى قوله ما يدل اي جاز نحو من بعد ما كاد يزيغ
قلوب فريق منهم في قراءة يزيغ بالتحتية تزاحما في قراءة التاء الفوقية فيجب ان يكون اسم كاد قلوب وقلوب فريق خبر
ها وقوله اذا ان كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع الجملة مخبرة بضمير موضح بكلمة
موضح من بيان هذا الضمير لا يفسر الا بالجملة ولا يفسر للمبهم خلافا للفراء فانه اجاز تفسيره بمفرد مؤول بالجملة
واجاز الكوفيون كان قائما زيد وكان قائما الزيدان والزيدون على ان في قائما ضميرا وما بعده وتبعه ابن كيسان في
ظننته قائما زيد وظننته قائما الزيدان والزيدون وكثر البصريون على امتناع ذلك على ان يكون ضميرا مفردا واسم ليس ضمير الشان او
ضمير الشان واجاز السيرافي ما هو بذاهب اخواك لان الصفة مع فاعلها في حكم ما ضمن ان يراد جملة قال الرضي
وهو ليس بذلك لانه مشروط بالا يتقدم على حرف الاستفهام او النفي لا على الاعتبار عند البصريين وبعض البصريين
لا يجوز ليس بذاهبين اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال الرضي لا الشان تفسيره جملة ولا يكون
في ابتدائه الجمل البيان قال واما قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير
المتضمنة قوله قبل يود يعمر ان يعمر بدلا منه هو او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل بمزحزحه
ثم جاز ان يكون جملة مفسرة في المعنى اجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرجوع والتفسير
بالفعل مبنيا للفاعل او للمفعول فالاول فيه فيما دل التفسير بالمفرد وحذف وجوع الفعل وتجر
بقوله مخبرة بصيغة اسم الفاعل اي متضمنة الاخبار واسم المفعول على الحذف والايصال قوله
مخبر بها في الطلبية والانشائية فلا يفسر بها ضمير الشان لان التفسير بيان وهي لا يطلب له بعوض ثبوت
معناه بها قبل التلفظ والطلب في الجملة قال الرضي واذا لم يدخل عليه نواسخ الابتداء فلا بد ان يكون مفسره
جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وتقول ما هو
قام زيد **واعلم** ان هذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤول عنه بسؤال مقدر تقول مثلا هو الامير مقبل
كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فيسال ما الشان ولفظه فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا
وقال الكوفيون عليه ان متضمنه السؤال عنه كانه قيل الشيء في التفسير بخبر هذا الضمير التي تعقبه بلا
فصل لانه معين للمسؤول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل
هي كسائر اخبار المبتدات لكن سميت تفسيرا لما ذكر فالنه الرضي وعليه يحمل قول المصنف وقد يجب
في ضمير الشان وفيه عند قوله ابي السعود نقول هو الشان حتى لا تنتقض وجه بافادته اي ارتفع الشان
في الاجابة والاحاطة حتى ان قوله موضح بكلها يعني انه للمجوز من فائدة منها انها جيء بها للتعبير
والبيان والتعظيم قد لعلها ايضا قوله موضح اي كلها لا يجوز تقديمه على الضمير ويجوز الاتيان

مع موضوع

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

مع موضوع المسألة فانهم على ان موضوع المسألة لا يتضح بوجوب التاخير الذي هو ماهنا ومن ثم اول الشيخ
السعد في هذا النظم على الخلاصة وفهم منه ان هذا الضمير مخالف للقياس من اربعة اوجه عوده على ما بعده
لزوما وكونه لا يفسر الا بالجملة وكونه لا يعمل فيه الا الابتداء او اصل السخ وعدم منه للافراد وفهم ايضا انه مخالف
القياس من وجه خامس وهو انه لا يتبع بتابع **ثم ضمير الفعل وهو منفصل مطابق معرفة قبل**
وصل من ايضا ما زاد به على الخلاصة والمعرب من جملة الضمائر التي تبين مرجعها وهذا الضمير اسمي فصلا
عند البصريين لانه يفصل بين الخبر والتابع اي بين سطره من المبتدا وما بعده بعلم ان ما بعده خبر لا تابع والكوفيون
يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه في تادية المعنى المراد من خبرية ما بعده وسماه اخرون مؤكدا
والثانية التاكيد ولذلك لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الحافظ والثالثة الحصر وبهذا
قال في الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون فائدة الضمير الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتو
كيد والحصر اي فائدته المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره وقوله رجع معناه ان صيغته صيغة
المرجوع لانه في محل رجع بقرينة قوله لا محل قوله مطابق اي لما قبله في الافراد وفرعية و
التذكير وفرعيه والمتكلم والخطاب والغيبة نحو انني انا السوء وانه هو الغفور وانك انت الغفور
وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب كقوله وكان بلالا بالحبس
صريعا في انني لو احببت معه العشاق كن الم مقامه هو المحب المعظم قوله معرفة بعد
لفظ معمول مطابق اي يشترط فيما قبله ان يكون معرفة لان الفصل يفيد التاكيد كما تقدم
والنكرة لا تؤكد الا انه ليس تاكيدا حقيقة لانه يجي بعد الظاهر والضمير لا يؤكد به الظاهر ولانه تدخل عليه
اللام نحو انك لانت الحليم الرشيد والاخفش اجاز زيد التشبيه قلم وما هذه المعرفة لا تكون خبرا الا
اهل الشان من الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وليس قوله قبل اشارة الى انه لا يجوز تقدم المعرفة
المذكورة عليه خلافا للفراء في تجويزه وقولهم اولى ان الكلام قوله واصل ان فرق ما ضيا مبنيا للمفعول حرف
متعلق لي وطرفه اي بالمعرفة اشعر انه لا يجوز الفصل بينهما وانه لا يتفق ان زيد الغلام هو العالم
او زيد اخوك هو الحافظ ونحو ذلك وكذلك في الصيغة الا وعلى ان المعنى وطر ميتدا به والمعنى
ثم قول التسهيل ويقع بصيغة المرجوع المنفصل مطابقا لمعرفة قبل تاتيه الابتداء او
منسوخه وبعد معرفة او كمعرفة في امتناع دخول ال عليها او منقطع قبل وبعد
عن الاضافة ووجوبا بعدهما على الصفة لمعرفة وضمر وسبب في عبارة التسهيل التي نقلناها
تركوه الصفة مبتدا او كانه **ثم ثلاثا معرفة اوما الاول قد جعلا** قوله مبتدا اصفة لمعرفة

Copyright © King Saud University

والمعطوف باو موصول حذفا وبقيت صلته أي أو ما كانه واسم كان عائد على الموصول المحذوف وخبرها
على المبتدأ أي أو ما كان مبتدأ الا انه نسخته النواسخ بدخول الناسخ عليه وهو معنى قول التسهيل او منسوخة
وكان معنى الغياس فيه الابتداء على الا بعد المبتدأ او بعد ما دخل عليه جعل الغلب كما شرع به كلام الرضي
لان يعرض من الاشارة به تغيير الخبر النعت وانما يجعل [illegible] بين العوضين لكثير تسعوا
فيه ما دخل حيث لا التباس نحو كلا زيد هو القائم فانه لا ليس بمخالفة الا ابين وكذا كل القياس لا
بين ضمير الا بعد ومتبدأ ابتني خبره بالوصف لا بعد كل مبتدأ ثم اتسعوا فيه ما دخل حيث لا لبس نحو الذي
هو المنطلق وهذا هو مجرى فانه ليس في الثاني معنى الوصفية وكذا مع كون الجزء الاول ضمير نحو
انه هو العاقل فانه لا لبس بان الضمير لا يوصف واشار في المغني الى انه لا توسع هنا وانه فيه دافع
اللبس باعتبار رعايته مطلق التابع فعدا وذكر التابع اولى من ذكر الكرم الصفة موضوع الفصل
بخبر [illegible] الرضى عليه والضمائر لا توصف انتهى وفيه نظر لانك اذا اعتبرت انواع التوابع تجد الفصل
او كلام جريانه في [illegible] مما هو ذكر اما البيان فلانه كالنعت في التخصيص والتوضيح فلا يتبع المضمر
واما التوكيد فواضح ان ما به الا [illegible] لا لبس [illegible] من فيه واما البدل فواضح ان ما به الا
لا يعلم انه يكون بعضا والا اشتمالا او بالاعم او الاحاطة والشمول واما النسق فظاهر
هو لسبب مخفا به او سقد ذكر التابع بدل النعت لصحة ان تقول زيد هو اخوك او صديقك او ابو
معبود هو عمر فيكون داخلا لا لتباس الخبر بالبدل والتبس بان جعله دافعا للبس فيما ذكر وانه
لا توسع فيه فانهم ومعقول ثلا ضمير محذوف يعود على ضمير الفصل والعائل قوله موقعه وانما
اشترط التعريف فيما بعده كما قبله لان تنويع الجزء من حاصل الحصر وكيد الضمير لا الحصر وذكر الرضي
انه يشترط في الجزء ان يكون موجبا بالا او بالا فاعة فالا وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني
انا زيد وشبهه [illegible] قوله قبل الفعل المتصل نحو زيد هو قال منك لكنه مشابه للمعرفة في امتناع دخول
ال عليه لكونه الفعل فانه لا اشعت العمل فقد كان زيد هو منطلقا واجاز المازني وقوعه
قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول ال عليه نحو ومكر اولئك هو يبور قالا ولا يجوز
قبل الماضي لانه لا شبه الاسم فلا يقال زيد هو قام فالكاف رائد وما اشترطه ليس بقاطع لجواز
ان يكون مبتدأ او بدلا [illegible] والتركيب المشتق باطل بقوله تعالى انه هو اضحك وابكى
هو وفيه اشكال وارد المازني امتناع ما ذكر على ان يكون الضمير للفصل مع اعتراض استدلاله يبور وانه
خلاف صورة المضارع فيه لا [illegible] قوله او كان [illegible] المقابلة والله [illegible]

قالي

قالي بمعنى و ضمير الفصل اذا انقلب يلي ذا السر مظهر او ان [illegible] منه انخ يقول
التسهيل وانما تتعين فصلية اذا وليه منصوب وقرن باللام او وليه ظاهرا والمعنى انه انما
تتعين كون الضمير المذكور ضمير فصل حصر بين اجزاء [illegible] ان يليه منصوب ويليه ظاهرا منصوبا
نحو ظننت زيدا هو القائم اذ لا تعلق [illegible] انتصب ما بعده ولا كونه توكيدا لان المظهر لا يؤكد المضمر
هو وهذا احسن من قول بعضهم تتعين الفصلية في باب ظننت واعلمت وكان وان وانما تعين بشرط
اللام او نصب القائم لانه يخرج منه نحو ظننت زيدا هو المعطي دينارا فانه لا تتعين فيه الفصلية
معموله [illegible] مظهر بمعنى اسم المفعول وموضع مجرور صفة [illegible] والمفعول ضمير مظهر على
على ضمير الفصل وتالي حال منه تجوز معموله انه انقلب يلي ونحو زيد هو العاقل فانه يحتمل فيه الابتدا
ئية وبقوله تالي مظهر نحو كنت انت العاقل فانه تحتمل فيه التبعية والصورة الثانية ان يليه
منصوب ويقترن باللام الجر نحو ان كان زيد لهو العاقل فتمتنع فيه الابتدائية للنصب والتبعية
لدخول اللام عليه وسوا ذلك [illegible] مظهر لكما نحو او [illegible] الا ان كنت لانت العاقل [illegible]
معموله وانه يتصل باللام [illegible] فنسبة تالي مظهر لا قوله اذا انقلب يلي و[illegible] عبارة
التسهيل المتقدمة قوله وليس كذا معطوف على قوله وباللام لا على قوله وليه منصوب لا تعينه
للفصلية مشروط بان يليه منصوب ويقترن باللام وهذا الشرط [illegible] ان يقترن باللام او يليه ظاهر
منصوبا [illegible] بتعيين الضمير بكونه منصوبا [illegible] ومثله [illegible] عبارة المغني تتعين بقوله
اذا انقلب يلي به هذه الصورة الثالثة ممالا وليه مرفوع لصحة ابتدائيته وتجوز بقوله او ان يتصل
مما اذا لم يتصل به نحو ان كان زيد هو العاقل لصحة [illegible] فانه يحتمل [illegible] العمل [illegible]
فيه والمعطوف [illegible] موصول باسم الفاعل اي تالي مظهر او متصلا باللام [illegible]
اشار بها الى شرحه بقوله في الشرح واجوز وقوع هذا الضمير [illegible]
انه مستعاد وقوله موقعه قبل [illegible] بان يخرج [illegible] التسهيل بقوله ولا يتقدم مع الخبر
المتقدم خلافا للكسائي فانه اجاز هو القائم كان زيد وهو القائم ظننت زيدا وشبهه [illegible]
لا يجوز ذلك لان [illegible] الفصل صدر الجزء [illegible] توهم كونه تابعا ولا يتوهم مع تقديمه [illegible]
مع لا يتقدم على متبوعه فيكون [illegible] اذ ذاك [illegible] فيمتنع المسئلة [illegible]
فيه [illegible] امتناع الايتيان به حيث انتفت تلك الفائدة [illegible] بان يكون زيد هو
القائم بالنصب ونحوه [illegible] انه كلام مقتضى القياس [illegible] الكلم [illegible]

Copyright © King Saud University

وإذا كان كذلك جعل [illegible] منفيه فهم شيء والمبرهان العنصر نحو زيد يعني الغلام حسنته لأنه لم يتقدم مع الجر
وحيث قال ابن قاسم على شرح الأول وتأخر الثاني نحو زيد حسنته هو الغلام مع جوازه لا نظر وأما محل إلا مع
فعل لو لا التركيب وبعض الفعلية يفرق بين الاسمية والحرفية وغير فعلية لذلك قال بالمعنى زعم
الفتى يعني أنه لا محل لها عند الأكثر هم أنه حرف جاء لا شكال وقال الخليل اسم ونظيره على معنى الفعول
أسماء الأفعال فيمن ذكرها غير معمولة لشيء والى الموصولة فيمن ذكرها غير معمولة لشيء وقال الرضي
والظاهر عندي ما ذهب اليه أنه اسم فلا محل له لمعنى لأنه إذا كان شيء ملغاة وهو مقال الخليل والذي أنه
[illegible] تغيير حكم [illegible] الآن إلغاء الاسم ليس بسبب كالإلغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف أ
تشكيل لخلو الاسم عن الإعراب بعضا وجملة ولكن بإباء معنى الحرفية عليه وذلك لأن الغرض المهم
[illegible] مع [illegible] الخبر [illegible] وهذا هو معنى الحرف أعني إفادة المعنى في غيره فانخلع
عنه بذلك لباس الاسمية ومن ثم لزم صيغة معينة أعني صيغة الضمير المرجوع وإن تغير ما بعده
والرجوع الى النصب لأن الحروف عريقة التصرف التي يعرفه نحو [illegible] كاف [illegible] الاسمية
[illegible] مطابقة لما قبله [illegible] الحرفية [illegible] كاف الخطاب [illegible] قلت لنا أسماء
كثيرة فيها معنى الحرفية كأسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل كذلك
قلت بينهما فرق وهو أن أسماء الاستفهام والشرط معنى الحرف عرض لها ضمنا لا مطابقة
إذ لم توضع بمجرد الاستفهام فيها لكثرة الاستعمال وضمنت معنا [illegible] الفعل وكان الخطاب
فإن معنى الحرفية عرض لها مطابقة ولم يؤت بها إلا له وذهب الكوفيون الى أن له محلا من
الإعراب ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده [illegible] انه لم يعمر اسما يتبع ما بعده في الإعراب وقال
الفراء [illegible] وبجعله تأكيدا [illegible] الظاهر [illegible] زيد [illegible] المنطلق
ويرده [illegible] من الأعلمة [illegible] الاسم بالأفعال [illegible] زيد النفسه [illegible] وهذا الضمير
[illegible] عليه [illegible] ونحو ذا [illegible] تقدم [illegible] ثلاثة [illegible] على الحال واعلم أن المعرفة
السابقة عليه إذا كانت معرفة بلام الجنس كانت مقصورة على الخبر [illegible]
[illegible] النفي [illegible] الشعرية [illegible] مقصورة بها على الخبر
[illegible] الجنس نحو أنك أنت العزيز الحكيم أي [illegible]
أو المعهود [illegible] أنك أنت الكريم أي [illegible] وكذا إذا كان الخبر معرفا
[illegible] انه [illegible] قصته [illegible] أنه لم يتعرض لها النحويون

لأنها ليست [illegible] الرابطة بين المبتدأ والخبر أو [illegible] ذلك إن إفادة النسبة [illegible] بين
[illegible] كلام جملة ثلاث أجزاء اللفظية [illegible] هنا [illegible]
ومن ثم سماه بعض المحققين [illegible] الرابطة [illegible] كثيرا [illegible]
[illegible] الرابطة [illegible] أربعة [illegible] الرابع [illegible] لفظية [illegible] أنه [illegible]
[illegible] الإعراب [illegible] الخبر [illegible] النسبة [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] التخصيص [illegible] له محل
له من الإعراب [illegible] تابعا [illegible] الكلام [illegible]
والمحمول والرابطة [illegible] جزء [illegible] خارج [illegible] مستحق للوضع [illegible]
[illegible] استشكال [illegible] بكونه رابطة [illegible] الإعراب انه [illegible] جزء
والجملة [illegible] الأول [illegible] جزء [illegible] أجزاء المحمول [illegible] الرابطة والله تعالى أعلم بالصواب

مسألة: [illegible] ياء المتكلم المعروفة [illegible] في النصب والخفض [illegible]
نون الوقاية قبلها وذلك [illegible] المذكورة إذا كانت [illegible] بكون الناصب لها
أو اسم فعل أو حرفا وإذا كانت [illegible] بكون الخافض لها اسما أو حرفا [illegible]
[illegible] إن شاء الله تعالى نون الوقاية [illegible]
[illegible] نون الوقاية [illegible] المتكلم المنصوبة بالفعل [illegible]
[illegible] بالفعل أنه [illegible] والأكثر [illegible] وأنه [illegible]
[illegible] للفعلية [illegible] الحرفية [illegible] الاستثناء [illegible]
[illegible] سيبويه [illegible] على [illegible]
[illegible] التعجب [illegible] الجامد [illegible]
عليه [illegible] نون الوقاية [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] المتكلم [illegible]
[illegible] النون [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] عليه [illegible]
[illegible] الشاعر [illegible]
[illegible] على [illegible]


جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات

Copyright © King Saud University

اللهم صل على نبينا محمد وآله وسلم

ان قوله يا النفس غير موضع المفقود لان النفس لا تختص بالمتكلم والمراد العنق بني وقد وقد يحكى على
البعض اي وتشترك ايضا به الاختيار مع اسم الفعل الذي بمعناه نحو قد وقد بمعنى يكفي وانما ادا
كانا بمعنى حسب بالنون حيث كان نادر احجبة لشبههما في الخروج عن الاصل وهو كون البناء على السكون
واعلم ان لفظ ثلاثة استعمالات حرفا للاستغراق الزمان الماضي وهو لا تتصل بها ياء المتكلم اصلا وبمعنى
حسب واسم فعل وقد علمت حكمهما ويا المتكلم مع الاولى في محل جر ومع الثانية في محل نصب
ولفظ ايضا ثلاث استعمالات حرفا مختصا بالفعل نحو قد قام ولا تتصل بها الياء وبمعنى حسب واسم
فعل وقد علمت حكمهما والمشهور ان الكلام العنى كقول الخلاصة وفي قدني وقطني الحذف ايضا
قد يفي وان الواو تكلم على حكمهما اسمي فعليين وان حالا على حكمهما بمعنى حسب وهو مخلفا و
ذكر اسم بن كراسم الفعل على ابن مالك قال في التكشف قال ابن هشام يرد على قوله وقبل يا النفس
ان اسم الفعل ايضا تلزمه النون كما ذكره التسهيل وكان عنه بانه خالف به النكم رابه في التسهيل
الموافق كره في سبك المنظوم حيث قال فيه وربما تحذف اسم الفعل اختيارا واسم الفاعل
افعل او هو اختيار الرضي فانه قال يجوز لحاقها باسماء الافعال لانها بمعنى الفعل
وتجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا بل كان ايه وهي ومن وعن اي تشترط به الاختيار معهما لشبههما
والخروج عن الاصل في البناء فانه يرهما كحروف الجر نحو الموعد علي وبجعفر العلة وقول الشاعر ايها
السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني وكنت اي تشترط معهما ايضا به الاختيار لشبهها
بالفعل اذ الكل منها بمعنى الاستفهام والتعلق بما قبلها وقد كعينة جابراد قال ليني
ضرورة هذا مذهب سيبويه وقال الفراء يجوز ليتي وليتني ومع الحذف ولعل اي ومع الحدى يجل بمعنى
حسبه قال الاخفش هي ساكنة ابدا يقال بجلي كما يقال قطني الا انهم لا يقولون بجلي
كما يقولون قطني ولا يقولون بجل وبجلي اي حسبي قال عنترا هلك على اجعله بجل الان
السعيد بجل اهو اسمه تابع المتشبهين وقد اشار المرادي لها اذا عطفها اولعل اي مع الحذف
معها وكان نفي الفعل اي ان الاسباب وفي الاشباه معها فقوله فقلت احبراني بخروج لعلني
اضاف فقراتها اي ما بعد وفي العنى بمعنى مع ولم يمنع لكان احسن وليس في المعاني
ايها واجوز على حد سواء لحاق النون وعدمه مع بقية اخوات ليت ولعل وهي ان وان وكان
ولكن وقد اجتمع الامران به قوله واني على ليلى لزار وانني على ذاك فيما بيننا مستديمها
الكاف لهما وعدا بهة البعض وعدم التزكية التخزن واجتماع الامثال ولذلك ان بها ذلك

هنا

اللهم صل على نبينا محمد وآله وسلم

هنا وقد قوله يا بمعنى حسب قوله تعالى قد بلغت من لدني عذرا فانه قرئ مشددا او مخففا وجه الحذف الحمل على
اصل البناء ووجه الثاني الحمل على ما هو بمعناه وهو عني وخالف جميع ابن عمرو حيث يجوز الوجهان مع
على حد سواء او قد وجه بن كل به الشرح وهو كذا هو قول التسهيل انه لعل ومن مع لدن وقد واخواته
ليتنا بزانهما وهو انها كما هو صنيع ابن الحاجب وقال الرضي حذف النون معها لا يجوز منه سعة
والاجراء في الاياب الضرورة وعند ابن هشام الثبوت راجح وليس الحذف ضرورة لثبوته في السبع وعلى كل
حال الكلام في لدن ان يذكر مع ليت ومن وعن لانه يتبع الجر مانه خالف به لدن التسهيل
والخلاصة حملته على ما قال الا ولنحو معا جا لعل قال المرادي زعم سيبويه لا يعلم مجيئها للضرورة
الخوارزمي وليس منزلة لو انها جمع ومعنى بالتخفيف ولا يجوز مكسر الاسم فوانه لو والنون
بلو قانية لدن لم تتحرك الاخر والنون انها جيء بها لتصون الاخر الكعو نحو ما بجد الاياب لدن ما
الى البناء لم نوع عليه سيبويه وجوه اسم فاعل قد جمعا اي سمع مجيء نون الوقاية مع ياء المتكلم
المنفصلة باسم الفاعل حملا على الفعل تشبيها له مع كونه احباك وقوله وليس الموافي يزجر
خالها وقاني مع كونه ما جعلا كقوله اصلني المرقد شراحي بجلاه الغبار في الاول الموافي
بتشديد الياء ايد الفاعل اصلني بتخفيفها وقال ابن هشام ما اصلني انما هو الشيء بالنون وقاية
وكسر لالتقاء الساكنين ولجاز على ذلك زيد ضاربني والياء مسكونة منصوبة للفعل وفيه مردوده وليس
المواقي اذ لا تجتمع التنوين مع ال وهذا مع مسألة اسم الفعل وقعلي وكثر ما زاده على الخلاصة
وزادت الخلاصة عليه لعسلة قد وقد بمعنى حسب لان يقال ان اشار اليهما لجريان المعنى
والحكم واحد قبيسة سمع لا فيها نجاحا مع افعل التفضيل كما به التسهيل واستدل به ابن مالك
بقوله عليه الصلاة والسلام غير الدجال اخوفني عليكم قال المرادي وجهه لانه اخو اشبه الفعل وما به
اخوفني فانه بعيد اذ غير الدجال خالف وان اظن معناه ليكون مع الشيء المعنى للفاعل وانما
المعنى اي غير الدجال مخوفا منه والثاني به الياء والياء افعل فيها بقي ما تحتمله والبيان لا تقبل
ذلك والمسألة بالحاق النون وجواب هذا الاعتراض ان افعل هذا اشبه به في التعجب وجوابه للاول
ان افعله اما خاف لو وصف او اضاف والجمع معطى الخاصية جمع الجن للمعنى الذي يكون وباجه
المشغول ذات التحيين ويكون الاطار فوق مخوفا تشيم حذوه المفعول وجمز الشعر الى الزوج
لسوال الثاني والاضافة معطى اي ليكون ووصف العطا بها توجد به القراءات فقد نشر فاعل
وصوته ما بها ويحيه عاجب به الاطار خاف ضوء شم قبل ضوء به هذا الشيء المعروف من صوته بيني وابطل

الحديث فهو نعم الرجال اخوه خويه ثم عرف الخويلات وخليقه بغير والبناء فطار نعم الرجال اخوه
واما اضافة فعلى ان لا نظير الرجال اخوه مخيطاتي ثم عرف الصفات وقد تقدم هذا الجواب والجواب
الثاني الجواب عن السؤال الاول ويبنى على الوجه الثلاثة انه لا بد من تقدير مضاف ولو على الوجه الثاني
يحتاج الى تقدير مضاف الا ان الكلام حسن محتاج اليه الصفات به بسبب لفظ الحديث على معناه
والحاصل نعم الناس عبد الرجال اخوه عليه والرجال لان نعم الرجال هو المحدث عنه والمقصود
انه حسن اما بكلام الا جله محلي به حسن اليه هنا ابو هريرة سال الصحابة عنه وطلبوا تعيينه لما
علموا من حبه صلى الله عليه وسلم على مدحه اياه ليجزوه فقالوا من هو يا رسول الله فقال الاية
العقلوا وبحروا اية الايجة العقلين بالنقلية كانه قيل من نعم نعم وعند النحو الى العلماء السوء وهذا
لان الرجال غاية الاخلال فجعل الخوف منهم على الامة اشد والخوف منه لان الناس الى المصا
ويحوا الاعمال الرجال منهم الى العنا بعقيدة الاقوال في مقصد العالم المعذور باعماله ومعاصيه
الترجيع لفعلهم بافواه اذ لا يبتح الجاهل على الزغبة الدنيا الا باستخراه العلماء فقد صار علم سببا
بجراة عباد الله تعالى على معاصيه ونحسه الجاهل مع ذلك نفسه وترجيه وتدعوه الى ان يعن
على الله بعلمه ويحيل اليه انه خبير وكثير من عباده فيا بكر ابها الطالبة ثم اياك ان تكون وهذا الوجه
نسال الله السلامة والحديث خرجه الامام احمد رحمه الله وإسناده جيد والله تعالى اعلم

العلم

العلم المعرف العلمي ما يخبر فيه ابن الثاني في المعارف العلم وهو الاسم الذي يعين مسماه تعيينا
مطلقا اي وعين غير زائد على مجرد الوضع له بخرج بغير التعيين النكرات وبه خروجه اشكال اذ هو
موضوعة للحقيقة الذهنية وحيث هو الحقيقة الحضور باذ الطلق اللفظ كان السامع عليها مميزها عن
سائر الحقائق بمجرد الوضع غاية الامر ان المعنى بجزئيات مثني مع اطلاق اللفظ عليه لوجود
ما هو فيها واجيب عنه بما تقدم به اول باب المعرفة واما التعيين حاصل في مسمى النكرة
كل معرفة الا انه غير مقصود به الاول ومقصود به الثاني انظر بسطه وتحريره في حاشيتنا وخرج
باشعار التعيين ميز العلم في المعارف فان تعيينها لمسماها مقيدا ما بقرينة لفظية كالمعرف
بالاداة او معنوية كالتكلم والخطاب في المضمرات هذا ما يحتاج التعريف واما عكسه فقد اورد
عليه العلم المشترك فانه يصدق عليه التعريف مع انه فرد من غير خلاف كما صحح ابن الحاجب حيث قال
انه ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد انظر تحرير ما يتعلق بذلك في حاشيتنا ثم هذا
التعريف صادق بالعلم الشخصي والجنسي ولذلك قسم المصنف العلم بعد التعريف فقال تعريف ابن الا

فانه لا يتناول الجنس لانه معنوي نكرة كما بيان وانظر بسط المسئلة في حاشيتنا اليه والعام هذا تعم
به مسمى العلم والمعنى ان المسميات التي توضع لها الاعلام للاحتياج الى تعيينها هو كل
ما يؤلف وينتاج الى الحديث عنه على سبيل التعيين فلا تختص الاعلام بجنس الانسان بل توضع لا
وراه غير كلاحق ودلول ويعفور وشذقم واشوق وكل ما هو الغالب على وجه الحاجة
للدلالة فقد يرد التعيين فيه وقوله لنوع العالم بل والتقسيم بما كان اسم التعيين على [illegible]
ان يغرى بالعلم مع ظهوره لفظه بالعربية تاكيدا لذلك مع تقديره على السيد على نية [illegible]
العام فان ناسب بالسؤال على طريقة تقديم اللام به العدول عنه لهذا الغرض او اللام متعلق بقدر
لا على طريقة العربية اي موضوع ولو غير بني العاقل الاجواد لكان اوضح وان يكن في هذا على الجنس
جرى لفظا وبالمعنى كما قد ترى لو عبر بما التعريف مكان الواو لكان احسن واسم يكني
عاملا على التعيين المعهود واسم الحال اي فانه يكون التعيين الذي حيث العلاقة هنا بعد علم جنس
ومعنى كونه التعيين في هذا الا التعيين عارض للمسمى والمسمى نفسه في علم الجنس هو
المعاني الذهنية لا في الجزئيات الخارجية واذا كان المعروض بعد ذهنيا لزم كون عارضه
كذلك وهذا من بيان علم الجنس معين لمسماه وانه مرادف للنكرة في المعنى وهذا الى كثير ممن
ينتمي للتحقيق والتقاضي ومن فوائده ومن اسم الجنس النكرة يكون اعمها واسلمها ما ذكره
ابن مالك وقد نقله الشيخ وهو ان علم الجنس موضوعه تعيين الحقيقة الذهنية عن غيرها والمقايسة
مع قطع النظر عما تحتها من الافراد والجزئيات ولا شك انه اذا قطع النظر عنها لم يلاحظ الا
الحقيقة التي لا تعدد فيها انقطع الابهام وحصل التعيين واسم الجنس النكرة موضوع لها
باعتبار وجوده على الافراد والجزئيات ولا شك انه اذا لوحظت الافراد جاء التعدد والابهام
والتعريف والتعيين هو ذهب الافراد وتبعهم ابن مالك الى انه معرفة لفظا فقط واما به
المعنى فمرادف للنكرة واجراء احكام المعرفة عليه من قوله الاختيار الواضع وانظر ترجيحه
في حاشيتنا قوله جرى لفظا اي كالمعرفة بقرينة قوله في مقابلته وفي المعنى كما قد ترى اي اجري
عليه احكامها فيمتنع اضافته ودخول ال عليه وجميع ما يمنعه لتعريفه ولا يمنعه علة اخرى
كالتانيث به اسامة وينعت بالمعرفة ويبتدا به وتأتي الحال منه ويمنع صرفه نحو اسامة الجزئي
وثعالة وشمر اسامة مقبلا قوله وفي المعنى كما قد ترى اي انه في المعنى كالاسم النكرة انه
شائع في امته لا يختص به واحد دون اخر ومراده الظاهر مما ذكر لما قدمه وانه معين لمسماه

٦ فمعناه وجوابه أنه لا يلزم من المشابهة المساواة بحسب العبارة كقول القزويني في التلخيص في المعرف
باللام أنه للعهد الذهني وبمنزلته في المعنى كالنكرة إشارة به إلى أنهما تفاوتا وقد علم شيئا ما هو
به المشابهة وأنه شايع إذ لا يلزم ذلك نيابة في التعيين فلهذا وجواب في الإشكال بأن المراد بالمعنى
الاستعمالي لا بأن معنى اللفظ ما عنى به وضعا أو استعمالا وهو أعم من الموضوع له ومعنى المشا
بهة في الاستعمال أن اسم الجنس يطلق تارة على الحقيقة وتارة على الفرد المشتمل عليها
وكما أن كالنكرة مثلا يعتبر في الاستعمال لا في كيفيته فلا يلزم من ذلك تنكيره لأن الاستعمال
فلان الاستعمال إذ النكرة تستعمل في الحقيقة حيث هي لا بقيد هي ولا في جزء وفي
الفرد الخارجي على طريق العموم والبدل وهو على التعيين فيهما في الحقيقة وحيث تعينها
ذهنا وفي الفرد الخارجي وحيث وجود الحقيقة المعينة ذهنا فيه وسايمه فيه أنه باعتبار
ملاحظة وجود تلك الحقيقة في أفراد متعددة خارجا قبل الاستعمال أو ما عنى كما يستعمل
في الفرد الخارجي لا وحيث وجود الحقيقة المعينة ذهنا فيه أو خارجا في الشخص أي
وإن لم يكن تعين العلم الشخصي باعتبار الخارج فهو علم الشخص بحسب العقل أو الفعل ومعنى
كون التعيين خارجيا أنه يكون الموضوع له الذي هو معروض التعيين من أجزاء الحقيقة
في الخارج كزيد وكأسماء القبايل والبلدان وفيه إشكال مورد جوابه في الحاشية قال السيد
في الشرح وفيه نظر لأن بعض الفضلاء أي أسماء الكتب من أي قبيل هي وأورد على القول بأنها
الأعلام الشخصية تعدد الشخص في الواقع باعتبار تعدد نسخ الكتب الواحد وأجاب
شيخنا العلامة محي الدين الكافيجي بأن التحقيق أنه لا يعتبر في تشخص الكتاب خصوصية
المحل بحيث يكون الشخص به وأصحاب الواقع معنى وهو الكلام المؤلف المنطوق الذي
صدر من مؤلفه على الترتيب الذي وضعه وهو شيء واحد في الواقع وإن تعددت المحال
المكتوب فيها قال وقد نجاء بأنه وضع الاسم لمعين ما تشخص المؤلف ثم وضع لما نسخ
منه وضعا ثانيا لاتحاد فيه اتحاد تاكيد كقولك جاء زيد زيد … الأسماء الموضوعة
للعلوم كالفقه والأصول والنحو والطب فهي أسماء أجناس لا أعلام أجناس لأنها
تشمل الكلي والتام وما صار بالغلبة لأن العلم بالغلبة يتغير بما إذا كان معرفا باللام
أو بالإضافة ذكره الشيخ قلت ما ذكره الكافيجي اعترضه الشيخ بأنه لا يدفع …
علم الشخص التعيين الخارجي ثم تارة يكون ذلك التعيين باعتبار نفس تشخص المسمى كزيد

وتارة

وتارة باعتبار محله كمسمى الكتاب بناء على أنه الألفاظ فتعينها في الخارج بتعين محلها ويلزم من تعينه
ضرورة أنها أعراض لا وجود لها مستقلا فتعينها إلا بوجود محلها فكيف لا يعتبر في تشخص الكتاب خصو
صية المحل وإن أراد أن مسمى الكتاب في اللفظ المؤلف المخصوص المترتب مع قطع النظر عن مؤلفه الأول ومؤلفه من
زيد أو عمرو جميع أفراده الموحدة بالنوع كالإنسان فيكون اللفظ الموضوع له اسم جنس لا علم شخص الخ وفي
قاله منع بل هو جار مراد الكافيجي أنه لا يشترط تعيين محل الشخص في الخارج والكتابة لا محل اللفظ الذي قطع
به بل قوله في الجواب أنه صدر عن مؤلفه فاعتبر خصوصية محل اللفظ وبرهان قوله وإن تعددت المحال
المكتوب فيها فإنه نص في أن الذي لا تعتبر خصوصيته هو محل الكتابة ولأن المعترض فرض وضع الجواب
في اعتراضه أنها إنما تتعدد نسخ الكتاب وأجاب فهو سواء أراد هو معنى ما قبله وقوله مع قطع النظر
عن مؤلفه قد علمت منعه ثم قد ظهر أن كلام الكافيجي أن المؤلف للكتاب قد لا يتلفظ … أحاد
وقد يتلفظ ببعضه دون البعض ولا يتوقف صحة تسميته على تلفظه بجميعه فالتغيير الحاصل
خصوصية المؤلف بغير ملفوظه … على خصوص القارئ والمؤلف … مع الإطلاق
على ما يتلوه القارئ وغيره وليس كذلك … على قياسه أن … أعم لخصوص اللفظ الوارد من
لسان جبريل عليه الصلاة والسلام وإن ما يقرأ من زيد وعمرو فكما ليس … فكل … جبريل الغيبة
ضرورة أن الأعراض تتشخص بمحالها فتتعدد بتعددها وقد نبه على هذا المعنى التلويح فقال الحق
أن القرآن عبارة عن المؤلف المخصوص الذي لا يختلف باختلاف المتلفظين به للقطع بأن ما يقرأه كل
واحد منا هو القرآن ولو كان عبارة عن الشخص القائم بلسان جبريل لكان هذا أمثاله لا عينه
وهذا الكلام في كل شعر أو شعر ينسب إلى أحد بأنه اسم لذلك المؤلف المخصوص سواء قرأه زيد أو
عمرو أو غيرهما والعلوم وهذا المفصل في النحو فهذا عبارة عن الفوائد المخصوصة سواء علمها زيد أو
عمرو فالمعتبر جميع ذلك الوحدة النوعية لا الشخصية … كلام الشيخ أنه إذا لم يقطع النظر عن وجوده
ومن يقرأه يتخصص وقد علمت ما فيه … ثم قوله في الجواب … ثم وضع لما نسخ منه
أراد أن النسخ وضع لمنسوخه أيضا فإنه لا يطلق على ذلك المنسوخ بوضع المؤلف وليس كذلك
فإنه لو سئل لو قيل له هل يطلق هذا الاسم على ما نسخ من نسخه بعد تحقق … لقال
نعم وإن أراد أن المؤلف وضعه للمنسوخ ونسخته وضعا ثانيا فهو غير محتاج إليه … والتسمية
فما نظر به من التأكيد واحد … الاسم والوضع وإنما تعدد اللفظ باختلاف المحلة
… ما يطلق عليه اللفظ لا يتغير بكونه منقوشا وموضوعا في محل … لو قيل للمؤلف هل

Copyright © King Saud University

يقال له اسم كتاب كذا على ما هو مجموعة مطلق وقد كان سمع قراءته او على ما صعقه مطلق وقد كان حفظ بعضه لقال
نعم يدل على ان الموضوع له امر معا ذكره وقال المحقق الشيخ اسماء العلوم كاسماء الكتب اعلام اجناس
عند التحقيق وضعت لانواع اعراض تتعدد افرادها بتعدد المحال القائم بها زيد وعمرو وقد يجعل اعلاما
شخصية باعتبار ان المتعدد باعتبار المحل يعد عرفا واحدا الشمس وان تعدد العداد ونحوه لا يحتمل
قلت قد يقرر ان علم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية والمعنى الكلي مع قطع النظر عن
افراده ومعا نقلح بدان لفظ القرآن مثلا ليس موضوعا لحقيقة ذهنية ومعنى كلي وقد طرب يستعمل
في افراده لوجوده في ضمنها بل ما هو موضوع الا بعين اللفظ الذي صدر بالعقل عن جبريل والذي يقرأ
بعده عن زيد والذي يقرأ بالفعل عن عمرو وهكذا احاد ذوات الان واول الفاتحة الى آخر الناس فهذا
البعض الذي صدر منك هو عين الموضوع له لفظ القرآن لا انه مندرج تحت مفهوم كلي ولذلك المجموع
الكلي وضع لفظ القرآن ويجيء لكل الامر مراجعة الوجدان في الاستعمالات فانك لا تجد لفظ القرآن
مستعملا في المعنى الذهني والمجموع الكلي في اخبار ولا في انشاء والاحكام التي تحفظ والاحاديث
التي تثبت المعاني هي ثلاثة للموجود بالفعل لا المتعقل في الذهن كالحجم والسر والترتيل والتحلي
والسماع والاستماع ووجوب القراءة وحرمتها مثلا وبالجملة ما يعقلون والعفو والمحفوظ والمسموع
ليس المعنى الذهني وهذا من الاوصاف اللازمة له التي بها تتعلق الاحكام فيلزم حينئذ وكونه
علم جنس انه لم يستعمل في الماهية الذهنية بالكلية وانما استعمل في افرادها ثم نقول ان كان استعماله
في تلك الافراد وجب استعماله على المعنى الذهني ومطابقتها ابدا مع انها الخصوصية والشخص
يكون حقيقة يحمل على ارتفاع المحل ووراجعه في علم الجنس على اشكال عجالة لان الحديث ليس من
المعنى الذهني والكلي ليس كما ان ذهنا على ما ارتفاع الرفع وكونه مجازا عبدا لا مراد ثم وان كان
حيث الخصوصية والتشخص لزم ان تكون تلك الاستعمالات كلها مجازات لا حقائق لها وانها توقع
على الشهادة وعما يدل على انه ليس علم جنس ان اهل الاصول لما عرفوا القرآن استشكله المحققون منهم بانه
شخص والشخص لا يعرف به واعتاضوا التي تكلف توجيه المسألة قال لا يحل وانما صوروا القرآن مع
تشخيصه بما ذكر وطابعه بتمييز مع ضبط كثرته هل الا سببي بلهمه ركبتا له قلت فقد اول العلاج
عبارتهم بما يليق الصريحة ان التشخيص المحقق لا يعبر لانه لا يتعلق معرفة حقيقته الا بالاشارة ونحوها
بكن القرآن لا يعقل الجزء لانه لا يتعلق معرفة حقيقته الا باية يعزى واول السورة اخره وقيل ان هو هو كذا
الكلمات يعني التي تسبق لا تنبها ان يكون اصطلاحا على تسمية مثل هذه السورة التي تتعدد بتعدد

الحال

الحال تشخصيا وحكم بانه لا يحيل الجزء لا متناع معرفة حقيقته الا بالاشارة اليه قلت اذا كان معنى
ذهنيا وليس شخصيا حقيقة وتسميتهم له تشخيصا مبني على الاعتبار وكيف يشكل في ذلك تحريره بما
دعاه الى التأويل نعم ان يكون موضوعا لخصوص الشخص الحقيقي القائم بلسان جبريل وقد يذكر
الجواب فيه قولا وقال اذا كان متشخصا يلزم ان يكون ما يقرؤه زيد وعمرو غير القرآن وهذا اظن منه ان
تشخصه متحقق لا العرض المخصوص وليس كذلك وقال اللقاني في حاشية المحلي نبه على ان المعنى بالقرآن
المعنى الخارجي الشخصي لا المجموعي الكلي متحقق في شخص لا يتمثل وبكونه كما تعرفها بنشابه وقول المصنح
فيه ينبغي ان يكون المراد بالخارج في قوله المعنى الخارجي المعنى الامر الاهلي والا اعتبار والاثبات
حتى يكون ذلك المعنى الشخصي اعتباريا لانه مركب والماهية والشخص الذي هو اعتباري كما تقرر في محله
والمركب والماهية لا يكون الا اعتباريا والاعتباري لا يكون خارجيا بمعنى ما يرادف الاعتبار
اقول ما عليه هو اشارة الى ان اللفظ الذي هو صوت المخصوص لا وجود له في الخارج بمعنى الاعتبار وقد
تقرر ان الموجودات اربع العيني والذهني وهو بمنزلة الظل للجسم ويكون التحقق فيه الصوت المطابقة
للذهني يعني انها لا تحقق في الخارج للثالث ذلك الذي في الوجود في العبارة ثم في الكتابة والرابع
ان اللفظ الذي يجري في اللسان ليس وجوده في الذهن ولا يتوهم انه في الثالث او الرابع وقد توهم في العبارة
معناه ان المعنى المعقول عليه بما له وجود فيطلب الدلالة والعبارة تعبيرها عن ما ليس موجودا
في الخارج وبشرح المقاصد فيه تنبيه انه لا وجود للصوت في الخارج وانما يحدث في الحس وحصول
اسواء المقصود الى الخارج ثم استدل على بطلان لا بما يقول عليه وفيه اشعار الحروف انواع
مختلفة بالماهية وقد تختلف افراد كل منها بعوارض متخصصة للنوع كالابتداء السابقة التي ينطق
بها زيد الان وفي وقت اخر وينطق بها عمرو والشخص معقوله انه مركب والماهية والشخص لا اعتبار
مصنوع وبه يحمل ما توهمه وفي شرح الرسالة الوضعية للعلامة العصام في مبحث الوضع العام
اسماء الكتب ليست مما يحق فيه ان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات المخصوصة لا تتعدد الا
بتعدد التلفظ وذلك التعدد تعددا مطلقا لا يعتبره ارباب العربية الا ترى انهم يحكمون بوضع
الوضع والفعل وضعا تشخصيا لا نوعيا بجعل الموضوع له اولا مقيدا لا متعددا باسم الكتاب موضوع
لامر واحد ملحوظ بخصوصه فما يكون موضوعا بالوضع العام اه قلت يقال ما هو هذا الامر
الواحد هل هو واحد معين من المتعدد او مبهم او مجموع كلي صادق عليه وعلى غيره وقد يرجع
بطلان الجميع مما تقدم تحقيقه قال المراد الاول ولما يجوز في التعيين التعدد لان لفظ يتقرر فيه ما ينطبع

Copyright © King Saud University

قلنا انما يكون التعدد كذلك عند اتحاد الموضوع فيكون التعدد لافراد العرض اما عند تعدده فهو
تعدد بين الاسماء لا التقابل ولا البعد الشخصي الخارجي لانه لا يعقل الا مع اعتبار خصوص المتكلم وفيه
بعض شروح الرسالة الوضعية يمكن ان يقال ان في العوامل باسماء الاوضاع الواقعة في اصل اللغة
وقبل ذلك الا اوضاع الواقعة باسامي الكتب انما هو طرق مولدة متاخرة عما كان في اللغة العربية
فلا يعبأ به او يقال هي من اعلام الاجناس اه قلت هذا الكلام لا يعبأ به فان وضع الاسامي والاعلام
غير مختص باهل اللغة وانما تعليلنا فيما سوى بلفظ القران الذي وضعه غير بين بطلانه ومنه
اسماء السور والايات والقصائد المنسوبة للشعراء الستة وغيرهم فاذا تقرر هذا فاعلم ان الظاهر
بلا اشكال في الاشكال ان اسماء الكتب موضوعة لكل لفظ متحقق بالصفات المعتبرة فيها وجعلها
واجراها على قياس ما ارتضاه السيد وغيره من المحققين المعارف بين العلم و[illegible]
المعروفة وغايته انه يكون بين المسميات المتعددة قدر مشترك غاية لها والوضع له لا لكل
ولكل منها كالشخص وغيره ومعناه ان يتصور الواضع امورا مخصوصة باعتبار امر مشترك بينها
يلتفت اليها لم يلتفت الى كل منها ويميز عن غيرها ويضع اللفظ بازاء تلك الخصوصيات ومعه [illegible]
تعاين لفظه انه لكل متكلم واحد ولفظه تخيل مع غيره قلنا فان قلت [illegible] وخصوصية كل متكلم
معتبرة في الموضوع له ولذلك كان الموضوع له معينا واللفظ موجبة بخلاف خصوصية المتلفظ
بلفظ القران مثلا فانها ليست جملة الموضوع له اذ ليس القران هو الا اللفظ من حيث صدوره من [illegible]
مخصوص ومعين مخصوص بل من حيث انه لفظ منزل على نبينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قلت [illegible]
انه انما قيس بذلك التمييز عن غيره [illegible] الذي لا يسمى باسمه ولا جليس القران كما سمعت الا من اول
[illegible] الى اخر الناس ولا يخفى الا انه لفظ لجبريل وغيره من القران [illegible] هو ما صدر من جبريل ومن حيث
صدوره منه وما صدر من [illegible] مثلا من حيث صدوره منه [illegible] ومن حيث صدوره منه لا يختص به [illegible]
الموضوع له كما ان لفظا انما موضوع [illegible] المتكلم من حيث خصوصه ولا يجتمع ذلك به [illegible]
حيثية المتلفظ معتبرة في جملة الموضوع له ولا ضرر فيه وبينه ان لفظ القران مثلا موضوع للمثابة
الحاصل بالفعل في الخارج كما سبق والتبادر [illegible] الا مع اعتبار خصوصية التلفظ ولا [illegible]
في هذا لا يخفى العرض [illegible] ونعينه موضوع على ذلك لا [illegible] الامر [illegible]
الافراد الخاصة [illegible] بل لا يوجد [illegible] واعتبار خصوصيتها كما [illegible] ان الكل
متكلم بالجملة وان كان الموضوع له [illegible] محل الوضع على ان لفظ [illegible]

ان التسمية

ان التسمية [illegible] يكون قبل تاليف الكتاب بالفعل [illegible] على [illegible] ما ذكر السيد
ورعاية المقدر المشترك لا ينافي العلمية اذ ليس هو الموضوع له كما سبق بل [illegible] للموضوع له
لم ينافي التعيين بين العلم وما يوجد [illegible] الاعلام [illegible] التعدد [illegible]
العلم ما يمنع لزومه ورعاية جميع المشخصات في وضعه لا ينافيه اشتراك [illegible]
هو ثابت مع تعدد الاسامي هذا تحرير القول في اسماء الكتب واما اسماء العلوم [illegible] الشرعي
[illegible] انها اعلام جنسية [illegible] وجود [illegible] لا يدل على جنسيتها لانها
[illegible] مقارنة للوضع ثم رايت بعض المحققين [illegible] في شرح [illegible] اصول الفقه
[illegible] الخصوص [illegible] هاهنا بحث شريف [illegible] الاسماء الموضوعة
للعلوم كالفقه والاصول والنحو [illegible] هل هي [illegible] وهي [illegible]
[illegible] اصطلاحا [illegible] العلم بالغلبة [illegible]
[illegible] او بالاضافة كابن عمر [illegible] العرف انه لو قال القائل [illegible] بعضها او نحو او
[illegible] منه معانيها الخاصة [illegible] انها موضوعة لما مع التنكير كما [illegible] مع التنكير [illegible]
[illegible] اذا ثبت انها منقولة [illegible] اسماء اجناس لا اعلام اجناس [illegible] انها تقبل الا
[illegible] انه [illegible] ذلك [illegible] اذ ليس [illegible]
[illegible] عليه [illegible] الوجهين المذكورين [illegible] العلمية [illegible]
لفظ اصول الفقه [illegible] اعلام الاجناس [illegible] اصول الفقه [illegible] متعددة [illegible]
منه [illegible] وشخصا [illegible] معلوما ولما [illegible] هذا اللفظ [illegible]
معلوله [illegible] العلم الشخصي [illegible] اللغة لا اسم جنس [illegible] كل [illegible]
به القول بانها اسماء اجناس [illegible] وتعريفها [illegible] عليه [illegible] مع الجنس
[illegible] موضوعا [illegible] لانه وضع [illegible] تشخصها [illegible]
[illegible] الاعتبارية [illegible] والمعاني الكلية [illegible]
[illegible] الحسني [illegible] رحمه الله [illegible] على جمع الجوامع [illegible] اجناس [illegible]
عليه [illegible] اصول الفقه [illegible]
والمعقولات [illegible] الكتاب ولا [illegible] العلم [illegible] الحكمة [illegible]
لا [illegible] ومعلوم ان الاصول وغيره [illegible] لانها اعلام على [illegible]

فكيف استقام تحريرها عبارة قيل ان العنوان انواع ومطلق العلم لما انشاء والعرض من الحيوان وقد عرفت

قلنا الانسان نحوه اسم جنس موضوع للمفهوم الكلي المعهود الصادق على الاشخاص الداخلة فيه صدق الكلي على

جزئياته ولو كان الى هكذا الصدق على مسلة والاحوال فطالما انما احوال الصفة وذلك باطل قطعا قلت

ان لم يصدق صدق الكلي على جزئياته فيصدق صدق الكل على اجزائه كالبدن على اعضائه والبيت بالنجر

قلت نعم لو كان اسم جنس لكنه علم والعلم لا يجوز ان التعريف بوجه فيه اعم كالجنس واخص كالفصل

وذلك انما يتاتى في المفهومات الكلية والاعلام انما وضعت على صور مخصوصة خارجا اوذهنا لا

يتصور فيها وجه هو عموم مطلقا فلا يتاتى تعريفها اذ لو عرفت لكان مفهوم التعريف غيرها اذ الجزئي

خلاف الكلي والخارج خلاف الذهني والشئ لا يعرف بما يباينه عبارة قلت ان الجزئي قد يعرف بان

نذكر فيه خواص كما اذا قيل جبريل هو ملك ينزل بالوحي وحاتم رجل جواد سخي قلت ذلك

لو لم يقل لو ان التعريف للعلم يكون حدا حقيقيا اذا اخذت فيه احوال الموضوع على ان تعريف

الجزئي لا معنى له مطلقا ولو كان رسما لانه قد يسمع لفظ الجزئي وهو لا يدري مدلوله اصلا ويسوغ

الاعتبار المعرف بالعنوان السامع ولا يكون كليا فيستعمل لعموم الصفة كما اذا الصفة جبريل ولم يدر

ما هو فيقال ملك اي المسمى بهذا اللفظ هو من الجنس وبين الكلام بالكلي وكونه كونه مخصيا

كان ما بين من قبيل الاوصاف لا التعريفات وقد علم انا اذا قلنا الانسان هو الحيوان الناطق فليس

الشئ وصفا للاول اذ الحق تعريفا عبارة قلت نلتزم كون الصفة جنسا ونمنع كونه جزئيا ونسند المنع

انه لو كان جزئيا لو اراد به شي بعينه لما صدق على ما عسى انه تبدل بالمسائل على الدوام اذ الجزئي

لا يقبل التعدد وبهذا التعدد قلت بهذا شبهة نقيل لك وجوابه ان اسم العلم موضوع لمسائل

وهو اسم جملته او لا وحيث يوضع الاسم جاز انها وما تجدد منها خارج عنها فلا يندرج في التعيين كما

تجرد على ذات الطفل المسمى به زيد من شعر وظفر وكلاهم ونحو ذلك وما غير ذلك ادا المراد منه

وبه بكلها هو مثل الصفة انه يقول لما عندهم اجراء ما عنده ان تغير اجزاء وعلة

به الوجود بعض تحديدها ببيان تلك الاجزاء بالجنس والفصل وقيل ذلك جار في الجزئي وفيه

التعريف قلت قد يظن لجعول المجوب فخلق من هذا الامر المعروض مع ان اصل التعا

ريف التي يذكرونها للمفهوم الكلي ومورد الماهية قبل تشخصها ووضع العلم لها وذلك ان ما يراد

وضع العلم له ان كان موجودا خارجيا وهو ... لكان مفهوما ذهنيا وحقيقة لا اجزاء اذا

تناوله علم يعمه لتجرده وضع اللفظ له فلا بد من تصوره وشرحه اولا لتاتي تشخصه وتمييزه عن جميع

الحقائق الذهنية المصحح لوضع العلم له وحينئذ يوضع له ما يذكر وبين التعاريف شرح لما يراد

جعله موضوع العلم وسميناه الا الموضوع بعد الوضع والتسمية فليس في ذلك تعريف للجزئي

قال قلت ارباب التآليف الذين يذكرون التعاريف انما ذكروها بعد استقرار وضع الاعلام

لها وحينئذ فليس الامر كما ذكرت قلت الامر فهم يعقل لهم اولا العلم بالذات التعاليم شم

العلم بان تلك الالفاظ وضعت لتلك المعاني وحيث تمييزها عن غيرها ولا يحصل غير ذلك وتلك

التعاريف التي يذكرونها يريدون بها التصور لتلك المعاني للمخاطب لتتميز عنده فينزل الالفاظ

لها عليها ويعلم كونها موضوعة لها وشرعهم بذكر تلك الاسماء التي الا قتضي على التعاريف

بمنزلة اخطار الاسماء لتعقل التي يراد حتى لا يشرك على المعنى بعد جمعه ومعانيها لذلك

ان المتعلم المبتدي لا يعلم لها معنى قبل الوقوف على التعاريف بل انما يفهمه بعد الوقوف

على التعاريف وشرحه له وامعانه النظر فيه وتطير هذا قول الاعلام هذا باب علم ما الكلم والمعلم

به فانه وضع كلمة الاشارة اولا بمشيرها الى شي البتة بل شرع في تقسيم الفاعل والعوامل

والمسائل الدينية ما لو وقف عليها او لا لم يحصل فرجه على المسائل الدينية لا يعلم لها وجها ولا يعرف لها معنى

فعلى ما يذكر ذلك ثانيا صار بعد الوقوف على المسائل الدينية ما علم والله الموفق اما مجردا

او ممزوجا او مضافا او مسندا منه احوال والعلم ينقسم الى الجنسي والشخصي على قوله

نعل ما شاكرا واما تجويز الا وصف العنصر العنادي وهو الشخصي الجزئي لتعيين الجنس

ما المجرد فيه ... والمركب المزجي كالح ... فان ابن يكسر ... اهل

الصفة ... موجبة لانه علم جنس ... الاسماء جعلا ... وجعل ...

شيئا على العنق بخمسة عشر والثاني ان يعرب الاول ... الثاني ويكون الثاني ...

لكونه ... ولا ... بالنسبة ... والاضافة ... بمنزلة ...

المسلمين ... وهو ... كلانه ... ونحو ...

اي ... كلانه مضافا ... كلان ... لانه ...

اي ابدا ... لانه ... والمركب الاضافي ... ونحانا او ... وذا

سنا ... مفيد ... او ... المسند ... خارج ... العلم ... مجرد ...

اضافة ومزج واسناد وتركيب وهو ... ثلاثة اقسام المعرب

الاسناد وهو ... والجملة ... والمركب ... كلمة ... عنه ...

Copyright © King Saud University

بالاخرى وعلى ثبوتها مطلقا اذا ختم جزؤه بما يبنى على الكسر والاكثر اعرابه ما لا ينصرف كبعلبك
وان ختم جزؤه الاول بنحو التثنية الا ان يكون باسم يسمى كمعد يكرب والمركب الاضافي وحكمه ان يكون
الاول بحسب ما تقتضيه العوامل واخر جزئه الاول وجر جزؤه الثاني بالاضافة لذا عرفت من انواع
جميع الكلام امورا ولهذا عطف المزجي وتاليه على المفرد بالواو ويتفق ان كلا منها فيه وجه
هو كذلك اي وجه انه في جملة اضافي او اسنادي ومن كذلك انها معنى فيه انه وجه مطلقا
التركيب اما من حيث خصوص المزجية وما يليها فكل من الثلاثة قسيم للاخرين يقسم المفرد
ثم او اعم لقول المركب وتحت المركب ثلاثة اقسام جماعتها تقسيمات المقسم باكل منها مختلف
والاقسام كذلك وانما جعلها تقسيما واحدا واصرح منه وقد صرح بمثله الشرح فقال وينقسم علم
الشخص الى اربعة اقسام مفرد وذي مزج وذي اضافة وذي اسناد وحيث صرح بمراده والزمه
اسقاط مما تكلفه الجواب عن المحشي لانه لا باس بتوجيه هذا بما يعني كالمحشي فيقول اقسام المركب
كل منها اخص منها وقد ثبت له انه قسيم للمفرد وكل ما ثبت للاعم يثبت للاخص فهو قسيمه للمفرد
وحيث وصف التركيب الذي تضمنه وهو ذلك والتعبير بالمزجي والمضاف ... ثم يعني مفرد لك
متقابلة باعتبار جهة الخصوص الزائد على مطلق وصف التركيب وتكون بها او الاولى
قاطعة لعروضها على المفرد باعتبار تقعيد التركيب والثانية قاطعة لعروضها على
المفرد ايضا لكنه لا اعتبار وعلى هو حصول الاولى باعتبار جهة الخصوص لانه بها قسيم منه
حصول الاولى لا قسيم المفرد فهو قسيمها والثانية قاطعة لشيء واحد على شيء والعروض المعنى
والمفرد لشيئين وكذا او الثالثة ولو تبعنا ما شرح كلامه لا عرضناه ايضا بما تقدم ومع
اختصاص التقسيم بعلم الشخص مع قوله الشرح وينقسم علم الشخص اي علم قاصرا انه لم
يرتب الاقسام الثلاثة على حسب ما تقتضيه وهو ان يقدم الاسنادي ثم المزجي كما فعل
ابن مالك وغيره لكن على ما ذكره ان المركب الاسنادي اقرب الى المفرد الذي هو الاصل من جهة انه
لا يلي ان يظهر جزاه دائما بل قد يكون ثانيهما مستترا كقوله نبئت اخوالي بني يزيد وكذا
ما يكون ثانيهما ضميرا ... منزلة الجزء ... العلمية ومعدود الحرف وحروف
الفعل ... ذلك بالعلمية واذا ... جزءيه معا وكانا ... ان يكون
لكل منهما اعراب مستقل ثم يليه المزجي لظهور جزءيه دائما وقدم على الاضافي لانه ليس
لكل من كلمتيه اعراب مستقل والاضافي كلمتان ... لكل منهما مستقلة باعرابه

انه

انه جارية الشبه على حكم المزجي والاضافة بعد العلمية الذي اعتنى بها ابن مالك والمزجي والاسنادي
مثلة بالاضافة ان بعد ان العلم الذي هو العشر وعدوه كما توهمه عبارته لا بعد ان العشر وحيث وجه
بالاسناد بينهما ان العشر اليه لانه ليس متكلما به ولا يلي يكون العشر اليه مرد خلاف العلم ولانه جزء
منه وجاء بمثال حكمه عليه بالتركيب الذي اجمعه التعبير بالمفرد كما سبق مع كلامه ان الذي
بيان حكمه بين المراد اسم او الكنية ما بدئ باب او ام او اللقب ما اشعر برفعة او ضعة اسم وما عطف
عليه اخبار لمبتدا مضمر يعود على العلم اي انه ينقسم باعتبار اخر الى ثلاثة اقسام اسم وهو
الغالب والاطلاق وبذلك قدم وهو ما لم يصدر باب ولا ام ولم يشعر بمدح ولا ذم والتخفيف ان
ما وضع للابوة او ابنه اوصافها مقامه للمولود يوم سابعه لما استقر في كنيته
ومن كلام كتبه اخاصيه بصدر باب او ام كاب بكر وام كلثوم وحيث هو كذلك فلا يقال انه يكون وضع
للمولود يوم سابعه واللقب وهو ما اشعر برفعة مسماه وضعة كزين العابدين او بطة
وقد نبه كما نبه الشارح وحيث هو كذلك فلا يقال ان يكون مصدرا باب او ام او موضوعا يوم العقيقة
كما لا يفرق بما وضع يوم السابع ان يشعر بالمدح او الذم او يصدر باب او ام كما لا يفرق
بان المصدر به اشعاره به لانه ذكر حيث كل الثنية والثلاثة العموم الوجهي مختلفة بالاعتبار
فلذلك صرحنا بتعبير الحيثية المراد منه ما كان كذلك فيجتمع بان البركات واب الخير اذا وضع
يوم السابع والاسم والكنية بان زيد اذا سمي به وهو واللقب بطا والكنية واللقب
بان الخير غير موضوع يوم السابع ولا تتعدد من وجه كعلم اباه وبا العتق لمنع الخلو فقط ولا زيد
نعم ما ابقاه اصل للعلم المتشخص منه وقد صرح الشيخ بمر في حاشيته النظم بجريانه بالجنس
خلافا لما يظهر من صنيع المولف بالشرح والسابق فوقه ان الكنية زيد اذا لا عنى به خلاف ذكر الا
فصلح وبالاسم متعلق بمقدر وصدر دلة مما عرفه ومن جر لمبتدا مضمر يعود على الكنية وقوله
للمدح حلة ايضا لما عرفه من جر لمضمر يعود على اللقب فلا بد من ذلك فلا حاجة لما قاله في
تعريفهما وظاهره انه لا يسوى للاسم وبه ما وردا مختصا بلا مالك ان وضعا لمضمر مستتر يعود
على ان ذكر مذكور وهو اللقب والمعنى ان اللقب والاسم اذا اجتمعا فالحكم ان يقدم الاسم ويتبع
الاسم ووجه ذلك انه في جهات ذلك والذي يظهر ان علته وكنية واولى كون اللقب هنا متاخرا
وضعا وكونه مشعرا بمعنى النعت فلا يلزم حينئذ تاخير اللقب عن الكنية لعروة في تاخره
عنهما وضعا اذ هما معا موخران عن الاسم ولا يلزم تاخير الكنية عن الاسم لعدم اشعارها بمعنى النعت

والكنية اللقب فيه الاشعار بمدح فلا كل الخراب ان يريد منهما ما يراد والكنية جعلا وهو التعظيم فلا ترتيب
وان اريد منهما ما يراد واللقب جعلا وهو المدح بمعنى اللقب الاصلح فيه التاخير وان اريد اصلهما فالتاخير
ابتداء فهو معنى اللقب موجب التاخير وهو معنى الكنية يمنع جواز الاول ومما قيل
والجار لا مجرور بحركة بخلاف الواجب وانظر بسط المسئلة في حاشيتنا وحصوله قوله الاسم ان الكنية
لا ترتيب بينهما ومن غير هذا وهو كثير وفيه تشكيك على الخلاصة في قوله واخرن ذا ان سواه صحبا
يصدق بالاسم والكنية على ما في بعض النسخ وزاد عليه بالشيء على ان هذا الحكم غالب لا واجب البتة
ومن غير الغالب قوله ابلغ هذيلا وابلغ من يبلغهم عني حديثا وبعض القول تجريب بان ذا الكلب
عمرا خيرهم حسبا ببطن شريان يعوي حوله الذيب وقد اجتمع في قول الشاعر انا ابن ... عمرو
وجمع ... والسماء وجمع احد للاسم واللقب المشعر بين كلامه وما وافقه على الترتيب
كبيره على خزرى ... المجرور بالجر مع اختلاف المنفعل كقوله وهو على ما حسبه ...
علم ... والمعنى اخفا ... وهو الاسم غالبا على
ما علم ما قبله ... التركيب الذي اجتمع فيه اللقب والاسم ... الاضافة كسعيد
كرز وما ذكره من تحتم الاضافة هو مذهب جمهور البصريين وجوز الكوفيون معها الاتباع على
البدلية او عطف البيان والقطع للرفع والنصب وتحرز بقوله بالا اذا كان الاسم مفردا
بان ... فانه لا يجوز اضافته نحو الحارث كرز وفيه تشكيك على الخلاصة واجيب بانه شهر في باب الاضافة
منها انه لا يجوز اضافة الشيء ... فهو حذو لبيت هذه منها وجموعه اجود انما
اذا كانا ... او احدهما ... لا تتحتم الاضافة هذا
ما يعطيه ... والمراد انها لا تتحتم بل يجوز ... الاتباع على البدلية او البيان والقطع وكله
ابو مالك ... والله تعالى اعلم ومنه منقول وذو ارتجال مجهول اصلا وبلا
استعمال وما على ان ... او لاضافة غلب والمسطر اي ... العلم ... الى منقول وهو ما
... لم استعمال قبل العلمية ... في الاصل ... وفيه اختلف
... تعبير على ... احدهما انه ما جهل اصله ... استعمال في النكرة
... الارتجال بقوله مجهول اصلا والصواب انه ... على هذا ... الوصف
... مجهول الاصل ... على التعبير ... انه ... استعمال
قبل العلمية ... واليه اشار بقوله وبلا استعمال ... والقال الخطبة والشعر

ابتداوها

ابتداوها ومن ... الشيء بمعنى كون العلم ... انه ... بالتسمية به من غير ان يكون مسبوقا
باستعماله في غير علم وقال ... الرجل الخطبة اذا ... من غير روية ... الرجل ...
... على ... انه ... على ... بل ...
على حالة تلك ... هو وذكر ... هذا التعلم ... التسمية انما ... القول الثاني ... وانه ...
... على الاول ... ان يكون ... في ... ذلك القطع ...
المنقول ... لم استعمال قبل العلمية في غيرها اي ... في ذلك ... لم ...
... على القول الاول ... يستعمل على الثاني ... اقتصار العلم في ... لذا لا واسطة
... ونقيضه وزعم ابو حيان ان العلم بالغلبة واسطة ليس بمنقول ولا مرتجل ... بصحة
... المنقول عليه ... على ثبوت الواسطة مع تعريفه المرتجل بما ينافي المنقول
كما ... والعلم بالغلبة هو ما كان ... قبل العلمية بال او باضافة ثم غلب على بعض من
... عليه ... والثاني كابن عمر وذكر ... المسئلة هنا
... ابن مالك ... في مبحث المعرف ... الاداة ...
... والعلمية ثابتة فيهما معا ... تعريفه ... او
اضافة ... والاضافة ... لا ... استعماله
... والاضافة ...
باهلة ويرد عليه ما اورد على ابن مالك من لزوم ... على ... الباهلي ... الاول
والنابغة ... معقود وما ... و ... بال ... الثاني بعد ذكر الاضافة ...
... جاز ... حذف ... دون سواه ... ابن مالك ... مقصوده
... على ان ... لازمة ... على ذلك قوله ... حذفها ...
... الاداة ... بالتعليل ... على ... الباهلي ... هنا ...
... المقصود بالذات ... على سبيل الغلبة ...
... بقوله ... الواسطة اي ... الواسطة ... كان ...
... والنقل ... بكون الاداة لازمة ... والاضافة وانما
... والمعنى ان العلم الذي ... الاداة ... للجمع او ... كالنجم ...
... الغلبة ... ذكره ... الاداة ... الاضافة ... ابن مالك ... النجم

Copyright © King Saud University

اعني بعض التجرد لان الاداة فيه مفقودة في التسمية فصح مجيء الحال منه بالتنكير وانما تغلب لخلافه الا
عشر ونحوه فانها مزيدة للتعريف ثم عرض بعض زيادتها وغلبة اعتنى بها لان الغلبة مسبوقة بوجود
ذهاب وتجيء مزيدة في الباب كقوله انك يا سموال ابن عاديا كعب كبير الغر ادمى كالوباء
وكقوله ونفوا الضرغ مكروه جريح كذاك ليبهتهم عنز العلب وتبحاجهما في غيرها كقوله رايتك لما
وارتب سطا وكان سموال سمي كفري سعبوه وجزم باله يقع الحمزية بتعادة الكوفيون
والبصريون ان يعقم فيه بجرى بها او بسكن الفعل للضرورة وهو جوع لا مجزوم بعمل ما الجاري في
نقايض في المعنى او سكنه للادغام لتقارب النون والميم في المخرج وقد اجاز ابن الطايع في قول الشاعر
اعاذ له نعلم بها قبره منه كما كا نعلا على كعاهيا ان يكون السكون فيه للادغام الحاري في الكلام
روي ابن عمر والادغام في نحكم بينهم ونحوه وهذا على رواية هذا النظم على الخلاصة اما من زاد على تمثيلا
انه تلح الاصل ما اوقعا عن حادث هو وان كان منقولا ولم تقارن الاداة نقله الا انه نقل مما يقبلها
كاسم المعين بعضهم والوصف وحكمه انه اذا لمح ذلك الاصل فيه ادخال الاداة عليه وان لم يلمح ذلك لم
تجز ادخالها وذلك كالنعمان والفضل والحارث فقول الخلاصة جن كذا وهو فيه سياق الوجهان فيه
وبناء على ما تقدم من ان اداة تعريف ... وان الفلاح ... تركها عنه عموم ... اعادة التعريف
بعد والاخلال به لانه حاصل بالعلمية لا بال فقوله من ذا اعتبرا والفاء جواب اما وجملة الطلب جزم
لانه الاولى جواز لحسنه كذلك والرابط محذوف اي فيه او عليه ومن خلل بالبناء للمفعول وخبر المعتبر
دليل جواب الشرط ومن جملة الاسمية المقدر معطوف على الشرط ومن جملة الثانية جوابه
ان ورد لم يلمح فان شرط محصوص الكلام ان هذا فيما يكون فيه لمح الاصل لما تقدم اما ما لا يكون
فيه كالمنقول والفعل كيزيد وشيئ فلا يدخل عليه الا في الضرورة وقد يصير علما بالغلبة
مضاف او مصحوب ال كالعقبة اذ نوى بالعلم استحق علمية ولا تزول لاجل النداء ويصير الاسم معرفا
بالغفور والاقبال على العين قال بذلك ونحوه ما يتعلق بحركة القلة عند قوله وهو او نائيه في
في السر تعود الاعلما او عمرا فان ذلك وكذا اذا صغر العلم لا تزول علمية ايضا سواء صغر تصغير
ترخيم او غيره وقيل تزول له بتصغير الترخيم اي لا تنزل فيه بعض حروف العلم المعتبرة في التسمية اذ
يعتبر فيه ذلك المحذوف ورد بان جني يقول الشاعر وكان حريث في عطاء جاعدا بعد الحارث بن فغل
فان قلت كان منكرا لا دخل عليه ال لقوله لانه اراد به معينا واسم الجنس اذا اريد به ذلك على بال
والعلم اذا ثنى او جمع جمع تصحيح او تكسير فانه تزول علمية لان التثنية والجمع يشوي في المعنى كما فيهما

من تغيير من لو نبين او من مرفوعات منزلها واسم الجنس واحد جاء الان كل ما للاوليين او التصحيح
معنيا بعض افراده ثم بعض تغيير ما ذكر تمام في التثنية الخاص بملاحظة المشخصات او مشخصات
كل من مشخصات غيره بل لا بد من قطع النظر كما في الشاه وملاحظة في جنسه المشترك فقط واذا
قطع النظر عنها في الشاه زال التعريف ولهذا عدوا من شروط التثنية قبول التنكير وقالوا كل ما
هو مشترك في التثنية فهو مشترك في الجمع واستشكل بانهم ذكروا من شروط الجمع العلمية او
الوصفية فيناقض كلامهم في الجمع واجيب بان العلمية شرط في قبول الجمع وذلك لم يلزم في
حال وروده بالفعل فقوله ولا يزول علم باخله ولا يزول علمية علم ثم تعرض الفعل ولا كذلك
التثنية والجمع ومراد واصل التعريف ما حرره ... بعد التثنية والجمع قال ابن الحاجب في
التعريف العارضة بال وقال ابن يعيش وقال الرضي ولا تستغرق مذهب ابن الحاجب مع
القياس ولهذا قالوا في التسهيل فيجبر بحرف التعريف قال الرضا ان رد تعريفه والا فليس
هذا بافعي ولعلم العجم وانه نقول ان زيدين غفيشو قالوا الكل مجموعه من تعريف الرشد ان
هذه عمرية وكتفي بغير التعريف العارضة بتعريف آخر وان كان التعريف متغايرين الا انه
خلافه الجمهور فان قلت اذا كانت عمرية هي مشار بها الى قسم العلم الاصلي قبل التثنية والجمع
في الغالب وانه في اثنا الامران تعريف العلمية في الاصل حاصل او لا بنفسه وبعد الجمع واسطة العمر
واعلم انه يستثنى من وجوب الجبر وجوازه على الخلاف ما جاء في كلامهم غير مجبور وذلك في الاسماء المشتركة
في اسماء الازمنة التي فيه كما في حيلين فيقال بين النعال الاحوط لباب الرباب لكثرة الحلاوة فيه والاخوان
العطشان تخلفه عنه وكذلك عمانيات الحيات بحيث تنقلب تسمية كل منهما عماية وكذلك جماد بان
وانما جاز تجريد هذه الاسماء والسلام لان الاصل الجبر فلا سبيل ... الا في ان يكونا كالمثنى الواحد
حصر العلمي بالعلمي لخلاف ما الغالب فيه الانتهاء كالزيدين والعمرات كما يأتي قال كل واحد
منهما كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع من الكلام الزاوية يعلم ما به قول الغراء فيه ان عرفات ليس
جمعا لعرفة وانما هو وعرفة مترادفان في التعبير ومعنى الاستثناء المنقطع الشيء حيث ذكر لم يرد
حتى يجبر كما يجوز والتوجيه السابق ومن ثم يلزم الشبه من لفظها والراء والعرفة الى الشعر
بعد فيه وذكر جبر ومن الانفاق والرواية على الخلاصة وما يسمى منه فعلا او قسم او بنحو اوصى
جاء صرف او جري وبرد حضر والتقفي والتعقد بمعنى ان ما يسمى به ما ينفي على بعض بعض
تحوا بردو من يبرا او ما تقضي مصدرا وذلك فيلزم لتسمية العين اليه كمر جانفا ووزير ... منقلا عنها

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

تغير متبوعها وذلك مشكل ونقضه للتابع اذا تحقق للمتبوعية بدونه او ما تركب من جملة حرفين كانما او
حرف وجزء اسم كاشه على المختار فيه او فعل كقد قام وما ذكر جميعه دليل الحكاية على الحالة الثانية لا قبل
التسمية وبهذا التقرير ظهر ما في كلام السيد وانظر ما يتعلق بالمسئلة في حاشيتنا قوله او من عطف
على عامل عطفا للخاص على العام اي او من ذي عمل ولفظ التسهيل بما سمي به من لفظه بتقي اسناد
او عملا او اتباعا او تركيب مزج او حرف واسم او حرف وفعل لا ما كان له قبل التسمية وهو اولى لانه
لظهورها في النوع العام بعد الخاص ونقول تحقق التنبيه او نكتة التخصيص العمومية ارادة بالتنزل
كونه الاصل المطابق لما الحكاية ونحن في بقية الانواع مشبه به ومحمول عليه كما يأتي وقوله او متبع عطف
على عمل ايضا ويدخل فيه سائر المتبوعات مع توابعها فيكون المتبوع بحسب ما تقتضيه العوا
مل والثاني تابع له وكذا اذا سمية بقائم ابواه وزيد قائم ابوه او ضللتم زيدا والاول بحسب العوا
مل والثاني بحسب ما كان عليه قبل التسمية وبهذا تعلم ان الحكاية الحقيقية انما هي في الاسناد
والعمل به كما يأتي وان العامل مع معموله والمتبوع مع تابعه فالحكاية بالنسبة
لما العامل والتابع لا باعتبار استصحاب حال الجزء الثاني وما احسن عبارة التسهيل المتقدمة وظاهر
كلامه ان الجار والمجرور يسمى بهذا الحكم ولذا مثلنا بها فيما تقدم لكنه اجمعا في العمل لا ان كان
الجار حرفا واحدا نحو بزيد او حرفين تابعهما نحو من زيد فالجمهور على وجوب الحكاية كما اقتضاه
كلامه واما اذا كان حرفين ثانيهما لحن نحو من زيد فسيبويه وبعض النحويين يوجبون ان يعرب
المضاف [illegible] والجمهور يجيزونه وسيبويه الحكاية والاعراب وقال بوجوب الحكاية وان كان
الجار اكثر من حرفين نحو منذ اليوم فالجمهور والخلاف فيه جمهور النحويات وارد ان على المع
وفيها وردهم المرادي على التسهيل زاد في التسهيل والمعطوف بحرف دون متبوع كالجملة ولم
يتعقبه المرادي والظاهر انه مندرج تحت قوله او حرف واسم او حرف وفعل ولا يخفى اضافة
معالى كامر فيه تركيبا نحو تركيب الاضافة ولا يأتي له تركيب اخر ولا يخفى وقوله الخلاصة ويجري المغاني
والمركب مزجيا بالمزج [illegible] الا المركب الاسنادي انما يقال فيه بالاصطلاح جملة محكية و
جملة وما يجري مجراها وقوله وان اكتسب لفظ جملة ومعنى كلام العمل هنا ان العلم المركب انحصر
في الاقسام الثلاثة المتقدمة والمعطوف وكلامه فيما سبق ان التسمية حاصلة وهنا [illegible] قوله
التسهيل وما ذكر اضافة واسناد ومزج مبدوء وما لم يجر تركيبا وانما المراد كلام التسهيل
بما ركب والحرفين ونحوه [illegible] صريح انه انما يعرض للاول ما ورد في [illegible] تركيب الحرفي

الحرفي

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

ونحوه لم يرد بمنع والثاني ان تركيب الحرفين وما ذكر معه مشبه بتركيب الاسناد لان حكمه ان يحكى والجوا
ب ان التعويل على ما اجمله المعنى هنا ومعموله انه اذا لم يكن لفظا ونحوه المعطوف يجاب عنه
بما نحوه في المرادي ويقول شيخ الاسلام الانصاري لكان التسهيل الحكم بالتركيب وبقية النحو
صورة داخل في العموم وان نقله الشيخ يس في حاشية النظم والاخير بعد قوله او من جملة حرفين
عطفا على من ذي عمل وعطف التمييز وجملة تحكى حرفا اسمي واستفيد تضعيف ثاني الثنائي اذا
سمية بكلمة على حرفين ثانيهما حرف لين كلو وفي وما الشرطية فلا تضعف ثاني الحرفين فتقول
لو وفي وما فتجعل بالقا من التضعيف ما تجعل بلو ولو بابا فتجمع العلماء فنقله
الثانية بعد حاشية جعة محذوف لي حرفين ثاني الساكن والعطاف ومعموله انه اذا لم يكن
لينا لم يغير كمن فيعرب اعرابا بيد ودم هذا حكم الكلمة المستقلة وكذا بعض الكلمة فيجب تضعيف
فيه وسر من قول وبيع ونحو قم ومن بت نحو لغرابية بيد ودم وارد دب اذا سمية بشاء من قولك
منه شيء ورد ت اليه ما حذف منه حال التسمية وذلك كثير ودم وعلم ان المراد دو الثنائية
وقوله السابق ثاني الثنائي وليس كلامه للاعرب والاشموني ان المراد انه اذا سمي به الاحرف فحرف
منه احرفا لانه لكن حرف معنوي لعاملة والانجاء ولان الوضع على حرفين مختص بالحروف
وحكى لابد خلها الحذف الاشفوذا لا انه تعريف وارد لا الحركة الثانية حرف وجيشن حرفا ان
وان سميت بحرف يسير بعض كلمة وكذا متحركا الكلمة تحل بتضعيفه من جنس حركته وتعلم
كونه ليس بعض كلمة والمقابل الثاني واما معمول مقدم بتخيير وهو يجوز له على هذا باعتبار
تحرعوا ومعنى العموم سواء كان لينا او غيره حرفا بالفتح او غيره ومعموله ان حرك ان العلمي به اذا
كان ساكنا وليس بعض كلمة كنا افاعة لم يحكم له بما ذكر وان يتكلم عليه في التسهيل قال المرادي و
الغياس ان يختلف له بهمزة الوصل لانه هو ونه سعيد فاجاب فيه قول التوضيح الشرح فيه وان سكن
كعل بتضعيفه وجنسه وحواب الشرط مفرد ان ضعف والمعنى نحو ابنه ضعفه وبالجزم
في ضعف ان يكون معاملا والغرفية على ارادة بمن العفا ثم فيه حسن قريب بلا اذا سميت بتاء
من التاء المضمومة وكذا الف لتك المفتوحة والمكسورة قلت تو تو وتو وتي وجه بعضا
سكن فالهمز اولى العول منه ضعفي وان كان الحرف العلمي بعض كلمة وكان ما
كنا كالباء وان ابتدأت عليه بهمزة الوصل والعصف وان سكن الحرف العلمي به حالة كونه
بعضا فالهمز اي زيادة همزة الوصل قبله اولى من زيادة الحرف الثاني فيه عليه وقال في التسهيل

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

وان كانت في بعض كلمة وهو ضائك فيا الحرف الثاني قبله على الهمزة وبعدها الواو على رأي الشمني وتقول في الهمزة
بالياء وقيل على الاول في وعلى الثاني وهو رأي سيبويه اي واستشكل بان الحرف الاخير حركته حركة الاعراب
فكيف يقبل مع ذلك همزة الوصل لبطلان الحركة بما عارض كما في الامر لانا نقول معنى عروضها انها حرفت
بعد ان لم تكن وهذه ثبت لها ثابتة والاعراب لازم لا بد منه وان لم يكن العمل به فتح كيا وهو بعض مجموعة
سيبويه والخليل انه يقع وجنس حركته جاذا سميته بالتاء المضمومة وقيل قلت تراو بالمعنى
هذا وقيل قلتا فاو بالمكسورة وقال قلت وهذا معنى قوله المعرفة فيه فعقى اي فعقى
السعق المتحرك وجنس حركته وعلم ان المراد المتحرك والاشياء به مقابلة الساكن ومنه بما
يكمل بالفاء ان كان ما قبلها جاذا سميته ليا اقبل قلتك قبلو بالمعين ان كان جاء جاذا سميته بقاف قبل
قلت قب وباعرها ان كان لا اجاذا سميته بلاع قبل قلته قل او يكون على هذا الثاني ذهب به التسهيل
وهذه هو الشيخ النحو على الخلاصة اسم الاشارة اشر بذا المذكر ودا اي ودا الا به الشر كبير والا جراء بين المحض
والحاطين بالتاء ويكفي قوله تبت نعمي على الجزاء عائبة سعفا وربما لتزاد العائبة الزاي
اي تزداد الشيخ وكقوله تعلم كمواري بين ذلك اي بين ما ذكر من العارض والشر وفي قال الاشر اي يشار
للمؤنث بين تغليب الصبر با او بيا بين ان ذال التاء او ما يجمع بينهما وذلك لان التاء والياء قد تكونان للتأنيث
نحو ضاربة وتضربين بتاء وذا كالة والتي وفي وذا كما هو هو ما بالجمع بين التاء والياء وما نقول
ان التاء والياء ههنا علامتان تانيث بل نقول تخص ابدالها بالمؤنث دون المذكر لانها يكونان
به بعض العرب فم علامة تانيث فاله الرضي وان تثنى المذكر تشي وذي تثني غير الرفع فقوله تثني اي ورفع
بدليل ما بعده وقال الغبار انه يقال بالتثنيتهما ذيان وتيان لكنهم حذفوا الياء لعلى السي
تثنية المعرب والتعين وذهب الاكثرون ان ذان وتان صيغتان موضعتان للرفع وذين وتين للنصب
والجر وانها مبنية لثبوت علة البناء فيها كما في الفعود وقال بعضهم معربة لاختلاف اواخرها
باختلاف العوامل التي اختلفت عليها ودعوى ان كل واحدة منها صيغة مستانفة خلاف الظاهر وذ
بين تين معطوف على المستثنى اقصد بعقه وبين الرفع اي المرفوع معطوف على التي تثني وبد الكلام
صفة مقدرة اي صفة متعلقة بالواو وشي على شيء بعاملين على ان الاخفش ويحتمل ان يكون دان
تان معطوف على ذا بجزء الاذان وذين تين معطوفين عليه وبين الرفع معطوف على ما قبل
الكلام وهو ما فيه قبله وبأولى يشار لجمع والعقل وليس معنى الاطلاق انه لا فرق بين
المذكر والمؤنث والعاقل وغيره ولكنه بالياء لان بعده مجهول الاطلاق على الياء لا استثقال الكثار

تغليب

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

تغليب في الكلمة الثمة في اولها والواو في اخرها ويمنه ابيت اهل الكوفة نحو التحقي والنحوي بالياء
مع ان اصلها واو وانما كانت العرب اولى لانه لغة الحجازيين وبها جاء التنزيل وذا الكاف اذا
يعود اللام اذا شئت هذا يعني اي الكاف الحرفية مشار بها القريب وادا الان المشار
اليه بعيد ما جيء باسم الاشارة ملحقا بالكاف وحرفها او به مع اللام وفيه هذا الشارح ان المشار
اليه وتبيين فيها والمشهور ان له ثلاث مراتب ومرتبة قرب ومرتبة توسط ومرتبة بعد ووردوا بي
ما لك بارعة اوجه ذكرها المرادي جانظر وانما احتاج التعبير على ان الاول وهو المتوسط
على ان الشارح بالكاف واللام لان اسم الاشارة انما وضع للمشار اليه حسا ولا تكون الاشارة الحسية
الا بحاضر القريب الذي يطلب ان يقع مخاطبا فلما انقلبت به الكاف اخرجته والملاحظة الخطاب
اذ لا يخاطب انشار بكلام واحد الا ان جعلها بكلمة الخطاب نحو يا زيد بن جعلتما لو جعلت احدهما
على الاخر نحو انت وانت جعلتما مجازة دافعا فلما وقع اخرجته الكاف وان يكون مخاطبا حيث
اخرجته فلا وقع فلا تقول يا هذا الا كما لا تقول يا نفلاوقع فالكاف توجب كون ما وليته
فما يليه التعبير عنه نحو فلان فالكلام او ان لم يعيشي حضور اذ ربما تقول هذا مع حضور
غائب المخاطب فلما اوردت الكاف به اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان هو موضوعا للحضور
طرح الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال المتوسط فاذا اوردت التنبيه على البعد
حيث بعلامته وهو اللام وعلى ان الكاف مرتبة المتوسط لما اخرجته الكاف عن الخطاب ولم يبلغ
لنزلة طرفا فيا هكذا ولا انكر صاحب هذا القول ان البعد قبله وان بعضه اقل من بعض فمن معنى
المتوسط والبعد وانما انكر تحصيل الافادة بلفظ ان بعلامات الاشارة ولعل هذا قد يحكم للمتوسط اذا
كان جهة وبه الكثير وجهة بعده تارة يحكم القريب وتارة يحكم البعيد به التعبير عنه فتقول هاني
رجلا وقلت بعد هذا الرجل تقاربوا اخر بلا ليقا مماثلة هذا القرب اي هذا المذكور عن بطلان الحكم
عنه وان كان ما فيا الا انه جرى عرفه فلما انه حاضر ولك ان تقول بعد قلت ذلك لان جاز ما لك
ذلك القرب لان المخبر عنه غايب وكذا تجوز ذلك في المعنى الحاضر اذا ابتعد ذكره فيجوز اسم الاشارة
بلفظ الغيبة والبعد نحو ذلك الكتاب الغائب وذلك فيما علم بالبعد عن المشار اليه المعنى وهو
ما يدرك بالحس وهذا يبطل كل التشنيع الادلة التي نقلها المرادي عن ابن مالك وهو ان التعبير بذلك
عن حضور سلام على ان انتفائه شائع في القرآن وغيره ولا واسطة بين التعظيم الا العشر والسواد
والتي فارقت ها استثناء وقوله والتي اذا شئت هذا اي الا انه من يجيز تغليبه لغة دون اخرى

Copyright © King Saud University

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

وبالجمع [illegible] وهو [illegible] وهما اخص [illegible] الشبه وانما امتنع ذلك كراهية للاستطالة بالجمع ولا
جتماع التشديد [illegible] والجمع اذ لو جمعت اللاتي لا التبست بالجارة [illegible] الخطاب [illegible] آية
لاجتماع الزوايد [illegible] للاخيرة وللعقلاء واقتصر هنا وزاد للبعد وانفردها لاى [illegible] الكلام يجوز
الزوائد [illegible] بالالفاظ المتقدمة لانكماعة به العاقل وغيره ويختص بغيره بالجار
فمنها هنا [illegible] يكون بغير [illegible] عليه الكاف وحدها او مع اللام وهذا المراد بما تقدم
الا ان الكاف مع هذه اللفظة تلزم حالة واحدة ولا تتصرف تصرف الكاف مع ذا ونحوه فانها
مع ذا ونحوه تتصرف تصرف الكاف الاسمية في الغالب فتفتح مع المذكر وتكسر مع المؤنث و
تلحقها علامة الاثنين والجمع ومع هنا تفتح ولا تلحقها علامة وقال ابن مالك على هذه التعر
فة [illegible] وبه الكاف [illegible] بكاقات [illegible] على حرفية هذه
الكاف [illegible] تنوينها مع الالفاظ المتقدمة [illegible] اسميتها وانه يعين حرفيتها انها
لو كانت اسما لم يبن لها اعراب الا الجر بالاضافة واسماء الاشارة لا تضاف اتفاقا وايضا فانه
[illegible] وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع قوله وزداى على بعضنا هنا ما تقدم من
الكاف [illegible] واللام [illegible] والباء الداخلة عليه على الضمير العائد على هذا [illegible]
منطوق على [illegible] التعبير وجملة [illegible] وهو [illegible] هنا
وقف [illegible] الضمير المجرور [illegible] مذكور [illegible] مع ارادة البعد
وليس يعقل المكان [illegible] والعبارة على حذف مضاف اي وبها اشارة المكان
التعبير [illegible] الالفاظ اي وردت واستعملت اولها هنا بفتح الهاء وتشديد النون ثانيها
ثم بفتح [illegible] وتشديد الميم ثالثها هنا بكسر الهاء وتشديد النون [illegible] تحقيق اللفظ
المتقدم [illegible] الكاف واللام هذه الالفاظ لا تتصل بها [illegible] على البعد المراد [illegible]
وقد تتصل الكاف بهنا [illegible] التسهيل قال الزواهي فيقال هناك وهنالك [illegible]
الهاء وكسرها مع تشديد النون قوله وقف اي على هذه الالفاظ باجتلاب الهاء فيقول
ثمه [illegible] بالوقف على ثمة [illegible] وهاهنا [illegible]
قوله [illegible] ذلك في الالفاظ السابقة كلها وانما قيد به هنا بالتخفيف
والتشديد [illegible] هنالك [illegible] ولا الزمان وقبله اذ جاء
[illegible] قال الزواهي كذا [illegible] احتمال ارادة المكان

وكان

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

وكانه قيل وذلك للمكان الذي كان [illegible] جائز [illegible] كثر او كثرا وقليل [illegible] اذا
الامور [illegible] لاجتماع كون الا
شارة للمكان والثاني كقوله حيث [illegible] ولات [illegible] وبه [illegible] كانت [illegible]
[illegible] اشارة الى الزمان منصوب على الظرفية وحيث [illegible] رجع للابتدا
وخبر [illegible] قبله واجرى الفعل مجرى المصدر [illegible] هذا الوقت واحسن
وذلك ان يقال ان [illegible] مضافة الى الجملة الواقعة بعدها [illegible] واسم لا [illegible]
هنا قوله [illegible] الوقت [illegible] **المعرف بالاداة** [illegible] على [illegible]
يعني انه [illegible] الى [illegible] لا بقوله تعالى [illegible] الكتاب الذي جاء به
موسى اذ [illegible] او دون [illegible] والعجاب
ابن مالك باب [illegible] معني بالغلبة [illegible] بالخطاب
[illegible] عليهم الكتاب دون [illegible] قال [illegible]
[illegible] انه [illegible] الموصول [illegible] هو [illegible]
له [illegible] التسهيل [illegible] العطف به قوله [illegible]
[illegible] يليه موصول [illegible] ال [illegible] تعريف وسيبويه [illegible] عليه [illegible]
[illegible] التعريف [illegible] مذاهب [illegible]
[illegible] الوطن [illegible] لكونها [illegible]
[illegible] الساكن قبلها [illegible]
[illegible] ابن مالك [illegible] المرادي [illegible]
ان [illegible] اللام [illegible] بشرح الكافية عن سيبويه [illegible]
والهمزة [illegible] للوطن [illegible] بالساكن [illegible] على خلافه [illegible]
[illegible] النكرة [illegible] ونقل ابو حيان [illegible] جميع النحويين [illegible]
[illegible] عليه [illegible]
[illegible] المعرفة [illegible]
[illegible] عامل ضعيف [illegible]
لانه [illegible] الشرط [illegible] على المذهب الصحيح [illegible] العامل

Copyright © King Saud University

والمعقول لم يتغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده فالفصل به كلا فصل ولا امتزاج الشاء من اللام وما ء خلافه كان الرجل مغاير الرجل حتى جاز تنوين الهاء فاقتضى بقى ابقاء ومن انما يكون اذا الاولى وحرفا معرفة ووضعت ساكنة لم يتحكم الامتزاج وابقاء دليل التنكير الذي هو حرف التعريف على حرف وهو التنوين فالاولى ان يكون دليل التعريف فيلم اه قلت الظاهر ان مجيئه من تتبع الخليل لغة ادلته وجواب عما اشار له الرضي ان الخليل انما يدل بان ال برمتها معرفة يقول بتنزيلها منزلة الجزء من مدخولها ولذلك لم تعمل في التنزيل المذكور لا يتوقف على كون المعرف اللام وحدها والهمزة وان كانت حتى همزة قطع لانها عوملت معاملة همزة الوصل في السقوط في الدرج كما تقدم فالجواب به كلا فصل والمغاير الرجل هو الرجل بالهمزة لا بيرونها جلهما دخلت ثبوت المغايرة وجه كونها دليل التنكير حرفا واحدا انه متصل بما قبله وتتمة وتكميل له وكما كان التعريف اشرف استدعى ذلك تصور دليله وكونه اقوى من بنيته حرفا فلذلك وتجوز وضع كلمة صيغة التنكير على حرف واحد ساكن فاء ه الوضع لذا لا اجحاف وتخفيف ومن هنا لا لا شرعية واستخفاف الهمزة قوله وسيبويه فاعل بمجزوم بدل عليه السياق ولام خبر مجزوم يعود على حرف التعريف قوله وقال سيبويه هو اللام وجعلنا قوله اللام حرف تعريف على رأي الخليل فقط وان قيل بنظيره الخلاصة انه يشمل الحرف على سيبويه لانه اشار منها ذكره وعبر قوله اراد انه ينسبه لغيره لعدما اقتصر عليه عهدية معهودها ذهنا وحضورا او بما علم او بدا الذكر شعر الى المعرفة الى عهدية وجنسية والعهدية ثلاثة اقسام التي للعهد الحضوري وهي التي يكون مدخولها حاضرا في الخارج نحو كشانتم رجل شاعر ومنه تلك التي للعهد والتي للعهد العلمي وهي التي لا يكون مدخولها مشاهدا ولا متقدما به الذكر لكن تقدم العلم به نحو اذ يبايعونك تحت الشجرة والتي للعهد الذكري وهي التي يتقدم ذكر مدخولها نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او غيرها جنسية ان خلفها كل مجازا او حقيقة وما وغيرها او هي الماهية اي وغير العهدية جنسية وهي على ثلاثة اقسام التي تخلفها كل تجوزا وهي لشمول خصائص الجنس نحو انت الرجل علما وانظر به هذا وتخفيفه في حاشية الرماني وهو القابل الذي ذكره لهذا القسم يعبر عنها لا سيتغراق العرف نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او صاغة مملكته فانه لا يقال لا يراد فيه تجوز لانه ليست لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلده

الامير او صاغة مملكته اه قلت العرفية دالة على ان المراد بعض الافراد الجمع الامير ارادها يختص طاعة البلد او المملكة ومن شمول حقيقي لا تجوز فيه نعم يقال فيه تجوز واغلب به مقابل حقيقي وليس المراد به مقابل المجاز بل الاطلاق الحقيقي فيه مقابلة العرف والاطلاق العرفي اطلاق حقيقي بمعنى انه ليس مجازيا نعم يكون مجازا اذا اريد كل صائغ من اطراف الارض من مراد ما جمع قوله او حقيقة اي القسم الثاني التي تخلفها كل حقيقة وهي الاستغراقية نحو وخلق الانسان ضعيفا وعلامتها صحة الاستثناء من مدخولها نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا فلو لم يصح ذلك فالماهية اي القسم الثالث التي لا تخلفها لا حقيقة ولا مجازا وهي لتعريف الماهية نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي فانها ليست للعهد الخارجي وهو ظاهر وليست للعهد الذهني لان جعل كل حي ليس من ماء ما وليست للاستغراق لانه يتغير المعنى وجعلنا كل ماء كل شيء فيلزم اجتماع الحياة في كل شيء وهو واضح البطلان والابطال هو مقابلة المجموع بالمجموع كما في ركب القوم دوابهم لا كل شيء من المعقول الاول لجعلنا وانما هي لتعريف الماهية الحاكم عليه والحكم هو الجعل المعتبر للاستغراق الثاني فيلزم ان يكون ثانيا لكل فرد وافراد الماء نحو استعمالا الا ان يقال فيه قرينة خطابية كلية فانها كل شيء فانه الجعل كل ماء فيكون نظير قولك كل واحد من القوم ركب كل دابة وبالجملة انها في التعريف اذ خلا المحكوم به عما يجيز الاستغراق عند اشتغال المحكوم عليه على ما غيره ومن ابيع ان يقول الكل القوم ركبوا دوابهم حمل على الا ان تكون للحقيقة والجعل لا يدل على ارادة الافراد ومدخولها العموم يتوقف عليها كما في جعل افراد الانسان مثلا وحقيقة وكونه ومياه مخصوصة انما هو لتعلقه بالفعل لا بوجه النفي وقد سلمنا عن وجه وكونها في الاولى للحقيقة دون غيرها فاحسن هذا والله اعلم والتقسيم في آله وغيرها كافي مذكور وهو التي تخلفها كل لا الجنسية فان التي لتعريف الماهية جنسية وقد رجح المحشي في الشرح هذا التقسيم بل صرح التفتازاني وغيره بان التي لتعريف الماهية لا من الاقسام الاستغراقية والتي للشمول الخصائص قسمان منها حملا على ما ذكروا اسقط العرفية واعلم ان هذا التقسيم الذي ذكره المحشي بتعلق بنحو قوله تعالى بالله الرحمن ونحو قولك دخلت السوق واشتر اللحم فان ال فيهما ذكر ليست شيئا من الاقسام المذكورة وعند التفتازاني ان هي للعهد الذهني هنا ينظر هذا او اجاب عنه الشيخ من انظره ورده في حاشية وقد اجاب عن التعريض والله اعلم فانه من القسم داخل في التي للعهد العلمي بناء على ما افاده ابن الحاجب وغيره

Copyright © King Saud University

وان العلامة في مثل ذلك للعهد الذهني وعليه صاحب التلخيص حيث قال وقد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن
وقال الرضي الاولى ان يقال المعرفة ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية ثم قال وانما قلنا الى خارج لان كل
اسم موضوع يدل على ما يسبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه فعلى هذا كل لفظة فهو اشارة
الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم نقل الى خارج لدخل في اللغة جميع الاسماء
معارفها ونكراتها قيل فيما ذكرنا ان قول العلامة في قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان يأكله
الذئب ان اللام اشارة الى ما هو في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشيء لان هذه
الجائزة يفهم من نفس الاسم المجرد عن اللام وما جاء من تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العلمية
في نحو اسامة لفظية اهـ قلت وهو وجيه كما نرى على عموم التعرفة من اسم الجنس وعلم الجنس وان الحاجب
لا يسلم له ذلك بل يجوز فيهما وعلى الفرق بينهما بعد ابقاء اسم الجنس النكرة والمعرف بلام الحقيقة
التي للعهد الذهني بعد ذلك الفرق فليس المعرف بها حينئذ مشارا به الى ما ثبت في ذهن المخاطب
ان ذلك اللفظ موضوع له فقط بل من حيث تشخصه في الذهن بالوجه المتقدم في علم الجنس وقد صرح
ابو اسحاق الشاطبي وغيره بان علم الجنس مرادف للمعرف باللام التي للحقيقة وانما يفترقان في معيّن
التعريف فانه في علم الجنس مستفاد من جوهر اللفظ وفي المعرف باللام منها مع حينئذ اندراج المعرف
بها في هذا القسم في المعرف باللام للعهد العلمي غاية الامر ان المعرف باللام للعهد العلمي تارة يكون
جزئيا خارجيا كالوادي والشجرة فيما تقدم وتارة يكون معنى ذهنيا كما ترى واعتبر ذلك المعنى الذهني
في ضمن جميع ما صدقاته وهي التي تقول فيها الاستغراقية والتي لشمول الخصائص [illegible]
وحيث تشخصاه هنا وحمل ما صدقاته على الجميع او الخصائص للمرة به لما سبق انها قسمان من التي
لتعريف الماهية فقول الرضي اللام كلها لا معنى للتعريف فيها الا التي للمعهود الخارج مبني على
ان التي للحقيقة مشار بها اليها من حيث هي وقد علمت منعه وقد عرفت مما سبق ان هذه المعاني
اعني الاستغراق وشمول الخصائص والعهد الذهني راجعة الى معنى واحد وضع لم يستعمل اللغة
الا هو والتعدد حسب العوامل والمقام ومن تعبير [illegible] ليست الاشارة للجنسية او العهد
بل للماهية كما عرفت بنفسه والعلة ان انما اذا نابت عن الضمير [illegible] وذلك وجم الطائفة
في التعبير انه لا بد من ان يكون رابطا اولا ما لا ول نحو فان الجنة هي المأوى اي مأواه والثاني
نحو واشتعل الراس شيبا اي راسي وعلى [illegible] وجعل المتكلم والمعجم والطلاق
العلم انه اوجه منهما ومن ضمير المخاطب كان تقول لصاحبك ان زيارة مقبولة اي زيارتك وعلم من

تعبير

تعبير في الصلة بالضمير انما الاشترى عن الظاهر وفي الكشاف انها تأتي خلفا عن الصفات اليه وان كان ظاهرا نحو
وعلم آدم الاسماء كلها اي الاسماء المسميات [illegible] وفي التسهيل ان يكون الضمير في غير
صلة وصفة لا يجوز زيد النعم ضرب الظهر والبطن اي ظهره وبطنه وقال الرضي وذكره الشيخ [illegible]
حسين عوضا عن الضمير في نحو مررت برجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا تعوض اللام عن الضمير
في كل موضع [illegible] الضمير كالصلة والصفة التي هي جملة والخبر والوصف المشتق وجوزه غيره
نحو قوله [illegible] الضمير المتكلم وقد زيد في
كالسبع وفي النجم وما عرفوا بما سمع اي ترد ال زائدة نحو زيادة لازمة كالتي في علم قارن وضعه نحو السبع
علم نبي عليه الصلاة والسلام والتي في الموصولات نحو التي [illegible] وما عرفوه كذا
الداخلة على الاسماء ما ذكر معرف بالعلمية والصلة والاشارة وقد تكون زائدة غير لازمة كالتي
الداخلة على التمييز في نحو قوله صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو ولم يذكرها المصنف [illegible]
جرى في الخلاصة باختصاصها بالضرورة ومعنى كونها غير لازمة انه لا تلزم التمييز [illegible] النفس
والتخيير ما زاد به المحشى على الخلاصة من ذكر التقسيم البديع الاتي وان وذكر بيانه ان الضمير

الموصول هو الذي مع التي [illegible] اللذان واللتان [illegible] جمعه الذين جمع العقلاء
[illegible] الموصول ضربان حرفي [illegible] واسمي [illegible] على
قسمين [illegible] المعدد [illegible] معنى [illegible]
السنة وهو الذي للمفرد المذكر العاقل او غيره والتي للمفرد المؤنث عاقلة او غيرها واللذان
لتثنية الذي واللتان لتثنية التي واكتفى بما ذكره في اسماء الاشارة نحو ان هذان وهاتان [illegible]
لتشابه البابين ويعلم ايضا اعتقاد اللذان واللتان [illegible] حكم الاعراب
بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا والذين جمع الذي وهو مختص بالعقلاء كما قال عم العقلاء وفيه
الشبه على باب الخلاصة [illegible] المعدد المذكر [illegible]
[illegible] بعقلاء [illegible] والتي [illegible] واللات واللاتي
[illegible] واللوات واللواتي واللا واللائي جمع المفرد المؤنث وقد علمت المراد بالشبه في كلامه
وجاء به الشبه على ما به الخلاصة وعلى الذين [illegible]
في شرح التسهيل قال [illegible] انه اسم جمع وعليه اشكالات [illegible] مع اجوبتها في تاليف
لصاحب الصلة [illegible] قلت هذا [illegible] ان التي [illegible] العاقل

Copyright © King Saud University

وغيره والذي يختص بالعقلاء قلت اجاب عنه في شرح التسهيل بانه جمع الذي مراد به العاقل وغيره في الذي
زاد ابن القاصح ان الذي يجوز ان يكون جمعا للذي مراد به العاقل وبين خلافه غير العاقل والحقوا به تغليبا
على قياس الجمع المذكر في تغليب العاقل فيه على غيره وقوله هو من الجمع اسم جاز عند البصريين ابو الحسن وابو
عبيدة في العالمين فانه جمع عالم مراد به عالم الانس والجن والملائكة عند الثاني والصناف الخلق
العقلاء وغيرهم عند الاول وكما ان الجمع خاص على الثاني وكذلك مفرده وكما ان المفرد عام على
الاول فكذلك جمعه فان قلت الجمع من انواع التعريف وهو مختص بالمعربات قلت يجاب عنه
بما اجيب به عن القول بتثنية ذين وتين واللذين واللتين من ان هذه الاسماء فارقت الاسماء المبنية
غلبة شبه الحرف بدخول بعض انواع التصريف الاتي انما تثنى وينعت بها وتصغر ويدخلها
النقل والزيادة والحذف كما هو مقرر في مواضعه فلما دخلها ما ذكر تبعته التثنية لان الجنس
يانس بجنسه ويتبع بعض اجزائه بعضا وقوله يقال في الجمع فان قلت المعرفة لا تثنى ولا تجمع
حتى يقدر تنكيرها والموصول لا يقبل ذلك قال في شرح الشذور وانما قلت في ذين واللذين
لا يقال لانهما ليسا بمثنيين حقيقة اذ لا يثنى من المعارف الا ما يقبل التنكير وذا والذي لا يقبلان
التنكير لان تعريف ذا بالاشارة والذي بالصلة ومعه ما يلزم من ان ذا والذي قلت المانع من ذلك
في اسم الاشارة الا الحسية التي هي بعشابته وضع اليد على الراس كما ذكر واما الموصول فمنع فيه
بالعهد الذي في الصلة وهي منفصلة عنه والتثنية لم يوجد فيها مانع وقطع النظر حالة التثنية
والجمع عن ذلك العهد فيقدر نكرة ويثنى ويجمع ثم يعود التعريف بعدهما كما ان العلم لا يقبل التنكير
الا بقطع النظر عن وضعه والعهد باعتباره لا يقبل التنكير لانه وضع لشيء مع جميع مشخصاته
على ان الموصول كثيرا ما يراد به الجنس فتوافقه صلته وتكون غير معهودة فان قلت لا يجمع هذا
الجمع في الا صفات الا ما كان علما او صفة والذي ليس واحدا منهما قلت خرج عن واحد بانه شبه الصفة
كما في جهة الجمع لا العقل واسماء الاشارة والموصول بعض لفتها ولتزام النعت به كما يجي في لا ليس بجمع
بعض لنيابة فان قلت الصفة انما تجمع هذا الجمع اذا قبلت التاء او دلت على التفضيل ولا يقال الذي
يقبل التاء بدليل التي لانا نقول التي صيغة اخرى اذ لو كانت هي الاولى لدخلت التاء على الاولى كما في الاسماء
المؤنثة قلت يجاب عنه بما اجيب به عن قوله انما جمعت الجمع المذكر مع ان لها صيغة اخرى
لانه لا يشترط فيه قبول التاء لفظا صيغة المذكر على حالها وانما لم يجر مع ان الجمعية معارضة لشبه
الحرف لان جمعه غير متغير كما في ورد به لفظ لا اعرابه والحاق علامة الجمعية واجزاء الجمع ... واحد

وعما يدل على انه جمع انه خالف الجمع كما قال ابن الحاجب ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة
بتغيير ما فالاول فيه هذا شامل لسائر الجموع حتى المذكر السالم فانه وغيره فقوله بحروف مفردة
اسم الجمع كابل وغنم فانه ايدل على الآحاد بحروف مفردة لان المفرد بغير وشاة وانزالها النعا
لب على اسم الجمع الا بكونه واحدا وبعضه واما ما له واحد وبعضه ركب وصحب فلا يقال انه اسم
جمع الا بدليل يبطل جمعيته وهو فيهما ليس وان اراد الغلبة وجموع الكثرة لا تقع على بعضه
وقد يسمع فيها ذلك فاذا تقرر هذا فالذي المذكور دال على الذين الذين هو احاد كل
وحال الذي وكذا دليل على انه ليس واحد انه كما ان ركب واصحابه الجمع موضوع للآحاد المجتمعة
دالا عليها دلالة تكرير الواحد بالعطف واسم الجمع موضوع لمجموع الآحاد دلالة المفرد على
جملة اجزاء مسماه واذا تاملت في الذي وجدته والعقيل الاول لانه لا يعم في الا افراد بمجرد
ها حتى انعطا تجرد ومن النذر فيما وانما يعين في الدلالة ولو كان انما اسم جمع لجاز افراد
الضمير العائد عليه وهو ممتنع لتعين الضمير بوجوب المطابقة معه وقوله ما والذي والتي وكل
ــ الموصولات المشتركة ستة وما والذي وذو وذا والتي الثلاثة الاول اشتراك بحسب اللفظ والمعنى
معا واتيا للموصولات المتفرقة المشار لها بقوله انما تستعمل في معانيه التي تستعمل فيها افراد
وتذكير وتانيثها في العالم وشبهه وما ذرج فيه اي من قبل الاطلاق وضعها للعالم وهو مخصوص عند
علم الكتاب وغيرهما لعالم يعبر بالعاقل من الخواص يطلق فانها واقعة على الله تعالى والملائكة
على غيره العالم فكل مقابل الاول ان يشبه به وينزل منزلته وذلك اذا نسب اليه ما يختص بالعقلاء
كالدعاء بقوله انظر من يدعو من دون الله من لا يستجيب له والنداء في قوله اسرب القطا هل
من يعير جناحه لعلي الى من قد هويت اطير الثانية ان يجمع مع العاقل فيما وقعت عليه من
نحو كمن لا يخلق وقوله الم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض الثالثة ان يجتمع معه في عموم
لفظ كان فصل بمن في نحو ومنهم من يمشي على اربع فيه وقعت على غير العاقل لاجتماعه مع العاقل
في قوله كل دابة فانه لف لما يمشي على وجه الارض وفي التفصيل الاخير من بقوله وما ذرج فيه
وسوى العالم ما في نحو عالم ووصفه وما اندرج فيه وكذا انما استعمالها اي فانها للاطلاق وضعها لسوى
العالم وصرح نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق وتجيء الانواع من يعقل نص عليه ابن السراج وجماعة
الجاري وتبعه ابن مالك في صفات من يعقل مثله الزركشي بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء
ورد الاول بانه النوع لا يعقل فيتنكر مع ما قبله ورد الثاني بان النكاح انما هو للعقول ات العقل

Copyright © King Saud University

وفي الكشاف وتبعه البيضاوي قال ما طاب ذهابا الى الصفة فان السعريع استعملت على الشابه مع اختصا
صها وعلميته في اولي العقل لان هذه الصيغة انما هي اذا اريد الذات اما اذا اريد الوصف فلا يمتنع ان يراد
الوصف دون الذات عن ما قال لا كما تقول طار بن زيد جاء ظراع كريم والكم عاشيت ومولاه الرجال الغلام او الغلام
قال ولهذا المراد الصفة اي انكحوا الموصوفة بأي صفة اردتم البكر والثيب والشابة والعجوز الى
غير ذلك ولو ظاهرا هو وبين التعليل المراد به الانواع البكر والشابة وضدهما ونحوها وهذه الانواع
وان كانت عاقلة لكن لم تعقل من حيث عقلها بل من حيث تلك الصفات الخاصة والذات معقودة
بالعرض ونحو الرجل فيه على ان الشيء اذا عقل من حيث ذاته لا من حيث عقله اي ما كان الحكم عليه مما لا
يحتاج فيه الى ملاحظة العقل عبر عنه بما نحو ما خلقت بيدي فان الذي كان انما كان على ما
نعبد لا من باب المعبود لا لذلك مع كون المعبود له عاقلا ولما كانت الصفات المذكورة هي المقصودة
بالذات فلا ان ذلك وصفات من يعقل ولم يعبر بمن تعبيرا بذلك نظرا الى كون المعنى انكحوا الطيبات بل ليس
المعنى عليه بدليل انه لو اريد الطيبات في الصيغة لما فيد لذلك وانما المعنى ما اردتم واخترتم وظهر لكم
وبهذا التقرير سقط الاعتراض والله اعلم وقد قيل انه اجاب بقوله تعالى الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم
جاءه العلو كله مفعول ومن حيث العلل لا حيث العقل فهو كلام الله او الكلام الذي يكون فيه
توصف العلم بغير الذي تكون عليه لنوعه وكذا قيل في الشرح لما هي فيه للوصف بالاية الاولى ولما هي
فيه للنوع بالاية الثانية وقد علمت ان الحرف فيه المعنوي في انها للعالم مع غير العالم نحو فيه
له ما في السموات وما في الارض وقيل في انها للمبهم امره كقولك وقد رايت شبحا من بعيد انظر الى ما ظهر
قوله سوى العالم مجرور بالاضافة مقدرة يدل على ذلك ما قدره به من والظرف خبر مقدم وما مبتدأ موخر
والجملة معطوفة على جملة من للعالم وليست الواو عاطفة للمفردات وسوى معطوف على عالم وما
عطفا على من لما فيه من العطف على معمولي عاملين مختلفين وان المعطوف على خبر مبتدأ خبر لذلك
المبتدأ وذا انه غير صحيح وهم من خصصه ومما يعادله انه انها تكون لما لا يعقل ولغير العاقل ومن كذلك
خواص المعرفة والمعرفات ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور وذو عند طيء اي يعني من
الموصولات المشتركة واستعماله كذلك مخصوص بلغة طيء والاكثر انها تستعمل عندهم
بمعنى الذي وفروعه فيقولون ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلنا وذو فعلوا وذو
فعلن قال الشاعر فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت والمشهور عندهم فيها بنا
وما على السكون الواو والشرا حي في الحكمة فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا اي حيث تشبيها بنى

بمعنى

بمعنى صاحب وحكى بعضهم اعرابها منقولة منها لا شرا كما جاء المنقول الى الوجه بما مر ومثله
تلغ ذا وان تشر ولم جاء من اذا او ما ... والموصولات المشتركة ايضا كلمة ذا بشروط ثلاثة
الا تكون ملغاة وفرع هذا الشرط عكس ما فيه الخلاف وتاخير من تقديم الاستفهام لا يمنع فيه
على اعتباره وتقديم الاستفهام خالف فيه الكوفيون تعليلا ومعنى الغاء وجاز كونها مع اسم
الاستفهام المتقدم عليه فيصير اسما واحدا او بمنزلة المركب معناه الصحيح انه يكون المجموع
للاستفهام كقولك بعضهم ماذا تنسل باثباته بالالف لتوسطه لكونه اسمان يكون المجموع اسما
موصولا او نكرة موصوفة وعليه في الكتاب دعي ماذا علمت ساتقيه ولكن بالمغيب نبئيني
فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعي وقيل فقال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى
الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء وقال لان التركيب يثبت في الاجناس دون الموصولات ولا
انه يجري الالغاء وحده في الابدال واسم الاستفهام المتقدم عليه وفي جوابه ماذا قيل
ماذا صنعت اخيرا ام شرا بالنصب على ان المبدل منه وهو الاستفهام في محل نصب لان التابع يكشف
حال المتبوع ويجوز انه الاسم يكون فيه ولا نسب له سوى صنعت فلو جعلت ذا موصولة لم يكن لها
اعرابه فيتعين انه تكون ملغاة واذا رفعت البدل كان الاستفهام في محل رفع ولا راجع لم سوى
الابتداء والخبر للمبتدأ رفع وتبين بعض ما يطلع للجزئية سوى ذا فتكون موصولة وجملة صنعت لا تطلع
لذلك لان الصلة الخبر لا الخبر فيه فلذلك وما فعله كلام الشيخ من جواز حذفه مردود كما يأتي
ان شاء الله تعالى ونحو قوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل العفو بقراءة الرفع تكون جملة الجواب
اسمية فيترجح في جملة السؤال انه تكون كذلك ولا تكون كذلك الا لجعل ذا موصولة فلا الغاء
فيه مرجوح وفي قراءة النصب العكس وثاني الشروط الا تكون اشارية وفيه تذكير بذلك لانه يعلم من قوله
وقبل ذا جار معناه انما شرط به مساوات ما ذكر فيكون للمعود الذكر في جزء وذكره في باب الاشارة ان
الاشارية لا تكون الا للمعهود الذكر فيعلم منه ان ذا غير الاشارية على الجملة وبه الاشتراك وقوله
وكلها تلزم الى قوله وجملة ان جاءته من ان ... وبابه يعدها الجملة شبهه وفي جملة كلام
في اسم الاشارة انه لا يفتقر للارتباط بغيره ولا يتوقف معناه عليه وثالث الشروط ان يتقدم
عليه استفهام بما باتفاق او بمن على الاصح كقوله الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام
ضلال وباطل وقوله الا ان قلبي لدى الظاعنين حزين فمن ذا يعزي الحزين فهو خالف به هذا
الشرط الكوفيون فاجازوا موصوليته وان لم يتقدم عليه استفهام بالكلية وخالف بعض

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

النحويين في تجويز موصوليتها بعضهم وبه يعلم توجيه تأخير المصنف لها في قوله وذو ويحتمل أن تكون مبتدأ
حذف خبره لدلالة ما قبله عليه أي يشاكل كلا ويحتمل أن يكون معطوفا على الضمير المستتر في يشاكل للفصل
بمعمول وأي يشاكل ما ذكر في جواز جعلهن من الموصولات المشتركة ومن ثم فرغوا به مبحث العينيات فما
يتعلق ببنائها وإعرابها ومن وما وأي زد مستفهم به أي هذه الكلمات الثلاثة نزد
كل واحدة منها في كلامهم مستفهما بها نحو فأي الفريقين أحق بالأمن ونحو من إله غير الله ونحو وما رب
العالمين وشرطا أي نزد الثلاثة أيضا بمعنى الشرط كقوله أي حين تلم به ما ثبت والمرجا تحت خليلا
ونحو من يعمل سوءا يجز به وما تفعلوا من خير يعلمه الله ثم زد نكرة موصوفة أي زد ما تقدم وورود
ها نكرة موصوفة نحو مررت بمن كريم ورب من معجب لك وبما معجب لك وبموصوف بغيرهن أي شود أي
وما ومن تجيئهما صفتين للنكرة بقوله دعوت لما نابني فأجبني ونحو لأمر ما جزع قصير أنفه
وما ومن قد يقتفى أي وتجرد ما ومن أي تجيئها نكرتين تامتين ملتبس بها كقولهم دققته دقا
نعما وغسلته غسلا نعما وكقوله ونعم من هو في سر وإعلان زعم أبو علي أن الفاعل مستتر وما تمييز
وهو مخصوص بالمدح وهو مبتدأ خبره ما قبله أو خبر مبتدأ محذوف ولا تغير ما باب الكلام والزيادة على
الخلاصة وكل موصول ما لزم أبدا صلة بها تتم أي أن الموصولات كلها يلزم أن يؤتى بعدها
بجملة متممة له وقوله لزم أي في غير بعطفا أو بتقدير إعراب الصلة يجوز حذفها لدليل كقوله نحن الألى فاجمع
جموعك ثم وجههم إلينا أي نحن الذين عرفوا بالشجاعة بقرينة ما بعده ومعنى التعميم أن كل موصول لا بد
له من صلة سواء كان له وحده أو له مع غيره وليس معناه أن كلا لا بد له من صلة تخصه يعود بها لأنه
قد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر مشتركا فيها كقوله من اللواتي والتي واللاتي يزعمن أني كبرت لداتي
وهم وتعبيره بالابتداء حكمان أحدهما أن الصلة لا تكون إلا بعد الموصول ولا تتقدم هي ولا شيء منها
عليه وأما قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين فالجار والمجرور وبه شبهه متعلق بمحذوف تدل عليه الصلة أي
زاهدين فيه والزاهدين في الزاهدين وبطل من الزاهدين صفة الزاهدين موكدة كما تقول عالم من العلماء أو
صفة مبينة لا موكدة أي زاهدين بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا في الزاهدين لأن الزاهد قد لا يكون عريقا في الزهد
بحيث يعد في الزاهدين إذا عدوا ويكون حينئذ كل ذلك محتمل ولا يكون بدلا والمحذوف موجود من
معه وكلام ابن الحاجب صريح في أن المتعلق به مثل ذلك بعض الصلة لا محذوف قال في أمالي النحو أنه
في الكلام على قوله تعالى وقاسمهما أني لكما لمن الناصحين الظاهر لكما في مثل هذا الموضع أنه
متعلق بالناصحين ونحوه لأن المعنى عليه ولا ارتياب في أن المعنى لمن الناصحين لكما وأن الكلام إنما جاء

١٠ اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

به تحقيق معنى النصح بالمخاطبين وإنما ورد الاعتراض من ذلك لما جعلوا أن الصلة والموصول لا تعمل
فيما قبل الموصول وبعضهم عن ذلك أن لام التعريف في مثل الثلاث صورتها صورة الحرف المعقول جزء من
الكلمة حاز تكبيرها والأجزاء التي لا تمنع التقدم عليها وبين الموصولات نزلت كما جعل بينهما
بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو اسم مفعول ليكون مع أل كلا الاسم الواحد وبذلك
لم تعمل الجملة اسمية وذلك واضح ولا حاجة إلى التعسف اهـ والحكم الثاني أنه لا يفصل بين الصلة
والموصول بأجنبي فلا يتبع الموصول ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة أو تقدم تمامها
وقال الشاعر قوله لسنا كمن جعلت أياد دارها تكريت تمنع حبها أن يحصلا فظاهره أن أياد
بدل من ما بعد وإنه من جرو بدل والضمير المستثنى في جعلت في روايته في رجع جعل البدل كل الاول
والموصول قبل تمام الصلة لكنها قد ترد هكذا فقال ابن مالك قال الرماني وفيه نظر جملة
كل موضع معمول يفصل فيه هذا الشعر وقيل الصواب أن يكون دار منصوبا يجعل بدل
عليه المذكور والشعر يلائمني جعلت أيادا وجعلت دارها فقال ابن هشام وهذا مشكل لأن جعلت
معطوفا على لا يجعل أن يتعرض بعد الموصول بخلاف ضربت والكلمة ونحو ذلك ولا يصلح الأخفش
الاتباع عن ذلك بالجملة الثانية لأنا نقول شرط الصلة فيهما أن يتبع الموصول فيها إلا أنه
بعدها وجملة أخرى يعبر بها على يخلاف الشعر الظاهر أن البيت ضرورة ويستثنى من الأجنبي
جملة الاعتراض فإنه يسوغ الفصل بها كقوله ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا والاستثناء بقوله يأتي
التي وجد أيضا مقام الموصولات للصلة وذلك أن معناها التي وحد لها أي لا ينبغي لنا بها وجملة معنوية
المعني خبر وشبهها وظرفا أو من حرف جر وهو عائد وضالح كعطف الاول أو معرب الفعل
وشبه بالجملة بعد بيان أنواع الصلة وشروطها والمعنى أنها تشابه الجملة وشبهها والمشبه ثلاثة
أشياء الظرف والجار والمجرور والصفة الصريحة بالنسبة إلى الجملة يشترط فيها أن تكون خبرية أي
محتملة للصدق والكذب بالنظر لذاتها وأن يكون معناها معهودا بحيث يتقدم علم المخاطب به
اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول وإنما اشترط في الصلة وجيب هذا أن تكون جملة أو ما هو شبهها
لأن وضع الموصول على أن يطلعه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه
بحكم المعلوم الحصول له والحكم على شيء بشيء وموصولات الجمل وشبهه واشترط في الجملة أن تكون معهودة
ليتعرف بها الموصول إذ اشترط أن تكون خبرية بمعنى تقدم أي المخاطب علمه فيحكم على التقدير
بما هو في نفس المعتقد به عند الإنشاء لا ثبوت حقيقة لذلك كانه لا وجود لمعناه قبل التلفظ

به والذي واخبار المجرور به جملة ان يكون تاما في الشاهد من الذي يهم متعلقه بمجرد ذكره والناقص
بخبره مالم يسع جاء الذي كتابا ذا ربك لان المتعلق هنا يجب ان يكون خاصا والا وفيه تعينه جاء وجدت كان
من الصلة وكان يدخل ويتعلق به الاولى ان يكون مكانيا جاز مالك لابي الوطن مراد المعقود والصلة
تعريف الموصول ونسبة المفردات التي صار الازمنة على حد سواء فلو قلت الذي يجي الخميس لم يحصل
بذلك معرفة الموصول اذ لا يعنى الغير بينك وبين مخاطبك به يختص بمجرد وجوده يوم الخميس من غير
مراعاة اي واحد لاشتراك الموجود [illegible] ذلك نعم اذا كان الموصول واقعا على المعنى جاز نحو السبع
الذي يجي الخميس مبارك اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في سبع وقع في ذلك اليوم فيصير كلام المتعلقا
سيما ذكر الا قوله مع ما بعده من متعلقات مثله الملاوة بجملة لا من متعلقات ما بعده والجملة والاول
وعربا به انها لا تختص بجملة التي افادها بحاله وبدل على ذلك قوله ولا بد لها من ضمير والعائد اذا
اصله الم يجري الا المطابق للموصول في افراده وتذكيره وفروعهما ولا يشكل اشتراط المطابقة
بعائد الموصول بانه يجوز فيه رعاية اللفظ ورعاية المعنى نحو ومنهم من يستمع اليك ومنهم من يستمعون
اليك لان المطابقة حاصلة فيه للفظ في الوجه الاول وللمعنى في الثاني اذ لا نعني مطابقتهما معا
حال وقوعه على غير المفرد المذكر قوله وصالح الوصف عطفها على ظرف لا على شبه لان الوصف
وحده شبه الجملة كما شهر ولهذا اعترض قول الخلاصة وصفة صريحة بانه يوهم انها قسم ثالث
ليست وشبه الجملة واحتيج الى تكلف الجواب عنه وانظره في حاشيتنا ومعنى صالح انه باق على
اصل وضعه من شبه الاسمية ولم يدخله الجمود بل معنى الفعل مقصود منه بل جملة ال كما قال الرضي
وجعلها في صورة الاسم كاسم الفاعل والمفعول الضارب والمضروب لانهم كرهوا دخول ال التي في صورتها
صورة اداة التعريف على الفعل فحولوه الى الاسم ولكونها جملة في صورة الاسم عملت متعلقا ولو
بمعنى المضي وتخرج بهذا الخبير مما غلبت عليه الاسمية كالابطح والاجرع والصاحب والراكب
والتعبير بالموصول هو موصول به كالاسم بمعنى شجاع وتمثل الكافة الصفة المشبهة لانها
جملة الحال وجعلية تكون التي الداخلة عليه موصولة وبهذا جزم ابن مالك والتحقيق انها
معرفة لان جملة الجملة في صورة الاسم كالعاصي والصفة المشبهة ليست كذلك لانها للثبوت والدوام
ولا تناسب الافعال والحال لعدم غلبة الاسمية عليها وجمهور قوله لا انها مختصة بها قوله
او مع الفعل تبع فيه ابن مالك في عدم قوله على الضرورة استدلالا بقول الشاعر ما انت بالحكم الترضى
حكومته قال لتمكنه من ان يقول المرضى بناء على ان الضرورة هي ما لا مندوحة للشاعر عنه قال الشيخ

ابو اسحاق

ابو اسحاق الشاطبي رحمه الله وهذا مذهب واه لزمه اجماع النحاة ولتحكمه على العرب بكلامها وانه
لو وقع مثل هذا الباب ما بقيت ضرورة ولهو استعمل بكثير من نحو اطلاق الابتداء لشكل انه لعكلان
لشعره حتى روى به انشاد وقال واحسن كل الاحسان في تعارضه الشيخ حل بعارض بتعقب
ان الوطن لا فتك واطال ولانه غير لا يحيو ببال الشاعر الغافل ولو سلم تكلف الاشتراكي جعفي
فلا هو لبيان زمير ولان العبارة التي هي الضرورة قد تكون البيت بالعماد احلا ابيجر ابيض
ويحكى انه او تنبي بما كرر به شعره وسهل بجودة العلك مادة فهذا المتنبي وانشي الصبي والحو
لبيان الفعل بالعنوية للحول ولانه العرب تنظم الفصاحة وتتناسى بهما وتعلقه بها به الملكية
هو لا كلا فبعث اليه فيكتبه قال الرماني عن قول الشيخ وقع تنوحل بمعنى يعني
اختيار او فرطهم بمنائي وهو انهم اجمعوا على ان جملة الصلة لا محل لها وسلامة من هذا اعلم الا
فيه غير صحيح بل ينبغي التفصيل بين الصلة ال وصلة غيرها فالمصلة التي لا محل لها في مقطع وصلة
اذ لا تبع حلول المفرد محلها واما صلة ال حيث تؤول بالفعلية ذات الفعل المضارع اما
اختيارا كما يقول ابن مالك او اضطرارا كما يقول غيره وحيث تؤول الجملة غير المضارع على وجه
الضرورة بالاجماع فينبغي ان يكون لها محل من الاعراب ويكون محلها بحسب ما يقتضيه العامل
في المفرد الذي تبع حلوله محلها من رفع ونصب وجر فيحكم بانها في محل رفع في مثل قوله لا ينبغي اي
انا لك البيت موباسيها جانبي ولها محل نصب كما لو قال القائل حاله اليتفي به وقالت اليعع اي
وقالت اليتفي اليعع وفي محل جر في مثل قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته وهذا من الغرابة
ان تكون جملة بثبت لها حسب محلها انواع اعراب الاسم كالمبتدأ التبعية بالانواع الثلاثة وانه
شيء منها ومعنى ان يحاجي به وقد يعثر على زكيم لذلك بان هذا لا يستعمل الا في الضرورة او قليل
وقليل من الكلام وفيه ما لا يخفى انتهى قلت المفرد الذي يحل محل الجملة المذكورة لا اعراب
له والاعراب الحاصل فيه منقول اليه من ال وانظر تحرير ذلك في حاشيتنا على اخر ابي السعود اصله
الجملة كما في كلام الرضي وتخرج بعض الفعل المضارع والماضي فانه لا يجي صلة لال الا في الاختيار
قوله وشذ بالجمل اي شذ وصل ال بالجملة اي الغير المصدرة بالمضارع بل ظرف ما قبله كقوله
والعموم الرسول منهم لهم دانت رقاب بني معد ومن كذا شذ وصلها بالظرف في قوله من لا يزال شاكرا
على المعه جهور بعيشة ذات سعة ولا تزل عائدها الضمير لا غير ذكرا ومثال ذلك المجرور
حذف عائدها لان اسميتها خفية لكونها على صورة الحرف والضمير يحيي خالدا في ذلك ذكر لذلك

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

وحذفها ما جاءت ارجال ذلك الشيء عليه وحذف عند من سلم بما اه بعض معمول الصلة اي يجوز حذف عائد غير ال من

الموصولات ان كان بعض معمول محذوف فحذفها بتعاله مطلقا [illegible] اذ ربما يبقى تبعا لا يبقى

استقلالا الا كان الباب شذوذا اما يجوز حذفها مع الفعول ويشبع به النثر استقلالا وقاله ابن الحاجب فلينة

تزيد النحو فلينة انه يلي ونحوه جاءت نزي كيف ساغ حذفه مع انه منصوب بالحرف لما ذكر ومن ازيادة على الخلاصة

هذه او كان منصوبا بفعل وصلة او وصف اي وان لم يكن بعض معمول محذوف فما كان ان يكون منصوبا

او مجرورا او غيرهما فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين احدهما ان يكون متصلا فيمتنع الحذف

في نحو جاء الذي اياه اكرمت ومن معنى قوله وصله بجملة وطن صفة المنصوب لا بالفعل كما في نحوهم وثانيهما

ان يكون ناصبه فعلا نحو هذا الذي بعث الله رسولا او وصفا نحو قوله ما الله مولاك فضل فاحمدنه به فما لدى

غيره نفع ولا ضرر اي ما الذي الله مولاكه ونحو جاء الذي انه فاضل اي كانه اسم فيمتنع حذفه واشار بتقديم

الفعل على الوصف الى ما ذكره بالنكت وان حذف المنصوب بالفعل اكثر وحذف المنصوب بالوصف

قليل وهذا بحيثية تجاب عن قوله بالنكت اعترافا على الخلاصة ان كلامها يوهم استواءهما او جر بوصف

عملا اذا كان العائد مجرورا فاما ان يكون خافضه اسما او حرفا فان كان اسما جاز حذفه

بشرطين احدهما ان يكون وصفا فيمتنع الحذف في نحو جاء الذي انا غلامه وثانيهما ان يكون ناصبه

محلا فيمتنع الحذف في نحو جاء الذي انا امس ضاربه لان الوصف غير عامل وهذا الشرط يفهم من الخلاصة

وقاله لها وهو قيد قضى ما انت قاض او حرف الموصول او ما وصف فيه جره وان كان خافضه

حرفا جاز حذفه بأربعة شروط ان يكون الموصول او الموصوف بالموصول مجرورا اولا

نحو ويشرب مما تشربون اي منه والثاني نحو قوله لا تركنن الى الامر الذي ركنت ابناء يعصر حين اضطرها

القدر اي اليه وان يكون الجار لهما متحدا بالحرف لفظا وان يكون معنى ومعنى الثلاثة

بمجرورة والمعنى متفقة فيجري على ضعف صفة بحرف والضمير يعود على الحرف الجار للضمير والموصول

وما عطف اليه متحول مقدم مجرور بالشرط الابواب متحدا لجراء به المتعلق وهذا ماخوذ من

مثال الخلاصة فيمتنع الحذف في نحو جاء الذي مررت به وشذ قوله وهو حسين يجوز على قومه والذي

دولهم جيروا ما حذفه مع رجح الموصول ويمتنع في نحو رغبت فيما رغبت عنه وفي نحو مررت بالذي مررت

به بزيد باختلاف الباء السببية والاخرى التعدية وفي نحو مررت بعين وجدت به وشذ قوله وهو على

وجه الله علقم اي وعلى من حبه الله عليه او ومن اما وطعا بالفعل على النعوت كما مجرد الا

خبرا وفعلا ومحل عمل اذا كان العائد مرفوعا جاز حذفه بشروط احدها ان يكون مبتدأ فلا كان

وأما

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

فاعلا او نائبه او خبر المبتدأ او لناسخ لم يجز حذفه نحو جاء اللذان قاما او ضربا وجاء الذي ظنا

ظن معه اوان الفاعل هو وهذا الشرط ماخوذ من قول الخلاصة وصدر وصلها مع قوله ومن الحذف

ايا ان يجعل موضع الصلة صدرا ولا يكون كذلك الا اذا كان مبتدأ وثانيها الا يكون معطوفا

فما يحذف في نحو جاء الذي زيد وهو منطلقان وثالثها ان لا يكون معطوفا عليه فلا يحذف في نحو جاء

الذي هو وزيد فاضلان وهم هذا والعطف يعبرون بعدها الا يكون بعد حرف نفي نحو جاء الذي

ما هو قائم وخامسها ان يكون خبره مفردا فلا يحذف في نحو الذي هو يراوده ويقبضه ولا في نحو جاء الذي

هو في الدار وهو مشترك لانه اذا حذف لم يبق دليل على حذفه اذ الباقية بعد الحذف صالح لكونه صلة وسادسها

انه تطول الصلة بعد وجود الخبر على الخبر بعده كقولهم ما انا بالذي قائل لك سوءا فلا يحذف في نحو جاء

الذي هو فاضل وكان وصفه انه يشبه كما في الخلاصة على ان هذا الشرط خاص بغير اي قوله اعتبر حذف لكلام

محذوفة مع اسمها وما نافية والجملة بعدها في محل نصب صفة لعبد او حال منه وخبر ليس المنصوب

للضرورة على صرف قوله وسواء وارش بالنجابة دار وخبره اسم كان محذوف **فصل** تكلم فيه على الموصول الحرفي التي جاءت ان الذي ذكره وحيث انه موصول حرفي موصولنا الحرفي ما اول مع صلته بمصدر

كيف وقع اي بما الموصول الحرفي ما اول مع صلته بمصدر اي مع ما ان نقل به فالمراد الصلة اللغو

ية لا الاصطلاحية التي يتوقف العلم بها من حيث انها صلة على الموصول فلا دور وكان وصفه

ان يزيد في القاب ولم يحتج اذ عا ابن لا خراج الذي بالغو وخضتم كالذي خاضوا فانه يحيل التاء وبل مع ما يليه

بالمصدر مع ان الصحيح انه اسم يعود الضمير عليه وجاب بعضه بان الحرفية عنده ما اخذه به موضوع المسألة

فما جاء صدر الغايات على الحرف والاسم خارج عنها ويمكن ان يكون قوله كيف وقع محترزا عن النحو

في السواضع التي يحيل فيها ما ذكرناه وبلا دمعناه كيف ما وقع في التراكيب التي يستعمل فيها كلما

لتعميم بالاحوال هنا يستلزم والتعميم بالاشخاص لان الاحوال هنا لا تتعدد وبطل الا

حلال حيث يتعدد الاشخاص وانما لا يحيل التاء وبل المذكور في جميع التراكيب ويحتمل ان يكون يتبع

وبعض التام والموصولات الحرفية وتنبيه له قوله ان وان بزد فيه لا يبقى عندما ومع وفيه كلمة والجاب

به عن زيد وذلك او التي على فعل صرفا الموصولات الحرفية خمسة على ما قاله النحو وستة على زيادة

كما اوهما ان بفتح الهمزة وسكون النون وتوصل بفعل متصرف سواء كان مضارعا او ماضيا او امرا

وزعم ابن طاهر ان ان الداخلة على الماضي والامر غير الداخلة على المضارع فان العرف ان استدل بدليلين

احدهما ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف والثاني انها لو

Copyright © King Saud University

انه خلطه فحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضع الفاء بالجزم بعد اداة الشرطية والفاعلين والجواب
عن الاول انه مشغول بنفس التركيب فانما تخلو الفعل عن الاستقبال من دخل اللام بالافراد وبالذات والشروط
فانها انما تقلب معه دخولها على الفاء بالاتفاق وعن الثاني انه انما حكم على موضع الفاء بالجزم بعد اداة الشرطية
لانها اداة الطلب لان الاستقبال به معناه فاثرت الجزم في محله كما ان اللام اثرت التخليص الى الاستقبال في معنى
المضارع اثرت النصب بعده اهـ واستشكل شيخنا الامام العلامة المحقق ابو [illegible] السيد [illegible] العشماوي
[illegible] النفع به تقرير الخلاف بين ابن عامر وغيره فكتب الي [illegible] وطلبته فانه الحمد لله و
الصلاة والسلام على رسول الله اشكل على كاتبه الخلاف المذكور في المعنى ونبه بين ابن عامر والجمهور في اداه
الداخلة على الفاء في اللام هل هي غير الداخلة على المضارع وهو قول الاول او عينها وهو قول الثاني
وجهة استعمال الكلام لانه لا يمكن ما فيه باعتبار المحل وعلى جهة التاويل بالمصدر وقبول اشبه بالمعنى
لنصب المضارع ووجهة علم ذكر ما يرد [illegible] المحل للعينية وعينية [illegible] المعروفة مع انها
لا [illegible] الى [illegible] علم [illegible] ان لكونها [illegible] ما يختلف فيه العقول [illegible] جواب
مفرغ عن الاشكال وحيا المعرفة وطلبته فليعرفنا به ما [illegible] جمعية [illegible] سراد
والسلام وكاتبه محمد [illegible] كان الله له اهـ فلما وقفت عليه كتبت تحته ما نصه لما وقفت على ما سأل
شيخنا المذكور اعلاه راجعت [illegible] العلوم [illegible] وقد [illegible] العلوم
فاشرت الى حل مقفله وتقريب معاني معضله [illegible] بالحقيقة [illegible] التعليل
سوى [illegible] مشترك [illegible] قول [illegible] الاستعمال ان اللام المصدرية موضوعة بالاتفاق ان ابن عامر والجمهور [illegible]
[illegible] وبعدها الجملة التي بعدها المعنى المصدري ولذلك تنسب الى المصدر وهو مراد [illegible] ان معنا
هذا [illegible] اجابه [illegible] استشكال [illegible] عند دخولها على الفاء [illegible] مع انها لا تاول
على معنى [illegible] الاول هي ما غير المضارع موضوعة له وحده ومع المضارع
له وللتخليص للاستقبال [illegible] المشترك وفرع [illegible] ونقله الشيخ عن جواب
المغني [illegible] معنى قول المنزل
تخلص المضارع للاستقبال انها موضوعة [illegible] التخليص [illegible] المراد منه واذا ثبت هذا [illegible] الداخلة
على المضارع [illegible] الداخلة على الفاء [illegible] معنى [illegible] المشترك به
امر وضعه [illegible] والجزائية وقال
الجمهور هي موضوعة مع المضارع [illegible] المعنى المصدري [illegible] مع المضارع على الاستقبال

طارحة

عارضة كالالفاظ المعقبة معنى [illegible] على [illegible] معناها التي وضعت له [illegible] العينية ومن
نسبة الاول [illegible] عنه [illegible] وقيل [illegible] الى [illegible] خارج [illegible] اللفظ [illegible]
[illegible] العينية [illegible] الاشتراك [illegible] تحقيق [illegible]
[illegible] الخلاف حتى يقال ان الخلاف [illegible] الاشتراك [illegible] مفاهم [illegible]
[illegible] فيه [illegible] وانه لا يلزم [illegible] على ما ذكره [illegible]
[illegible] الجملة [illegible] الخلاف [illegible]
المصدرية [illegible] على التاويل مع [illegible] المضارع [illegible] معنى [illegible]
[illegible] على اعتبار [illegible] التخليص [illegible] النصب حتى [illegible]
[illegible] الشيء [illegible]
بخصوص المضارع [illegible] التعليل [illegible]
[illegible] معطوفة [illegible] متعلق بمحذوف [illegible]
[illegible] المضارع [illegible] المجرد [illegible] الجملة [illegible]
متعلق به [illegible] مقدرة [illegible] العامل [illegible] الثالثة [illegible]
[illegible] الابتداء [illegible] خبرها [illegible] المصدر [illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible]
المحذوف [illegible] ابتداء [illegible] الفعل
[illegible] الحساب [illegible] بفعل [illegible]
[illegible] الجملة الاسمية كقوله [illegible]
[illegible] معطوفة على ما قبلها [illegible] متعلق [illegible] على جعل [illegible]
بفعل [illegible] امر واسناد [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] بفعل [illegible] ومن [illegible] قوله تعالى وقوله [illegible]
[illegible] الحال [illegible]
والمضارع نحو [illegible] كقوله [illegible]
[illegible] المحقق [illegible]
[illegible] الشيء [illegible] على ذلك قول

أي فعل الجمع بالياء وبضم المعود بعينه حتى يجوز رجال وما صنعوا وكتب زيد رجال قتلنا
يلمع فيوت تتعوت وربيع كانت وسعيد أي كوسع فلنة لا دليل فيها ذكر لا حمل إرادة المعنى المصدر
وقبول التاويل به كون مطلع والموصولات الحرفية وغير شعرهم بحر ما يلزم منه قبول ذلك وما المنتشرة دون كثير
وأما قوله تعالى أو غضبهم كالذي خاضوا بعينه توجيهات منها كون بعب التنوين وغير علمه ومنها التفريق منه بسبب
الجمهور ضعف خاصة مع قوله جاء ومنى وغير جمع الى سواك به طلب بيان توجيه العرب بالنح
المصدرية وسلك التحقيق منها جاءت بأن حجة الجمهور عود الضمير عليه با غلب الاستعمالات وحمل
التراكيب فيحمل عليه بحمل النزاع لقلته وعدم نصوص دليل الحرفية فيه وغير الضمير فيما لم يوجد فيه جوابا
وحجة المقابل حجة التاويل بالمصدر جائز به خاصية الحرفية وإذا ثبتت حرفيته امتنع عود الضمير عليه عود
عليه والمشار اليه جوازا لمن جوز أنه بأن خاصية الحرف وجوب التاويل بالمصدر وعدم احتماله الحمل على خلافه
ذا لا حجة الى التاويل وقبوله في الجملة والموجود بالثاني لا الاول وبه تعلم أنه لا منافاة بين كون النح
الموصولات الاسمية وحجة تاويله مع ما يليه بالمصدر واستدل الجمهور بعمومات التاويل المذكور والنظائر
الحكاية عنهم الشيء بين الشيئة قبول التاويل وبمنزلة ذلك في الحرف ولم يحتج الى ما به احتراز اعما
النح الموارفة بالتراكيب المعنى فيها كالتاويل جائز او قبلته تحتاج المعارض نعم قوة احتمال الصفة
أو المراد والمجاورة **خاتمة** ذكر فيها الحكاية واشترط بعد الموصول لا انه إذا ثبتها أي ومما وضع للاستعمال
لانها به مبحث الموصول وأنه من جملتها الا استفهام وهما مستعملتان فيه بالحكاية **والمنكر احكه**
بأي ان نتشليت منه أي إذا سأل المستفهم عن اسم منكر أجري ما ثبت له فيها وما صنع العموم فيشمل
اعمالا في الاعراب والتذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع الا انه يشترط بالنكرة المجموعة أن تكون
مجموعة جمع تصحيح أو صالحة له حيث قد نحو قام نساء فتقول ايات لما صاحب حال أو صفة بما فيه
للعالم والانثى وحذف إذا قيل جاء رجال كغول ايون بالاني تقول رجال صالحون بخلاف نحو احمال وغير ذلك
وحفظ بالتشديد للمعروف جاء المعرفة لا تحكي بأي وكان في صفة أنه يشترط تقدم ذكر النكرة احترازا عما
إذا سأل ابتداء عن نكرة لم تتقدم فلا حكاية بل تستعمل أي على حسب ما تقتضيه العوامل ونحوه بحد
بما علمت النكرة لا يحكم منه تقدم ذكر النكرة بل يعرف بعد تقدمها وتاخرها وأن الحكاية الا تشمل تقدم الحكم
وان الحكي الجمل بالقول المعنى غير جمع وكلاهما في النكرة انه لا يجري في المعارف غيره وجمع والطائفة
في الحكاية انه لا يجري في الموصول والموقف الا انه لا تثبت في الموقف حكاية حال المعرف والاعراب لا الوقف
على الحركات متعذر واعلم انه اختص بالحركات اللاحقة لا في حقيقة هي حركات اعراب جهي بالمرفوع على

فياس

فياس قول المعرب فيها مبتدأ وخبرها محذوف تقديره ان قام وانها لم يعرف البعض فيكون اي جا على الا الاست
ستفهام لا يعمل فيه ما قبله واجاز التكوفيون به باب الحكاية ويجعل متغيرا بقبلها فيكون على الحيح
وسواء الضمير لجاز وترجيح الضمائر منهم وكما به النصب والجر جملة محمولة على جعل ضمير بما ضربت وبأي
مررت وقيل هي حركات حكاية لان ما محكية الجر ورفيلزم على كونها اي انها اظهار حرف الجر وغيرهم ذ
بعضهم اظهار فيقولون بأي ولذا كانت حكاية فيكون بعض التنوين موضع وجه ما الابتداء والخبر محذوفا
ومنها الثاني نحو المجموع والمثنى **وفي الوقف بمن** أي احكه فيها ما ثبت النكرة المسؤول عنها الا أي
بشرك المقابل لا بها فيها أن حكاية الاعراب بل لا معنى لحكايته بها مع اختصاص الحكاية بها به
الموقف ولم يجد السين به على هذا الفعل يتعذر ذلك ويحتمل أن يكون أي أن السؤال الا أنه
فيكون الحركات عنده محكية بمن **والتنوين اشبع** أي اشبع حركتها فيتولد منها ما يناسبها من
الالف ان كانت فتحة وياء ان كانت كسرة وواو ان كانت ضمة فتقول بالحكاية قول القائل جاءني رجل
منو وفي قوله رأيت رجلا منا ومررت برجل منى واعلم انه اختلف في منو الاولى فذهب المبرد
والسيرافي الى انها اشبعت بها الحكاية وحركة التنوين اتباع لها وذهب السيرافي الى الحركات بها
وقعت الحكاية ثم اشبعت فنشأت الحروف التي يوقف عليها اذ لا يوقف على متحرك ورجح الاول
بأنه متعينة وبأن الحركات انما تكون غالبا بعد السكت ومنوا على كل حال والحر المحذوف
وقوله وامعنى منصوب على الاشتغال والبناء للفاعل فيه وان تسأل شرط حذف جوابه لدلالة ما
قبله والواو في قوله وفي الوقف عاطفة لعامل هذان فرضي معمولا لعاملين فهو شرط
اعمال ما قبل ادات الشرط فيما بعدها وقوله وفي الوقف متعلق بمحذوف اي احكه فيها كائنا في
الوقف لا باحكه لانه حال من المعمول بعد الشرط وانه لا يجوز تعلق حرف جر متعدد به المعنى
بعامل واحد وسواء الجار والمجرور احدهما في مجلته حكمه والظرف من نوع واحد لا يعمل
فيهما عامل واحد الا أن يكون الثاني تابعا او يكون العامل اسم تفضيل او نحو ذلك غير
من الجملة مضمر منه مع التحقيق والاستثناء فقول ابن مالك احكه بأي في الوقف فمن أي انه
متعلق باحكه وجاز ان يكون لا ولذلك جعل بعض احتجبت عموما وجواز تقدم
جاز عمل العامل الواحد فيه في مختلفين بالحكاية او زمانية او مكانية تكون البنا بما في الدلالة
لا الحكاية في بعضها الا انها الثانية في غيرها **وعنوان ثنى فغير منها** منا يكون على حال اخذ
بعضا ان تثني النكرة ومنى معطوفا عليها بجزئي الاداة وكذا المنان ومنتان لا في الوقف ومنى

للنصب والجر والنصب بالمرجوع في تثنية المؤنث للعلم بغير ما ذكر في المذكر والجمع بين هنات وهنين في التركيب
الواحد بل إذا حكى اسم موضع قيل هنات والعنصر فقيل هنين بسكانهم [illegible] من لا يحكي بها في الوصل ومجموع قوله
أنه نشأ أنه لم يكن السؤول عنه أشير فيها لصغير كأنه يقال رأيت رجلا وامرأة لم يحك بعينين بل تقول
ومنه قال أبو حيان وهل يجوز أن يتبعه ويغلب المذكر فيقال منين يحتمل أنه يجوز [illegible] ولكن الذي [illegible] إلا
حتما لأن [illegible] فتقول إذا لم [illegible] أي [illegible] بالعطف وسواء المؤنث [illegible] التحكيبي أم اختلف منه
للموجود فتقول في الحكاية هنات أو أنه يحتمل التنوين والوقف بالهاء وهو لغة أخرى ومن يسكون
النون [illegible] والأولى [illegible] قوله منه معطوف بجزء الأداة وفي محل نصب على الحال أي [illegible]
[illegible] قلب [illegible] والموجود متعلق به حرف [illegible] المؤنث [illegible] ما قبله هنات
مع هنين الجمع هنون وهنون هنات معطوف أيضا بجزء الأداة يحكى به جمع المؤنث وهنين يحكى به
جمع المذكر في غير الرفع ومعنى [illegible] الاستعمال في معنى الحكاية [illegible]
[illegible] كما علمت وجمع [illegible] جاء على [illegible] هنين وهنون يحكى به الجمع المذكر في حالة الرفع
فهو معطوف على هنات والنون قبل تا المثنى مسكنة قد علمت أنه لا يحكي بمن إلا في الوقف ومعلوم أنه
[illegible] النون [illegible] هنا [illegible] لأنه لا يجتمع في الشعر ساكنان [illegible] بها متحركة [illegible]
هنا على وجوب سكونها [illegible] والنون [illegible] مقدم [illegible] والتاء [illegible] وإن تصل
فلفظ من لا يختلف [illegible] قوله [illegible] الوقف أي إذا استعملت [illegible] الحكاية
[illegible] لا يختلف [illegible] باختلاف النكرة المسؤول عنها [illegible] فتقول في الحكاية [illegible] القائل
جاءني رجل وامرأة ورجلان وامرأتان ورجال ونساء [illegible] الجميع [illegible] على [illegible]
[illegible] الخلاف [illegible] [illegible] على [illegible] عليه [illegible] والعلم
في تثنية المؤنث [illegible] والعلم احكينه من بعد من إن عريت [illegible] لأن الحكاية [illegible]
[illegible] إذا [illegible] العطف [illegible] على الحكاية [illegible] عليه قبله [illegible]
[illegible] فتقول في الحكاية جاء زيد من زيد ورأيت زيدا من زيدا ومررت بزيد من زيد [illegible]
لغة الحجازيين [illegible] من [illegible] زيد بالرفع في الجميع [illegible] الحكاية [illegible]
معه الإعراب [illegible] أرجح [illegible] بحركات الاسم في لغة الحجازيين على [illegible]
أحدها أنها حكاية مطلقا وأن الحركة في زيد [illegible] الإعراب وهو قول جمهور البصريين [illegible]
أنها حكاية إلا في الرفع وهو قول بعض البصريين والثالث أنها إعراب والعلم بدل [illegible]

مع

مفردا إذا قيل جاء زيد فقلت من زيد [illegible] بالشعر [illegible] من زيد [illegible] من [illegible] الكوفيين [illegible] أفراد
البدل [illegible] الاستعمال [illegible] العلم [illegible] على من والشعر [illegible] زيد [illegible]
من زيد [illegible] زيد [illegible] الكوفيين [illegible] المعنى الأول ومجموع قوله
[illegible] العلم لا يحكى [illegible] ومجموع قوله الإتباع [illegible] والمعارف لا يحكى [illegible] الأكثر
الغالب [illegible] حكاية [illegible] والمعارف [illegible] العلم [illegible] للعا
[illegible] إذا أطلق [illegible] عاطف [illegible] الرفع
[illegible] السؤال [illegible] الحكاية [illegible] المسؤول عنه [illegible] على كلام المخاطب
[illegible] السؤال إنما هو عن ما ذكره [illegible] العطف والحكم
في العاطف [illegible] بخصوص الواو والفاء [illegible] التغيير ليس بالنسبة للمنطوق
أي ليس المراد [illegible] كونها معطوفة بخصوص الواو والفاء وأما كونها معطوفة بغيرها فلا
[illegible] بالنسبة للمفهوم إذا [illegible] الحكاية [illegible] بخصوص الواو والفاء
إذ لا معنى لانعطافها بغيرها [illegible] قال الشيخ [illegible] ظاهر عبارة الناظم أن المراد
العطف حقيقة [illegible] العطف [illegible] العطف [illegible]
[illegible] على جواز [illegible] على الإخبار [illegible] جواز [illegible] العطف كما علمت [illegible]
قلت محل الخلاف [illegible] على الإخبار على الإنشاء [illegible] وجوابا
[illegible] قلنا
في المعطوف [illegible] جملة إخبارية [illegible] جملة
إنشائية [illegible] العطف [illegible] خلاف
[illegible] العطف [illegible] المخاطب [illegible] اليوم [illegible]
بالواو العاطفة للإنشائية [illegible] على الإخبار [illegible] المسؤول [illegible] إذا [illegible]
[illegible] الحكاية [illegible] المخاطب [illegible] المسؤول عنه هو ما
ذكره [illegible] وإنما خصوا الحكاية بالعلم [illegible] والمعارف لأنه أكثر
استعمالا [illegible] على [illegible] والمراد في الحكاية [illegible] الاستعمال
[illegible] شروط حكاية العلم [illegible] العطف على من [illegible] زيد [illegible]
الحكاية [illegible] العطف على كلام المخاطب [illegible] السؤال إنما هو عن ذكره

Copyright © King Saud University

ذو مع غيره * وقال ابو اسحاق الشاطبي اذا قيل لك رأيت زيدا فقلت ومن زيدا جليس الا الرجع وكذلك
في مررت بزيد ونحوه وكذلك العطاء اذا قلت جئ زيد ومن سيب ولكن الغرض من الحكاية بيان ان المسؤول عنه
هو المشعوم به اولا فاذا عطفت جملة السؤال على كلام المسؤول [illegible] ان المسؤول عنه هو
الاول لانك لا تبتغي سؤال عن [illegible] بذكره مصدر الحرف العطف اذ كان حرف العطف لازما للتوسط
بين المعطوف والمعطوف عليه [illegible] اشكال عطف الانشاء على الاخبار ثم نقول نزل السائل نفسه
منزلة الموضع منزلة المتكلم فانه كلام المتكلم وخرطه في سلكه [illegible] العطف تلفظه بزيد
وزيدته تلفظ المسؤول به بزيد ما تقتضيه العامل في كلام المسؤول دون ما تقتضيه العامل في كلامه ونظير
المسألة ما يفعله الشارحون للمتون من ذكر القيود والمعطوفات فانهم يسلكون في ذلك مسلك
التتميم والتذييل دون طريق الاستئناف ولا استقلال لانهم نزلوا انفسهم منزلة المصنفين للمتون
ومنزلة الضمير [illegible] للتلفيق والوصف منسوبا مع ال والياء قوله الوصف معطوف على الا
اي واحد بعد الوصف حال كونه منسوبا حالة كونه مع ال والياء قال الشارح [illegible] عليه
[illegible] اذا قيل جاء القرشي فيقال المعنى [illegible] المنسوب ليس وصفا
مستبدا [illegible] وقد علمت [illegible] ذلك وقال لا في
اذا [illegible] المنسوب [illegible] كون المنسوب عليه
[illegible] اذا قلت [illegible] زيدا او ركبت [illegible] او التميمي [illegible]
المنسوب اليه [illegible] لانه كذلك في المسؤول عنه [illegible] العلم المنسوبة
[illegible] المنسوب [illegible]
شهرا [illegible] الاستفهام على المعنى [illegible] لانه كذلك في [illegible] عنه لانك تقول
[illegible] من [illegible] الاستفهام [illegible] معاملة
المعربات التي لا تقتضي معنى الحرف [illegible] الياء [illegible]
الاستفهام [illegible] اعراب العلم المسؤول عن [illegible]
[illegible] العنبيات [illegible] والعنبي
[illegible] المسؤول بالجواب
على [illegible] اعراب [illegible] القرشي على انه [illegible]
[illegible] هو [illegible]

الاستفهام

الاستفهام قال [illegible] العبد واذا قيل لك رجل رأيت زيدا [illegible] فلان
[illegible] العنبي [illegible] والبزاز قال [illegible]
وكانه جعل الياء في [illegible] العلم وان كان
المطلوب بها بيان [illegible] العلم المسؤول عن [illegible]
[illegible] حكاية الوصف المنسوب [illegible]
في النسبة [illegible] ان [illegible] قال في
الشرح [illegible]
[illegible] فقال
المعنى [illegible]
العلم منسوبة [illegible] العبد [illegible] و
[illegible] المعنى
العطف [illegible] والعلم [illegible] العلم د
[illegible] معنى الاستثناء
[illegible] معمول [illegible]
نعته [illegible] من
تجويز حكاية العلم [illegible] زيد العاقل [illegible]
زيدا [illegible] زيد او [illegible] وعمرو [illegible] حكاية
فيقول [illegible] العاقل
[illegible] التوابع [illegible] بقي من
حكاية اعرابها [illegible] اعادة التوابع
المذكورة [illegible]
[illegible] العطف
عليه [illegible] زيدا [illegible] قال د
[illegible] زيدا [illegible] التوابع [illegible] فيه
[illegible] السؤال [illegible] التوابع

Copyright © King Saud University

جهة الحقيقة ممنوعا فيشا وان لم يجب العطف عليه فلا تجوز الحكاية اتباعا له العطف لا يجوز حكايته وكذا
التابع هذا كله اذا لم تقرن مع المعطوف واما اذا اقترنا معه نحو من زيدا او من عمرا ومن زيدا او من اخوه او
من اخوه ومن زيدا فانه تجوز الحكاية في العلم دون غيره وذلك لانقطاع الثاني عن الاول حينئذ ولعل كان قوله
العطف يقرن بالمعطوف وليس المنع فيه مطلقا بل بغير يدا اذا لم يكن التابع ابنا مضافا الى علم
اخر فان كان كذلك جازت الحكاية استثناء بقوله سوى بني وه لكن لانه وان اعتبر الوصف المذكور فليس الا
وصفا عن الحكاية لاكن كنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة الاسم الواحد بدليل حذف التنوين
والعرض هو وهب الوهب البغدادي جوز الحكاية فيه فيقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن
عمرو بالنصب بخلاف ما اذا قال رايت زيدا ابن اخي عمرو فانك تقول من زيد ابن اخي عمرو بالرفع لا غير لعدم
توسط ابن بين علمين ومنع ابن هشام دخوله للعقله ونحو ايضا وما بعده في عبارة الخلاصة ماذا التمييز
ماذا بواو التمييز معرب على شرط مضاف اي الحكاية تمييز قال ابن هشام ويقال في حكاية التمييز لمن قال
عندي عشرون عشرون ماذا او عمادا انتصب على التمييز وعشرون الثاني بالكلام السابل ... لد
قال الرضي ... وتعريم العامل عليه هو ... فيمن ... وحكي يعطل ماذا انتصب ماذا او لا
يوى المحل ... لكن انما قال به التسهيل لمن قال عندي عشرون ... ذكر التمييز ليكون الابهام
تمييز ... السؤال ... مستبعدا ... التمييز ... تم الابهام وماذا اذا السؤال
استفهم به عن التمييز وليست تمييز احقيقيا لانه لا يتبين به فيصح على التمييز حكاية للنصب
بالتمييز الحقيقي وذا وكنية مع ما وليست اشارة ... والامر صولة وان يعرب واعد ان حكما الذي يعد
نقعد واسما يعني حذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه وحكما مفعول مقدم متعلق وخلة
اذا الشرط على الاسم بعطا ... التي وحبر الشيخ ... قول الخلاصة ان جلة ابا ما ... عجبه
منصوبه مجرور ... المذكور بناء على ان ... مع مجرور الصواب ما ذكر ... المسطرة
كلام ... شيئا ... لكلام ... الاشتغال واسما ضمير يعني ... معنى ... والمعنى
ان ... اذا ... حكم ... فانه يجوز فيه وجهان الاعراب يجب ما تقتضيه العوامل
مفعول ... من ... والحكاية على الحالة التي ... قبل الاسمية فيتبع الاول
ونسكن ... والحكاية قول النبي صلى الله عليه وسلم اياكم ولو ... لو تقع ... الاشتغال ... الا
اعراب قول الشاعر ... وفي ... وقال بالحكاية والاعراب ويعني
ذلك ... واسما ... فعلا او ... الكلمة لو اللفظ فيقول على الاول في

ثلاثية

ثلاثية وعلى الثاني ثلاثي وتقول في ضربت زيدا في حكاية الاعراب ضربت زيدا مفعول به او مفعول به وهذا التفصيل
في جعلها فعلا ومن حرف جر سواء اعتبرنا الاسناد فيه بعد او معنى وانظر ... ما كتبنا وفيه
قوله واسما بمعنى مقصور لانه لا يجوز على ما تلته في الا ... اسما على قال ويعبر اسما للكلمة او اللفظة
كما في التسهيل بعد هذا فيجوز لانه وقوته نحو الكلام في المفردات ولما فرغ منها شرع في المقصود
بالذات وبدأ بالعمدة التي هي مفتتح الكلام فيها وعدم استغنائه عنها فقال الكتاب الاول في العمد وهي
المرفوعات والمنصوبات بالنواسخ فانها وان كانت صورة الفضلات لكنها في المعنى اركان
الكلام واجزاؤه واختلفوا فيما لو اشتمل في الرفع هل مبتدأ او فاعل ام وجد كل في الجملة
جملوا هي ثم قال البعض كل ما ... الغول الاول منسوب لسيبويه ووجه بانه مبنية للكلام
وانه لا يزول عن كونه مبتدأ وان تأخر والفاعلية تزول فاعليته اذا تقدم وانه عامل معمول والفاعل
معمول لا غير والثاني منسوب للخليل ووجه بان عامل الفاعل لفظي وهو اقوى وعامل المبتدأ معنوي وانه
انما وقع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك والاصل في الاعراب ان يكون للفرق بين المعاني
والثالث منسوب للاخفش وابن السراج واختاره الرضي ووجه بان في كل منهما ما يقتضي اصالته كما تقدم
قال ابو حيان وتبعه ابن قاسم وهذا الخلاف لا يجدي فائدة وقال الكرماني بل يظهر ... فيما لو ...
المعنى بين الاحتمال كما اذا وجدنا الحلاف في الامر فيه من ان يكون المحذوف فعلا والباقي فاعل او خبر
او الباقي مبتدأ كما اذا قيل من ذا قام فتقول في جوابه زيد فانه يحتمل كونه زيد قام فعلا والمحذوف زيد ويحتمل
كونه مبتدأ والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل اصل رجح الاول وان قلنا المبتدأ اصل رجح الثاني فان قلت
انما الترجيح هنا بالمطابقة السؤال فانه جملة اسمية قلت هي اسمية بالصورة وفعلية في الحقيقة وبيان
ذلك ان قولك ومن قام ... زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ان زيد قام ام عمرو ام خالد ... الاستفهام بل
بفعل ... لكونه متغيرا ... الابهام ... بين الافعال ... كلمة ... الاعلى تلك
الذوات المعطلة هناك ومتلفقة لمعنى الاستفهام وتقدير الشيخ ... على الفعل ...
الجملة اسمية في الصورة لعروض تقديم ما يدل على الذوات وفي الحقيقة هي فعلية فان اجيب بالفعلية
نظرا الى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى وان اجيب بالاسمية نظرا الى الصورة فالمطابقة حاصلة
حاصلة لفظا فاذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها في كل من الصورتين فيبقى الترجيح باصالة الفاعل او
المبتدأ سالما كما تقدم وان قلنا كلا منهما اصل استوى الشيئان في ... المرجح بغير ...
كما ... مبتدأ او فاعل خبر محذوف اي ... مبتدأ او فاعل والجملة ... الناصل

ومنه سماعه جبره بما عطلون السليم سببا وجه القول علم ان الخبث انما هو في الحسن حيث هو والتركيب

للمجرد العبيم وبالعوامل محل المبتدأ او العامل وكل ما قاله محذوف يدل عليه ما قبله ووجه كل قوله وجه

جملوا خبر المبتدأ لا تجاه متعلق به اي وجه كل يجمع لا ظاهر ولم متعلق بمحذوف لازم اشارة لا بجملة وجه

احالة كل منه وكل اصل الجمل واحد منه مبتدأ وخبر ومنه كثير زيادة على الخلاصة **المبتدأ والخبر**

هو اصعب وقول الخلاصة الابتداء سماعه والاحتياج الى التأويل والشعر يوضحه على العامل عاملا يحول

باعتبار الا انه مبتدأ به الكلام مناسب لما بعده به اسم من العوامل اللفظية مجرد الا الزائد او شبهه خبر عنه المبتدأ

المبتدأ خرج به الاسم الفاعل للوصف والوصف فخرج به الاول ما ذكره بقوله اسم خبر اراد به ما ثبت له الا

سمية ولو بالتأويل ليدخل نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وهو خبر بقوله المبتدأ وقوله مجردا محل رفع

صفة وعن العوامل متعلق به ومجردا حال وعن العوامل اي مجردا عن العوامل اللفظية يخرج به العامل وشبهه

والمراد بقوله لفظا تمييز النسبة جردا ومنصوب على نزع الخافض لانه يصير المعنى مجردا لفظه عن العامل او

مجردا لفظه عنه فيوهم انه في التقدير غير مجرد عن العامل اللفظي وقوله الا الزائد عطف على جهة مقدرة

لعامل اي غير الزائد او شبهه المعطوف نحو بحسبك درهم وما من رب رجل عن المبتدأ خبر للا د

قال وجملة خبر عنه صفة اسم بعد صفة تخرج به اسم الفعل ومنه وصف رافع ما انفصل هذا هو

القسم الثاني اي وصفا المبتدأ وصفا خرج بقوله رافع لما كفى من نحو افاهم ابواه زيد قولا بالوصف رافع لغير

مكتفى به نحو معاد الضمير جمعو خبر مقدم ومن هو فاعل به وزيد مبتدأ مؤخر لا خبر ولا ملكه الحو

او ضمير التعريف الفعل التي سلكه ابن مالك وقيل هذا الشرح لا يستفاد من المعنى اشتراط تجرد

هذا القسم عن العوامل اللفظية لغير الزائدة والاحسن ان يصير الاسم بالتعريف الاول بما يقابل الفعل والحرف

ليعم قسمي الوصف ويكون الضمير ومنه عائدا على الاسم الموصوف بالتجرد المذكور لا من حيث

وصفه بقوله اخبر عنه فيكون الجملة الاخيرة لا عن قول ليعاد الضمير عليه قوله لا يخبر به سبقه

مستعمل او ما نفي راجع لما قبله يعني انما يكون الوصف مبتدأ بشرط ان يسبقه استفهام

او نفي فالاول كقوله اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا والثاني كقوله خليلي ما واف بعهدي انتما

قوله مستعمل لصيغة اسم المفعول اي به وقد يجرد منهما كقوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا

مقالة لهبي اذا الطير مرت ورد الاخفش والكوفيون يجيزون ذلك باستحسان وغيرهم يجيزه بغير

استحسان كما في التسهيل والتوضيح فقد وهم من اطلق انه لا يجوز الابتداء الا بعد همزة وما ونحوها وادوات الا

ستفهام خلافا لابن الحاجب في قوله عليه لكونه قائما مقام الفعل لا يخبر عنه ويعود افرد فصلا اي يكون

هذا

هذا الوصف قائما مقام الفعل لا يخبر عنه كما ان الفعل كذلك وما يثنى ولا يجمع كما ان الفعل كذلك الا على

لغة اكلوني البراغيث ولذلك ابطل الا يعمل ولا يوصف ولا يصغر بحال فان ثني او جمع خرج عن كونه مبتدأ وصار

خبرا لما بعده وهو معنى قوله فان يطابق فيهما لما بعده خبر اي فان يطابق الوصف ما بعده في التثنية

والجمع بدليل ما يأتي جعل خبرا لما بعده مبتدأ نحو أقائمان أخواك وأقائمون إخوتك ومعلوم انه

اذا لم يطابق نحو أقائم أخواك وأقائم إخوتك فهو مبتدأ لا غير وهو كذلك الا في المفرد والمجموع لا غير عنه

بالمفرد بمفرد ونحو الامران هذا اي استغرق الامران وهما الابتدائية والخبرية مع المطابقة به

الافراد ونحو نحو اقائم اخوك وافتيان الرجال مما هو جمع تكسير واحده الزيدان فهما يستويان فيه

المفرد وغيره وبها المراد بنحوه ومنه يعلم ان المطابق بما المراد به المطابق بغير الافراد ونحوه

فالامران مبتدأ وخبرا ورد الضمير باعتبار ما ذكره بمعنى مع متعلقه نحو ما وصف القصاب به ما

المعدود وما سموه ذكره الاعراب بالحركات فخبر علم وكلامه ان الوصف مع المرفوع بعد حالات

وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين وغير مستقل الا ولا قوله لكونه ظاهر زيادة على الخلا

صة من حيث التعليل وا ما الحكم بالعطلان مستفاد من منها كما هو مبين بشرحها ورفعوا

مبتدأ رافع مبتدأ ومن جعلوا الاسم اولا والخبر الابتداء مبتدأ وجعله خبره مقدر ما في الجملة

مكمل بمعموله والخبر متعلق بالمقدر او لا ظرف بمعنى قبل كقولهم ابدا به اولا وذا ذاك فهو قال جعلوا

ومن التوجه للابتداء وكان بشكل توجيه بالتجرد عن العوامل اللفظية للاسناد ليلا يعترض بانه

عدم فلا يصلح للتأثير وذلك ان استعمال اللفظ والابتداء محمل حقيقة ما بسبب كما قال الرضي

والحق ان الابتداء غير مؤثر واعلم كما قال ان هذا العوامل في كلام العرب علامات لا حقيقة مؤثرة

والعلم المخصوص اخص من الشيء المعين يكون علامة لشيء مخصوص اه وما احسن ما قاله

بعد التجرد التزاما الخبر لا زيادة تخرج الوصف فانه ليس مخبرا عنه والمعنى جعلوا الاسم اولا لاجل

الاخبار من الاعلام يشمل ما اريد الاخبار عنه نحو زيد قائم او به نحو اقائم زيد خبر ان التعليل اولى بالاخبار

به شيئا وجملته تدل على ان مبتدأ خبر بعد الخبر الاول ايضا التعريف معنى وان لم تعرف عليه لفظا

لان الحكم على الشيء فرع تصوره وتعيين الابتداء او زائد على الخلاصة والمبتدأ ارفع خبرا ومن علم تم وما

صوب فقوله بما ورافع مبتدأ وقوله مقدار رفع خبر الفعل فيه لتعريف الجنس لان الرفع ليس معنى

خبرا في الفاعلين ما التزامه الكوفيون واختاره ابن جني وابن حيان وصوبه المحققا بان الشرح ومنهم

المختار عنهم ونظيرهما يأتي لذلك ادوات الشرط فانها عاملة في افعالها الجزم وافعالها عاملة فيها

النصب نحو أبا ما انتزعوا اه قلت انما جوز ذلك لاجل الاختلاف الجنسين فانهما عاملة لتضمنها معنى ان
ومعمولة لما التي هي عاملة على قسيمها الاول عليها د لا التنافي احدهما على القسم الثاني وقعت له وبها كلاث معمولة
والثانية على معنى الشرط بالنقص وبها كلاث عاملة لخلاف المبتدا والخبر نحو زيد اخوك عليه لكل
منهما لا معنى وقولهم في التعليل كل منهما طالب للآخر فيه ان الطالب هو المبتدا لا الخبر لان الطالب
يجب ان يكون قبل المطلوب والازم عليه تحصيل الحاصل والمبتدا هو السابق لفظا او رتبة على ان عمل
فعل الشرط في اسمه غير لازم وعمل اسم الجزاء فيه هنا في الافوال فلو نظر العلة بقول ويجوز ان
فعل الشرط والجزاء تجاذبا وتناصرا في المعنى الذي الخفا ج لتضعيف الاول في الشرح فضعفه بان
المبتدا قد يكون جامدا او ضميرا او نحو لا يعمل وبانه قد يرجع العامل في نحو الغلام ابوه فاضل علم
كان ان جعل الخبر كادي اي اعمال واحد معين ولا نظير له اه قلت وجوابه ان الاول في مطلق العمل
للطالب ولذا اتصف التمييز بالجامد والضمير نحو نعم رجلا زيد ولله دره فارسا عن جمل العقاد نعم عمل النصب
في المفعول وشبهه لفظا او محلا لا يكون الا معمولا جمع وجواب الثاني انه كما يتعدد المرجوع تعدد جمل الجواز
راجع الخبر الى المعمول وراجع العامل حاليا ومعمول صوبا مجزوما اي قوله من تجاذب الجزاء بالشرط وجوزوا
جعل الجامد حال ونيوي العقد بادوات الاشتغال اي ينقسم الخبر الى مفرد وجملة شبيهها كما كان وصفه ان يفهم
توجيه على تقسيمه وذكر احكامه كما جعل ابن مالك والمفرد منا ها ليس بجملة ولا شبهها كما عرفته من
اشتغالنا فهو خال من المعتز المحمول وينقسم المفرد الى جامد ومشتق وهما مختلفان في الحكم فحكم
الجامد ان يكون خاليا من ضمير المبتدا نحو هذا زيد ومنه معنى قوله نحو من خال اي من الضمير بدليل بعده ولو كان
جامدا [illegible] وحكم المشتق ان يتحمل ضمير المبتدا او يرد عليه ما ورد على عبارة الخلاصة
واسماء الالفاظ [illegible] بعاد كره في الشرح ابن مالك وان المراد بالجامد في هذا الباب
وفي باب النعت [illegible] وصاحبه غير خال من الثلاثة المذكورة والمشتق
ما اخذ [illegible] المراد [illegible] نقل [illegible] الناظم [illegible] اصطلاح [illegible] فلا اشكال الا في
كلامه [illegible] ابن مالك استثناء الجامد المؤول بالمشتق كاسد بمعنى شجاع وحكم الجامد واستثناء
المشتق [illegible] الجامد [illegible] حكم المشتق وقوله ونيوي [illegible] احسن [illegible] الخلاصة وان يشتق [illegible]
ضمير يشتمل على المعبود الجامد اذا لم يتقدم بكلام غيره وان احيب عنه [illegible] وجوبا [illegible]
حيث جرى على غير من هو له [illegible] اي انما يكون الضمير مستترا في الخبر المشتق اذا لم يجر
جاريا على غير ما هو له او رافعا لاسم ظاهر [illegible] تخصيص الحكم بكون الضمير مستترا اي مستتر وذلك [illegible]

يجر

يجب تقديمه ان لزم اصراره كان يكون المشتق جاريا على من ليس هو سواء البس نحو زيد عمرو ضاربه هو اذا كان
هو الضارب [illegible] معناه [illegible] الضمير [illegible] السامع [illegible] واذا اريد
ازالة اللبس [illegible] الواضع [illegible] جريان المشتق على غير ما هو له [illegible]
وضعية لا معنوية عقلية [illegible] استكمال الرفع [illegible] نحو زيد عمرو ضاربه هو
اي [illegible] صورة اللبس [illegible] العلة في المشتق [illegible]
والخبر المفرد [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
ابوه [illegible] صورة ثالثة [illegible] الضمير [illegible]
هو [illegible] المبتدا [illegible] عامل [illegible] على [illegible] عامل جرى على [illegible]
اشتغال والنحو واقع على المبتدا الثاني [illegible] المتقدم وشبهه [illegible]
غلام زيد ضاربه هو [illegible] الاشتغال والمجرور [illegible] وعبارته [illegible]
والتعبير [illegible] عبارة الخلاصة وراجع [illegible] مبتدا او خبر [illegible] على الخلاصة [illegible] حلو
حامض اي [illegible] مبتدا [illegible] خبر [illegible] الخبر
حلو حامض [illegible] بجملة [illegible] بالقول [illegible]
الا خبر واحد [illegible] الاول [illegible] والثاني [illegible] الخبر [illegible]
[illegible] الاول لانه الخبر [illegible] والثاني [illegible] حلو [illegible] حموضة [illegible]
[illegible] كلا منهما [illegible] الاشتغال [illegible] ان يكون كل منهما خبرا [illegible]
[illegible] حلاوة وحموضة [illegible] الضمير [illegible] على المبتدا [illegible]
معنى [illegible] فلت [illegible] الخبر [illegible] الضمير [illegible] المشتق [illegible]
[illegible] حلو [illegible]
حامض [illegible] الخلاصة [illegible]
[illegible] حلو حامض [illegible] الاول [illegible] الثاني [illegible]
يتحمل [illegible] على [illegible]

لا جرم السيد على جوزه الاخفش انه يجوز جعل الكل من جهة جزء ويكون العائد من مجموع المتعاطفين كما لا
الراجع الى المبتدا والخبر بهذا الاعتبار هو من مجموع الخبرين فلا وقد راجعت الى الجملتين وقلته الى
الخبرين في معنى الفعل جملة فلته الى الضمير عليه من كل منهما كما تقول هذا قائم ابوه وظاهر اخوه
من جهة كل منهما الظاهر ولا ترى جوابا الفعل جملة اجنبيا القول الذي هذا الا وقوله ما كان يخفى منه
الكثير الى بعيد منه انه ارتبط بمبتدا العائد المستقل مع جميع الخبر انما يعود ومجموع الاسمين ولا كل
منهما جملة فالتزام ان جميع الخبر الجنس ثلجت النفس بقوله اه وقال الشيخ ولو اما انقطاعه الى المجموع
بكل منهما من الخبرين هذا العلو فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع الى كل واحد والخبر اي مجموع المبتدا
اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه اعتبر في المعطوف في جميع اجزائه والكسر
اخوه كلا الا نحو ومثل الا انكسار كيفية متوسطة بينهما اه وقد ظهر مما تقدم ترجيح القول
بكل منهما للضمير وبهذا صار ادبه على الخلاصة وحكم نعتا وحالا للخبر له وحكم المشتق حال
كونه حالا ونعتا كحكمه حال كونه خبرا في تحمل الضمير واستتاره وابرازه وفاقا وخلافا اجمالا وما
عطف عليه حال من الضمير المعطوف اليه ووجه ذلك لان المعطوف مشتق لمعمل الافعال هو مبتدا
والمبتدا لا يعمل في الحال لانا نقول لم يعمل من جهة ابتدائيته بل من جهة مصدريته نعم محله بل
الخبر بجهة ابتدائيته فيعمل نظيره اخو له حمزة الكبير اطيب وجملة لاذات لاكي او منداو بلا صفتي جملة
بالنصب عطفا على موجود فيما سبق وعم والخلافة انه لا فرق بين الاسمية والفعلية والاخبرية
والانشائية كقوله قلب وعيل حر كتيف سيلوا حالا بيا نار سوحة وتراع ثم والتحقيق انه اذا قلت
زيد ضربته جملة الخبر صفة قائمة بالمتكلم ونسبة الامر وحال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه
مفعولا به صفة قائمة به تلاحظه به ونحو ضرب هذا المحسنة حكلانه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول
فيه صفة ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه ونحو اضربه كما طلب ضربه ومن
تعلقه باعتبار معنى الامر الاستبعاد ونحو ذلك اخرى زيدا واحتماله واحتمال الصدق والكذب
بحسب المعنى الاول لا انشائية احتمالها بحسب المعنى الثاني وقد تحرز بقوله لاذات لاكي نحو
المصدرية بها فانها لا تقع حالا منها ثم شرع ما يرجع اليه الاستدراك ووجملة النداء حالا بجملة
زيد يا اخا ما لا معناها مستقل وليست مقصودة وحيث انها وتبطل بني والمنسوبة له وان الجملة المفرد
بل لا فتقارها شرع منقل منه ومن المصدرية حتى لا افتقار شرع معنيا وهذا وان زاد على الخلا
صفة واخرى الجملة عن المعهود عكس ما فيها لان ربط الخبر لا يراد مع خبر المبتدا لانه نكر ايا معنى

انتهى

الا ما صحة الجملة او حالا منها والمسوغ الصفة المعنوية اذ المعنى وجملة بخبر مصدرية بي ما ذكر
لا المصدرية به والمعنى انه يشترط في الجملة الواقعة خبرا اشتمالها على رابط يربطها بالمبتدا لاطلاق
في ان الضمير جملة كذلك فرجع وانما اشترط ذلك لان الجملة في الاصل كلام مستقل لا جاز افضل جعلها
جزء كلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الاخر وانما يحتاج كذلك اذا لم تعن نفس المبتدا معنى
فان كانت كذلك لم يحتج لها الى رابط والمفعول لا يحتاج الى رابط لان ذلك يوهم انه اذا وجد لا يقع وليس
كذلك فانه فلت ان زيد المعنى المقصود لم يقع لعدم امكان حصل الشيء كلها ومن فقربه مغير
ما واله ارتبه المصدرية بكل خبر متحد مع مبتداه معنى وقال فتشا المراد المعنى ولا اسم له
الجملة به نحو زيد قائم ابوه متحدة بالمبتدا فيه وانما تقدير كذلك عند اشتمالها على الضمير فالضمير
هو المحصل لذلك لا الاتحاد الواحد من ثم اشترط كما سبق الا ايجاد انه وقال المصدرية بالمبتدا
معنى به ومنه ضمير المصدر كضمير الشأن نحو هو الله احد وان حرر لا ان جبر بالجمع وما اوجد الى مثلية
المعمول الغرل الفقع وكنى به عن الخبر فيه اي واحدة الضمير العائد الى المبتدا ان جر بالحرف ولم يرد
الى تنبيه العامل للعمل وقطعه عنه كقولهم السمن منوان بدرهم اي منه واحترز بقوله انه
جر من بعض جموع فانه لا يحذف لكونه عمدة كما قال الرضي ومن المنصوب فانه لا يحذف الا قليلا او
فيما اذا كان المبتدا كل نحو ثلاث كلهن قتلت عمدا وقراءة ابن عامر وكلا وعد الله الحسنى وقد نص
ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وما حكاه به التسهيل من الاجماع على الجواز في مخرجه المصدرية معني
خبرا احترز بقوله بالحرف والمجرور بالاضافة فانه لا يحذف سواء كان المضاف كلا ام لا ويعلم النصب
نحو زيد انا ضارب غدا الا نحو زيد قائم غلامه وماه نحو سعد ما ادراك ما هو الجملة حالية ونحو زيد
ونحو ذلك الرغيف الكلب والشيء زيد منه فيه تعلم وجه الحذف بالمنصوب وهذا مما زاد به على الخلا
صة والظاهر قد يثبت عنه والشارة تقدم وعطف الجملة صوته بالفاء او شرطه او العموم بلبعي
اي وقد يثبت في الضمير بتفصيل الرابط اشياء احدها اعادة المبتدا في الجملة ثانيها الاشارة للمبتدا
نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا اعرب ذلك مبتدا ثانيا ثالثها العائد عطف الجملة مشتملة
على الضمير على الخالية منه بالفاء فيه كون الخالية لذلك جزاء الاولى لما فيهما من معنى السببية
نجعل الشيء كالشيء والواحد كقوله وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق هذا ان
ابو عصفور قال ابن قاسم والتحقيق ان الجملتين اذا عطفت احداهما على الاخرى بالفاء التي للسببية
نزلتا منزلة الشرط والجزاء والتعبير بخبر واحد في احداهما يكتفى بضمير واحد في الشرط والجزاء

Copyright © King Saud University

واذا قلت زيد جاء عمرو مما ارجعه فلا ارتباط والرفع بالضمير التي بالاشارة نص على ذلك ابن ابي الربيع قال لانها تنز
لتنا منزلته قولك زيد انا اجاءه عمرو والامر فلا اخبار انشاء ونحو بمجموعها والرابط اعاد الضمير اليه وكلام المحشي كالصريح
لشرطه على مخرج المطوف في اسم الشرط يشتمل على ضمير المبتدا اصلا على جوابه بالجزم نحو زيد ان يجيء عمرو اكرمه فانه
ملزم انه يشترط [illegible] وهو تابع للمغني والصواب انه اشتمال احد جملتي الشرط والجزاء على ضمير المبتدا كان كما نطقوا
فيها سواء كانت الجملة جملة الشرط او جملة الجزاء او سواء ذكرت جملة الجزاء او دل عليها بما قبل الشرط و
فوقها في المبتدا ونحوها من جملة الشرط المشتملة على الضمير سواء ذكر جوابها ام لا والمجموع جملة
الجزاء المشتملة عليه في المعنى وشرط الجملة التي هي الضمير اي لا اشتراط بما شرطها ما الضمير راجع لقوله
جملة هي نحوه انه لا معنى لاعتبار الجزاء فيه لانه المعلق والشرط غير معطوف فا قسمها مجموع
يشمل المبتدا نحو زيد نعم الرجل على القول بان ال جنسية والرابط على القول بانها عهدية اعادة المبتدا
معناه ويشمل الروابط كلها فهو رجح تحت قول الخلاصة وبه معنى الذي سيقت له الا انه مجمل وما
ذكره المصنف مفصل فيه (وظرفا او جرا ناويا استقرا او كائنا على [illegible]) من انواع الخبر
الثالث والخامس من انواع الخبر وهو شبه الجملة وذلك الظرف نحو والركب اسفل منكم والجار والمجرور نحو الحمد لله
وشرطهما ان يكونا تامين والتام ما يفهم متعلقه بمجرد ذكره كما تقدم فلا يجوز زيد بك ولا انا او رب لعدم
الفائدة مع تقدير المتعلق الفعل والاسمية على الخلاف فحذف وجوبا وصرت كأن هو الخبر مقولة ظرفا بالنسبة
لظرفا للرفع لأنه الخبر المقدر حيث وجوازا نصبا مصدر بمعنى اسم المفعول وتنازعا نعته ابن وجاب
المتعلقة بالمصدر ونحو ذلك كم ثبت تجاه رجلا وعلى الوابدين تعلقه بفعل ثم قيل هو الخبر وقيل هما معا
والتحقيق كما قال الشيخ زكريا ان الخلاف لفظي ثم نقل ابن [illegible] انهم الا انه قال هما الخبر ونظر
ابن ان نقضها معنى جاء وما على المبتدا متوقف على ملاحظة المتعلق قال هو الخبر ونظر [illegible]
قال انهما معا او يجوز تقدير متعلقهما فعلا او اسما واليه اشار بقوله باستقر او كائن على ونعم فيتعين
عليه الا في اخلقه هل الراجح تقدير الفعل او الوصف فذهب الفارسي والزمخشري وابن الحاجب الى ترجيح
الفعل لأنه الاصل في العمل ولتعينه في الصلة واجيب بان ذلك لأنه بالفعل لا نفع موقع الجملة و
الخبر والرفع موضع المفرد ورجح ابن مالك ونحوه تقدير الوصف لأن الاصل في الخبر الافراد ولتعينه بعد اما
وبعد اذا الفجائية اذ لا يليهما الفعل نحو اما عندك فزيد وخرجت فاذا عندك زيد وجملة على المحل
نصب صفة للظرف والجار والمجرور او رد الضمير باعتبار المذكور وبل جاد ذكر خالف فقلت المتعلق المحذوف
اي ثم نوى افاد ذكر المجرور مع الظرف دال عليه ويحتمل ان يكون المصدر من قوله جرا بمعنى اسم الفاعل

فيكون

فيكون كقول الخلاصة او بحرف جر وجوزه اي المجرور والمجرور وباستقر متعلق بمحذوف واشار بقوله والحو
صح ابن ابي اختياره ترجيح تقدير الوصف وزادها على الخلاصة باشتراك التمام واختار ترجيح الوصف فيستفاد
تقديره ثم (وامتنع زمانا خبرا به المعنى مرجحة ثالثها الا ان يفيد) لو اختلف به جواز الاخبار باسماء
الزمان عن اسماء الذوات فقيل بالجواز مطلقا وهو مشكل وقيل بالمنع مطلقا الا ما اقاله مثلنا
بغير [illegible] وقيل وهو المعول لا الاقوال بالتفصيل بين ما لا يفيد فيمنع وما فيه الفائدة فيجوز بقوله
خبرا مفعول ثان لامتنع [illegible] زمانا على حذف مضاف اي كون او وقوع وجملة المنع مطلقا عن
المعنى نعلم [illegible] وقوله زمانا اسم المكان يجوز فيه ذلك والسر في ذلك ان الذات اذا جرت
لم تشتمل على كل موجود فاذا اخبر عن موجود مخصوص بانه بمكان فخصوص كان الاخبار المجهول فيحصل
به الفائدة بخلاف الازمنة فان الزمان اذا ثبت يشتمل على جميع الموجودات ولا يختص به موجود دون
الاخر فلا اخبار عن موجود مخصوص بانه بمكان مخصوص كان الاخبار المجهول فيحصل به الفائدة بخلاف الا
زمنة فان الزمان اذا ثبت يشتمل على جميع الموجودات ولا يختص به موجود دون الآخر فلا الاخبار عن موجود
مخصوص بانه موجود في ذلك الزمان اخبار بمعلوم فلا يفيد وذلك لان الذوات تتطاول بقاؤها
ويعتبر زمان موجودها فهي محمولة على ذلك فاذا اثبت زيد اليوم كان بمعنى انه ما حضر شيء وقال
لك زيد اليوم اي موجود لم يحصل خلاف ما لك تفيد وفي هذا يظهر لك الفرق بين اسماء الذوات واسماء
المعاني نحو الصوم اليوم والسفر غدا وذلك ان المعاني احداث تحدث وتنقضي فهي غير محمولة على البقاء
فالاخبار بان المعنى حاضر في الوقت المعين مفيد يجوز ويستثنى من المفهوم من قوله مع حيثية قوله بالفائدة مبتدا
محذوفه الخبر اي يمتنع الا ان يفيد فيجوز وقد اشار الى ضبط مواضع الفائدة التفصيل بقوله
بتقدير المضاف ما لم يجبه بالمعرفة الحروف وفيما دونه وحيث او نعم الظاهرة معنى [illegible] واسم
الزمان خاص او موصوف به [illegible] فالاول نحو الليلة [illegible] وقول وقال انه على تقدير مضاف اي
اليوم الهلال مرة [illegible] والثاني كقوله الكل عام نعم تحوونه يلقحه قوم وتنتجونه
اي احراز نعم والثالث نحو شهر رمضان والرابع نحو [illegible] المعقول [illegible] كيف [illegible] التفضيل
بحر باسم [illegible] المعاني [illegible] لم يتضح المراد به لذلك الزمان والخيل وقعت فيه على الكلام لابن الربيع في شرح الا
يضاح [illegible] عند الوصول الى [illegible] ان شاء الله تعالى وقلت
وقد حررت ما يتعلق بذلك في حاشية [illegible] وزادها على الخلاصة [illegible] الاشارة الى القول [illegible]
المختار (ولا يطرد الاخبار [illegible] عنه ولو) قال ابن [illegible] الشرح لا اخبار بغير [illegible]

Copyright © King Saud University

اللهم صل على محمد وآله وسلم

الفعل الى الفاعل والفعل يلزمه التنكير اه وبالجملة كلما كان الاصل في الخبر التنكير لانه مسند وفيه ما به
الفعل والفعل فيه التعريف والتنكير اذ هما من عوارض الاسم ولا يخرج عنهما بمجرد ماله معنى الحكم
الى الفاعل وهو التعريف والخفاء على الاظهر انما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم
يكون مسندا اليه والفعل لا يكون الا مسندا فجاز الاسناد لازما له دون الاسم قال واما قول النحاة
اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشيء لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند
اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو نسبة احدهما الى الاخر فالمجهول في قولك زيد اخوك اسناد الاخوة
الى زيد لا نفس الاخوة اه وفيه تعريض على قوله في الشرح والفعل يلزمه التنكير انما كان الاصل في المسند
اليه التعريف لانه المحكوم عليه والحكم على المراد منه ما عرفه لا مجهول الذي تعوده النكرة كالخبر
وبه تبين ان الفاعل كالمبتدا في ذلك ولنا على تعليل الجابة تعريف المسند الاشكال انظره وجوابه
حاشيا وكذا ما يتعلق بمسئلة الفاعل مستوفى وان كان معرفة فهو خبر الاسناد للمبتدا والخبر اذا
كانا معرفتين فالارجح وهو قول الفارسي وهو ظاهر قول سيبويه انك بالخيار فايهما شئت جعلته
مبتدا والاخر خبرا [illegible] للمخاطب في مسئلة استواء الجزئين تعريفا والتخيير كلام مثلا او
ان جعل احد الجزئين بعينه مبتدا والاخر بعينه خبرا [illegible] ما جعل مبتدا او
خبرا وتاخيرا لا يحيث التقديم والتاخير [illegible] العلة وهو قوله وما طريق الاخبار [illegible]
بين المراد والاشكال تعريف الجزئين [illegible] معلومين [illegible] الكلام [illegible] السامع [illegible]
مجهولة لان الاستبعاد والجملة كما تعلم ان الكلام [illegible] احد الجزئين بالاخر والعلم بالمسند
[illegible] بين [illegible] الاخر [illegible] اشكال [illegible] التخيير المذكور
عند [illegible] البيان [illegible] جهات التعريف [illegible] السامع [illegible]
[illegible] الاخر [illegible] السامع [illegible] الذات به وهو كالطالب يجب
[illegible] اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدا [illegible] بحيث يجهل الثاني
الذات به [illegible] الذات [illegible] اللفظ الدال عليه ويجعله
خبرا فاذا [illegible] السامع زيدا بعينه واسمه [illegible] بانه اخوك واردت ان تعرفه ذلك قلت
زيد اخوك واذا [illegible] على التعيين واردت ان تعرفه ذلك قلت اخوك زيد والمجوز العكس
[illegible] والتعريف [illegible] المعقول [illegible] قلت والذي يتعين التعبير
[illegible] الخارج [illegible] اتحادهما فاذا

اردت

اللهم صل على محمد وآله وسلم

اردت ان تعلمه بالاتحاد فاته يخير بالتقديم والتاخير لان المطلع [illegible] على [illegible]
بعينه على الاخر لا بعينه مثلا اذا كان شخص [illegible] الذي [illegible] بعينه [illegible]
المخاطب يعرف زيدا بعينه واسمه ولكن لا يعرف انه الشخص الذي [illegible] اذا اردت
ان تعرفه ذلك قلت [illegible] الذي [illegible] زيد [illegible] والعكس [illegible] الجزئين
[illegible] بالفعل والخفاء اتحاد المعنى الذي [illegible] بالاتحاد [illegible] التركيب [illegible] واحد
ان يكون منسوبا ومنسوبا اليه [illegible] الاشكال [illegible] النحاة [illegible] المبتدا
وتاخير الخبر عند استوائهما بالتعريف [illegible] لانهم [illegible] المعنى [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] اللفظ [illegible] المعنى [illegible]
التركيب فاذا قلت الذي [illegible] زيد جاز [illegible] مبتدا [illegible] وجاز العكس
[illegible] ذلك [illegible] قلت [illegible] لكونه محكوما
عليه [illegible] لكونه محكوما به [illegible] باختلاف الاسناد [illegible]
[illegible] المعنى المراد فاذا جعل [illegible] مبتدا [illegible] الموضوع [illegible] العنوان
[illegible] الذات [illegible] المحمول [illegible]
[illegible] الذات [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] مقصود [illegible] الذات مقصودة [illegible]
[illegible] المحمول بالعكس [illegible] التخيير [illegible]
[illegible] استواء الجزئين تعريفا [illegible]
[illegible] التخيير [illegible] قلت [illegible]
[illegible] قلت [illegible]
[illegible] التخيير [illegible] المخاطب
يعرف زيدا بعينه واسمه [illegible] بعينه [illegible] مع ذلك [illegible] بالاتحاد [illegible]
[illegible] على الاخر [illegible] اذا كان [illegible]
[illegible] يعرف زيدا بعينه واسمه [illegible]
[illegible] بالاتحاد [illegible] الاخبار [illegible]
اذا كانا معينين عند المخاطب [illegible] بالاتحاد [illegible]

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

اذ الكلام واحد به نعم الامر والمخاطب بين جهتها بالنسبة لهما معا فهو علم اتحادهما وانه الكلام يعرف زيدا
بعينه واسمه ويعرف ان له اخا الا انه لا يعرفه بعينه واعتبر في ذلك جنس الاخوة لا من حيث هو بل من حيث
تشخصه الفرض في ضمن فرد بالرجال هنا معهود بان الاول عينا والثاني ذهنا واتحادهما بحسب الوضع
الاصطلاحي ثم نقول اركان الخطاب ينقلب بحسب ما يقتضيه حال الحربية عن زيد اخا بحرية ذكره كلام يرجع
بخبرته بالكرم او الشجاعة فعلا او سواله عنه كان يقول زيد اخوك وهو جاهل بحسب ان نقول بالنسبة
البيت زيد اخوك وبالحسب بالعكس وان كان يجوز اطلاق المعنى في الجملة ومعلوم ان المتحسس [illegible]
التبليغ الا بخبر في هذه الا انكه مجهول بيت للابانة وامثاله لغة لانه الاسر على المخاطب وان كان
هناك سامع شعر اخاه ذنه من تعين ذلك لسعة فالاحسن ان الالتباس عليه وان كان المخاطب يتقلب
بحسب ظاهر حاله الحربية الاخ لسبقه ما هو حسن العكس على ما سبق وان كان هناك سامع شعر
اخاه ذنه فهو تعين ذلك العكس لسامع وان لم يعين حال المخاطب مقتضيا واحوال السامع [illegible]
بجعل ايهما شئت المبتدأ وبه المشعر والثاني خبرا فلذا ان تقول زيد اخوك على ان زيد مبتدأ واخوك
خبر والعكس ولك ان تقول اخوك زيد [illegible] وهذا انه اذا كان الامر الاول معينا عينا والا
خبر ههنا تجنيس يجعل الاصطلاح الا اتحاد ثم فهو يعرض ما يعين احدهما للابتداء يتبع للابانة او لغة وبلاغة
وجه الاول بانه ما ذكره البيانيون وبالثاني ما ذكر النحويون وهو لا يعرف فوجه ان التخيير [illegible] قلت
اذا اعتبر الجنس في ضمن فرد ما ولم يعين ذلك الفرد معهودا بين المتكلم والمخاطب لم يبق الصفات موجبة
فلا يكون التعريف باللام [illegible] وهو خروج عن موضوع المسئلة وان كانت الاضافة تستعمل في
تعيين الصفات كما قال الشيخ وتبعه التفتازاني قلت فمن يستبين الصواب خلافه فوجه ان
التعريف بالاضافة كالتعريف باللام قد يراد به الصفات وهو معهود بانه الجنس من حيث هو كانه
في ضمن جميع الافراد وتارة في ضمن بعضها باعتبار ما يصدق به في الذهن كما به مسلما فيكون الصفات
حينئذ معهودا ذهنا ومعناه وجود وانما اراد الجنس المعهود فلما كان جنسا لم يكن الصفات ليس
معينا في الخارج وكونه معهودا في الجملة ولكون المعهود جنسا لم يكن زيد مع المعهود الذهني وعلى
انه لم يكن معهودا على الجنس واسم الجنس النكرة وهو شرع ويلزم على ما اختاره التفتازاني وغيره
التعيين الخارجي بالاولى حتى انه اذا لم يبق احدهما كذلك لم يبق معرفة على جهة الحمل بالكلية لما
شرع وجب لم يتعين قول التلخيص فلا بد ان السامع حكما على امر معلوم له باحدى طرق التعريف
بالاخر فكيف اذا لم يبق التعيين خارجيا بالاولى وهو ما خالف فيه التخيير وغيره كما ذكره

التفتازاني

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

التفتازاني فاطبا للتعريف لا يحتج جميع ما يشمله المعنى وقول النحاة يجب المحافظة على الرتبة اذا
استويا في التعريف لحاجة الالتباس اطلاقه في محل التفسير ومن جميع الجملة لا على الاطلاق وانه
تعلق اعلم بالصواب قوله في قابل يجوز وقوع جملة يعني وهو اسم ظاهر بعض نوع كقول النحاة
حيث يمتنع الجزاء ان يجاز وكذا وقع جواب الشرط وهو ان العطف من جهة على المحافظة والجزاء
النكرة يجوز مع جائزة معنوية اي فيتخلف الا في السابق في المبتدأ نحو التعريف حيث الاخبار
عن النكرة لا يكون بشرط حصول الفائدة وهذا الشرط مخصوص بالنكرة مع انه معتبر في المعرفة
وانه لو علم المخاطب قيام زيد فقلت زيد قائم يكون لغوا فخاطبه لا يجوز الاخبار عن النكرة ولا عن
ما سواء كانا معرفتين او نكرتين مختلفين او لا واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم
عليه وعدم ذلك انه يغلب وجود الفائدة مع المعرفة دون النكرة وعلم ان المعنى ان المدار في
المسئلة على حصول الفائدة سواء وجدت والمسوغات الاشتراط لها ولم يكن يقول المتقدمون ان
المسئلة ان على هذا الخطاب المعنى وكما كانت الفائدة الطالب نوعه من امور تقتضي بعضها
ورد الفقهاء فوجه انه لا يحتج بها كل الامر ضبطها وجعلوها مسوغات للابتداء بالنكرة واحترز
بقوله معنوية والوضعية الحاصلة بدلالة الفعل على ما وضع له وان لم تكن مجهولة في انه يتعين
لكونه موصوفا او موصوفا او عاملا او جوابا او فعلا منكرا فظة لحصول الفائدة وهي
متحققة لا تورث معه الفائدة غالبا بحيث مسوغات للابتداء بالنكرة نذكر الا لها
ان تكون النكرة موصوفة نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك وفي التمثيل بالاية كلام يتبناه في هذا الشيء
الثاني ان تكون وصفا وكان ذلك كون الموصوف مقدرا نحو سوء ما ولو دخير من حسنا عقيم
فان في المعنى في التقدير في الحقيقة هو المحذوف وهو موصوفا والنحويون يقولون يسير ابالنكرة
اذا كانت موصوفة او خلفا في موصوف والصواب في حاشيته انه وبه علم ما في المعنى الثالث ان
تكون دعاء نحو سلام على ال ياسين وويل للمطففين وانما سوغ ذلك كان المنكر يجد به معنى
الفعل كما في المعنى الرابع ان تكون عاملة نصبا نحو او جرا نحو حرفة انوجر اخو خمس حلوانت
كبنهما السعلى العباد فان الجنس ام جعلا نحو قائم زيد عند الحال قائما او وجه ذلك ان المبتدأ
المحتاج للمسوغ عند تشبيه هو المحذوف والوصف فيجب تنكيره لانه شكوم به لا محمله المكانية
تقع في جواب سوال كان يقال لك من عندك فتقول رجل اي رجل عندي فان ابن طالب والنحو خبر
الخبر متعوما لان الجواب يسلك به مسلك السوال والمقدر في السوال هو المبتدأ ونكلم محمد

ب التنويع فانظره فالحق ان الصفات لا تكون بعيد على المعنى المعتمد وما معقول باسماء الاداة وجملته و
نحو تكفاهم على جنس النكرة الموجب العذر او ابهام فعدا او العموم والخراق ما عهد السادس ان تكون
واقعة وانشاء العقود كناية وانشاء الاستفهام نحو عندك وانشاء نحو من يقم اقم معه وانظر وجه التنويع
وتحقيقه في حاشيتنا السابع ان تقع بعد رب الابهام وقيل ان ربالك جاء عيسى زيد او قال غير المسوغ
فيه معنى التعجب فجاء مقام الوصف اذ معناه استعظام وقد قال منا ان الابهام هو المانع من صحة
الابتداء بالنكرة تعجيب فجعل مسوغا لذلك غاية الاولى انه قد يكون هو المقصود في بعض المقامات وقطع
معه المجانبة في صحة الابتداء بالنكرة مثل العمرات كما تقع النفي على صحة المجانبة اما جعله مسوغا
فلا وجه له الثامن ان يراد منه العموم نحو كل يموت التاسع ان يكون ثبوت الخبر لها من خوارق العادة
نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت فقوله ابهام نائب فاعل بمحذوف بعيد فهو على راي من يجيز
ذلك في نظيره وعدى منتفى فحذف لدلالة ما قبله اي به والعموم عطف على ابهام والخراق مقام
ما عهد اي الخراق المعهود اي العادة الجارية والمعنى او قصد به بيان الخراق العادة مع عطفها
على ما قبله او صحوا او تعجب او تنويع او حقيقة وحيث هو العاشر ان يراد بها الحقيقة من حيث هي ذاتا ب
ورا فيكة الكتب شيء حال بك قال سيبويه وانما جاز ان يبتدا به لانه في معنى ما جاء بك الا شيء
قال الدماميني ان ارادوا بالمعنى هنا معنى الفاعل او الفاعل فيجوز ان يكون نكرة او مما تابع به
مثل الابن الحاجب وقد سماه التخصيص انه لا يرد عن المعنى والفاعل فلا ارى واما قول الشاعر
ذا ناب اي ذلك شاكا له المعنى فاعلا والفاعل لحقو بالحكم المحكوم عليه وكذا يحتو هذا الحاصر
ذكرنا ما عليه وسواه المحكوم عليه اذا احتو بمعنى الحكم وانه حاكم على غير المحكوم وبعد الاختصاص
الحاصل من الحكم لجواز الابتداء بالنكرة كلاسه وهم يبين وجه التنويع في هذا النوع قلت وجهه وانه
اعلم على راي السكاكي الخارج في باب التخصيص نوعين الصفة المقدرة اي شر مقبح وعلى راي جمهور النحاة
وغيره الخارجين بانه جنسي والمعنى شر لا خير كونه فاعلا معنى لا معا قال ابن الحاجب واصلا
هم بالحكم بل لان المعنى ما عن ذا ناب شيء الا شر فالفاعل الحقيقي اخص المستثنى منه انما جاز كونه
نكرة لانه في معنى فهو من بسياق النفي وعليه النحاة فاعلا لسعر حق فما في المستثنى انما جاز كونه
نكرة لانه اخرج من ذلك المعنى وحيث انه اي المخرج جنس معين مغاير عن غيره من الاجناس فانه كما يقصد
العدد وحيث قصد هم مع قطع النظر عن وجود مخصوص منه فلا فائدة العام المستثنى منه هنا اجناس
والمستثنى اعم منه فقصر وحيث تغيره عنها وكونه غيرها وحيث لم يقصد افراد الجنس الا

بجامع المانع والحكم على النكرة جائز بجامع الحادي عشر ان يراد بها معنى التعجب نحو عجب لزيد ان النكرة فيها
معنى الفعل كما في الصغر وقد تقوم تكثيره فيها كفعيل ليدل الرجاء ومن غير كلام فيها ببيان جهة التنويع
وقال ابن الحاجب انه اختص بنسبته الى الفاعل ولا يلزمه المعنى سلمت مع ما علم كثيرا نظائره فقال الرضي
هو غير مطرد اذ ليس معنى ويل لك وويل لك ولا ويلك لك وانها الغرض الدعاء مطلقا فالاولى
ان نحكي رعاية الحكم الثاني عشر ان تشتمل في مقام التنويع والتقسيم نحو الحسم فيما على ثلاثة
الاول اي وهي كثيرا او نوع حكم النبات ومسوكا او قد يرى المعنى كقوله فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء
ويوم نسر ووجه التنويع ان العبارات المتعددة في قوة مبتدأ اي جميع الايام مقسوم فما بعده
الاول الصفة المعتبرة اي منه وعبارة المعنى غير واحد بالغرض ومع ذا فالنكرة الواحدة التي
يقصد بها التنويع الواحد مع انها تشتمل على النوع نحو ما بعده الثالث عشر ان تقصد بها الحقيقة
وحيث هو مثلوا له بنحو رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة اي حقيقة الماهية خير من هذه بان معنى
التمرية ما يقتضي التفضيل على الجرادية وكذا ان معنى الرجولية ما يقتضي التفضيل على الانوثة وحيث
كان الغرض الحقيقة والطبيعة التي لا تتعدد فيها فلا ابهام وذكر ابن الحاجب ان المسوغ فيهما
ذكر فضل للاستغراق الشمولي بانه اذا فضل الجنس على الجنس فقد فضلت جميع افراد المفضل على جميع
افراد المفضل عليه من تلك الحيثية وتبعه ابن هشام في حواشي التسهيل والحيثية في المعنى للتفضيل
والاحتراز وقصر ما بالحكم جرد او افراد ومعنى مثلا اخرج خيرا وحيث مضافة للجملة اي حيث هي
حقيقة او ان تتلو نفيا او استفهاما او لولا او اذا الفجائية او واو الحال او لام الابتداء
وصل ظرفا او المجرور قبل او جملة الرابع عشر ان تتلو النكرة نفيا نحو ما رجل في الدار لانها تعم فيكون
المقصود منها جميع افراد الجنس فلا ابهام مع ذلك الخامس عشر ان تتلو استفهاما نحو ارجل في الدار
وانظر تحقيق وجه التنويع في هذا في حاشيتنا السادس عشر ان تتلو لولا كقول الشاعر لولا اصطبار
لاودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن لان ما بعد لولا مبتدأ خبره محذوف وفيه
اشكال انظره وجوابه في حاشيتنا السابع عشر ان تتلو اذا الفجائية نحو خرجت فاذا اسد او رجل
بالباب اذ لا توجب العادة ان يخلو الحال من مجاءات شيء لك عند خروجك اسد او رجل الثامن عشر
ان تتلو اداة الجزاء كقول بعض العرب ان ذهب عير فعير في الرباط كذا مثلوا له قال الدماميني والعيني
او المعنى معين او فيها المسوغ الصفة المقدرة التاسع عشر ان تتلو واو الحال كقوله سرينا ونجم
قد اضاء فمذ بدا محياك اخفى ضوءه كل شارق اذ لا توجب العادة ان يخلو الحال من نجم وقت السرى

المواز على وضع مما بعد الواو وانما اشترط ان تقع صورته الجملة الحالية من الجر فقوله والترتيب يجوز فيه الوجهان وهو
وجه تقديم الخبر على المبتدأ التعشرون ان الخبر عنه ما يكون ظرفا او جارا ومجرورا معرفا مختص منها بمن زائدة وفي المواز وجهان
وانظر في وجه التنويع وتخفيف ان التشريع فخلاف في خلافا لما حققه في المغني في حاشيتيا وكذا اذا
اخبر بالنكرة بجملة معرفة عليه نحو قصد غلامه رجل وقوله ان بالك قال ابو حيان ولا الم اصلا واجعه قال
انحو واحد عن به البداء النحاس بينه ابو حيان في تعليقه على المغني قوله تلوا به المستعملون للنكرة بها
واذا علقه بالصفة الاداة واضافتها بحيث لا تنفي اضافة العوامل للمرسول وهو جزء المقول وكذا ذا الولد
واخبار له في جاعل فرح وعمر وخاطب وجاء خالد الحرور بعضه عليه وكذا اجمل الامر وضعه عليه بالسكون
على بعضه رجعة والتغيير ما زاد به على الخلاصة وان اطل به الا اخبار ناصر وقد يعني يقع بعمومه
ان لا طل به المبتدأ التقديم فان به الشرع وذلك كان المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق
وان قلت منزلة العلة تؤذن بالعامل قلت الزم ذلك من ان لا طل به المحكوم عليه وحيث هو التقديم
لانه المعمول والحكم عارض وانما اخر العامل لتمتاز الجملة الفعلية عن الاسمية جاعلا في ذلك ويجوز
تخلف ان لا طل لاسم يمتنع ما سمع نحو قائم زيد لا الام بين حيث اخرهم فيتناولوا وتركوا الا طاعة
على معنى والتقدير وقد يتبين حيث لم يمتنع مانع لا حيث اخرا او قوله بعد وبين بعضا على
على الخبر والمعنى ان جواز التقديم مشروط بشروط احدها الا يتغير الخبر والمبتدأ في التعريف او
التنكير فان اخرا وجب تقديم المبتدأ او تاخير الخبر خشية التباس احدهما بالآخر لو عكس وهو تقدم
ما ينبغي منزلة الفاعل وقد لا الاتحاد في التنكير افضل منك افضل مني ثم يشترط في تقديمه بقوله
ان الاسم بين والمعنى ان المنع مقيد بما اذا لم توجد قرينة تبين احدهما من الآخر وقد يعلل اذا الفعل
فيه مبتدأ الشرط الثاني الا يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ المستتر فيه فيمتنع التقديم
نحو زيد قام ضرب الناس المبتدأ بالفاعل ويترتب على ذلك خلو التركيب من ركن الاسناد المحتاج له
عفا منه والتمييز والنفي وانظر في ذلك حاشيتنا بحيث بالعطف الوجهان ويكونه رافعا للمضمر
واتبع الظاهر نحو زيد قام ابوه ويكون الخبر مستترا وراجع البارز نحو اخواك قاما فيجوز تقديمه لا منع
الفعل فيه فاعله وجوز من مدد ان الضمير ان وقول الخلاصة كذا اذا ما الفعل كان الخبر فيه راجع
الى الحكم الذي هو المنع بتغيير حكم والسارد والتبعيض لا خصها كان الرجوع فيه ضمير استترا ويعرفه
بمراجعة الظاهر والبارز كلام ذكرناه في الحاشية قوله فعلا احترز من نائب فاعل من العاملين على الخبر
فعل ان زيد علمية وفعلا مفعول كان والمفعول نائب فاعل محذوف يعني مستترا وطلبا او مستترا

البردعي الثالثة الا يكون الخبر طلبا احترازا من نحو زيد اضربه فانه يمتنع فيه التقديم وان اجزنا فيه
الرابع الا يكون للمبتدأ الشرط احترازا من نحو سلام عليكم قال الرضي وان لطالب فيهما خبرا لجزاده
لو قرئت وقلت عليكم فقيل ان تقول سلام ربما يريد به الرحيم التي للعلة ولهذا انزل ابو تمام
وتركوا انشاد على ما جلس لها ابتدأ الصغيرة وقال على قلبها وان دعوا طلاعه بعضا رضي نحو كلاه
ما في اعمال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد السواد ان لك مقولات الوجوه السوء
كتب وقد يمتنع منهما او وقعا به فعل ضمير الا يشير للمبتدأ والخبر او جاز وقع منهما معمولا يحتمل التقديم
تقديمه لان الا قال الا تغير فيه تقديم المبتدأ لم للكلام على النحو وتقديم الخبر كقولهم بكل واد بنو سعد
او لازم التصدير يعني ان يكون بصيغة العاقل على شيء على وقعا اي قد يمتنع منهما ما لازم التصدير يعني ابتدأ
بصيغة اسم لما على وقعا ما للتصدير على ما قال المبتدأ اللازم للتصدير وهو الاسم او من يجوز معه
وقال الخبر اللازم له اين زيد وكيف عمرو ومع العاود مع عطفه على معمول وقع اي قد يمتنع
منهما ما وقع مع العاود الخبر والجزء الاخر مثال المبتدأ انما الزيد ناية فلطهم انما اشترى
ومثال الخبر فيهما اطلب العراز ومن يكن انما معول ربه واخبار ان يقع الذي يعني بجملة الابتداء بعضه
على ما المعمولة بقوله ان وقوع اخبار ان يجي الابتداء بالنكرة ومسوغه كان ظرفا او جارا ومجرورا او جملة كما
سبق وانما وجب تقديمه دفعا للالتباس بالخبر بالصفة فان النكرة تطلب الوصف وطالب وقد يعم
طلبا حيثيا التخصيص بها علو اخرت لتوهمت وصفيتها والتقديم يرفع ذلك اذ الصفة لا تتقدم
قوله فيقع تقديم الخبر خبر كان والنكرة علة للاحتياج او معمول دال على مبتدأ محذوف على بعض
عاد وذلك المعمول بكل على كان او الضمير المجرور باللام بالخبر اي قد من خبر اعاد دليله ضمير في المبتدأ كقولهم
اطالب اصلا وذلك قرينة على والكل على عيب حبيبها وانما وجب تقديمه لئلا يلزم عود الضمير المتصل
بالمبتدأ على متأخر لفظا ورتبة وانظر بين العسلة في حاشيتنا والتنبيه اعباد الحق اصح واوضح من
عبارة الخلاصة او دال ما عمم بالتقديم كانه مخبر دال معنى اعاد محصول والمبتدأ الا بالتقديم
سينه فيعمم منه ان ذلك المعنى لا يحصل مع التاخير اي حيث تقديم الخبر اذا اعاد على الاعم
التقديم نحو سواء على الاقتصار فعرفت اذ لو اخرت التوهم انك تستعمل حقيقة وقال ان مالك وهو
حسن ومثاله ايضا يقبولهم لله درك اذ لو اخرت لم يعلم معنى التعجب في المواضع بانا الاسم
جوازه مع التاخير والصواب ان الالزام التقديم فيه لانه جرى مجرى الامثال لا يوسر الا به وانما لم يتوافقوا
على كلام الواقعة فيه وقد يحكم الخبر لا يتبين ان المعتبرة المعتمد ونحو ما نحن فيه ان فطن

اللهم صل على سيدنا محمد والدعم

وإنما وجب تقديرها لأنا نعتبره بموضع الباس أن المفتوحة بأن المكسورة أي إذا نطق بها المتكلم مفتوحة
مفتوحة فيشترك السامع أن فيها الكسر وأن المتكلم جعل الفتحة أو سهوا وأنه جاهل بمواطن الكسر
وإنما ضعف ذلك لأن حذف الابتداء بعفر وجر فيها خطاب الكسر والفتح للعلم وشبه اجتماع معمولي المبتدأ
والسواق خبر له ولذا ليس عليه ويتوقع على تقديره اعتقاد منعها بالتباس المكسورة بالمفتوحة التي بمعنى
لعل بعكس ... والتقدير لا لباس إذ المكسورة والتي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرها
عليها فوقه وإنما تتلو الشياطين مفعول مقدم تتلو وما نافية أعمل ما بعدها فيما قبلها للفورية
إذ الاشتغال جزء كما تقدم والجملة حالية أي يجب الشعر بما ذكر والحالة أنهم ما تلوا ما بعدها تلوها
جاز التقديم لتعلقه بمقول عنه أحطبار وأما أشهر جزم بيوم الشرق ملوح كما ذكرته وذلك لأن ما
المكسورة والتي بمعنى لعل لا يتقدم بعد إلا الابتداء معمولها جملة تامة وأما الاشتغال من الجار
والمجرور فيتقدم أو لم يكن عطفا على جزء كان المرافعة شرطها أي فرعها الخبر أن كان يجيز الابتداء
ثم إلا في هذا لتشتت للمعطوفات على الأول ... جعل خبر الكلام عزوجة مع اسمها ومعطوفة
على المتبوع على اللغة المشهورة أي أو كان الخبر ثم ومعنا ثم معطوفات على ثم يجيز الواو والفاء
عمرو ذكر ثم بأنهم إذا جعلنا الواو الشعر وزاد كأنه خبرية وذكر ابن حيان أنه يجب تقديم الخبر إذا كان لفظا
حشا بما بعد العطف عن مقام زيد وأم عمرو وأم ينبغي له وجهه والتخيير ما زاد به المعمول على الخلاصة وحذف
ما علم ومبتدأ أو خبر أو خبر ثم حذف معمول مفعول جار وتجرد بقوله ما علم مما ثم عليه قرينة
جائز أنه لا يجوز حذفه من مبتدأ أو خبر بما فيها وعقد عليه ما وقول الخلاصة وحذف ما يعلم يجوز
هذا السياق رجحه بعضهم الحذف فيهما معا وأنه جائز فما حذف للمبتدأ جوازا أن يحمل ما كان لنفسه
وهو ما يعلمه أي محمله لنفسه وأساءته عليه وقال حذف الخبر جوازا أكلها دائم وظلها أي دائم
وقال حذفهما جوازا والتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم
يحضن أي فعدتهن ثلاثة أشهر المبتدأ الخبر عنه يقسم أو صدر ... الخبر الذي هو تبلوغ
أو نعت قطعا ومثال الاسم أن رفعا يجب حذف المبتدأ بخمسة مواضع أولها أن يخبر عنه
بما بمعنى القسم ... قوله ذمتي لأفعلن أي بذمتي عهد أو ميثاق أو يجب على حذف مقامها أي متعلق
ميثاق ومع مشعر بالجواب إذ لا معنى لكونها يمين العشاق بذمته وأيضا وجب حذفه بسد الجواب
مسده ثانيها أن يخبر عنه بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أي أمري سمع سمعا
وطاع طاعة ثم وجب حذف المفعول بفاعل مصدره مقامه وجعل جعل الغير الزاوية والشبوت أجرا

الرجع

الرجع يجري النصب بالتزام حذفها عامل المصدر ثالثها أن يكون المبتدأ ثابتا بالنعم أو بئس نحو نعم الرجل
زيد وبئس خبر المبتدأ المحذوف وجوبا أي الممدوح زيد ولم يذكر على أحد الوجهين هذا القول وبعضهم
جعل المخصوص خبر المبتدأ المحذوف مردود وأصله لما ذكره الأندلسي ودخول نواسخ الابتداء
عليه ولو كان خبر الماح ذلك قال ولا يجوز إلا أن يكون مبتدأ خبره ما قبله وأجازوا أن تدخل الرابعة
أن يخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله الحميد أي هو وإنما وجب الحذف لأنه إذا أريد القطع إلى
النصب التزم إظهار الناصب وجعلوا ذلك إمارة على قصد الإنشاء جعلا بمعنى الرجوع الرجع يجري
النصب بالتزام إظهار العامل خامسها أن يكون ثابتا للاسيما نحو العلماء ستلو جميع الكرام
لا سيما زيد فلا نافية للجنس وسي بمعنى مثل اسمها وما موصولة مضاف إليها ويجوز أن تكون
نكرة موصوفة بالجملة بعدها ولا سيما يجوز بزيد وجملة نحو زيد خبر لمبتدأ محذوف وبنصب حذف
العائد إلى موصوف وبنحوها والحال ما على العامل ويجوز جر زيد على الإضافة وما زائدة ونصبه على أنه
ما كافة ولا سيما بمنزلة إلا في الاستثناء ورد بأن المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب أولى
واحتج بأنه مخرج محلا من الكلام السابق ومساواته لما قبلها ولا يمتنع أن يكون باستثناء منقطعا
وأما النكرة نحو ولا سيما يوم يجوز انتصابها على التمييز بعيب ويجوز أعلم أن ما بعد لا سيما يجوز حيث لا وجه للتنا
ثم قوله الحذف مبتدأ والخبر حذف والمبتدأ متعلق به وجملة أخبر عنه بقسم مع ما عطف عليه إنما
صفة ومصدر عطفا على قسم وكذا منقطع مثال مصدر حذف لأنه لا شيء وهذه العبارة سوى
هذا أجلى مع بيان نيوب المصدر عن فعله ونحوه مما وهو الاستعمال وتلو عطفها إيضا على قسم أي لو
أخبر عنه تيلو نعم أي بعدها وإن كان المبتدأ المقدر هو التالي لها تقديرا على هذا القول وبنعت
عطفه على بقسم وقطعا نعته وما عطفا على قسم وتلا حالتها ولا سيما مصدرها كذلك وإن رجع
ترك حذف جوابه لم لا ثالثة ما قبله قريبه مما إذا جرا ونصب وجه إيجاد الذي أراد ما بعد لا سيما
تتعاقب عليه أو بعد إلا مرادا بالكل ثالث وهذه المسائل معا زاده هذا الشرط على الخلاصة على
هذا الوجه وإن نقصت الإشارة إلى بعضها بأبواب مفترقة ويعمل لولا التزموا حذف
الخبر وفي غيره بما بعد إلى أو واو مع وقسم فذا انتهى ونحو ضربي زيدا قائما لإيجاد يتعين حذف
الخبر في أربعة مواضع أولها أن يكون وقعا بعد لولا قال الجمهور وذكر معها التنبيه منهم على
أنه لا يكون إلا كونا مطلقا أو وجوبا أنه بغلاله عقولا لولا زيد سالما ما سلم لولا أنه لم ينفذ ما بإثبات
جوده وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين إلى أن الخبر بعد لولا ليس أصلا أنه يكون كونا مطلقا نحو

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

Copyright © King Saud University

لولا زيد لأكرمتك وقد يعود الحال الذي فيه حذف الخبر لأن معناه الكون أي الوجود معلوم فيقال لولا زيد أي
دال على امتناع جواب لوجود تاليها فهذا مسوغ للحذف وأيضا وجب سد جواب لولا مسد الخبر والثاني
ان يكون كونا مقيدا نحو لولا زيد محسن الي عمرو ولعله جاء الخبر فيه مقيد لا محسن وهذه الحالة
تقتضي ان وجدت قرينة تدل على الكون الخاص جاز حذفه وذكره نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فان الحماية
معلومة والتعبير لا بالانصار وان لم توجد تعين ذكره نحو لولا زيد سالمنا ما سلم والذي هذا الرأي وترجمه
الحالة التي يكون فيها كونا خاصا ولم قرينة فانه يجب عليه [illegible] الحالة التي يكون فيها كونا خاصا ولم قرينة فانه يجب عليه
انه مما ليس فيه ان حذفه جائز لا واجب ولعله اراد ما ليس دليلا ما يجر قرينة خاصة كما يشيع
به التعبير بالعطاء وعلى هذا الرأي مشى في الخلاصة والثاني المعمول فيه عامر على الالتزام المعجم
والثالث انها ان يقع بعد واو المعية نحو كل رجل وضيعته اي مقترنان فجاز حذفه لان الاقتران
معلوم والمعية وجب تقيام الواو المعية مقامه وما لم يقع بعد [illegible] الفعلية كما في الخلاصة
بان يكون الواو نصا في المعية لا تحتمل غيرها احترازا من نحو كل امرء والموت يلتقيان فانه
الحذف فيه جائز لا واجب ولعل اشار لذلك بقوله فيما انتهى ما ذكر وفي هذه المسألة اشكال انظره
في حاشية الشيخ ان يقع بعد قسم وفي اي [illegible] لا تحتمل غيره نحو لعمرك لا فعلن وايمن الله لافعل
اي قسمي او يميني فالحذف لوجود الدليل ووجب لسد الجواب مسد الخبر الرابعة ان يكون المبتدأ مصدرا
عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح جعلها خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربي العبد مسيئا فضربي
مصدر مضاف لفاعله مفعوله العبد وعامل في المفعول والمفعول مفسر لضمير مستتر في كان التامة
المحذوفة وهي الحال وقع بعد الضمير والتقدير ضربي العبد اذ كان مسيئا اذا اريد الاستقبال
واذ كان اذا اريد المضي فالخبر هو الظرف المحذوف المضاف لجملة كان ووجب حذفه لسد الحال مسده
وانظر نحو ان القول في هذه المسألة فما شاء الله هنا وتباكر الشيخ عليه لم تذكره في الحاشية
وهو ان شئت الاطلاع [illegible] فيها ذكره في شرحه فانه قال الحال خبر من حال اذ كان فاما
وسبب الاستقبال هنا ما هو بلا سبر [illegible] قوله تعالى واذا قيل لهم اعبدوا في الارض وقوله
واذا قيل [illegible] مفعوله الحال متعلقات الظرف العامل فيه
اذ كان فلهما [illegible] شرطه العامل في الحال الان والغيم الحال مقام الظرف المراد منه وعليه اشكال
الاول انهم [illegible] وهو غير محتاج اليه معنى الثاني انه جعله متعلق الخبر والشرط
لا يعمل ما بعده فيما قبله الثالث ان الشرط يمتنع الترتيب والتعقيب والمعاد هنا يظهر

انه لا شرط وهو ظاهر كلام الرضي الشلمون والرابع ان من كلامه انها انما ذكر للاستمرار وهو مشكل
مع ملاحظة شرطه فليتأمل لا جزء المستقبل ويجمع الازمنة الماضي والحال المحيز جعله شرطا لعدم جواز اشتراكه
مضي الماضي وهو اذ كان في قول العالم بعض كتبه انما قدرت اذ واذا دون غيرهما لملاحظة لزمان كما
في واذ للمستقبل كانه ان يمون ... وقد رفعت التي ذكر الاشكالات اسئلة وكتبت عليها فقف
عليه وهو انهم يسيرون شأنهم التعرض لايضاح المعضل عنه شهور ما يرد عليه كما نقع على الشرح
هنا والى ضعاف المحذوف مع غيره ما يرد على غير معناه بل ما هو في الحقيقة النظير للخارجي
الشعر بما لو حذف معناه وقد نصوا على ان الحذف والشعر يقع في التركيب فما ضم فيه ما هو
جواب المعنى وذلك لا يعد التعرض له كل شخص من اشخاص التراكيب وانما يتعرضون لبعض
اشخاص التراكيب اذا كان هناك لبس وخفاء وقول المستشكل هو غير محتاج اليه معنى لحذفه
ولا محذور فيه وقد جرم غير واحد بان السكر فيه انما قالوا المحذوف الخبر وقد جرى بعضهم
انه فقط نغض بعض وان المعنى ثابت بدونه وقد جرم بعض المحققين بان الظاهر ان الشارح الشهر
حسنة عند المحاطة حذف يكون بما ليس المعنى جعل كما في هو ظاهر انه فقط وانهم لا يعقولون بتقدير
بالجواب فيه لان المشاهد انما هو بالعطل لا بالعطف وانما يحول بالشعر فيه وبعتبر
الانعطاف والامور المفتتح فيه هذا جواب الاشكال الاول وجواب الثاني ما يجر جواب المتعلق
هنا بقدر معموله حتى يلزم اعمال ما قبل اداة الشرط فيما بعدها بل نقول يجب تقديره هنا مؤخرا لا
يلزم المحذور المذكور قال في المغني لا يجب متعلق الظرف والمجرور ان يقدر مقدما عليهما كسائر
العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو
في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله التأخير والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها
اه مسلكنا وهذا النمط اي يؤخرهما ما يوجب التأخير وقول الرضي لا يصلح الجمع بين شرط وجزاء
حاصل لذا كان فاما شرحه معنى لا شرح اعراب فهو بيان لحاصل المراد وهذا التركيب والمعنى
السعي يلون عليه بل الكيفية الشعرية على ما تقتضيه الصناعة وما عراب ونظيره كلامهم كيش
واعلم انه تبول هنا اشكال آخر هو ان العامل المحذوف ليس شرطا لان جزاؤها واغنا قد
اشتغلوا بالعامل اذا على فسبق معهم وقال شرطها ومنعهم قلبه جواب وجواب انه ان
الجواب هذا التركيب ونظائره ليطالب لا لازم الحذف مع عدم الاحتياج اليه معنى كما جعل
فيما فيه وقدم بيانه مقامه وتنوب عنه نظير هو بان جاء على ان الاسلوب نائب المعمول

من المعمول والشرط المذكور في باب أعماله انما هو في بيان النظام فعلى الفعل جواب الشرط لا من انتفاء الشرط
الترتيب معنوي بحسب الخارج بل انما يعتبر عند الرضى في محل الغرض العادي لا لاقتران في الواقع ومن
جوز والكون ما به قوله تعلى وما بكم من نعمة فمن الله شرطية مع فقد الترتيب والتعقيب بين الجزاء والشرط
بل كون النعمة من الله امر لازم لا يتصور خلافه فالا ان في ما نقل عن الرضية ونظائرها لا يلزم ان يكون الاول
سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء او هو قول
الله بل ومعناه هنا ان معنى اذا لا يلزم وكون المعنى ضربه العبد ما طوقه اساءته الا اقتران
التابع العقاب للترتيب وتقديم امر التشبيه على الاول والوقف انقاعه بكونه سببا حادثا بوقفه
الفعل اللازم اساءته وما بعده لا تتغير هنا ان يكون الشيء فيما بعده لا للفظ بل الحاصل على
الشيء هو الاساءة ولا تتحقق الا بالفعل الذي اساء به ومن التعرض الترتيب كلاف في جهة الشرطية
فلا يحمل ان الشرط يقتضيه وحاصل الجواب منع المقدمة الاولى والثانية ان سلمت الاولى
وهذا كله محاولة لصحة ما ذكره الرضي والا بشر ضبطها في القتال خلاف الظاهر اذ معناه المنبي
عليه ضم الكل كما قال الرضي ما ضرب العبد الا حال اساءته والحمل ما خوذ من فاحة اسم الجنس
المعينة للعموم وليس المعنى على التعليق والربط بين الجملتين والظاهر ان الرضي اطلق عليها الشرطية
بحسب الصورة وظاهر الاستعمال ولهذا انه مراد كما رايته بعد ذلك وهو قوله حذف اذا والجملة المقابلة
الجملة اذا التعليل بان العامل شرطهما ومنهم الرضي على تعليل لا يكون باضافة كما في المعنى وجواب
الرابع ان الاستمرار انما هو للربط بين الشرط والجزاء لا لمضمون الشرط حتى يلزم اشتراط تحصيل الحاصل
بمعنى واذا ما غضبوا هم يغفرون انهم كلما غضبوا وقعوا في الغضب ... غضبهم الغفر بعضهم
التجاوز الصفح وهذا الاستلزام حصول مضمون الشرط وليس المعنى ان الغضب لازم لهم لا بد
رفعهم حتى يكون حاصلا للشرط حصوله وما قاله ان عمرو في اذا ذكر الا على سيم فقلنا على حرفية
واذا العاقبة العلاقة فقيل ... هريرة انا نقعد وراء الامام فقال اقرا بها في نفسك فاني سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل فاذا قال
العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي الى آخر الحديث قال ما نقم فلنت قوله فاني سمعت
انتزيه دليلا على ما ارشد اليه ... الاحتجاج بالحديث يعني كل صلاة لم يقرا فيها
بفاتحة الكتاب ... والله اعلم ... المعنى في الاشخاص والاحوال واعتني بهذا الان
لذا عامة في الازمنة والاحوال اي اذا قاله في كل زمان وعلى كل حال وهو صفة الصحابة وان ...

فوائد من الاستدلال في نظم الشيء ومن عنى فيشكل ... العبارة في علم الجزاء واعمال الشرطية
المعمورة باذا مانه من العموم وتكون العقلية كلية لا ان معنى كليه الشرطية تعميم في جميع الاوقات
في جميع الاحوال الممكنة ولا منع في ... الجملة للعموم بل افهم ذلك تكون لها لكنها لا يستفاد منها
ولا تكون بمجرد دليلا عليه بل يستدل عليه بالقرائن الحالية والمقالية وقد ... من الرضي المعنى
المتفق عليه عند الجميع ... اي ان ... ضربه ... وهذا الاحتمال ارادة ... ضربة كلما طلع واذا
تاملت ... هذا التركيب ... منها ... الارادة استغراق زمان الحال فنحو ضرب العبد ... ما
... كلما اساء ... اخلف ... الامر ما ... حكاية حال
الماضية وان المعنى لم ... خطبة الان ... وليس المعنى ان كلما ... جميع فيما
... الماضية ... ما يكون ... الانتفاء ... المعنى ... الجملة
... شرح ... ان ... شرح ... او الا ...
شرحه لم الا ... الاستغراق اذا الماضي واذا المستقبل ... معنى ...
الاستغراق ... الاستغراق ... قبل لو كان المعنى ... ذكرت
لم ... النحو ... فهو اذا ... الاستغراق ... وجه
فدر ... النحو ... المنفعل عنده ... الاستغراق حتى يلزم هذا بل
لا ... الاستغراق ... الماضي او بخصوص الاستقبال ... عبارته والعلامة الاول اذ
... اذا ... ولكلام ... لانه جعل اذا دليلا على ...
العموم وانه لا ... الاحتجاج بجزئية كل صلاة ... على ... الغرض ...
... في ... تذكرها في مبحث الشروط ان شاء الله تعالى ... كلام ...
... الاسم التعقيب الصفات التي ... المذكور ...
في الخلاصة ... شرح الخلاصة ... في ... المراد ...
على بعض الفضلاء ... جمعة ...
معنى ... النسبي ... الحال ... وحيث
هو ...
النحوية ... وقد يكون ... الحكم ...
... الخوالية ... النحو ... الحال ... التعبير

Copyright © King Saud University

وتكلف فيه المبالغة والوجوه المتعلقة به وضوح الدلالة والله اعلم قوله وواو مع عطفها على سوا
وكذا فهم وجملة فواتح صفة لهما على ما سبق اود الخبر باعتبار ما ذكر واشار بقوله في الاخ الى تضعيف
قول من قال انه خبر جاعل بعطف على شقوى يقع خبرا او بنت خبر موصول وقال ايضا انه عين الاخر
له وان الجاعل اغنى عن الخبر وقول من قال ايضا ان الحال نعتها هو الخبر وقول من قال ايضا ان الخبر
جائز الشعري او واجب ولهذا يجوز الكتهارة وتعدد الاخبار ما طعاوا او نحو حلو حامض فن مثل
صم تقو وعطف ايا خبر تعدد خبر المبتدا الواحد جاوه بان يكون لذلك [illegible] نعطف
نحو والذين كذبوا باياتنا صم وبكم في الظلمات او لا نحو وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد
فعال لما يريد [illegible] بان يكون التعدد باعتبار اللفظ والمعنى كما سبق او باعتبار
اللفظ فقط والتعدد فيه خبر واحد معنى نحو الرمان حلو حامض وما قالوا ان [illegible] و
خلافها [illegible] في الاول [illegible] والجواب عنها في حاشيتنا وهذه الاقسام
كلها مندرجة تحت عبارة الخلاصة الا ان ما هنا احرح واوضح والقسم الاخير يمتنع فيه تقدم
الاخبار المتعددة او بعضها على المبتدا ويمتنع عطف بعضها على بعض لانها في معنى خبر والعر
حلو فهو حينئذ لا يوهم ذلك المغايرة ولا استقلال فيه نتاج الكلام والتامل [illegible] بعضها
لزم [illegible] الواحد [illegible] العبارة فقوله ولا ابو
غير عاطف [illegible] على ما يراه [illegible] حلو حامض [illegible] البيت
او خبر محذوف والجملة محكية بقول مقدر اي ونحو قول القائل [illegible] حلو حامض وجملة [illegible]
فيه خبر ومعنى [illegible] وما ذكره في مسألة حلو حامض
مزيد على الخلاصة ثم ان مبتدوات ما فيتت اخبرن اخبر بها وموتاله
الخبر تلوه [illegible] او [illegible] الاخبار [illegible] قال في التسهيل
وان توالت مبتدوات اخبر عن اخرها بما جعل لها هو وجعل هو وخبره خبر متلوه والمتلو مع ما بعده
خبر متلوه الى ان يخبر عن الاول بتاليه وبتالي غير الاول الى خبر متلوه او بخبر بعد خبر الا
خبر بروابط المبتدوات اول ولا [illegible] لمتلوها [illegible] حاصله انه في تعدد المبتدوات و
اخبارها [illegible] ان تجعل الروابط في المبتدوات فيخبر عن اخرها وتجعله مع خبره
خبر المتلو [illegible] بعد الاول الى خبر متلوه نحو زيد عمه خاله اخوه ابوه
قائم والمعنى ابو اخو خال عم زيد قائم والاخرى ان تجعل الروابط في الاخبار فيخبر بعد

خبر الاخير ويكون للاول [illegible] للمتلو وهكذا نحو زيد هند الاخوان الزيدون ضاربوهما عندها
باذنه والمعنى الزيدون ضاربوا الاخوين عند هند باذن زيد قوله مبتدوات حال بمجرور [illegible] على
بمعنى تعاقبت وجملة اخبر جواب الشرط وهو [illegible] مبتدوا [illegible] بجزوم [illegible]
عليه والجر جر المبتدا او ما عطف عليه [illegible] الصفات [illegible] على اخرها [illegible]
بقية المتقدمة [illegible] المبتدا [illegible] خبر ما قبله [illegible] بمحذوف [illegible] المتعاقبة اوما
تقدم على الخبر الاخير [illegible] الاول [illegible] الخبر [illegible] ما قبله [illegible]
بقية [illegible] على حال [illegible] الاول [illegible] التسهيل [illegible]
[illegible] في الخلاصة في جميعها [illegible]
والروابط معمول [illegible] معمول [illegible]
[illegible] الكلام الاخير [illegible] على الخلاصة
[illegible] بالخبر [illegible] الخبر عنه [illegible]
[illegible] الاخبار [illegible]
لاتى صنيع الخلاصة [illegible] النحاة [illegible] الباب [illegible] الجواب
النحو [illegible] كيف تخبر عن زيد [illegible] مررت بزيد [illegible] فاجاب بانه يقول الذي
مررت به [illegible] زيد [illegible] العطف [illegible] على الضمير [illegible]
[illegible] كيف تخبر عن زيد [illegible] زيد وعمرو [illegible]
[illegible] العطف على الضمير [illegible]
شروط [illegible] الاحكام [illegible] على ما [illegible]
[illegible] التركيبية [illegible]
[illegible] والمجرورات [illegible] عطف عليه [illegible] اسم الجنس [illegible]
[illegible] جواب الشرط [illegible]
[illegible]
[illegible] على [illegible] كيف [illegible]
لا يخبر به كما هو ظاهر السؤال [illegible]
مع العبارة [illegible] الاخبار [illegible]

Copyright © King Saud University

عنه بها إذا ما أريد العبارة عن الملفوظة فيؤتى بالذي مع قوله وهو الذي ليس مراداً أنه يعطف بأو مع صفة محذوف
أي موصولاً يخبر الاسم الذي سنبينه العلة وهي قوله يخال أخبر عنه أي يخال أخبر قوله وغيره في يترجح
فيه النصب على الاشتغال ويجوز معه الابتدائية وجملة على الأول حال والمنصوب على الا
شتغال وعلى الثاني على أن الحال كالثاني والمعنى غير الذي وخبره والجملة الأصلية التي
وضع فيها المخبر عنه وسطاً بينهما حال كونه صلة للموصول قوله عائدها عنه أو ضمير غائب خبره
وخلف الاسم خبر لأنه المتصور وقوله غائب أي الضمير لا يجوز مطابقة للمخبر في التكلم والخطاب إذا كان
المخبر له أو الاخبار بعضهم ذلك مفعول به لأخبار بالذي أو هو مثبت الذي ضربته أنا والذي ضربته أنت كما
يجوز الوجهان في هذا الباب عوائد الذي قام وانت الذي قمت وجوى بأنه يلزم هنالك تكون الخبر
الخبر جملة مذهب البصريين وذلك خطأ ومنه زيادة على الخلاصة لأن الحال الخلاصة في قوله خلف
معطي التكملة أحسن وتغيير العين بقوله في اعرابه لأن الضمير كما خلفه في ذلك خلفه بأداء
وشركه وجره فيها في موضعه وابتداء عبارتها أو ضم وقوله خلف الاسم لأنه أنما يعم معناه يجعل
أن المعهود والمعهود وقوله الذي يخال أخبر عنه وهو محتاج إلى جوابه **والشرط تقدم فيما أنا خبر**
وإخبار وأن يخلو عنه الأجنبي والتعبير بالرفع والإثبات والمنع أصلاً إنشاد معلم
على الذي مضى إشارة إلى أنه لا يخبر عن كل اسم في كل تركيب وإنما يخبر عما اجتمعت فيه هذه الشروط
وهو أن يكون قابلاً للتأخير فلا يخبر عن شيء واد وأنه المكون كأسماء الاستفهام والشرط لأن الخبر في
هذا الباب واجب التأخير وأن يكون قابلاً للاضمار فلا يخبر عن مجرور الكاف وحتى لأنها لا تجر إلا
الا الظاهر وأن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي فلا يخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته لأنك
إذا أخبرت عنها بجعلها في أن يعود إلى المبتدأ ضمير الموصول فلا عائد وإذا كان يعود إلى
الموصول فيبقى المبتدأ بلا عائد وإن استقبل عوده إلى شيء دفعة واحدة وأن يكون الأخير
عنه في الاستعمال فلا يخبر عن ليس تحته معنى إذا لا يحكى أن يكون خبراً أي شيء وذلك كنوا
في الأمثال المركبة فلا يخبر عن ... أو بكر وكرب ومعديكرب وكان صاحب الخلاصة سكت عن هذا الشرط
لوضوحه وأن يكون قابلاً للاستعمال وهو ما لا يخبر عن الزم الرجع كأيمن الله ولا عن لازم النصب
كسبحان الله وأن يكون قابلاً وحده فلا يخبر عن لازم الرجع كأيمن الله ولا عن لازم النصب كسبحان
الله وأن يكون قابلاً للاستعمال في الإثبات فلا يخبر عن أحد وعريب ودبار والأسماء الملازمة للنفي
ثم المنع في الضمير العائد على الاسم في جملة أخرى نحو أن بكر أنسان منقول لعتبة فلا يجوز الإخبار

في نحو أسماء جمع الكثرة منقول الى ثعلبة وهو مذهب الشلوبين الكبير وابن عصفور وأبي حيان الى الجواز
وذهب الشلوبين الصغير الى المنع وهو مختار تلاع الجزولي وهو أرجح نص عليه النحاة في هذا الإخبار
إلا أن يجاب بتعين إعادة الضمير والشلوبين قوله نحو ما هو الأولى اشترط قبول الاسم العري للتنكير
نحو ما شرط المخبر عنه بأن يكون مع التعيين بشرط الاضمار وشرط التعريف المذكور في الخلاصة
لكن ما يقبل التعريف لا يقبل الاضمار وفرق بينه في شرح الكافية على أنه اتخذ ذكر من زيادة في البيان قوله
وإن يحله عطفاً على تأخير جمع هو قول نعتهما بمعنى محل معنى يغني والتعبير بمعنى الاستيفاء
كما في القاموس وجملة المنع أصلاً دليل جواب الشرط ويعطف وإن كان ما هو نحو بحر زيد
الرفع بالكسر وإن يحل عنه الأجنبي يدل على أن المراد غيره وذكر الخلاف في هذه المعطفة في بين
على الخلاصة **ثم بالى من بعوف مهو فيه بقلاع عنه وصله لم يتيقع** إلى غير بأن الموصول هو
ما اجتمعت فيه الشروط المعتبرة وزاد عليها أن يكون المخبر عنه في جملة فعلية مختصة
منفرداً فيشمل فلا يخبر بالمجرور من نحو زيد قائم ولا من نحو زيد قام ولا من نحو ليس زيد جالس إلا
من نحو ما قام زيد إلا الجملة الاسمية التي لا فعل فيها مع الخ وإلا أنه فيما لفعل الاخبار المبتدأ
مبتدأ وصلة الالف لا يكون معمول الاسمية التي خبرها وصفاً وإنما الفعلية التي فعلها ما
هو هي بأنه لا يقع للموصول فيه وإما ذات الفعل المتصرف المنفي مثل النابه ما طلب ولا جملة
إن تسمع قوله ثم هي للترتيب الأخبار أن الشرطية المعتبرة خبرية والمشهور ثم أنه تحديداً
بينهما مبتدأ كما سبق كأن حقيقة الأخبار وهي في الجمع ويعني أن يكون العطف ثم أشار
الى أن مرتبته الإخبار بأل بعد مرتبته الاخبار بالذي وبه وجهه أن الشروط مع الذي والاستلزام
كونه عليه أخص مما بينهم في جملة الاخبار بالذي بالنسبة لتقدم وجوده إلا أنه ليس في العطف لا يجعل على اعتبار
الشروط المعتبرة هنا خلافاً ككلام الخلاصة فهو خلاف الشاطبي قوله فيها الاخير وتعريف لها خبر
عنه ها هنا أي في باب الاخبار بالذي خاصة فوله في محل صفة محذوفة أي صفة كلاما في محل
والخبر قوله في فيجاوز ذلك الفعل أن الجملة فعلية لأن الفعل هو تعلق جملة في صفة بعد
صفة تخرج بها ذات الفعل الجامد ولم يشغل صفة ثالثة اشتراط الى المشترط للإثبات **أو صفة**
ضمير غير ما انفصل الضمير الذي ترجع صلته إلى أن عادلها وجب اتصاله واستتاره وإن عاد الى
غيرها وجب إبرازه وانفصاله بغير ذلك فقد يلحق رفع ثم أي الى صلتها إذا أخبر التي
التاء فلتة العطف من الخرج الى العمر في مسألة ثلاثة الاتصال للمتكلم أي أخبار بعضها وفي الجملة

اللهم صل على سيدنا محمد و[illegible]

ضمير مستتر يعود عليها واذا اخبرت عن الاخوين قلت المبلغان انا منهما الى العمرين رسالة اخواك جلال
الاخوين بدليل الاخبار بها عنهما والعامل ضمير المتكلم [illegible] بغيرها [illegible] وكذا تفعل به
الاخبار في بقية اسماء التركيب والانفعال مستلزم للابانة المذكورة في الخلاصة وان يعمل الضمير
وظرف معقول اذا اخبرت بال عن ظرف وجيء به مكانه بضمير فان ذلك الضمير يعود الى ضمير الظرف
لا ينتصب على الظرفية فتقول اذا اخبرت عن يوم الجمعة في نحو صمت يوم الجمعة اليوم صمت فيه يوم الجمعة
ومن هنا يعلم ان ضمير المفعول له يؤتى باللام فالضمير مفعول له وجملة [illegible] منه وفي
ظرف متعلق بحال ومسائل الاخبار كثيرة تتعرض لها في حاشية ان شاء الله تعالى وهم هذا
الشرط في زيادته على الخلاصة يجوز [illegible] خبر المبتدأ تقدم الشرط كان ان وردا معطي عموما
وصلها مستقبلا اذا تضمن المبتدأ معنى الشرط شابهه في المعنى فجاز دخول الفاء في خبره ولم يجب
لان الفاء [illegible] للشيء [illegible] وان الخبر مرتبا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه فلم
تشتد حاجته الى ارتباط اخر وذلك كان الموصولة اذا كان وصلها مستقبلا عاما نحو الذي ياتيني
وان اتاها جاهلا والسارق والسارقة فاقطعوا [illegible] والزانية والزاني [illegible] واما [illegible]
فانهم يمنعون دخول الفاء في خبر ان لانهم يمنعون الجواز في خبر المبتدأ الموصول [illegible] وصلة
الى [illegible] لكن في جواز الاستثناء [illegible] سياتيه في باب الاشتغال قوله فاما [illegible] و
[illegible] [illegible] [illegible] في التسهيل الا ان بالكسر والفتح والاخفش
[illegible] الاخفش [illegible] وجملة تقدم الشرط صفة لمبتدأ تجوز [illegible] دخول الفاء تخشع معه
[illegible] [illegible] انه على راي غير الجمهور قوله وصلها فاعل ورد ومعطي عموما بصيغة اسم المفعول
ومستقبلا حال الا انه [illegible] بالاول من الخاص وبالثاني والماضي والحال وصلة ظرف او بفعل قبلا
شرطية بيوصل او بوصف او بوصف الى معطي مجازاته ولو بعف الى الموصول او بوصف بنوا
موصوفة يجوز [illegible] ما معطوفة على ان واقعة على غيرها والموصولات قال في التسهيل وهو
الموصولة بصفة فعل او غيرها موصولا بظرف او شبهه او بفعل صالح للشرطية قوله بظرف
متعلق بصلة ما او بفعل عطفا عليه وجملة فعل شرطية وصف لفعل او بظرف صلة ما قال الموصول
بالظرف قوله ما لدي الخلائق الخ [illegible] [illegible] وما لله فمن عنده وقال الموصول بالفعل الصالح
للشرطية وما اصابكم من مصيبة فيما كسبت ايديكم فما موصولة كالشرطية بدليل سقوط الفاء في قراءة
ابن عامر [illegible] بالشرط [illegible] البعض الشرطية فما الاثنينها كالفاء معنى فالعلم تخشع معه [illegible]

بعضهم

اللهم صل على سيدنا محمد و[illegible]

بعضهم تمسكا بقوله تعالى وما اصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله واجيب بان المعنى وما تبين اصابته الا على
حد ان كان قميصه قد من قبل او من دبر وكالعقود محل استقبال او قوا وما الناجية خلافا لبعضهم قوله او بوصف
عطفا على بظرف فيتعلق به ما تعلق به ظرف لان المعطوف يتقيد بما يتقيد به المعطوف عليه عند [illegible]
ويكون حينئذ الشاهد في المعطوف على المجرور او الحرف والشان [illegible] الاولى والمعنى وما يوصف
بان او بفعل قبل شرطية تجوز في خبره الفاء وتلزم حينئذ ان يكون المبتدأ نكرة عامة نحو رجل [illegible]
[illegible] نحو [illegible] [illegible] في التحقيق ويتبع على هذا ان يغير الاول والجملة [illegible]
ابن وخطا ابن الحاجب ذلك بتلو اول البحيح التعميم لا النكرة في الاثبات [illegible] وجهه انه بين ان ما وقعة
على غير ان والموصولات وعلى غير الموصولة قوله او بفعل عطفا على بيوصل وجزم المعطوف ما يحلي
المرجوع لان ما الموصولة شبهه بالشرطية ومع المجازات مجيئهما وهو اما موصوف بظرف او
شبهه او بفعل صالح للشرطية نحو قوله وكل خير يرجى فهو مسؤول والمصغر بالمجازاة هو
المضاف ولهذا كان في التسهيل عطفا على ال او نكرة عامة موصوفة باحد [illegible] لو مضاف اليها
شيء مشعر بالمجازاة وقيل قول المصنف في الشرح الى ان يكون المبتدأ مضافا الى النكرة المذكورة
وهو مشعر بمجازاة وظاهر المعنى ان المشعر هو المضاف اليه والكل صحيح لان المضاف اليه يلزم
ان يكون نكرة عامة كما اشرت لم عبارة التسهيل والا فالمرجح فيهما التنكير والعموم ما
هو دال على المجازاة وحينئذ ان شئت اضافة ذلك الى المضاف لانه قرينة العموم والى المضاف
اليه لانه عام بقرينة فاجتمع قوله ولو مضافا اكثر هو في باب بنايات والنسخ بلو وهو يوهم ان قوله يجوز
جواب الشرط فيكون راجعا الى مسألة اضافة المبتدأ الموصول مع ان الخلاف الى [illegible]
فيها بل في المسألة التي يعود الكلام [illegible] وهي الجزم بلو وهو وان جوزه بعضهم اطرادا وجماعة
في الشعر لم يثبت وما اضيف به فهو كما في المغني وان في الموصول العمراء الموصول المذكور
فيه سبقا وهو ما صلته ظرف او فعل صالح للشرطية كقول زيد في الطريقة زيتي اضافها
بيرك مظلوما ويرضيه [illegible] كل البنت صلته [illegible] وعطف ذلك لاضافة الى الموصوف بالموصول
نحو غلام الرجل الخ بانتهى جملة درهم قوله او بوصف عطف على بظرف وكذا انتهى الى الموصول
المذكور ومعرفة حال وقائب فاعل يوصف والضمير المستتر لا يجوز يعود على دخول الفاء الجنس
[illegible] وقال ذلك قوله تعالى والقواعد من النساء التي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح وقوله
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وقال الشاعر علوا الجزم ما لحلف [illegible]

ببين الفعل لمفعوله منفصلا وأشار بقوله بأي أراد العسلة مختلف فيه أجاز المجيز بالابنين السر يعني والبيت
جاز الصلة والموصول كما هو أصح خلافا للدماميني ورد الخياس بأنه لو صح للزمت مراجعة يونس في إجازته وابن
الكوبلاك والاحتجاج بالبيت فإنه محتمل من زيادة الفاء فيه كما قال والصغير فيكبر وأما الابنية الاولى فيحتمل
كون اللاتي هو الخبر وما بعدها جملة معترضة بالفاء بأن قبلها ويحتمل كون اللاتي مبتدأ ثانيا ودخلت
الفاء في خبره لانه موصول تم الجملة والموصول وخبره خبر العوامر والرابط محذوف أي أيام رجوت منهن
نكاحها وتكون العوامر على قسمين مختلفي الحكم وأما على جعلها مبتدأ أو خبرا فيهما قسم واحد وأما على جعلها
منعوتا ونعتا فإنه فرق النعت كما شاع جعلها الموصوف فيهما مبتدأ وخبرا وأن فرق له موصفا ومخصصا
جعلها الموصوف مبتدأ وأما الكلية الثانية فيحتمل أن الموصول خبر لا صفة وأما من جاء بأنه لا جار له
ثم وتعجب بأنهم إنما يقولون أن جاء زهم يعني ذلك من يتخيل لو أنه يبين شاهدا وما هي بعونه أن
يبينون الا جاز احا من منهم بأنهم إنما يجوز بين العرب وقيل أنه بدل والعرب كأنه قبل أنه يجوزه منه
جانبه ولا فيكم الخ فلاشك حكم بالصفة والموصوف بحكم الشيء الواحد شاع شهير وقد رتبوا عليه
أحكاما كثيرة لا تخفى على من له معرفة بالعربية وقد نقل عن يونس لو وجه والنظر وقد قال ابن هشام
لو والحجة الشاهد في وجواز أن الصفة التي يجوز حذفها ولا فيكم وقوله لا تزكي الخ
زركشي أنها بيعض جبر خطر ها الغرر فانظر كيف اشترك لها بالعملة الشنيعة هنا لا من تنزيل الصفة
والموصوف منزلة شيء الواحد شاع وما حتى صار ضيقا لا عتبار جمعه التي قياس وقد قال ابن هشام
لبيان البونس يحتج بأنها الرجل وجاء والجاء الصغير فجاءت الصفة لازمة وأن لا يقول الصفة عن الموصوف
والعطاه اليه من الصفات أو يعني وقد جوز الجمهور وابن السلال وبحوز كونه الخ لا أن
جوز خبر بعض أنه محل التعليل فيه حكم ما يرتب الحكم الشرعي وهو قوله فليس عليكم جناح
وقوله الخ لا أن يكون نكاحا وجملة ما يترتب عليه الحكم ويسترجى يجوزونه فيه معترضة المحكوم
عليه فلا يكون محكوما به وجعل الخ مبتدأ ثانيا هو يه حذف العابر المجرور بالحرف ومن شرطه
ويجوز كون الخ بدل الابنية الثانية خبرا موضع البيت من الخبر بالصفة وقبل ذلك عند من يجوز
برهن فيه بغير الصفات فيها المراد وقولهم كما نوا يقولون أن جاء زهم بغير الصفات جوابه ان هذه
الرواية ليست كذلك وإنما هي كرد قولهم أنهم أولياء وهو من الناس جعل الله عليهم بأنهم لو كانوا اهد
من معتقدين فيه قولهم وما طابقته الواقع لما أهمل الصفات ولما جاؤوا منه بل كانوا يفعلون
زوايتهم حتى أن جاز هم لا يحتج منه وانه واقع بهم لا محالة ومعني هذا أيضا وقد وجد منها ذلك

كان وأخواتها

وما به تعلق التوضيح وهسلة أفرد الخبر بالفاء من بين كل الخلاصة
أربع بكان الحنبوا اسما وانصب خبره ما ذكره من نصب الخبر وهو الصحيح وخلافه ... الكوفيين
فيمن والنظر ما يتعلق بالرد عليهم في شرح التوضيح وحاشيته قوله وانصب به خبرا بخبر
والشاني وطارئات نصب الخبر والمصدر الى سبيل الجر أصل هذه الابيات المنعوت بها ثلاثة
عشر وهي على ثلاثة أقسام قسم يعمل هذا العمل بلا شرط وهو هذه الثمانية وليس خبرها
وبعتم الا محالة فيه مما بعدها مما يتعمل سواء كانت مثبتة أو منفية جملة أو غير جملة قوله
فما عطف على كان وكذا أما بعده الا أنه حذف العاطف تارة وذكره أخرى وما سلكه في الخلاصة
ونسبة الحكم لكان على جهة الاستقلال وشبيه أخواتها بها كما صب لكونها أم الباب وحنبه
عليه بخلاف ما سلكه العطف من العطف والتشريك وأن كان الحكم يشمل ذلك منه قوله
قوله في الترجمة كان وأخواتها فتئ وانفك وزال من ماله نفيا أو شبه نفي تلا ذي الاربعة
القسم الثاني ما يعمله بشرطه أنه يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو هذه الاربعة نفيا مفعول
مقدم تبعا للمجزوم بصيغة تلا ما تقدم به نظيره وشبهها عطف عليه وفي ما تلا والاربعة نعت
أو بيان أو بدل فالنفي بحرف النفي وكان بالفعل فلا يخرج عليه ما لعجز العرادة شبيه النفي والمثال
كقوله حاج شر ولا زال ذاك العرب فيسانه خلال التمني والدعاء كقوله الا يا سلمي يا دار مي
على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر وانظر توجيه اشتراك تقدم ما ذكر عليها في حاشية ودام
تبلوا ما القسم الثالث ما يعمله بشرط تقدم ما الظرفية المصدرية عليه وهو دام فاقتصر وقيل
الخلاصة مشعر بأنها الظرفية المصدرية بخلاف ما هنا وفيما أطلقه في التسهيل أو علي بالمثال
والركوة ما دمت حيا أي مدة دوامي حيا وسميت ما هذه ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة
وسميت مصدرية لتأويلها مع مدخولها بالمصدر وفي ذلك إشكال انظره وجوابه في حاشيتها
وذلك بعتم بقية التصرفات أن تقع وغير ليس الذي فيه ماضيا قد شرطه النحو الا لا محال
المذكور ويعتمع فيه للمفعول والخبر المنصوب به لما بقي على ذا أو بقية التصرفات نائب فاعل يمنع
والمعنى أن العمل المذكور لا يختص بصيغة الماضي وليس ذكر الافعال الخ مرجحا لذلك بل تصرفات
ما توفي منها تعمل عمل الماضي كقوله الى بقيا كونوا ربانيين وكونه أيام علي بيض ...
في الشابتة كأنها أخاك إذا لم تلقه لك مفتر وقوله أن تقع أي ثبت وتوحيد هو لي التصرفات
يشير الى أن هذه الافعال ليست كلها متصرفة بل منها ما جاء فيه التصرف ومنها ما لم يجيء فيه

اجراه مجرى لقوله ومن يتبين بعضا ان يعني لمشقة الشروط وغيرها لا يمتنع مع ذلك ان يفيد دوام ثبوتها
وجعله راي الاخفش وابن الشجري مقاربا وخالفه في ذلك الفراء والفارسي فجعلوها
بمعنى الشرط كما ... ودوام من تجويزات الشافعي طابه قلت معنى النظراء يقول لما تضمنه
الشرطيات لانه لم يتقدم شيء من الشرطيات حتى يعبر ببعضه قلت صيغة الماضي العقودية وجملة
الشرطيات لان الاصل العموم وسميت ... للزومها صيغة ... هذا العموم والصدر
وجملة الشرطيات لانه ... الاشتغال ... الحمل قوله ... والشرط
حتى ... وجملة ... والجملة ... والجملة الكبرى ... والطلبية لازم الصدر
ولا عمل لما قبلها فيها ... لازم للابتداء اعترانه ... الشرط النحو ... عليه هذه
الافعال ... الا ... لا يكون ... المحصور لا يعمل فيه ما قبله واسم
الافعال ... بالعامل لا يتقدم عليه وذلك كاسماء الشروط والاستفهام وكم الخبرية
ويستثنى من ذلك ... الا ان ... انما هي بالنسبة للجملة الخبرية ... انها لا
يكون ... وذلك الخبر ... معطوف لا ... هذه الافعال شبيهة بالعامل والجار
على ... لم يعمل اسمها ... في الجملة ... على لازم الكبرى الشرطية
وحال العامل انها لا يكون ... الشرط احترازا ... الى جانب الاسم والجمع
والاستفهام ... ذلك ... المجرور ... اسماء ... لا يكون
ملازما للابتداء ... التسهيل ... او معنوي وقيل للاول ... اخر
قوله ... بقول ذلك ... ابن قاسم وغيره ... ما يقول ذلك ...
عليه ... على ... قال الدماميني وفيه نظر ... هذا ... الشرط
في ... معنى ... الثاني قوله لا ... ان تفعل ... وتبعه تلميذه
ابن قاسم بقول ... ان تشغل ... ودون ... جاء دخل ... على قوله
... معجمة ... معجمة ابن ... ومعنوي ...
... الاساس ... قول الشارح ... نحو ... نفعل
قال ابن هشام ... ان تفعل ... احتمال ان يكون اسما
... ان تفعل ... الخبر ... واحتمال ان يكون ... اهم
قال الدماميني ... بجواز كون الناصب ... الكلام ...

وفي الاستشهاد به ونحوه للاعتراض ... لم يحك ذلك الا عن ... وذلك ... الغيبة
فقوله قال ابن هشام واذا جعلت كان شانية كان قولك ان تفعل مفسرا للضمير الشان ... واقعا وانفعل
... الخبر ... واعترضه ابن قاسم بان ضمير الشان ... الجملة ... جزء
ومفسر ... الباب ان ... الخبر ... والنحو والاستفهام ... هو المعتبر وهو ...
... معنى الفعل ... شركة في كل ... بمعنى الفعل انما
هو شرطه في الوجه كما سبق ... يظهر ان ... الثاني ... الاعتراض ... لكون العين
في معنى الفعل ... العامل المعنوي وكان الدماميني ... ان ... قال
العصم ... ابن ... ما الواقع ... الاعتراضية ... قال الدماميني وفيه نظر
اذ ... ما اسم ان ... ما اسم ... بحث دخول الناسخ
مطلقا بل الناسخ الفعل ... الشرط ... قال ... بقولهم ... بعض البعض
قال الدماميني ... بقولهم ... بالمنصب ... قوله والطلبية ... الخبر فيه ... اخر
على افعال الباب ... معمول ... لازم الصدر ... معمول ... يمنع
... هو ... المعمول الاول ... والثاني معمول
كان جاز الفعل ... الصلة والموصول ... غيرها ... عليه ولازم
للابتداء ... على لازم الصدر او الخبر بطلب عنه اي ... الخبر الذي ... الافعال ان
لا يكون طلبا ... المعمول ... الخبر الطلبي ... الشرح يكون قوله
او الخبر ... على لازم الصدر اي بالطلبية الخبر للطلب ... قوله عنه ... على
الابتداء والمعنى الطلبية ... للابتداء او الخبر عنه بالطلب ... على ... من
... الخبر الطلبي على انه ... الخبر اسم ... المعمول
ويكون ... على لازم ... الطلبية الخبر عنه بطلب ... منع كون ... عليها
... الحاشية ولا الخبر الذي هو معمول لها ... الخبر بالنصب ... على
معمول ... بعض ... الاولى ...
... الشانية ... والمعنى ... الخبر ... منه ...
... والمعنى ... الخبر ... الخبر عنه ... معطوف
على ... على ... على الصدر ... متعلقا ... ممتنع

اللهم صل على نبينا محمد وآله وسلم

ما فيه ان يرفع [illegible] وحصر ذلك على الجملة ان معنى النسبة نعم الدوام على الفعل واتصاله من الاخبار
والعلاج بعدم الانقطاع فتراخيا ومفهوم الحق ان ما بين هذا الست يجوز [illegible] وفيه خلاف وانظر [illegible]
المسلسلة الحاشية ومعنى الشروط [illegible] على الخلاصة وسبق اخبارها اي جوزوا ان يتوسط
اخبار هذه الافعال بينها وبين اسمائها وصرح [illegible] ذلك جار في جميعها وهو كذلك خلافا لابن [illegible]
بليس وابن معط بدام والمراد بالتجوز انه تقتضيه الكلام عدم الامتناع ليس خلاف الواجب فقد يجب
ان يكون في الدار ساكنها فلا يتقدم الخبر لانه [illegible] ولا يتاخر لعا يجب اليه وعود الضمير على متاخر لفظا
ورتبة وقد يمتنع التوسط نحو كان فتاك مولاه اذ لو وسط النفس وكل سبقه دام وما نفى
وليس وهكذا اشير للمعمول بمعنى منع وتقدمه فاعل [illegible] وهو مصدر مضاف للمفعول من غير بمعنى
تقدم ودام مفعوله وبطبير المضاف له مجرور اي منع تقدم الخبر على دام فلا يجوز لا قائما ما دام زيد ونحو
منه انه يمتنع تقدمه على ما التي هي شرط في عملها وما في اوليس ومن هو متفق على المنع فيهما فخلاف
الاولى وفي مسلم وحكاية [illegible] المعترضة على ابن مالك فيها قوله وما تبعي عطف على دام وما
متعلق بتقدم اي [illegible] يمتنع تقدم الخبر على الافعال المنفية بما [illegible] لانه لا يجوز
قائما ما كان زيد ونحوه وليس كذلك انما المتشبع تقدم الخبر على نفس ما لان لها صدر الكلام فقول الخلا
[illegible] كذلك سبق خبر ما النافية احسن منه ومفهومه انه لا يمتنع تقدمه على غير ما من ادوات
النفي وهو كذلك خلافا للفراء فانه عمم المنع في حروف النفي ويصار بالجواب عن الاعتراض السابق بان
الما منع ان يتقدم فانه حكى الاتفاق على منع التوسط [illegible] خبرها فبطلان واما توسطها بين ما
النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه احد منهم لانها لا [illegible] هذه الافعال حتى [illegible]
[illegible] فلا يجوز ما قائما كان زيد [illegible] وجزم ابن مالك في شرح الكافية بجواز التوسط وقال انه الصحيح
انه الاقرب وعليه الاكثرون وخالفه الكوفيون فمنعوا تقدم الخبر على ما والحق [illegible] الاستعمال
على المنع بخلاف الاشارة والتسهيل [illegible] الخلاصة [illegible] ولكل سبقه دام حظر واجاب
عنها ابو اسحاق بجواز [illegible] فانظره قوله وليس [illegible] على دام فلا يجوز قائما ليس زيد
على المختار عند السابقين ومفهومه انه يجوز التقدم في غير ما ذكر وهو كذلك فلا يمتنع منه مانع او يوجبه
موجب كما يأتي والتم برفع [illegible] وغيره الناقص [illegible] هذه الافعال استعمالا ان اصبح ان [illegible]
تامة [illegible] مرفوع [illegible] اذ [illegible] فتعين [illegible] كما
تقدم قوله والتم اي الكلام التام [illegible] لانه لا يكتفي [illegible] ويكتفي [illegible]

اللهم صل على نبينا محمد وآله وسلم

لان العقاد [illegible] التام لا الحكم عليه بعدم معرفته ورجع بعضهم [illegible] بان الناقص [illegible]
ويلزمه ما لزم الخلاصة وانعكاس [illegible] اذ العقاد [illegible] الناقص [illegible] عنه والمحكوم
عليه ويحكي الجواب بان الحق ان الناقص [illegible] والتام [illegible] الخلاصة والزم فتى
وزال ليس اي الزم النفي [illegible] الافعال الثلاثة [illegible] فالنفي [illegible]
بالامر عطف على النفي وهو [illegible] الاول [illegible] وما عطف عليه [illegible] والزم [illegible]
[illegible] بضرورة الوزن [illegible] الاثر [illegible]
[illegible] عطف على [illegible] ولا يلي العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا اتى [illegible] اي افعال
الباب [illegible] مضاف الى معموله الاول ومعمول الخبر [illegible] والمعنى انه يمتنع ان
يلي هذه الافعال معمول اخبارها الا اذا كان ظرفا ومتعلقا [illegible] المجرور [illegible] طعامك
زيد [illegible] اجازة ذلك مع [illegible] الخبر ووجه المنع [illegible] والعامل بالاجنبي ويجوز
كان [illegible] زيد مقيما [illegible] زيد [illegible] والمجرورات [illegible]
[illegible] وشرط ذلك ان يلي [illegible] يقع فيها
[illegible] اللازم [illegible] حيث [illegible] الاجانب و
[illegible] الخبر والمجرور [illegible] ذا الشارح
الى الحكم المتقدم [illegible] الاستثناء السابق وهو معمول مقدم [illegible] والمعنى انه لا
يجوز [illegible] من العوامل [illegible] يليه [illegible] العلة المتقدمة
الا اذا كان معمول الخبر ظرفا او مجرورا [illegible] زيدا [illegible] ويجوز
[illegible] بقول الشاعر [illegible]
[illegible]
هذه زيادة على الخلاصة [illegible] بعض النواسخ [illegible] المنع [illegible]
[illegible] النواسخ [illegible] كان واخواتها
[illegible] الخلاصة [illegible]
الفعل [illegible] وما وغيرها [illegible] الايجاب [illegible]
[illegible] الخبر [illegible]
[illegible]

مقامه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وفيه بحث لجواز كان زيدا قائما كما قاله وشبه ذلك والدرس فيه
وارتضى الربيع تعدد الخبر في هذا الباب فيل وهو كالمرر كلام سيبويه لانه قال انها مشبهة بحرف والجمهور
على الجواز لانه خبر المبتدا واذا جاز تعدده مع العامل الضعيف فمع القوي اولى واعراب التعدد من
لا يكاد يجتمع حذف الخبر وسد دليل وعلى الشواهد اي لا يكاد يجاري هذا الباب باب المبتدا
باب باب المبتدا يجوز فيه حذف الخبر لدليل وهنا يمتنع ذلك قاله ابن هشام نقلا عن ابن جني واما
ان حذف خبر كان واخواته فضعيف بالقياس فعلا وجوبا الاستعمال فاما قلت لعب وهو يتحاذبه
شبهان شبه بخبر المبتدا وشبه بالمفعول وحيث هو منصوب يعود بعينه بعامله قلت نعم ولكن
دخله امر يوجب واحد منهما وبيان ذلك ان كان الناقصة انما لزمت الخبر تعويضا مما امتنع
منها وهو دلالة الحدث فجاز متصلا لها وعوضا من الحدث فهنا فلو حذفته لنقضت الغرض وجرى
لذلك مجرى ادنى العلل وكحذف المؤكد لمناقضه وتنافي المطلب وكذا رايت ابا العلاء وغيره
ماله انما حذف خبر كان وان اراد الجميع ولا كثرة كلامه اهو قال الشيخ يس والخبر ما به كلامه وبانه
فيه يجلي ان لا يحذف الناقصة لانزال على الحرف وعلى شابه الحرف الناكير وفيه واهو مقلوع
في شرح التجارب والحذف حذف كان بانه عوض او كالعوض من مصدرها لانه لا يؤكد بالمصدر
لاكن به يعوض الاعادة حذفها مع خبرها وابقاء الاسم وسمعنا ذلك الشوقية وابقاء الاتقاد
السعر بنقل الخبر كان فخورا ولكان انه يعجز بهم وسمع انه يعقل الاسم بسبب يتعلق بالخبر اسمي
في العواشي لا يستلزم حذف خبر حذف الخبر ويبقونها مع الاسم وذلك حيث تدخل لام الجحود نحو ما كان الله
ليعذبهم وهم ... وذلك اسم مع الخبر لا هذا اقول البصريين وقال الكوفيون الخبر ... والسلام
زائدة او وبالنون ... يا بلى من قول مشروحه واما الاقتصار جمعها ... الافعال
فهو ان حذف خبر كان فوله حذف الخبر بابه جا على يجمع ومثال اشارة لما بكان وذليل على ثبت ...
ومعمول اخر مقدرا ما سمع وذلك كقول الشاعر رجاني باني ... عنه والنبي برياو اجل الشكوى
وعلى ابي ... ومعنى هذا الشيء والزيادات على الخلاصة وكان زيد حشوا لحو كان ... واخواتها
لكونها في الباب باحور منها جواز زيادتها وذلك بشرطين احدهما كونها بلفظ الماضي وهو هذا
وانحصر بها كذلك وثانيهما كونها بين الحشو اي بين شيئين متلازمين كالمبتدا والخبر نحو ما كان اصح
علم من تقدما والمعمول ومرجوعه كقولهم لم يوجد كان مثلهم ولا تزاد بين الجار والمجرور الا شذوذا لانها
لم تزد الا بعد ... مثل كان فعلا مجهولا بين ذو حشو ... وسطا منصوب على الظرفية

والزائدة لا اسم لها ولا خبر ولا عمل لها خلافا لابي الفتح وان لم تعمل كحروف الجر الزائدة ولا احتمال
فيها خلاف ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر ومنها انها تحذف مع اسمها ويبقى
الخبر وحذفه دالا عليه وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين كقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
وكقوله عليه الصلاة والسلام التمس ولو خاتما من حديد ولو كان ملتمسا والتقدير واخ
وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب اي وقد تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها ويعوض ذلك ما
التعويض بها ويقع ذلك بعد ان المصدرية المرافقة مع موضعها في موضع المفعول له واجله
وقد يحذف منها متعلق الجار كقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع
الاصل فخرت لان كنت ذا نفر فحذف الجار لانه يجوز حذفه مع ان وحذف متعلق الجار ثم حذفت
كان فانفصل الضمير الذي كان متصلا بها وعوض عنها ما وادغمت النون في الميم لتقاربه
فيجيء مصارع مازي فقوله تعويض منتزا وجملة الماضيه وتجويز متعلق بالبعد او تعوض
للمتوسط المجرورات ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم ومنها انه يجوز حذف
لامها وهي النون بخمسة شروط احدها ان يكون المضارع مجزوما احترازا من المرفوع
والمنصوب وثانيها ان يكون جزمه بالسكون احترازا من المجزوم
بحذف النون نحو وتكونوا وبعده نحو ما لم يكن النون ايضا متعلقا به بالحركة وهذا
او ما له الا بطلاق الجزم في انه اذا اطلق انصرف الى الكامل بالسكون لانه الاصل وثالثها الا يتصل
به ساكن احترازا من نحو لم يكن الذين كفروا وذلك لان النون تحرك للتخلص من السكونين فتعاصي
بالحركة واجاز يونس الحذف فيهم كان الحركة عارضة فلا يعتد بها ورابعها الا يتصل به ضمير احترازا
من نحو ان يكنه فلن تسلط عليه والتقويم بعنيين الشرطين زيادة على الخلاصة وقد ذكر اجتماع
هذه الشروط قوله تعالى لم اك بغيا وقوله وان تك حسنة يضاعفها وعلم ... ان ذلك
يكون باب الناقصة والتامة قوله نون منتزا ومجزوم نعت فرع مضارع المنعوت ... وجملة
حذف خبر وما نافية وهو ساكن في محل مجزوم بحرف انفصل ... متعلق بانظر
وقد تجيء كان كثيرا لم يزل ومنها زيادته على ما في الخلاصة انها تزاد لم يزل كثيرا وهم الخفش
بصيغة الماضي ولذلك الحكم المضمن وإذا زادت ما ذكر جاءت للاستمرار نحو وكان ربك على كل شيء
قديرا وقيل خبرها فالسميل قال المرادي ... وهو نظر اذ لا تزاد ... وجمع ... ومعلل
وانها لم يمكنه ان يحمل على ابراهم لان ... مشروط ... فاجاز زيادتها ... بعلية

الاشكال السابق وان قال تراه قائما لم تكن ناقصة وانما يظهر ان يقال تحتمل كان باجادة استمرار خبر
ها لاسمها والاشتراك المراد جهة النسبة قال السودا الاصل في كان ان يدل بها على حصول ما دخلت عليه في ماضي
دون تعرض لا دوام ولا انقطاع كغيرها من الافعال الماضية فافهم الانقطاع من الكلام ما يدل عليه كقوله
تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالغالب فهم تكم قلت وكذا اذا فهم الاستمرار فلا بد من دليل يدل عليه
والحاصل ان كان لا تدل على اصل الدوام بل ذلك معروف الى القرينة قال ابو حيان والتحقيق انه لا يلزم ان
كان تفيد الانقطاع كسائر الافعال الماضية ومن يعقل حقيقة الصيغ لم يشك في الدلالة على الانقطاع
وما خالفه تراه وجد ان الفعل الماضي يدل على حصول مضمونه في زمن من الازمنة الماضية ولا يدل على
ثبوته في الزمن الحال كما لا يدل على انقطاعه فالعمل لا يستلزم الانقطاع

ما وأخواتها

كليس ما ان بقي النفي وان اوفى والنصب ومعمولا ليس لا تخرجهم ولم تزد ان ما ولا
يعطف بلاكن بل برجع عنها ما مبتدأ وكليس خبره والمعنى انها تعمل شبابه العمل لشبهها
في المعنى وذلك في لغة اهل الحجاز وهو مشروط عندهم بشروط اولها ان يكون نفيها باقيا غير منتقض
احترازا من نحو وما انا الا واحد فانه يجب رفعه وينتقض الرفع وكان وصفه كان ما الذي يخبر
ذلك بالنسبة الى الخبر فان انتقاض بالنسبة لمعمول الخبر لا يضر نحو ما زيد ضاربا الا عمرا لان المراد الا تعمل
في موجب وهذا معنى قوله ان بقي النفي وثانيها الا يتقدم الخبر على المخبر عنه فان تقدم رفع وتعين
الاهمال كقوله وما حول قومي فاضع بعقوا ولاكن اذا ادعوهم فهم هم وهذا معنى قوله وان اوفى
النصب وثالثها الا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم اهملت كقوله وما كل من وافى منى
انا عارف فانتصب كل معارف وهذا معنى قوله ومعمولا يبعد معمولة معمول عطفا على في النصب اي وان
اخر معمول في النصب وانشار بقوله لا تخرجهم الى ان تقدم معمول الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا يبطل العمل
نحو قوله فما كل حين ولا الى موالياً ورابعها الا تزاد بعدها ان فان زيدت بطل عملها كقوله بني
غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم الخزف بما الحقت به وهو ليس فان ان زائدة بعدها وهذا هو معنى قوله
ولم تزد ان وما قسميها الا تزاد بعدها فلا جاء زيدت بطل عملها ذكره ابن عقيل هذا الشرط وبرد قول
الشاطبي الاسكندري الامشوناسيا فما في جماع اصل معها فالصواب اسقاطه الخلاصة له قوله فاعطف
على ان باسقاط العاطف وبتفرع على الشرط الاول انه اذا عطفا على خبرها بلاكن او بل تعين
الرفع للمعطوف بكلاكن المعطوف بها موجب والنفي مشرف بالنسبة له وهي لا تعمل في موجب والتعبير
بالعطف في المعنى يحتمل انه يكون على سبيل التجوز بناء على ان يسير الظاهر من ان الرفع بعدها على المستأ

محذوف ويحتمل ان يكون على سبيل الحقيقة بناء على ما اختاره الرضي وانه عطفا على المحل وانظر توجيهه
في الحاشية قوله وما يعطفها شرط جوابه قوله وجمع حتما ايه وبل معطوفة على لاكن باسقاط الاداة
والجزء حذف اي حذفا معمولي ما او احدهما محظور اي ممنوع فان في الشرح جاز كعقبا به جاز تشبيه
بها بلا وجه ان المحذوف حينئذ ليس معمولها وانما هو الجزء ما معها الا انه لا يجوز مع ما الحذف به على ما
سوى وجه ما فهم علمه وصف مصدر بمعنى اسم المفعول وكليس لا تعمل في النكرات وان لات يجل
ثم نبه على ان المحمول الى ليس في عملها لا النافية لجنس ركنها لها في معناها فهو لا تعمل الا في النكرات تمام
وتقدم بعض هذا وما بعده على ذكر زيادة الباء احسن مما في الخلاصة وتمم في اطلاقه انه لا وجه لان
تكون لنفي الجنس او الوحدة وهو كذلك وينبه ثانيا على الحمل الى ليس ان النافية الا ان ذلك قليل
فيها وتمم في اطلاقه فيها انها تعمل في النكرات والمعارف فالاول كقوله بعضهم ان احد خيرا من
احد الا بالعافية والثاني كقراءة سعيد بن جبير رضي الله عنه ان الذين تدعون من دون الله عبادا
امثالكم ونبه ايضا على الحمل الى ليس لات قليلا وهي لا النافية زيدت عليها تاء التانيث للمبالغة
والعمل تغلب المعنى قوله لا مبتدأ وتحمل خبره وكليس نعت لمصدر محذوف وعلى تقدير مضاف اي عملا كعمل
ليس وفي النكرات متعلق بعمل وما على محل خبره العمل المذكور وان متعلق بخلاف لات معطوف
على ان باسقاط العاطف وشرط عمله كما وانه يجب الشروط المعتبرة في عملها معتبرة ايضا
في عمل لا وان ولات وعملهما ان سيئتي اشتراط عدم زيادة ان فانها لا تزاد بعدها الا في كلام المتوضح و
ذكر اعتبار الشروط فانه غريب ونبه عليه ابن خروف في شرح الجمل وقال واذا كانت ان نفيا عملت عمل
ما في لغة اهل الحجاز ولا تعمل الا في نفي فيما سمى قوله شرط مبتدأ وهو اسم جنس مضاف فيعم
والظرف خبره وهذا اولى والزيادة على الخلاصة والحين معمولات وحذف ذي حين يندر والعكس الزم
بها نبه على ان لات مختصة بما ليس بعد بها ان يكون معمولها اسم زمان وهو معنى قوله والحين
معمولات وليس المراد انها لا تعمل الا في لفظ الحين فالحين مبتدأ او فعل ضرورات ومعمولة على
تقدير مضاف اي ذو عملها بعملها مقصور عليه وليس هو مقصورا على عملها فالحين وضوع على هذا
مما اطرد وسيما ان يكون معلا لمعمولات معمولة وقوله الحين منصوب على نزع الخافض والشرط
الثاني الا يذكر معمولها معا بل لا بد من حذف احدهما وهو معنى قوله وحذف ذي حين منصوب مفعولا لذكر
ويتبع ضرورة اي حذف ذي حين يعاني انت بالنصب ويجب ان يقرأ صدق بالشد على انه خبر مضوع بمعنى اسم
المفعول ودلك مبتدأ مرفوع ويندر متعلق بحذوفه بقوله والعكس اي الحذف على ان الغالب ان يكون المحذوف

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

اسمها وقوتيه ويجوز الجزم في الوجهين والنه حين فناح مع قوله نصب الخبر يكون المجزوم الاسم وقوله بعده المعنى فلطلب الشرح قوله ابن مالك في قوله النصب والابن من تعذر المحذوف موجه لان المراد نفي كونه الجنس الخاص حينئذ نيوحون جواب بين حين ونيا فون ولسن المراد نفي جنس جنس المناص وبين الكلام مع الجنس الموجود شاذ الانه موضع التي تكلف مقدر يستقيم به المعنى فقال به نقال معناه ليس حين مناص موجود اسم عند شاذ بهم ونزول ما نزل بهم اذ قد يكون لهم قبل ذلك حين مناص ولا يلي نفي جنسه مطلقا بعد الهم مو مشكل بما يقدم وانها لا تعمل الا في النكرات وقد يرد الرضي ذكر وجه الظاهر اذ لا مانع وان يكون المعنى لا يكون حين من الاحيان حين فرار لهم اي حين فرار لهم وهذا الاولى الخاص لان كلام فيما لا اشكال وانشد هـ هو قوله الوصل في الاسم في المدرج المذكور كقوله اذا جاء ورد لا تبني من جانبه وتكثير الحوية عين وتوطله وضوح في الوجه لقتاله الخلاصة لا غنائه ذلك وبعد خبر ليس وما ولا ونفي كان قد يجر الباء الخبر يجوز زيادة الباء في خبر ليس نحو اليس الله بكاف عبده وفي خبر الحجازية نحو وما ربك بغافل وقوله قوله تراد في بما اغفله في الخلاصة وقال ابن خطيب ليس في كلامه ما يمنع كونها زائدة وكلاهما من حوحه ولسن مثل ذلك يجنس الاجماع واختلف في جواز زيادتها في الخبر بعد التميمية وبعد المهملة بعضهم قربه والاحج الجواز كما في شرح الكافية قال ابن خطيب المصرية وقد نص على ذلك سيبويه ووقع ذلك في اشعار التميميين ومنه قوله الفرزدق لعمرك ما معن بتارك حقه وقد يجر بعدما الواقعة بعدها الحاقا بقوله لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه قوله ما نافية ما على تراد في قول حرورة في خبر ليس متعلق بتراد وقوله في ليس على ما في الخلاصة لانها الاصل المحمولة عليه وقد يوجه ما في الخلاصة بانه ما هي المعقود له في هذه الترجمة وليس انما ذكرت فيها بالاستطراد والباء في قوله يرجع بمعنى مع اي تراد الباء في خبر ما ولو مع رجعه الا لكونها تميمية او لكونها لم تستوف شروط العمل او خاصة الخبر حينئذ الباء لانه ليس معمولا لها وقوله في الاول ابن في الحقول الاول اشار به الى الخلاف ويبين الراجح منه وهذا من الزيادة على الخلاصة ونفي كان لا بفعل وفي قياسه خلاف قد نقل اي تراد الباء في خبر كان المنفية كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذا اجشع القوم اعجل وقد تصرف عن بعض المنفية وبعض النواسخ لان الباء تراد في معمول كل ناسخ منفي كما في التوضيح والتسهيل سواء كان ما وما كان او ما دخل كقوله دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد وقوله لا ظنه على ليس باسقاط الاداة اي وتراد الباء في خبر لا كقوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد ابن قارب وما على نقل ضمير يعود على ما ذكر من زيادة الباء والجملة حال

ومعقود

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

ومعقود وان جعل قوله نفي كان مبتدأ والجملة خبرا عنه لشعر الى ان الجر وريما اوجع ومتعلق مقصور قياسه لكن في المستثنى بعلته والى الخلاف في ذلك اشار بقوله وفي قياسه الخ وهو من زيادته على الخلاصة قال في الشرح وما يجوز زيادة الباء فيما ذكر رجع فيه ان الكلام موجب احتمال ان السامع لم يسمع النفي اول الكلام فيتوهمه موجبا فاذا جيء بالباء ارتفع الوهم ولذا لم تدخل في خبر ما الموجب فلا يجوز ليس زيد الا قائما وما زيد الا بقائم وما ذكر هو راي البصريين وقال الكوفيون انما اتي بها تاكيد النفي الى اعلمتك زيد بقائم ردا لمن قال ان زيدا القائم فالباء في مقابلة اللام وبعد ما المصدرية والموصولة الا تراد ان وقيل الانكار جاز بما ذكر فيما سبق ان ما قد تراد بعدها ان وتعقبه وبحمل استكراه فما الكلام على نفية مواضع زيادة ان ما خبر انها تراد بعد ما المصدرية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد وبعد ما الموصولة الاسمية كقوله يرجي المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب وبعد الاستفهامية كقوله الا ان سرى ليلي فبت كئيبا وقبل مدة الانكار سمع سيبويه رجلا يقال له اتخرج ان اخصبت البادية فقال انا انيه منكرا ان يكون رأيه على غير ذلك قوله لذا ما قبل تراد وبعد متعلق به واضافة ما للمصدرية والموصولة لان الاضافة تقع بادنى ملابسة والموصول ان كان عاما لشمول صلة الاسمية والحرفية لكن ما سلكه والتفصيل اوضح وانفع ولا حاجة لي على ما يا سقاط الالف استوفيت علمها على بعد وهذا التتميم ومثله من الزيادات على الخلاصة

كاد واخواتها

اي عسى وقول بغيرها افعال المقاربة لعامها والتغليب الخ الاصل فلاجه مع الحاجة التي تكلف توجيهه ككان كاد وعسى لكن خبر ذين فقط اي التشبيه في العمل اي فيما في رفع الاسم ونصب الخبر ولما او هم الكلام كمال التشبيه وانه في جميع الاحكام دفع ذلك بالاستدراك فما خبر ان خبر نفس افعال بشرط فيه ان يكون جملة وشرطية مفردا وان تكون تلك الجملة فعلية وشرط في الاسمية في الباب وان يكون فعله مضارعا وشرطية فيما خصه الباب وافقوا على الشرطين بينهما الاخير لانه يتفق على الاولين اذ المضارع فعل ولا يدله وما علل والجملة المعبر به فعلية وكلام الخلاصة هنا اهمل انهم نعيم في هذه الشروط وانه قد جاء ذلك لعيته في النادر الا ان الشيخ على النادر ليس والامر الاكيد وكلام المعنى كالخلاصة موهم اختصاص هذه الشروط ببعض المعطيين وليس كذلك بل هي معتبرة في سائر افعال الباب واجب في الخلاصة ان فيه ما ينتهي الوا وجمعها

Copyright © King Saud University

عطفت لقرينة اي ليعطف وجيه اضوائها بل ليلا قوله وكعسى حرى اي في التشبيه في العنو والاصطلاح لا
خلافه وبينها الاستواء كقوله واخلولق مثل حرى قوله ومثل كاد كرب واوشك الافعال
الشروع والمصنف هنا لم يذكر الفعلية الا مع كرب فلما نبوح في كلامه هذا الجواب وقد يوجد الجواب
عنه وقوله في الترجمة واخواتها لانه جمع ان كاد هي اول الباب فلا يعتبر فيه بغيره وعطف في
اخرى ووصل ان بخبر بعد كاد بمعنى ان دخول ان على خبر كاد لا ذو وقوع الغالب تجرده منها في النادر
قوله كادت النفس ان تفيض عليه اذ غدا حشو ريطة وبرود وفي الغالب قوله تعالى وما كادوا
وكاد في فعلها كرب فيغلب فيه التجرد كقوله كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب
وندر معه الاقتران بان كقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا
والشطر بقوله وكالح الى [illegible] ابن الحاجب اذ جعله مرادفا كرب في افعال الشروع وفي عبارة الفعل
اشعار به وبعسى واوشك الوصل غلب اي الغالب في خبر عسى واوشك ان يوصل بان كقوله
تعالى عسى ربكم ان يرحمكم وكقول الشاعر ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان
يملوا ويمنعوا ويقل تجرده منها كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وكقوله
يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وفي اقتران اخبار هذه الافعال بان اشكال انظره
وجوابه في الحاشية واستشكل كون الغالب في اوشك الاقتران مع انها من افعال المقاربة و
الغالب مع المقاربة التجرد عما يدل على تراخي الفعل ولذا غلب التجرد مع كاد وكرب واجاب اللقاني
بان الغرض الصريح للتجرد عارض فيهما وفي كاد وكرب اذ هي موضوعة للاسراع [illegible] للغرض وكالخ
في الغلو بعد الوصل حرى اي وطال بالخبر اللزوم مع حرى المتعلقين ومن ذلك ان الجزم مع افعال الترجي و
هو مستقبل فناسب حرى الاستقبال وهذا مذهب جمهور النحويين الى ان تجرد خبر عسى [illegible]
قوله الحال [illegible] والتزم خبر مقدم [illegible] على اخلولق [illegible] الاداة ولا يجيء [illegible]
[illegible] فعلين [illegible] الحكم [illegible] والترك في الشروع لازم كما يرى اي ترك ان
في خبر افعال الشروع لازم لانها للحال وهو ينافي الاستقبال وقد علم من كلامه ان افعال الباب
باعتبار معناها ثلاثة اقسام ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهو اربعة كاد وكرب واوشك و
[illegible] وما وضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثة عسى واخلولق وحرى وما وضع للدلالة على الشروع
فيه وهو [illegible] بقوله [illegible] انشا السائق طفق جعل علق اخذ اشتعل [illegible]
على [illegible] على [illegible] معنى [illegible] مع عسى للتزوم والرجاء [illegible]

كلامه

كلامه صريح بوجوب ان اوشك وافعال الرجاء ما ذكرته ونقول انه خفي في جمع الشاطبي
فيه ذلك ونقله عن الشلوبين وتلك عبرته وذكر فيه التصريح واوله قوله طفق وما بعده خبر بعضها
محذوف اي وهي اي افعال الشروع والترك لازم في ما مثلها هلهل من افعال المقاربة ومع
ذلك فيه تجرد خبره من ان الحالية بافعال الشروع قال المرادي وبلغته ذلك اخبرته [illegible]
وتركيبه يدل على المبالغة كزلزل وصرصر فلما كان للمبالغة الفرق بخلاف الافعال الدالة
على الشروع فاستعمل خبره ببرود ان نحو هلهل اخم [illegible] وسكونه [illegible] جعل افعال الشروع
لم يات به [illegible] مشغابه [illegible] بل اعاد ذكر الحكم معه وادرجه بذلك ومفعول الازم محذوف
ولازما نعت لمصدر محذوف اي اترك ان ترك لازما ومثلها فيه الزيادة على الخلاصة كما زاد عليها
بقوله وخبرا وسطا ولا تقدم واحذف الخبر لدى علم ذكر فيه ثلاثة احكام لاخبار افعال
هذا الباب اولها انه يجوز توسطه نحو كاد ان يكون العقاب ونحو انه لا وجه من التجرد والمعرفي
بابن عسى ينجو من خلافه قال المرادي وفي التسهيل خلاف اجازة المبرد والسيرافي والفارسي و
صحة ابن عصفور ومنعه جماعة منهم الشلوبين قلت والصواب مع المانعين لما فيه تجويز ذلك
والتباس اسمها بالعامل وقول قال الاخر فيه مثال الجملة فعلية محل الحال فيه على المانع
من تقديم الخبر الفعلي التباس الجملة الاسمية بالفعلية وهو خلاف التحقيق كما بينته في حاشية واما
المانع وجهة المعنى ثبوت تكرير الاسناد وهو لازم هنا وفي جهة الصناعة التهيئة والقطع وذلك
لازم ايضا مع ثانيها انه لا يجوز تقديم معمولها عليها فلا يقال يبعث عسى زيد [illegible] عسى زيد
تكرر لمخالفة الاصل وجمع هذه الافعال قال المرادي وقد يعترض الاول بانه خبر كان يقع جملة ويتقدم
والثاني بان كاد واوشك تقديمه وقد قيل في باب الترك لكون الخبر جملة خروج على [illegible] مع التقدم
من غلاف الغايات وبان تقدم كاد واوشك ما قوله استعمل فيهما [illegible] انه يجوز حذفه
اذا علم ودل عليه دليل كقوله تعالى فطفق مسحا اي يمسح لدلالة المصدر في الحديث [illegible] او كاد
وفي محل اخطافا وكاد قوله خبرا مفعول مقدم بوسطا ومفعول تقدم [illegible] زيد بعيده على الخبر
واحذف الخبر لدليل جواب الشرط المقدار بعد عسى اخلولق واوشك اذكر ان مع فعل بعد
عن خبر اي يجوز في هذه الافعال الثلاثة اسنادها الى ان والفعل فتستغني بها عن الخبر قال المرادي
عن قول التسهيل فتغني عن الخبر ظاهر انها ناقصة سدت ان وصلتها مسد الخبر وظاهر كلام الحما
عن انها تامة ولا حاجة الى القول بانها استغنت عن الخبر والاولى ان نقول بانها [illegible] انها تامة دائما

Copyright © King Saud University

إما بعسى زيد أن يقوم جوابا وإما بعسى أن يقوم زيد بجعل زيد فاعل يقوم أو صلتها فمرادا لجزء من كتاب الصب
الذي يرد من تركيبه اذ لم يتم الجزاء من حيث خرجت عن أصلها الشرط فيظهر منه انه على القول بالتمام لا حاجة
الى ادعاء الاستغناء فيحمل عبارة المتن كالخلاصة على الشقوق لا على ما قال ابن هشام الاولى او الا
حسن ان يقال انه ان جعل اسما مما الجزء بالاعتبار الثاني فقط او جاء الشاهد بانهم تركوا التعر
ض للاول لوضوح او لا لانه ان جعل محلها فالغاية منه فغاية الوضوح ثم على ان جعل اسم مما
لا يكون بمحل رفع ونصب ولا مانع من كون الشيء بمحلين باعتبارين فيحلقه في بعد متعلق بأذكر
وان معمولة ومع جعل متعلق به وقد علم مما سبق ان الفعل هو المضارع وقعها حال
وان مع معمولها منه ان غير هذه الثلاثة لا تستعمل الا ان والفعل كان وهو كذلك **وجردن عسى**
قبلها اسم الضمر ان شئت والحذف بتجريدها هذا تفريع على الاستعمال المتقدم والمعنى
انه اذا ذكر اسم قبل الافعال الثلاثة جاز لك ان تجعل تلك الافعال متحملة لضمير ذلك الاسم
وان تجعلها خالية منه ويظهر اثر التفريع في التأنيث والتثنية والجمع فتقول على تقدير
الاضمار هند عست ان تقوم والزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا والهندات
عسين ان يقمن وعلى تقدير الخلو عسى في الجميع وهو الارجح وبه جاء التنزيل قال لا يسخر قوم من قوم
عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن قوله اسم يعني وقد قبلها خبرها
والخبر المضاف الى قبل على ما بعد الافعال الثلاثة وهو احسن وفي الخلاصة ذلك في عسى فانه
جرم بالاختصاص ومنهم اهملها بعضهم بقوله وجردن عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها ذكرا
واحترز بالاضمار ومن جواب الشرط والحال مبتدأ وكثيرا ما يترك الاضمار ومن بعض مفهوم خبره
وتجويز متعلقه وعم هذا الترجيح من تقديم الخلاصة للتجريد الا ان ما هنا اعم واشمل **ولا لزم**
جمود ما عدا كاد وأوشك وأوشك **تعرا** ان خبر مقدم وجمود ما عدا افعال الباب
مبتدأ مؤخر ومع جعل لا نافية وجمودها حال على صح والاثر والا فالاشهر هو ملازمة لصيغة
الماضي وسمع مجيء المضارع من كاد وأوشك نحو يكاد زيتها يضيء يوشك ومن جنيه وسمع
اسم فاعل من كاد واوشك كقوله فانك موشك ان لا تراها واشار بقوله تعرا ان ذلك مقصور
على السماع لا يقاس عليه لانه يوهم انه لم يرد من تصرفات هذه الافعال سوى ذلك مع انه سمع
مجيء المضارع من طفق وجعل والمصدر من طفق وكاد ومن الاجماع اضعاف قول الخلاصة لا غير لان ان
عسى لا خبر لها جمع علمنا نفعها وان معنى لا غير واي المضارع فقد علمنا انها نفعهم **وان ترد** اولم ترد

من الافعال زائدة وعدمها الزيادات على الخلاصة وجاز الاخفش زيادة كاد وتمسك بقوله
تعالى ان الساعة آتية اكاد اخفيها واول بان المعنى اكاد اخفيها فلا اظهرها وآتية ذكره
المرادي ووجه احتجاج الاخفش ان التعبير بأكاد يفيد انه لم يخفها وليس كذلك فانه اخفى
لها بجميع خلقه ووجه الجواب ان المعنى اكاد اخفي الاخبار بوقوعها لكني لم افعل بل اخبرت به
واوجب الايمان به ومن المعنى هو الصحيح الذي تشهد به الآيات وقيل المعنى اكاد اخفيها من نفسي
فكيف عنكم وروي هذا عن ابن عباس وروي عنه انه قرأ اكاد اخفيها من نفسي بناء على انها لا تخفى عنه
نصب انه ابدا وهذا وجه التعبير بأكاد وقيل المعنى ان الساعة آتية اكاد وهنا تم الكلام
بمعنى اكاد اتيتها لقربها ثم استأنف الاخبار فقال اخفيها قلت يمكن ان يكون المعنى
انا لم اخف اثباتها بحقي وقوعها عن الخلق ولكن كدت ان اخفيه عنهم حيث لم اجعله نصب
اعينهم ومستحضرا لهم بحال او فاتهم وانما اخفيته ذلك لا هل الخصوص حينه والغيب منهم وانما
هيمن رحمة بخلقهم وذلك اصل الانتفاء اذ لو صار حالا للجميع لمرت العلاء والله اعلم او المعنى
حتى ان اكاد اخفيها حيث لم اطلع عليها الا الاطلاع المعنوي الا القليل من الخلق فافهم **والفتح في عسيت**
بكسر السين منه والفتح الكثر يجوز كسر سين عسى اذا استند للضمير بكون الاخر الفعل
وهو التاء والنون ونا وبه تقول حسن اذا قال لعقته نحوه الخلاصة ولا يجوز كسرها بغير ذلك
ويجوز مع ذلك الفتح وهو الكثر واحسن لانه يجوز مع ما يجوز فيه الكسر ويتعين بغيره ولانه
اخف وقد قرئ بالوجهين فهل عسيتم ان توليتم الآية وبغير السين بالياء بعرية الاصل
بالابتداء النكرة فهل ما مسوغ الابتداء بالفتح قلت هو موصوفة معنى وان كان نكرة
لفظا اذ المعنى الحكم السين وادنا اذا المعنى والفتاح سين عسيت هذا الانفتاح المخصوص
هو المحكوم عليه والحرث عنه مطلق الانفتاح مما شمل بيان والمضاف اليه وان كان الاكثر
الا يكون ذلك انه كل ومعين مفهوما او هو نكرة والمسوغ صفة مقدرة بقرينة السياق او
نفتاح سين عسيت **إن وأخواتها** **تعمل عكس كان إن أن لعل كأن لكن وليت** يريد
ان هذه الاحرف الستة اذا دخلت على الجملة الاسمية فانها تعمل في جزئها عكس عمل كان
فتنصب الاسم وترفع الخبر وتدخل على الجمل الاحادية معانيها مفاهيمها فاجاء بالكسر وان
بالفتح للتوكيد النسبة ونفي الشك عنها او الانكار لها ولعل للتوقع وهو الترجي المحبوب
نحو لعل الحبيب قادم والاشفاق في المكروه نحو لعل الحبيب هالك ومعل لغة فيها وكان للتشبيه

والنبي للاستدراك اي تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او اثبات ما يتوهم نفيه نحو زيد شجاع لكنه
بخيل ونحو ما زيد شجاع لكنه كريم ولبيت للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه ابدا كقوله ليت الشباب يعود او
طلب ما فيه عسر كقول منقطع الرجاء ليت لي مالا فاحج منه وما يخفى اشكال ويدل ان المقصود منه
سمع بمعنى لبيب حتى ولبيت بالعقود كما يناح ما لا تقع الا معقولة وجزء كلام فنسبة خبرها لاسمها بين نفسه
ذلك وانما المقصود نسبة العامل المحصور العسك فيها وبالجملة فليست نسبة خبرها لاسمها هي
محل النزاع نعم في قصدها فكيف يعقل التاكيد فيه وقد رجع الى سوال ما العسلة فاجيب عنه بما
نعم ان التاكيد لا يختص بالنسب المقصودة بالذات بل تطرح ما يريد و تحقيق الاحتياج اليه بين جها
وتتبع الاستعمالات يبين ذلك للعارف بالمعاني العالم بفرقا بينهما في قول مولانا جل جلاله قل
اوحي الي انه استمع نفر من الجن لما كان الاستماع والجن مستورا بابن مسعود مع عدم اطلاع الحا
لصي عليه كان مظنة للشك ولا كان ذلك لذلك وبمزاحمة الفا يفيد الشان اشارة الى ان الخبر
الذي يذكر من الامور العجيبة لان مضمون الجملة المعترضة للخبر الشان ما يراد ان يكون من الامور التي تستعظم
وتستغرب والتاكيد فيه للنسبة الاستماع الى نفر من الجن وهذا هو المراد و خبر الشان لا النسبة
الايحاء الى الاستماع وفي قوله جل من قائل اولم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب لما كان تكونه تعالى هو
المنزل لهذا الكتاب مما لا ريب فيه انما يليق به لولا انزل عليه ايات من ربه اكد لذلك ما التاكيد لنسبة
الانزال اليه لا النسبة الكفاية للانزال وفي قوله قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد التاكيد لنسبة
الوحدانية الى الاله لا النسبة الايحاء الى وحدانية الاله وفي قوله فعلموا انه كان وتعبير لما كان
نسيهم في ذلك الوقت مستبعدا اكد لذلك ما التاكيد لكونه والتعبير بالترتيب ما بعده عليه
وفي قوله ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون لما كان بعثهم واخراجهم منكرا عندهم
اكد لذلك ما التاكيد لكونهم مخرجين لا النسبة الوعد اليه فقد تبين لك ان تعلق التاكيد بالنسبة الغير المقصودة
بالذات في هذه الايات فلنقس نظائرها عليه ثم نقول بعون الله انك ما قال انما يقال هذا الا
الفعال عند البلغاء في مقام يستبعد فيه المخاطب اتصافه بالفعل او اعتقاد المتكلم الاتصاف
به او لا التاكيد فيه لنسبة الفعل اليه لا النسبة الايجاب الى الفعل والله تعالى اعلم بالصواب ودخل
مدخول دا ابي ودخل ما ذكر من الاحرف على مدخول دا اي ما يقال ان يكون مدخولا او ايهم انه
لا انه خلا ان يقال ان يكون مدخولا لدا وذلك العسرا الخبر عنه بكلم مفردا او جملة و العتبرا
الذي بمنع التصدير اي الخبر او عمه التوقف والاستفهام بنفسه او المقصود بعلم او معنى والانشاء

الذي يسير يطلب حكمه حكم الطلب ملا ينزل عليه هذه الاحرف فلا الترجي ما ينبغي وربما يعلم ان يحصل نعم
ويستخبر بين باب لقوله تعالى ان الله تعالى يعطيكم انه فعله ما كانوا يعملوه ويبانه لا احتاج ما به
ويجاد خلقه ان مما على ما خبره تعمي كقوله ان الذين قبلهم اهين سيريهم لا تخلجوا البيانهم على لسانكم تاما
وقد هو بابه المبتدا والخبر ما تعرف بها ونبلا ذلك وذكر بعض عبارات عن العاربع بانحصار ان يحفظ
الله عليها انها مخعبة والشغلية ورده بان المشهوران الجملة الطلبية لا تقع خبرا وبذلك اول
ان الذين قبلهم البيت اذ عيت ما يعاده الكشاف لا يكون مخعبة والشغلية لانه لا يدرى وقد وقال
بعض القضاة بين الحق ان الطلبية معنى الخبرية لعطيا تجوز نحو اللهم ابق بسلك رحمة وعنده الحرية
اللهم انى لعوذ بك من الغم والعائم وكثرة ذلك في كلمة الحر لسبب مزوجة ولا يجوز انه بعيد وبالانك
قال جمهور الانشاء والبعض ان الطلب يقبل التاكيد التاخير متعلقه عيوكم قلبه كما سوكر النسبة
الخبرية خلاف الانشاء الخ و غير متعلقه معه فلا يقبل التوكيد وقال الرضي واما الجملة الطلبية
فلا ادري منعا ووجوبها خبرا ان وان كما جا خبر المبتدا او ما كان فلهذا قلت هذا مشكل على ما
نقدم تحقيقه في باب المبتدا وان الجملة الطلبية لا تقع خبرا للمبتدا وان ما ظاهره ذلك عاد وان ذلك
بالكثرة نحو اللهم ابق بسلك المغفرة وما رواه الرضي عليه الجمهور عن باب المبتدا و وجه رجعي
خبره بجملة طلبية واما على التحقيق المتقدم فيلزم ان تكون ان دخلت على ما ليس عليه المبتدا
والخبر فيها شعرا ونظائرها المستعصية وفي ذلك اشكال اخر وهو ان المستند نحو اللهم ابق بسلك
رحمة وعنده كل ما بعقل فيه شك ولا انكار انما لم يتعين لها ثبوتها بالخارج بالاعتقاد المتكلم
حتى يتصور انكارها او الشك فيها مع دعها وان المرعي جل جلاله منزه عن الشك وعن رد
علمه وعلى فرض كونها الكلام خبرا بالنتائج والا فلا يحكم بالاعلام تعالى فما الاحتياج للتوكيد وفي كلمة
المرامي ان الطلب يقبل التوكيد اراد به معنى التحقيق والتثبيت ما الانشاء اربى يقبله
ولسر ذلك معنى وان اراد به دفع الشك في النسبة او الانكار لها النسبة ما رجعه وان اراد
توكيد المطلوب الذي هو متعلق الطلب وهو الذي لا عليه عبارته وان ليس للتاكيد بل التاكيد
النسبة التي بين اسمها وخبرها والجواب والله تعالى اعلم ان العرباء عبارة شريعة لا تصار الى الجافية
والثاني بين ان الله تعالى قال لما تعالى نبيا ويقول انا محتاج اليه فقير الى ما عنده لانه اذا
كان وجه عسر وعية اظهار ما عنده معقود بالذات عنده ولا يتفق هذا الكلام بعقوله
الجملة المحصور حصول ما اريد فيه لانه الكلام على ما حقق ورد انه ذلك على انه انشا فتاد

اللهم صل على سيدنا محمد واله وسلم

على نفسه بالحافظة وان لم يحضره مطالعة ولا يستبعد وادكرته بعض الاذكياء في العليل الى حصول
المطالب حال الدعاء لانه لا ينافيه حضوره لاظهار الحافظة وحصول الكمال في الدعاء كما هو مقرر في
محله ومنها المعنى الذي قلنا ان الراجح كانه صرح به حيث تمنى اظهار الحافظة وهو المراد منه كما ان قوله
وضعتها انثى خبر متضمن لاظهار التحسر وهو المراد منه وجيء بصيغة الطلب هذا المعنى في جميع
خبرا باعتباره وليس هذا المعنى ما يقال ان كل طلب يتضمن اخبارا ومعنى قوله في [illegible] فانه يستلزم ان الطالب
[illegible] لازم بعض الطالب [illegible] وهذا لاجل شرع الدعاء [illegible] وعليه مدار [illegible] وكل
داع له معرفة بوجه الدعاء يحضره [illegible] يتوجه بالذات وعلى تحصيله بجوع واذا علمت معنى المعرفة
[illegible] الدعاء حيث كفاية [illegible] لازم معناه مع ارادة كل
المعنى فانه تجوز في الكناية ارادة اللازم والملزوم ولا استبعاد في [illegible] هذا [illegible] مع
[illegible] الموجهات [illegible] على [illegible] العبارات [illegible]
او حال المخصص [illegible] على الاستدلال [illegible] وهو ان تعلم ان [illegible] لاجل [illegible]
او انكار [illegible] المخاطب او دفع شك منه [illegible] الاخراج على مقتضى الظاهر او مقرر [illegible]
[illegible] على خلافه قال الشيخ عبد القاهر [illegible] ان [illegible] والمتكلم في
كان انه لا يكون [illegible] وهو [illegible] المخاطب انه كان والامر جار [illegible]
الوجدان [illegible] ان [illegible] جاز [illegible] انثى [illegible]
انما [illegible] على ان المتكلم كان يظن خلاف مضمون الخبر وانه [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] الجواب [illegible] معنى [illegible]
[illegible] الملازمة [illegible] والضعف والعجز [illegible] لا يتحقق
في جميع [illegible] وجمهور الخلائق [illegible] الغفلة عنها [illegible]
[illegible] الاستغناء [illegible] والافتخار والتمكن [illegible]
[illegible] مباشرة الافعال [illegible] اكثر الخلق [illegible]
اذا [illegible] وصول [illegible] بل
لا يتحققون [illegible] الامور [illegible] حال [illegible] الافتقار [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] على [illegible] الغفلة [illegible] الغافلين [illegible]
[illegible] الاستغناء [illegible] حال

بعو سم

اللهم صل على سيدنا محمد واله وسلم

نعو سم انكاره لذا او الشك فيه [illegible] حيث استعمال الراجح لان [illegible] على ان [illegible] خلاف
[illegible] وانما [illegible] في ذلك وبذلك [illegible] الاعتبار المقصود [illegible] والله تعالى اعلم
[illegible] [illegible] الاتحاد [illegible] عليه [illegible]
[illegible] الاخرى لا [illegible] المسند اليه [illegible]
[illegible] للتعبير [illegible] يكون خبره [illegible] على
الخلاصة وتأخر الخبر حتما ووسطا ان يكن ظرفا وجر الخبر [illegible] للمقصود [illegible]
[illegible] المقصود [illegible] تأخر [illegible]
[illegible] الاخرى [illegible] لزوم [illegible]
[illegible] المبتدا والخبر [illegible] على [illegible]
[illegible] اخبار [illegible] معموله [illegible]
الاستثناء [illegible] المعنى [illegible] الخبر ظرفا [illegible]
[illegible] او جارا او مجرورا [illegible] المتعلق [illegible]
[illegible] واعلم ان التجويز [illegible] الا [illegible] يكون [illegible]
[illegible] ووسط المعمول [illegible]
[illegible] على [illegible]
[illegible] الجار والمجرور [illegible]
[illegible] الخبر [illegible]
[illegible] متعلق [illegible] والجملة [illegible]
[illegible] انه لا يجوز [illegible]
[illegible] التوسط [illegible] الخبر [illegible]
[illegible] على الخلاصة وجوز [illegible] الخبر [illegible] معمول [illegible]
والاسم متعلق بالخبر [illegible] يكون [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] النثر والنظم [illegible] زيد [illegible]
[illegible] زيد [illegible]
[illegible] ولقوله [illegible]

Copyright © King Saud University

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

لا انك بك ماخوذ اخواك ولا يجوز ان يعتبر انه لا ضمير الشان لا يفسر بمفرد والشعر في البيت ولاكن جعل افعال
حذف فيه ضمير الشان شذوذا ونفعا وقال السخاوي في شرح المفصل حذف الاسم مختص بالشعر وقيل يجوز في الكلام لا
ان يكون ضمير الشان قال الحسن حذف في الباب الضرورة فيه كذا الخبر لا يجوز وان عنز الواسطي الخوض في حذف هذا الاجوف
ومفهوم اطلاقه انه لا فرق بين ان يكون الاسم معرفة او نكرة ولا يخفى انه نكرة ان او كان قال تعالى ان الذين كفروا
بالذكر لما جاءهم ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان يهم تحرا به تشريد وقال الشاعر سلوا ان جيا وحيث
تعظوا على الناس اذ ان الانكار في تحشلا ان يعقلوا واشترط بعضهم تنكير الاسم واشترط البوا انكار
ان كقوله ان محلا وان في غدا وان في السفر اذ مضوا مهلا وكانه يجيز الحذف فيه وهو كذا ابطا وان ابن علي
الخلاصة فكانه ما ههنا مسئلة بيانية نحوية مناسبة للمقام سالني العقير الشهير الشريف الوجيه
مولانا محمد بن عبد العزيز الحوطي في وجه ما ذكره الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز حيث قال من خصائص
ان التي لضمير الشان معها حسنا ليس بدونها بل لا يصلح بدونها نحو انه وتيقا ويطير الابنية وانه من يعمل سوءا
وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تكون مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل
الامون وان كانت النكرة موصوفة اذا معها ارحسن كقوله ان دهرا يلم شملي بسعدى لزمان يهم
بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا اجلوا سقطت ان لحسن الحذف
ولم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه انتهى وقد تقلب العقول ولم يوجه كذا
لم يتعرض لتوجيهه المحشون والعقيد السابلة ولا احد من نحو لم اسمع احدا ولا يسقيم ولما اعترت
في شرح هذا الكتاب ذكرت السؤال واجبته ما لاح وفقني الله تعالى وابو عم العمال ويزيل الاشكال
فاقول وجه المسئلة الاولى ان الكلام المشتمل على ضمير الشان فيه ابهام ثم تفسير لتعظيم الامر وتفخيم
الشان حتى حلولها الابتداء ان يكون مضمون الجملة المفسرة له شيئا عظيما يعتنى به وحينئذ يطابق وجه مقام
حسن الكلام المشتمل عليه بالنسبة كثيرا او كذا فيسقط ان هذا الضمير كانه راجع الى الحقيقة التي الحصول
عنه بسؤال مقدر تقول هو الامر فقيل لانه سمع ضوضاء او جلبة فاستبهم الامر فسأل ما الشان والقصة
فقلت هو الامر فقيل حينئذ فالمخاطب بالكلام المشتمل عليه شاك او كانه شاك في مضمون
الجملة المفسرة هل هو الواقع او غيره ووجه المسئلة الثانية ان الكلام المشتمل على ان يقصد
به ازالة ما عند المخاطب والشك في نسبة او الانكار له كما سبق وذلك يستدعي تقدم حصول
الشعور بمضمونه وثبوت العلم للمخاطب بمدلول المبتدأ وان كان نكرة لان شكه في النسبة
او انكاره لها فرع تصوره بمدلول المحكوم عليه فيحسن الحكم لرجوع على تلك النكرة بلا مسوغ

وبان كون

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

ما بين ان لها مسوغ في الاصل لانها صفة ازداد الحسن كما قال وذكر في التسهيل انه يبيح الاخبار بالمعرفة
عن النكرة في باب كان وان في الاول كقول حسان رضي الله عنه يكون مزاجها عسل وماء وقول القطامي
قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا والثاني كقوله تعالى ان اول بيت
وضع للناس للذي ببكة وكقول الفرزدق وان حراما ان اسب مجاشعا وعلامة سيبويه ان في ما
عنك زيد وتعسف ابو حيان فقال ان في بيان واسم ان ضمير الشان محذوف مثل انه بك زيد
محذوف اذا نا علت المسئلة كان سوا وجرت العرب وادركت والحسن في مسئلة ان مالم نذكر
في مسئلة كان بل قيل ان ذلك مع كان من باب القلب وهو قسم معنى في قول الفرزدق ولما
اجاجهم ووجه المسئلة الثالثة ان المحكوم به اذا شرع للمخاطب العلم به بخبرية الابتداء بان ذلك
زيادة على مطلق الدلالة فجاز الخبر لانه مذكور حكما مع ان النفي به يقتضي ذكره منهم
حسن حذفه وفي المبرد في كلامهم ولهذا ترجم سيبويه رحمه الله فقال هذا باب ان مالا وان
ولدا والظاهر ان ذلك مختص بالنكرة كما يعلم في ترجمة الامام وصرح في التعليل وقول عبد الغافر
هو لم يخبر يعني مبالغة والله اعلم واوجب مع واو ومع وسد حال نحو اي اوجب حذف الخبر
اذا سدت مسده واو المصاحبة او الحال فالاول مثل ما حكاه سيبويه انك ما وخيرا اي مع خيرا ما
زائدة والخبر محذوف وجوبا مثل كل رجل وضيعته وغيره في باب العطف فيه وحكى الكسائي
ان كل ثوب وثمنه وقال الشاعر فدع عنك ليلى ان ليلى وشانها وان وعدتك الوعد لا يتيسر والحال
مثل قولك ان ضربي زيدا قائما وقوله ان اختيارك ما تبغيه ذا ثقة بالله مستظهرا بالحزم والجلد
ونحوه والزوائد على الخلاصة في الابتداء الكسر ان اوله الحلف او حكيت بالقول او حال اتبع او صلة
او قبل لام علقا وجزاء اسم عين شيئا اعلم ان لان ثلاث حالات وجوب الكسر ووجوب الفتح وجواز
الامرين ولكل مواضع فجميع مواضع وجوب الكسر على ما ذكر المصنف سبعة ان لا تقع في ابتداء
الكلام حقيقة نحو انا انزلناه في ليلة القدر او حكما نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم لان العفو
ح مع معمولها مجرد والمعد ليس بكلام ثانيها ان تقع جوابا للقسم اذا لم يذكر فعل القسم
ولا لام الجواب نحو والله ان زيدا قائم او ذكر معها نحو حلفت بالله ان زيدا لقائم او ذكرت اللام دون
الفعل نحو بسر والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين واما العكس فيجوز فيه الوجهان وقرينة هذا
التعجب للاعد الذي هو تفسير ما هنا وانما وجب الكسر هنا لان جواب القسم لا يكون الا جملة اذ
هو الكلام والقسم تركيب لها ثالثها ان تكون محكية بالقول نحو قال الله اني معكم لان القول لا الحكي

بدلا بالجواز المعهودات التي معناها ما تشعر او تخبر والمعهود المعهود والمعتقد ليس كذلك وبعونه
انه اذا وقعت بعد القول ولم يقصد حكايتها بل لم تكن نحو اخصك بالقول انك عاقل لانك رأيته
يعني بحصول جملة حالية سواء تقدمتها او الحال نحو اما فرحت بك وحسبك بالعلم ورب ونحوها الاية
او لا نحو وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام لان العهود المعهود لم يسمع فيه حالا
كما في المتعجب ووقوع العهود حالا اسماعيل ان تكون بالتعريف وفي العامل خاصة ان تقع بصوطه
الموصول نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه الاية لان الجملة يجوز ان لا تكون الا جملة ولا تكون مفردا الخلاف
الرواقعة في حشو الصلة نحو جاء الذي علمه انه عاقل ويعز اعلم حسن ادخال الخلاصة لصفة البدو
خلاف الدماميني وابن الجزولية الكبرى ان الموصوف بها مثل الموصول بها في وجوب الكسر واهمله المصنف
وكذا اهمل الشارح لا لانه ليس بجيد القول بانه ما ملخصه في سيبويه المنعم به على ان معانيه فتح لا ابو الفتح
ابن جني عبارته انه يجب ان احتاج الى ذلك فقال ان تقطع الكلام وليس حق الصلة ان تقطع عن
الموصول فلعله عن بوصل بالشرط وهو منقطع عما قبله فقال ليس انقطاعه كالانقطاع ان لا تأتي
ان الشرط بجوابه فعلت وكذا الجملة ان تقول مررت برجل ان زيدا اضربه منه فقال وقولها هذا
اسمعه بالشرط فيبين له كلام مجيب فقلت لا احتاج الى منها ابن الغياس بجوابه فقال ابن الغياس
بينه فيه خلافه لا تقطع ما بعدها عما قبلها قلت وكذلك يقع مررت برجل ان زيد حين منه جاء لا
الا ابتداء تقطع فقال نعم هو ممتنع لذلك وان والعلة بعينها وانعقد وقد حكوا انها بان بعض
قوم الحسن الذي يحوه النحاة على لم يخبر بالقسم وفاء او لعله انه اجرت مجرى الشرط وحيث اجتمعا
بجواب القسم قلت له ولين هذه الجملة عنهم فقال بلى لا الحسن عنه الا ان كان سيبويه اجاز
حسبته من يبرح منك وحسبت ما زيد قائم قلت له جائز تقول مررت برجل ما زيد حين منه جاء
الذي ما زيد حين منه ولا يقدر فيها فقال ليس هناك الانقطاع لان اذ كان شيء فيه للايجاب
وداخل عليها قلت حكمه اهو قلت وحقيقة ما ذكره ابو علي الا يوصل بالجملة المعرفة بان ولا
بشرط بحجة ما علمه الا امتناع فيما علم هو كلام الدماميني قلت ليس فيه ذكر وجه ظاهر
يتبع له المعروف بد الا ان الامتناع الذي اشار اليه الابتداء منقطع الجملة منقطع ولد في النفي وجه يعرف
ان جرحه الى سيبويه عادة اه تكرار لكان النحاة تبع جميعهم النكتة التي جميعها والصفة
الذي اشار اليها بعضهم واجرى الكلام معها واجمعوا على جمع الجملة المعرفة بان جملة للموصول هي
الخلاف المعروف بجنون الا انه والاعرابية وقع عليه والاشتباه والاهتمام والنكتة نوعين

ما تقدم في الموصول وان وصفه كما قال الرضي ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه
بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له فان قال جعفر انه يعلم ليلا على اشياء التي له قال ان قلنا ان
الصلة ينبغي ان تكون معلومة للسامع باعتقاد المتكلم فيلزم ذكر الموصول على ما تقدم
ان الحكم الذي تضمنته الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في السامع انه يعلم حصوله للموصول الا ان التنوع
كبير للصلة بان يعتقد ان يكون مفهوما منكرا عند المخاطب معلوما عنده نفيه او مشكوكا
فيه والشك ومقامات العلم قال قلت الاشكال حاله وتقدير القسم لا يخرج منه لان الجملة القسمية
اذا وقعت صلة وجب ان تكون الصلة جوابا كما في المعنى وغيره لا ان اشار بينه وقلت اشار الا
ما منفردا الى الا استثناء لا الى انه الصلة على ان الصلة مقدرة لولا التي ما قبله اي ولاشياء والكنوز
ما والشيئان اذا العظم مقام ابهامها واستعظم المتقدم بها وابن الجوائي في الاية على حقيقته
على الاتيان وشمول المعنى لاشياء والكنوز الكثير العظيم ثم بين كثرته بقوله ليه وما تحته لتنوء
اي تحمل بالعصبة اولي القوة اي بالجملة الا الجماعة القوية فهنا بالكنوز المشتغل بمعناها
الا في ذكر ويحتمل ان تكون ما نكرة موصوفة بجملة مقدرة اي شيئا عظيما او كثيرا ان مفاتحه ما بعده
على صورة نطق الا انها اي ضعيفا قلت اذا اريد بالموصول الجنس واعتبر صلته الابهام كما قاله
اي جاز فلا تكون معلومة قبل ذكر الموصول فيما العالم وتقريرها بالمعرف والموصول في الاية
ونحو العقيل وحين الابهم فيها ما ذكرته ويرجع الا الحكم فيه انك تقول مررت برجل انك ضربته
لمن بينك ان يكون ضرب رجلا او نحو ذلك قلت اذا صحت النظر في معنى التركيب لاح لك منه
معنى الاستثناء اذا معنى للتخصيص غير ثابت باعتقاد المخاطب اذا قلت رايت انسانا
ضربته والمخاطب يعرف ثبوت ضاربيته فهو خروج عما يقتضيه والاسم يعرف ذلك للانسان بعينه
عنده يكون معرفة متعددا خلاف ما اذا كان بلا ثبوت ضاربيته لا صلة انه الاسم التخصيص بوصفه
ان التخصيص كالتعريف في معنى التوضيح الا ان التخصيص يبلغ درجة التعريف فجعل ان الشيء
بعد لا يكون الا معروفا فكذلك التخصيص لكن التعريف لا يكون الا بمعروف ثابت لديه فيما حيث
ثبوته له والتخصيص لا يكون الا بمعروف في نفسه فيقضون الصفة كمقصود الصلة لا يبرح تقدم
العلم به وحكم الكاف في جملة الوصفية والابد من زيادة عليه في جملة الوصلية ومن كونها معرفة وحيث ثبوته
لمعين حتى انه اذا كان الشيء انما يعرف وحكم لم يشاركه فيه غيره ولم يلاحظ معرفته وتلك الحيثية
عبر عن المعين بالنكرة وجعله لازما للموصوف صفة وقد قال الرضي في باب الموصول او المعرف

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

بين المعرفة والنكرة المخصصة أي شمول المعرفة وضعا ومن معنى التعريف عندهم وليس المراد به مطلق
التخصيص الأنزل إنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء إذ لا خلاف أنها لا تسمى بذلك معرفة كما
تقول رأيت اليوم رجلا يسلم عليك اليوم وهو قبل كل أحد وكقولك أنا عبد الله خالق السموات والأرض
وهما يسمى ذلك إلا مرايجا اشتراط صحة جملة الصفة أن تكون خبرية كجملة الصلة ويمنع أن يقع الجملة
المعرفة بأن لا تقع صفة كما قال أبو علي ولا يشفق ذلك بالحال لأنه المقصود بالذات منها بيان الهيئة
وقد يكون الوصف فيها عارضا ومن المواضع أن تقع قبل لام علقت عاملا قلبيا عن العمل نحو والله
يعلم إنك لرسوله والله يشهد [illegible] فيعلق الفعل [illegible] لأن لام الابتداء لها الصدر [illegible]
بعدها جملة مفروضة على أن رتبة ما بعد إن التأخير [illegible] زيد قائم كما يأتي فتعلقت باعتبار محلها إلا أنه
ولذا لم تقع في موضعها المفرد وما بعدها أن تقع خبرا عن اسم عين نحو قوله تعالى إن الذين آمنوا والذين هادوا والصا
بئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم ومنع الأمير [illegible] على الخلاصة قوله بالابتداء
حال واو الحال واقعة في الابتداء وحكيت [illegible] على [illegible] الحال [illegible] وحالا [illegible]
بعد [illegible] وأن تقع في موضع رفع بالفعل أو نصب أو جر وبعد لو ولولا وحتى الابتدائية
أما رديف حقا ولا جرم مواضع وجوب الفتح على ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تسعة أولها
أن تقع في موضع رفع بالفعل إما فاعلا نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا أو نائبا عنه نحو قل أوحي إلي أنه استمع
[illegible] المرفوعة بالاسم نحو عجبت من أنك [illegible] واجبة الكسر كما سبق ومنها التعبير
وأن تقع في [illegible] المرفوعة بالابتداء نحو ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة فإنها
واجبة الفتح [illegible] المرفوعة بالخبر [illegible] ثالثها أن تقع في موضع نصب نحو
ولا تخافون أنكم أشركتم [illegible] الصواب [illegible] احترازا عن نحو قلت
زيدا إنه فاضل [illegible] المحكية [illegible] رابعها أن تقع في موضع جر [illegible] ذلك بأن الله هو الحق أو بالإضافة
نحو مثل ما أنكم تنطقون [illegible] أن تقع بعد [illegible] التوقيتية [illegible] أن زيدا قائم ومنه قولهم لا أفعله
ما أن حراء مكانه [illegible] المرفوعة بالفعل [illegible] أن زيدا
قائم [illegible] أن تقع بعد لو نحو ولو أنهم صبروا [illegible] العصر [illegible]
منها [illegible] سيبويه والأكثر [illegible] المحذوف الخبر [illegible] ابن هشام [illegible] بعد
لولا [illegible] العطف [illegible] الاشتمال [illegible] على
الله [illegible] الكوفيون [illegible] جائز [illegible] وقد علمت أن

الصواب

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

الصواب بعد [illegible] موضعها مشتغلا على الأقوال الثلاثة سادسها أن تقع بعد لولا نحو فلولا
أنه كان من المسبحين [illegible] أي أنه مبتدأ محذوف الخبر والصواب أيضا [illegible] بعد ابتداء
أن تقع بعد حتى غير الابتدائية وهي العاطفة والجارة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل [illegible]
عاطفة [illegible] في موضع نصب أو جارة [illegible] في موضع جر عطفا على الأول [illegible] بالفعل على المفعولية
وعلى الثاني مجرورة [illegible] شرح هذا [illegible] الصواب [illegible] للابتداء [illegible]
مفتوحة بعد حتى الابتدائية [illegible] واجبة الكسر نحو مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه [illegible] أن تقع بعد
أما [illegible] الهمزة [illegible] بمعنى أحقا نحو أما أنك فاضل أي أحقا أنك فاضل [illegible]
على حقا على الصواب [illegible] التقريب [illegible] المراد [illegible] لا أما كما [illegible]
نصب على الظرفية [illegible] مبتدأ مؤخر والصواب [illegible] رديف حقا وأما التي لا
تستفتح [illegible] الكسر [illegible] واجب [illegible] أن تقع بعد لا جرم نحو لا جرم أن لهم النار [illegible]
وجرم [illegible] الصواب [illegible]
[illegible] حال [illegible] قوله [illegible] للابتداء [illegible] التي [illegible]
حال [illegible] وأما حيث [illegible] أو من الجملة [illegible]
[illegible]
الفتح [illegible] مواضع وجوب الكسر [illegible]
[illegible] مواضع جواز الوجهين [illegible] ويجوز الوجهان [illegible] بالاسمية
في [illegible] المفتوحة مبتدأ [illegible] محذوف [illegible]
[illegible] المفتوحة [illegible] المكسورة [illegible]
المكسورة [illegible] المفتوحة
[illegible] المفتوحة [illegible] المكسورة [illegible]
[illegible] أن زيدا قائم [illegible] المفتوحة [illegible] الجملة [illegible]
[illegible] ويجوز الأمران بعد إذا الفجائية أو واو [illegible]
فهو [illegible] مواضع جواز الوجهين [illegible]
[illegible] أن [illegible] إذا [illegible]
على [illegible] وبالجمع [illegible]

اللهم صل على سيدنا محمد والسلام

ثانيها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو انه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم فقرئ
بالكسر على الاستئناف وبالفتح على المصدر والتقدير فجزاؤه الغفران او خبر مبتدأ اي فالجزاء الغفران والرحمة
اي حاصلان او مبتدأ خبره محذوف اي فالغفران والرحمة ثالثها ان تقع بعد اذا الفجائية فتكسر اذا اعتبرت جملة
كما تقول ان زيدا بالباب اي انه حاضر وتفتح اذا اعتبرت مع ما بعدها مفردا اي فاذا الحضور ومنه
زاد في الخلاصة رابعها ان تقع جواب قسم ليس في خبرها اللام نحو حلف زيد ان عمرا قائم اي حلف الله
بالكسر على معنى جواب القسم والفتح على معنى حلف على انه قائم وجعل القول الاول
حقيقة على جعل الحلف من باب القول وفي البيت ... ان موصوفا وصفة ... اخذ انظار
بل اجزاء اذا حلف فانها تكسر نحو ان زيد الجزاء ومنه الشرط فاخذ وتقبل الخلاصة
خامسها ان تقع بعد مجمل فيه معنى القول او تخليع ربك الفعل ان ابو دار
لا الصبي وفي حاشية الخلاصة الشيخ على انشاد ذلك البيت بالكسر على انها جواب القسم
بجوابه والفتح على انها مجرورة بعلى مقدرة قوله وجوز والى الكسر والفتح بحرف منه ما مر وبعد متعلق
به خاصة اذ الفجائية واضافة الدال للمصول والفجائية بضم الفاء وسكون الجيم الفجأة والمجيء
وما جرا معطوف بالفاء الزائدة في الصفات والصفات الثلاثة والربط على ضمير قول
مع ... عطف على بعد وما تقدم وقسم عطف على ضمير قول بعد وجملة لا لام بعد حقيقة القسم و
ولا الحجب جزا الا ان تكسر لا الشعور الشرط ومعلوم ... وبالعطف على الاسم واوا
ومعمول الخبر وسطا ... مع معمولها الخبر وخبر معمولها الاول وسكون الفاء بعد
استعاذة الثاني بعد ان كقوله اني خفيا ... في الجر والنزل جا ... وعشر واعتراض
وتعجب حلقة ومع هو ما انها لا تدخل خبر المفتوحة ومنه كذلك لاسم ومن اللام السكرة ليسوا الجل
وان المفتوحة تنجي الجملة معها بان او بل بعد ... جا ... معها اللام خلاف وضعف ولا تتصل
خبر ليت ولعل وكان باجماع لانها تغير معنى الكلام بما كان عليه وان ... لكن لا تنقل
خلاف ولا تصحب خبرا ... على ... المتبع ... مطلوب بعد قبلها وما بعد لام الابتداء منقطع
عما قبلها وان الشأن به شبهها ولا تدخل على خبر المكسورة المسبوق ... صرفها الا ان يكون منفيا ولا
ان خلف فيه ... الشرط ... لا يكون ... شرط فلا يجوز ان زيد ... حرف الجرم
نحو ... ونقل ... اللام ... الخلاصة وثانيها الا يكون فعلا ماضيا
تعددا خاليا عن قد ... فلا تدخل خبر ان ... على ... من غير ان تمنع الرخاء والمضارع

فنحو ان

اللهم صل على سيدنا محمد والسلام

نحو ان ربك ليحكم بينهم والماضي الجامد نحو ان زيدا لنعم الرجل والمقرون بقد نحو ان زيدا لقد
قام قلت لم ليس معناهم بلانه ... بالثالثة منها دون غيره وهلا اعتبر دلالة المجموع
في المجموع قلت هو مجموع بعيد عن اعتبار العطف والنحو وليس واضح بين ... وعجبت ثانيها النفي
الفعل خلافا للنحو وفي حاشية الاهتمام اعتبار على سبيل الشرطية عند الفعل بالعطف ... انواع
النحو يرد على صاحب التوشيح ان الخبر ان زيد قائم الا على ... اللام للقسم وانها ...
ان لا انما يجوز مع النحو نحو خلافا للاخفش وهشام فانهما اجازا دخولها على ... قال
ابن هشام وبه صرح الخلاصة فانها رابعة وهي النحو بعلة ذلك وكابن العنين عاطفة على عدة ابن
المكسورة التي لم يبن بعض الشرط ولا فعلا ماضيا ... جردا لا النحو وبعين عليه والشرط الاشبع الخبر
فلا يجوز ان اللام به نحو ان لم يبار تكلا وبحكى اخذ هذا وانشد ... لاسم تاخيره ان العلة وجوه
وهي ان هيئة اقتطاع الكلام بحرفين تاكيد ومثل هذا النحو الخلاصة مع زيادة الشارح لذلك بالمثال
قوله وبالفعل عطف على ضمير اي والحجب اللام بضمير الفعل المنفي ... وضرها نحو ان هذا
لهو القصص الحق والاسم عطفا على ضمير اي الحجب اللام بشرط تاخيره نحو ان ذلك لعبرة اعتراض الاذا
تقدم فانها لا تدخل عليه وما به العتى ... الخلاصة بعد في على ان تاخير الاسم عن معمول الخبر
اي بالواو زيدا جالس وهي مسألة خلاف منعها المغاربة واجازها الاخوة وغيرهم الجمع
تحالف اذا تاخر الاسم عن معموله نحو ان الدار لساكنا زيد فللاسم ... وجه جوازها ان تقديم معمول
الفعل التسهيل يجيزه دخول لام الابتداء عند المكسورة على اسمها المفصول جوازا وما معمول
الخبر عطفا على خبر اي الحجب اللام بثلاثة شروط اولها ان يكون الخبر صالحا للام فلا يجوز انا نسبح
الدار زيدا جالس لان الخبر غير صالح للام فانه ... من غير ... وهذا ماخوذ وغيره معمول الخبر
والثاني ان الخبر للمعمول ويحتمل ان يكون مراعيا للاخفش وغيره فانه يجيز ... الا يكون متوسطا
بين الخبر والاسم فلا يجوز ... لان اللام تطلب الصدر ... والثالث
الا ... عند ... وثالثها الا يكون حالا ... نحو ان زيدا الحيا منطلق
... على ... فانه ... الشيخ عليه ... وسطا بسكون السين ... معمول
وان تقل بما في ما نور اعمالها وجاز به لينب ولا فعل يليها مع ما عبه اعملا منع ... الا
حرف السنة وما مقصود لعطفها معمولة ... وجملة ... اعمالها جواب الشرط والمعنى ان
هذه الاحرف اذا اتصلت بها ما الحرفية الزائدة فانه تبطل اعمالها لزوال اختصاصها ... بكلمة

Copyright © King Saud University

وجوب العمل ولذلك سمي ما هنا كافة وموطئة لانها كفتها عن العمل ومهيئة للدخول على الجمل الفعلية نحو قال
انما يوحى الي انما الهكم اله واحد وقيل لا عمال انما زيد قائم حكاه الاخفش والكسائي عن العرب وقيل يجمع
فيما بين ذلك في البواقي مطلقا او تجوزه في ليت وكلما رواه في ليتما قول ... سلك العلماء اليها خلافا لما ... الخلاف
حتى والمعنى على اوجها فوائد وجاز في ليت اي الاعمال ... بين ... استيفاء اختصاصها ومن ثم قيل ... اعمال
... مع ... في الاعمال والاهمال قوله فالت الابية ... الاعمال ولذا الوجهان ... ونصبه ...
... الحمل على الاعمال ... على الاعمال والحق انه لا شاهد ... الرجع على الاعمال ...
... قوله ولا ... ليت ... مع ما ... انه ... اختصاصها على ...
خلافا لابن ... والفروق ... الخلاصة قوله ... القول
... الخلاف ... الراجح ...
... الخلاصة ... للتعليل كما هو
... بالتعليل ...
... للتحقيق ... ذلك ...
كذلك ولما اورد عليها ... ابو اسحاق ... لا اجر ... وليس كل داء يعالجه الطبيب
وخففت فبطل الاعمال بابا والمراد الزام بعملها ارجح ... واولها الناسخ ذا التقوى بغالب
ولو مفارقا لتوسي بابا ... خففت ... يعود على ان المكسورة ... قوله ... والباء ... متعلقة
لا عمال ... الاعمال ... الاسماء ... اصحابها لا الاسماء ...
كلها ... جميع ... ومعمول
مفردا ... اسم فاعل ... الاسم ... بعد المخففة ... حال
... بالناسخة ... قوله ... المعنى المقصود ومن الاهمال ...
اذا ... قوله ... الحكم ... مالك ...
العاد ... قصر ... على الاهمال ... لان المخففة معمول
اول والناسخ ... الناسخ ... قوله ذا التقوى ... على الخلاصة
وكان ... اخوانها ... قوله بغالب الى
انه ... قوله ... الاغنياء الى انه
لا ... بالناسخ ... قوله ... قوله وان نظنك لمن

الكاذبين

الكاذبين وان كلا لما ليوفينهم وخففت مجاز الاعمال ... بعد ... عن ... جملة
خبرها ... فعلا لغير طلب ... ولو ... نحو ... او شرط
حكم ... الاول كنظيره الاول وقوله مجاز ... ونقله ... بعد قال ... النحويين
... بعض ... الشيخ ... الرضي ... اسم لا
تلغى كما ... المكسورة ... ابن الحاجب رحمه الله في شرح ... جرا فعال وان
يدل على ... ضمير ... مع المفتوحة ... العرب ... الشاعر ... الحيوانية ...
... كان ... الخبر ... كونه جملة
... الشعر ... اعمال ... او جبرا او الخبر ... باطل
... الخبر ...
الشعر ... انها لا يكون اسمها ... ضمير شان كما
... ربع ... ابن الحاجب ...
كون ضمير شان ... الخلاصة ... على ما ...
اسمها المعبر عنه بالاستكان ... الا انه ... كونه خبرا ... الجملة خبر
مفرد وخبرها ... المفتوحة المخففة ان يكون جملة ...
... ضمير ... يعود على خبرها ... الجملة ذات ... بغير طلب ...
ويجوز جواب الشرط ... قوله تعالى ...
نحو ... الا ان يكون ... ارجع ...
... قوله ...
وخوان ... زيادة على الخلاصة ... قوله ... زيادة ...
في الكتاب ان ... التسهيل ... الجملة الاسمية ... الخبر جملة
اسمية مجردة او مقرونة بلا ... شرط ... الشارح ...
بانه غير مطابق ... ما بين ...
ان ... قول الخلاصة
... قوله ...
الجملة الاسمية ... الحمد لله رب العالمين ... لغير طلب

Copyright © King Saud University

منه فانه لا احتياج لعاطف نحو والخامسة ان غضب الله عليها وبقوله تصرف والجامد فانه لا احتياج للعاطف
انها نحو وان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون بقوله غالبا الى ان الفعل المتصرف غير الدعاء الذاكر
بغير الفصل الخ كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسألوا باعظم سؤل **وخففت كأنّ ايضا فنوي منصوبها وثابتا ايضا روي**
جاء بها كالاسم ان المحذوف عند التخفيف انه يشترط فيه ان يكون محذوفا في الغالب وقد يبرز كقوله كأن
وريديه رشاء خلب وكان ظبية تعطوا الى وارق السلم فالحج
التسهيل وقد يبرز اسمها في الشعر والاجود ان التشبيه بوجه انه يشترط كونه خبرا وهو جملة
على انه لا يشترط كونه جملة كما ان لم يجوز ذلك كانها لم تغن بالامس ويجوز ان يرادها كقوله كأن
تدبيه هذا ان ونظائر التشبيه بها مع ما تقدم انه يجب مع التخفيف اعمالها كما في
كلام الزمخشري في المفصل يجوز اعمالها والغاؤها وقال ابن الحاجب في الكافية وتخفف فتلغى على
الاصح وقال ابو حيان فيه نظر على ان المراد بالالغاء ان تعمل في ضمير الشأن قال الرضي وفيه ان لا
يجيء ونظائر الخلاصة كالتسهيل وجوب اعمالها **ومن يخفف على الا كان** ومما خففه ابن مالك به
ان المخففة وعمل لعل كقوله لعل الله فضلكم علينا وزعم الفارسي انه لا دليل
به ذلك لانه يحتمل ان الاصل لعله الله فضلكم جواب فيه بحرف موصوف فيه وضمير
الشان ولام لعل الثانية تخفيفا وادغم الاولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على
من يجر بلعل ان يبرز بالفتح ومن انكاف كثيرا ولم يثبت تخفيف لعل اعوا الا في تخفيفها
ثابت كما في المغني وغيره نعم حكي اعمالها مخففة للاخفش ويونس فانهما اجازا اعمالها ومنه
زيادة على الخلاصة وسكت في مسألة العطف على اسم ان المذكورة في النظم لانه تعرض له بدا باب
العطف **لا العاملة عمل ان** **عمل ان اجعل للا في النكرات** اعلم انها تعمل عمل ان وللحصر
وكان خبر مفرد او ان العمل الاتي لا تعمل الا بشروط وهي ان يكون اسمها وخبرها نكرتين وان دخلت
على السورة الحالية وحرف عطف بالعدد وان يكون الاسم متصلا بها نحو لا رجل في الدار ولا عمرو هنا معنى
قوله في النكرات ونبيا يعني ففيما جمع منه انه يشترط ان تكون نافية وان لا تكون زائدة انما اعملت
وشذ اعمالها في جملة غير جنسه النفي جمع منه انه يشترط الا تكون لنفي الوحدة فان كانت كذلك لا
اعملت اوا عملت اعمال ليس ومنهم من قوله ولم يعمل انه يشترط ان يكون اسمها متصلا بها
حكي عن الجزائري وكررت نحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ومنه الشرط وبين كل ما في الخلاصة
منه وثالث لهذا التسهيل والخمسة في قوله ثم وفي قول الخلاصة لنفي الجنس ذلك وادعى نظائر

لا احتمال ومنها ان جملة شروط عملها فان اريد بها نفي الجنس ظهورا او احتمالا الا نحو اعملت او اهملت
اعمال ليس **فانصب بها مضافا او مضارعه** من تعجيلة حكم اسمها بان تنصب به اسمها المضاف
نحو لا غلام سفر حاضر والشبه به وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ولبيت نابعا نحو لا طالعا جبلا حاضر
وغيرها نسبي وقد مر له ذكره به حيث اصنعه بقوله او هو او نائبه وهو اسم الخلاصة للجنس مجردا
واولني بالرفع الخبر واحسب ما خبره لو لم تفارقا او لوائها على جز مفرد والخبر مبنيا او مجرورا كغير الخلاصة
رابعه مستغنى عنها بما ذكراه واعمال لا عمل ان اولاها اولى التزمته وواجب ان مفرد او رابع بحرف بلى مجرد
جائز او سوا الاشتراط وشروط عملها ان تتقدم اسمها وتأخير خبرها فلو تقدم وجب اهمالها وامر ان هو التكرار
مع قوله ولم يفصل بين العاطف فلو يكون بغير الخبر نحو لا في الدار رجل جالس ويجوز ايضا ان يعلم الانفصال لا
يستعاد في قول الخلاصة وبعد ذلك الجزاه فحذف فقوله لو تقدم جاء مع معمائها ظاهر وجواز تقديم الخبر
والجر وز تعلمها او اضوانها وهو بعض في اطلاق الخلاصة في ارتفع ان الا انما عملت بالحمل على ان جعني
ضعيفة فالتزم الترتيب معها **والحكم بان مع همزة بلعبي** الحكم اعمالها عند تقدم الشروط جبرا او باقي
جز يعني انها اذا دخلت عليها همزة الاستفهام فانها تبقى حكمها المتقدم وقول الخلاصة مع همزة
استفهام احسن مما هنا لانه انما يثبت لها الحكم السابق اذا اريد بالهمزة الاستفهام الحقيقي كقوله الا
حكابد سلمى اولها جلد اذا الاقى الذي لاقاه امثالي او الانكار كقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبته
واذنت بمشيب بعده هرم والا اذا اريد بها معنى التمني فالصحيح انها لا تعمل لها الا في الاسم خاصة ولا
خبر لها لانها انتفى كقوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه من ابقاها ان يشبه الفعلات فلا يكون لها
خبر الحكم السابق وكذا لا يجوز لها اذا اريد بها الاستفتاح او العرض او التحضيض فان العنادر في
قولها مع همزة استفهام بقاء الهمزة على معناها وكون المراد مع همزة الاستفهام بالالاولة
ذهب معناها عند التركيب بقيد جراء الا يحمل الكلام عليه ويجيز الخلاف على اعتراض العراقي عليه
بخلاف عبارة المغني **وبعد لدى الشاع حذف الخبر ومن بعده مطلقا الاشم** حذف الخبر فاعل شاع
ولدى متعلق به نحو قالوا لا ضير لا علينا ونحو فلا فوت اذ لم والخبر فاعل جاع الدليل عليه لغة الحجاز
زيبي ولازم عند بني تميم ونقل الزمخشري والجزولي عن بني تميم انهم يحذفونه مطلقا على سبيل اللزوم
قال ابن مالك في رده ومن نسب الى بني تميم التزام الحذف مطلقا فقد غلط لانه يحذف ما جرد لا دليل عليه
منه عموم الفائدة لهو واليه ينحو الشارح بقوله ومن نقل له الحذف مطلقا لعله اراد مطلقا في الشاء
الدليل الاشتراطه والحذف والله تعالى اعلم وصنيعا ولم يبين يعنا حكم تابع اسم لا كما في الخلاصة لانه تعرض له بعد

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

الطلب والعلام **ظن واخواتها** ينصب فعل القلب جزئي الابتداء ظن [illegible] علمت وجزاء

جملة علمت اجعل حسبت ودرى تعلم وهب والحق [illegible] اجعل [illegible] اتخذ وهب

جاء وما [illegible] اعلم ان القسم الثاني من نواسخ الابتداء وهو ما ينصب جزئي الجملة الاسمية واضيفت

هذه الافعال الى القلب لان معانيها قائمة بالقلب وهي الظن والعلم قوله فعل القلب فاعل ينصب وجزئي

الابتداء مفعوله ومعنى المبتدا والخبر ظن وما بعدها [illegible] وفعل القلب [illegible] المبتدا [illegible] وهو واحترز

بذلك عن [illegible] الافعال [illegible] افعال القلب فانه ليس كل فعل قلبي ينصب المفعولين بل القلبي على ثلاثة

اقسام ما لا يتعدى بنفسه [illegible] نحو فكر [illegible] وتفكر [illegible] وما يتعدى لواحد فقط نحو عرف [illegible]

[illegible] وما يتعدى لاثنين وهو ما ذكره وهذه الافعال التي ذكرها بالنظر للاستعمال على اربعة اقسام

اولها ما يستعمل لليقين فقط وهو ثلاثة وجد وتعلم ودرى [illegible] الخلاصة [illegible] رابع وهو [illegible]

ثانيها ما يستعمل للرجحان فقط [illegible] جعل وهب وحجا وزعم [illegible] ثالثها ما يستعمل لهما [illegible]

والغالب كونه لليقين وهو اثنان [illegible] وعلم ورابعها عكسه وهو ثلاثة ظن وحسب وخال [illegible]

[illegible] افعال التصيير ملحقة بافعال القلوب في العمل المذكور وهو مشكل لان افعال

التصيير ليست من افعال القلوب لان افعال القلوب [illegible] المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف

التصيير فانه [illegible] نحو [illegible] التصيير [illegible] للعبور [illegible] لا

[illegible] والتعليق [illegible] وانه [illegible] الا [illegible] هذا [illegible]

في المعنى [illegible] انما الحقت بافعال القلوب في [illegible] المفعولين [illegible]

الحقيقيين [illegible] المبتدا والخبر [illegible] واحد منهما مفعول صورة [illegible] المفعول حقيقة [illegible] الثاني

[illegible] علمت زيدا قائما [illegible] هذا الابطال [illegible] هنا

[illegible] على جانب المعنى [illegible] افعال القلوب [illegible] التحقت [illegible]

[illegible] وافعال التصيير [illegible] لا [illegible] ذلك وان

تكون [illegible] الاخر [illegible] للتعلق [illegible] على

[illegible] علمت [illegible] ذكره [illegible] افعال التصيير [illegible] افعال

القلوب [illegible] على المبتدا والخبر [illegible] الاشكال [illegible] وجوابه [illegible]

[illegible] افعال التصيير [illegible] القلب [illegible]

[illegible] او ما استعمل [illegible] والمعمول [illegible]

وكونه

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

وكونه غير واجب [illegible] ولا [illegible] ولا الابتداء ولا الجمود الا ان كان لا يكون المبتدا [illegible]

استفهام وهذه الافعال تجوز دخولها عليه نحو علمت ازيد [illegible] عمرو [illegible] وكذا لا تعلق و

[illegible] ظننت قائما و [illegible] اسم الاستفهام [illegible] وكان [illegible]

بالمبتدا الا ان خبر كان [illegible] اسم استفهام [illegible] وهذا معنى قوله [illegible]

[illegible] المفعول [illegible] الافعال [illegible] المفتوحة مع معمولها

[illegible] اسمها وخبرها وهذه الافعال [illegible] مع معموليها [illegible] علمت ان

زيدا منطلق لان [illegible] الحقيقة [illegible] خبرها مقام الاسمين [illegible] المفتوحة موضوعة

[illegible] مفعول افعال القلوب [illegible] المفتوحة [illegible] المفعول

واحد [illegible] الاستعمال [illegible]

زيدا قائما [illegible] حسبت [illegible] المفعولين [illegible] الاستعمال

[illegible] مع [illegible] قال [illegible] مع اسمها وخبرها [illegible]

فعل القلب [illegible] المفتوحة مع جزئيها [illegible] فكيف تكون [illegible]

اسمين [illegible] اسمين [illegible] علمت زيدا قائما [illegible] اسمها وخبرها و

[illegible] المصدرية [illegible] مع [illegible]

[illegible] على [illegible] مقام [illegible]

[illegible] الخبر [illegible] بعضهم [illegible] بانه [illegible]

[illegible] فعل [illegible] على معنى [illegible]

[illegible] استفهام [illegible]

على الخبر [illegible] والمعهود ما سبق [illegible] وجملة [illegible] حال [illegible]

[illegible] على معمولها او افعال الباب [illegible] علمت [illegible]

[illegible] الخلاصة وسبع منها كاعلم [illegible] الاشارة [illegible]

افعال الباب [illegible] على [illegible] فعل [illegible] دخول الافعال [illegible] الاصل

ان [illegible] المبتدا [illegible] الخبر [illegible] الاصل [illegible]

[illegible] المبتدا والخبر [illegible] المفعول الثاني [illegible] الباب [illegible] والاحوال

[illegible] الخلاصة [illegible]

جا قوله واجعلا بحرفي ... هب نعم منتزا وجا مرار ... جملا لازما لصيغة الا كما جعل
به التعجب ومجموع ... منهما منتوعا ولتنقار ... العاخ المتقدم ... ويعمل ... ذكر الحد
بالنعل ... والجمع انما تنتوعا ... ابن السكيت ... خارج بمعنى
على وما خلا ذا ... جاز ... اجرر دون حشو جودا نحو قوله وما خلا ذا بين
وهب ونحو ... الاتعلبق ... والنعلوب ... وصف الجنز
عن ... التعبير ... احترز عنها ... الخلاصة بقوله ... قبل هب ... هو ابطال العمل
لفظا ... العامل بتوسطه او تاخره وحكمه الجواز ... الاعمال وهو معنى قوله
جائز اوى ... التوسط او التاخر وذهب
... المقدم واعتبره الخلاصة ... عليه ...
وهو ... الحذف ... قلت ... والخبر ... جملة معنى
... الخبر ... كان ... جملة ... واشكل بها
... الخلاصة ... العامل ... الالغا ... واعماله
... بينهما ... ترجيح ... الالغا ... اعماله ... العمل اقوى ... الابتدا
وقيل ... الالغا ... فهو ... اخره ... الابتداء ... المتقدم ... هو
... دون حشو قوله وما خلا ذا ... وسماعه ...
... عليه ... استثناء ... وجعل
الاستثناء ... جحود ... جوابا ... والموصول
وقلت ... الاستثناء ... المستثنى منه ... جملة ... الاعراب
تكون ... قلت ... الحرام ... وعدا
... الاستثناء ... وجود الكلام المستثنى منه ... هو
اخراج ... الاستثناء واخرج ...
... الحرام ...
... الحرام ... انما ... بها ...
وجملة ... قلت ... جملة ... كلام
... جملة ... الصفة ... جملة الصلة بعد

نقوم العلم بمضمونه وحيث ثبوته لمعين ومضمون الصفة ... نقوم العلم به وحيث ثبوته المعين
... وارتباط جملة الصفة ... موصوفها وجملة الاستثناء ... جملة ...
امتناع الشرطية بجمود الفعل ... الحال ... المعنوية مع
انما ... فلت ذلك توجيه للشي ... عليه ... بجمود ...
ثبت ... الشروط ... قلت ...
... قال ... بقوله ... الا ...
... ان يكون ذلك استثناء ... وتكون ... قلت
على قوله ... ان يكون ذلك استثناء ... وقد
... المستثنى منه ... الجنسية ... المراد
المستثنى منه ... ان يستثنى منه ... الاستثناء ... معناه وجملة
... والحقيقة
... بل
... المعقود ... الصفة
الاصطلاحية ... قلت ... الكلام ... الموصول ... الاستثناء ... جاء
الذي سواك ... على ... على الاستثناء فلعله
لا ... سوى الاستثناء ... المستثنى منه
... الكلام ... سوى ... الموصول
... الوصف ... الوصف ... سوى ... مكانا
... الاستثناء ... المعربين
لازم النصب على الظرفية ... الظرفية ... موصوفها
النصب ... الظرفية ... عليه ... بعضهم ... على ... قلت
... الحال ... جملة ... يكون المراد
... الحال ... جملة ... الاستثنائية ... الحال
... قلت ... الاستثناء ... قلت لا بد
... الاستثناء ... والله اعلم

يعني الصلاح استثناء اصطلاحا وفيه الاولى انه يعني نحو التسهيل المتقدم وفيه بحث على ان يقول كلامه انه
حكم فيه بان لا استثناء ولو صحة الاجتماع ولا يخفى انك اذا قلت ما انت اولا لست فلانة بعينه فانت
اولا موصوفة بانها ليست فلانة وقصده ان اولا موصوفة بذلك الشيء ومن نظير الاستثناء اذ لا ان النفي
انما ينصب على الصفة ويبقى ما عدا تلك الصفة ثابتا للموصوف المذكور كقوله قولك ما انا رجل طالح
وكذا نحو قولك نقلي غير المغضوب عليهم على ان غير صفة مع افادة الكلام عدم اندراج المغضوب عليهم
فيما تقدم وكذا الفائدة اذا قيل جاء الذي هو سواك او هو غيرك او مجيء ابهم غير جاهل او الذي غير جاهل [illegible] غير
ومنه بذلك ايضا للاستثناء او ان جمع ذلك الاستثناء معنى جاء فلت صفة في البحر من الاستثناء
المعنى فيما تقدم والاصطلاح حتى اجمع اجزاء اجاء الذي سواك وجاء الناس سواك قلت اما نحو غير
المغضوب عليهم ونظائره مما تقدم فالمانع منه الخروج لا الاخراج الذي هو فرع الدخول ونحو جاء الناس
سواك المانع منه الكلام الاستثناء الاصطلاحي كالمعقول به انتفاء [illegible] خرج لما [illegible] المعنى
كالاجناس فيما قد خلت ومستلزمة لخروج ما تقدم عليه الاول كالاحتراز والثاني كالاحتراس
فانهم ولما نحو انت اولا لست فلانة فالمقصود العطف بغير الصفة لتحقيق معظم [illegible] ونفي عنها
الاتيان بفلانة ويلزم من ذلك اخراج فلانة بخلاف الاصطلاح فان المقصود بالمطابقة فيه الاخراج
فان قلت كل هذا [illegible] ايجاد البروق [illegible] امتناع [illegible] زيد او كل ما عدا الحلال [illegible] الا انها
[illegible] مستعقب المعنى قلت [illegible] الحكم بامتناع [illegible] ارده وانما
اردت المعنى حين فهم الاستثناء كما مر من التوجيه ويجوز ان يقال ذلك لا [illegible] للاستثناء
بل [illegible] معنى جاوز [illegible] بعمرو اذا جاوزكم ويكون الاستثناء لازما
ومعنويا [illegible] موصوف [illegible] زيد [illegible] جاوز زيد او قد يقال
خلا زيد او [illegible] ولكنه قليل لتوقفه على التضمين [illegible] الا ان لازم نحو خلا المكان من
زيد [illegible] الاستثناء معنى جاوز كقولهم افعل كذا وخلاك ذم [illegible] الاستثناء
فليس [illegible] التضمين [illegible] قلت [illegible] البرودة والسماحة [illegible] تركيب
المعنى مع صحة ان يكون [illegible] قلت [illegible] قلت هذا المعنى [illegible]
وذلك [illegible] زيد [illegible] الاعتبار من [illegible] وتعم
[illegible] والحكم [illegible] صيغة الاستثناء [illegible]
[illegible] والخلاصة [illegible] تشتمل على صيغة الاستثناء هذا [illegible]

موضع

موضع بجوز [illegible] المنصوب [illegible] وجعلها معمولة لا مع [illegible] الاعمال [illegible]
فعلها وظاهر ان [illegible] زائدة لمناسبة معناها [illegible] كلا [illegible]
[illegible] غريبة [illegible] عجيبة [illegible] وافق [illegible] يحز [illegible]
[illegible] العنوان [illegible] جائز [illegible] جائز او [illegible] على [illegible]
[illegible] للمعمول [illegible] خبر الا [illegible]
[illegible] المبتدأ [illegible]
[illegible] والتعليق [illegible] التعليق [illegible]
[illegible] التعليق [illegible] العمل [illegible]
[illegible] اللزوم [illegible] العامل [illegible]
[illegible] الا قليلا [illegible]
[illegible] الصوت [illegible]
[illegible] الجملة [illegible]
[illegible] الابتداء [illegible] العلم [illegible]
[illegible] الجامع [illegible]
علمت [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] الاكثر [illegible] المعلقات [illegible]
[illegible] وجوزوا الفاعل والمفعول مع اتحاد [illegible] موصول [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] والمفعول [illegible]
معنى [illegible] زيد [illegible] نفسه [illegible] النفس [illegible]
زيد [illegible] المتغاير [illegible] المتغاير [illegible]
[illegible] مع اتحاد المعنى تغاير المعنيين
[illegible] الاتحاد مع [illegible]
[illegible] جواز اتحادهما مع [illegible] المفعول [illegible]
الحقيقة [illegible] مجاز [illegible] الحقيقة [illegible]
[illegible] وجوزوا الفاعل والمفعول [illegible] فاعل ومفعول [illegible]

Copyright © King Saud University

والمفعول له وهاك كون كل منهما ضميرا متصلا ومع اتحادهما متعلق يجوز ذلك مع اتحادهما معنى في أفعال
القلوب بل في [illegible] السماع نحو كلا أن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى وقول الشاعر قد كنتني أحسبني كا غني
واجد وعند ذلك في التسهيل بالمعنوية احترازا عن [illegible] وتعلم فلا يقال هبني محسنا وأعلمني
حسنت كذا قال أبو حيان قال الرضي في [illegible] هبك [illegible] الأسماء [illegible] والكلام إلى
أي وقد يقع [illegible] محمود تعلم قوله والمعو [illegible] يفعل الغلب فيه أي تجويز [illegible] في الكلام ما اشتق
منها كقوله تعالى حكاية إني أراني أعصر خمرا وربما [illegible] كقول عائشة رضي الله عنها لقد رأيتنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام إلا الأسودان التمر والماء ويحتمل أن تكون الرؤية فيه علمية وقال
أبو [illegible] ذلك في السعة شاذ ومنه قول [illegible]: جلبفرا أنى [illegible] من [illegible] يعيشني [illegible] وإماني
وحكى ابن [illegible] وعدمتني وذلك [illegible] الضعيفة وجاز [illegible] حاضر [illegible] أهل
[illegible] بقوله [illegible] إذا كان أحدهما [illegible] أو بقوله موجودا إذا كان أحدهما مشتقا
والمجاز لا ينبغي [illegible] الأول يعني المفعول نحو زيد ظنني فإنه جائز يمنعه في أفعال
القلوب كغيرها [illegible] مع الاتحاد [illegible] الأصل احتياج الفاعل بنفسه في التعبير والمراد
ذكر [illegible] أشار إلى الجمل [illegible]
المسألة [illegible] الخلاصة لواحد ظن أنتم [illegible] إذ الإلثة ظن بمعنى اتهم تعرف لواحد
تقول [illegible] زيدا بمعنى اتهمته وكذا إذا كانت علم بمعنى عرف نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم
لا تعلمون شيئا وكذا [illegible] أفعال الباب إذ الإلثة [illegible] العلم واللغة وأفعال علم ظن وعلم لا [illegible]
[illegible] والأفعال العلمية قوله لواحد [illegible] وظن [illegible] وأنتم على
[illegible] تعبير [illegible] ولكن [illegible] على أنه أو وإنهم [illegible]
تعبير [illegible] سكونه [illegible] والتشبيه بقوله تعلم عرف في التعريفة لواحد وأضيف العلم اللغوي
بمعنى [illegible] الطاعة [illegible] والأثير [illegible] الحلم [illegible]
حال [illegible] الحال [illegible] المتعلق هنا [illegible] المسألة قبل [illegible]
فاعل [illegible] السياق [illegible] السابقة وقول الشاعر [illegible]
[illegible] العلمية [illegible] بالجسم الباطن
وحذف مفعول أو اثنين بلا دليل وحذف [illegible] هذا أحد المفعولين في هذا الباب
بلا دليل [illegible] الاختصار [illegible] على رأي الجمهور وحذف

أحدهما [illegible] عند الجمهور نحو [illegible] الذي [illegible] الله [illegible] أي تخلص [illegible]
[illegible] الأول [illegible] وكقول الشاعر [illegible] لا [illegible] الجب [illegible] الثاني
أي [illegible] وأقسام [illegible] وحذفهما [illegible] اتفاقا [illegible]
[illegible] أي [illegible] عالما [illegible]
حذف مفعول [illegible] أو اثنين [illegible] على مفعول [illegible] حال [illegible]
خبر [illegible] مبني للمفعول والتخليل [illegible] متعلق به والجملة [illegible] تحكى
بقول [illegible] المجالس [illegible] اللفظ متعلق [illegible]
[illegible] ما اشتق منه [illegible] والمضارع نحو [illegible]
[illegible] واسم الفاعل نحو [illegible] واسم المفعول كقوله [illegible] الحكم [illegible] حتى
[illegible] واسم المصدر نحو [illegible] والجمل
[illegible] للمحكي بحال
الحكاية [illegible] المفعول والجملة الواقعة بعد القول إيراد اللفظ المتعلق به
[illegible] الكلام [illegible] المعنى [illegible] وإثبات اللفظ [illegible] الجاهل
[illegible] وإثبات المعنى [illegible] جاز
[illegible] اللفظ [illegible] المعنى [illegible] اللفظ
المقول بعينه [illegible] تغيير اللفظ [illegible] تعلى
وكذا [illegible] مع تغيير اللفظ [illegible] القول [illegible] الجملة [illegible]
الجملة [illegible] المحكية باعتبار [illegible] حكاية عن قال زيد قلم
قال [illegible] زيد [illegible] الكتاب [illegible] الإمام المخلفة [illegible] ويقول
قال زيد أنا قائم وقلت [illegible] ويجوز قال الزبير هو قائم وقلت [illegible]
[illegible] الأول اعتبار [illegible] الحكاية [illegible] ومنه قوله تعالى قال
[illegible] هذا [illegible]
الحكاية والتوضيح [illegible] جواز الحكاية بالمعنى [illegible]
متعلق [illegible] بالحكاية قال زيد [illegible] المعنى [illegible]
لا [illegible] مع [illegible]

قائم عمرو الذي يقال فيه قائم زيد قرئ به فتأمل الرابع أن الغلام الذي يليق به كون العشر مقابلا للذي يناسبه كونه
وهبا له فالسؤال الحوار على المطابقة على اصطلاح المعنى مقابلا لما بعد العجيبة اللائقة به كبيرا ومن يأتيهم
الا أن المحكي عنه هو الذي أتى بذلك المعنى الذي أجاب الحاج وقد نقل من قال أن الجملة المحرزة تحكي على
الصواب الذي تستحقه على وجوب شبه الحاج على الخطأ الذي جرى والمحكي عنه فيقول به قولك زيد قائم عمرو بما
لحقيق قال زيد قائم عمرو لكنه حقق احترازا عن الكذب وقيل تحكي على حالها مبالغة في الاحتراز المذكور نعم
يبقى أنه ينبغي للجملة بلا أداة قال زيد عمرو جواد فإنه يجوز أن يقال به حكاية ذلك وأن يقال قال
زيد عمرو جبان الكلب أو عمرو مهزول الفصيل أو عمرو كثير الرماد نحكاية ما ضمنه من طريق الكناية أبلغ
لأنها تكون أوكد البتة مع أن الأول مشتمل على أحد الأبلغية لكونه جملة اسمية وأظهر منه أن يقال
بحكاية قوله عمرو جبان الكلب عمرو مهزول الفصيل [illegible] أن الوسائط مختلفة وذلك
وقت سماع جواب ذلك فقد قال تعالى في الحكاية عن زكريا عليه السلام أنى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر
وامرأتي عاقر وفي مريم وكانت امرأتي عاقرا وقد بلغت من الكبر عتيا بتقديم أولا ما أخره ثانيا بالعكس وقال
أولا وقد بلغني الكبر وثانيا وقد بلغت من الكبر عتيا وقال أولا وامرأتي عاقر وثانيا وكانت امرأتي عاقرا
والمحكي عنه [illegible] الاستبعاد ولادته بسببين أحدهما وجهته وهو كبره [illegible]
كان كذلك ينبغي منه في العادة أن يلد وثانيهما وجهة امرأته وهو عقمها [illegible] لا تستتبع
ولادتها وأما وجه التخالف فيهما [illegible] الاستبعاد للاستحالة وهما سببان [illegible]
منهما للاستبعاد فلا تفاوت في المعنى بتقديم أحدهما وتأخير الآخر [illegible] الكبر فقد بلغني أجل
المعنى أي [illegible] العقم والهرم [illegible] العادة [illegible] زمان [illegible] وقوله وقد
بلغني الكبر وامرأتي عاقر في الحال [illegible] المتعرضة لأنك إن جعلتها متعرضة لم [illegible]
قرينة في المعية والاجتماع المراد وإنما [illegible] تقوية الاستبعاد بسببه [illegible]
في الكلام [illegible] وإن جعلتها متداخلة كانت الثانية قيدا للأولى فيفهم الاجتماع
المقصود ويكون قد [illegible] في اللفظ [illegible] معنوية [illegible]
هو الأنسب بالمقام [illegible] الاستبعاد [illegible]
عليه قال في مريم وامرأتي عاقر وقد بلغت من الكبر [illegible] التغيير أن كونها عاقرا [illegible]
بلوغ الكبر [illegible] العقلية [illegible]
زمان كبره [illegible] الاستبعاد [illegible]

الآية

الآية للاستمرار [illegible] بخلاف قوله في آل عمران وقد بلغني الكبر وامرأتي عاقر حال كونها
أولا [illegible] هو الذي وقع [illegible] وذلك أن العقر لم يجئ ثانيا [illegible] بلوغ هذا المحل
سؤال الذي يعلق الطلبة المعتنين في قوله تعالى حكاية عن سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام رب اجعل
هذا بلدا آمنا في البقرة وفي إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا فما فائدة [illegible] عنه وأين موقع
مقام التعريف من مقام التنكير وقد وقف على كلام ابن جزي [illegible]
البقرة بلدا آمنا وفي إبراهيم البلد آمنا [illegible] في البقرة [illegible] ثلاثة أجوبة
الجواب الأول قال شيخنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير [illegible] البقرة ذكر البيت في قوله [illegible]
[illegible] وذكر البيت [illegible] البلد الذي هو فيه فلم يحتج إلى تعريفه بخلاف آية إبراهيم
فإنه لم يتقدم قبلها ما يقتضي ذكر البلد ولا الحرم [illegible] التعريف الجواب الثاني قال
السهيلي وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بمكة حين نزول آية إبراهيم لأنها مكية فلذلك قال
فيه البلد بلام التعريف التي للحضور كقولك هذا الرجل [illegible] بخلاف آية البقرة فإنها مدنية
ولم تكن مكة حاضرة حين نزولها فلم يعرفها بلام الحضور وفيه نظر لأن [illegible] حكاية عن
إبراهيم عليه السلام [illegible] الجواب الثالث قال بعض المشارقة إنما
قال بلدا آمنا قبل أن يكون بلدا فكأنه قال اجعل هذا الموضع بلدا آمنا [illegible] البلد
بعد ما صار بلدا [illegible] إبراهيم [illegible]
على [illegible] قلت [illegible] الأول [illegible]
بالشيء [illegible] بخلاف ما إذا لم يتقدم ما يشعر به [illegible] على عكس ما قال [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] كلام إبراهيم ولم يتقدم [illegible] ذكر البيت [illegible]
[illegible] جعل الموضع بلدا [illegible]
[illegible] الركع السجود [illegible]
[illegible] هو المقصود [illegible] إبراهيم اجعل هذا البلد [illegible]
[illegible] غير مقصود بالذات [illegible] الجملة [illegible]
بالجعل [illegible] البقرة [illegible] هذا الموضع بلدا
[illegible] المطلوب هو جعله بلدا [illegible] إبراهيم [illegible] البلد [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] المطلوب [illegible] بعكس

Copyright © King Saud University

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

الحاكي بل هو بمنزلة ما لو قلت لم يرد او لا بل الشكر ثابتا في صورة طلب تحصيل الحاصل
ولي فيها ايضا اشكال اخر يدرك من تأمل العبارة وتعطل عند الوقوف عليه الحجة وعنوان
الكلام المحكي في الكتاب العزيز عن الامم الماضية والرسل ومن الملائكة ومن جرى
الكفار واعاجم ان كان المحكي به لا يجري المحكي او مطابقا له وكل وجه لزم ان يكون المحكي في اعلا طبقات
البلاغة لانه اثبت هو ونظيره في كل وجه في القران وجعل منه والقران في اعلا طبقات البلاغة وذلك
يفضي الى ثبوت المعارضة واشتباه الاعجاز في القران والا لكان ما [illegible] في البلاغة والبيان المعجز
عاجز المعجز وغيره لزم عدم التحرز عن الكذب بنسبة كلام الى المحكي عنه لا نسبة بينه وبين كلامه وجوابه
والله الموفق ان الشارح هو [illegible] مستمر [illegible] لم يجد [illegible] فجعل على هذا الوجه
التقسيم كونه في اعلا طبقات البلاغة بصورته اذ ذلك لا يكون الا مع احاطة العلم بجميع مقتضيات
الاحوال وليس ذلك الا للطيف الخبير والعلم بان القران في اعلا طبقات البلاغة وكلام البشر
ليس كذلك وينبغي زيادة المحكي به على المحكي بصفة بحيث يحترز عن الكذب وقد تقدم ان الحاكي للخطا اذا
تلفظ بالصواب ونبه على خطا المحكي عنه صح ذلك وحينئذ لا يحتاج الى تكلف تطبيق احد
الكلامين على الاخر عند تعدد المحكي به في القران مع اتحاد المحكي لان الغاية فيه ان المحكي
به والمحكي لا يرى وذلك المتعدد طرق مختلفة في وضوح الدلالة على المعنى مع [illegible] بينه
في جميعها [illegible] في اعلا طبقات البلاغة فاعلم وتدبر هاهنا [illegible] الشبه لم ان المحكي
به والمحكي قد يتحدان بالذات ويختلفان بالاعتبار كقول ابن مالك قال محمد هو ابن مالك احمد ربي الله
خير مالك اجمل التي اشتهرت في التاليف هي المحكي وحيث انه انها التي قصد تصويرها والقاؤها
للمخاطب والمحكي به وحيث انها هي التي قد تلفظ بها ذلك الشيء التي قصد تصويرها والقاؤها وقد
قول العلامة اقول نعم الحمد والسلام فلا يقال ان الشارح في كلامه هو المحكي به فاين هو المحكي
وينبغي ايضا ان المحكي لا يشترط تقدمه تحقيقا والا لم تبح الحكاية بالمقادير الحالية والا
مستقبلية [illegible] وقد يقول الحكي به ما مضى وما هو واقع وما يقع بعد الا بمعناه
على القول الاجل عطفا على قول اي بالتفكر الجمل بلفظه بمعنى القول كالدعاء والنداء ولا
حتا زيد وجعل منها اذا قلت دعوت زيدا بالجمل وناديته باقبل واخبرته زيد قائم وليست الجمل
المذكورة محكية بتلك الالفاظ بل ينوى مع تلك الالفاظ قول مقدر تكون تلك الجملة
محكية به في المعنى دعوت زيدا فقلت له بجل وهكذا هذا قول البصريين واجاز الكوفيون

الحكاية

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

الحكاية بتلك الالفاظ ونحوها [illegible] قولهم [illegible] في قول البصريين اشار بقوله في القول الاجل
واستدل ابن مالك لمذهب البصريين بانه قد جاء القول مصرحا به في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب
ان ابني من اهلي وفي قوله اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب [illegible] الحجة [illegible] التصريح بالقول العطف
في الاية الاولى لان نادى بمعنى اراد النداء ونحكيه الفعل مفعولا مطلقا او مبنيا بعضه او بمنزلة بعضه لو
متم جملة حكى قوله مفعولا حال من نائب فاعل ينصبه يعني الفعل المسوق معنى الجملة نحو [illegible] كلاما وفيه
او المعبر به عن المفرد الاثر نحو قلت كلمة او لفظة عبارة عن زيد واجاز ذلك الرضي وحكى ابن هشام في حواشي
التسهيل الاجماع على منع هذا او القول الا ان يعبر به عن المفرد والجملة نحو قلت لفظا [illegible] الثلاثة لانها
ليست للفظ المحكي في المفرد [illegible] الثلاثة بقرينة مقابلته بقوله وما لديه يعطف فانه
مفرد ايضا وينصب بالقول المفرد المراد لفظه نحو قلت زيدا [illegible] ان تكون معطوفة
على مفعولا لان المفرد المراد لفظه مفعول ايضا قوله حكى مفعولا على ينصبه او حكى المفرد [illegible]
[illegible] الموضع الذي [illegible] احد المعاني الثلاثة والموضع الذي [illegible] يعطف وذلك اذا كان في الحقيقة جزء
جملة فيحكي معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم [illegible] قوله مفردا
بصيغة اسم المفعول حال من نائب فاعل حكى ومتم بصيغة اسم الفاعل نائب فاعل اسم
المفعول [illegible] احسن [illegible] كلامه صورة ثانية يجب فيها الحكاية وهي
[illegible] جملة [illegible] بل المراد نفسه [illegible] تجب حكايته
[illegible] الخ نحو قال فلان زيد [illegible]
ست حالات وهذا يكفي سلم كانه [illegible] معنى اجعل [illegible] القول [illegible]
ينصب جزئي الجملة الاسمية عند بني سليم واختلف هل يعملونه [illegible] معناه او لا يعملونه
معنى الظن على قولين ظاهر اطلاق المتن في التسهيل كالخلاصة ثانيهما والمعنى انهم يعملونه عمل
ظن مطلقا بغير مراعاة شيء من الشروط السابقة عند غيرهم كقول شاعرهم اذا ما جرى شأوين وابتل
عطفه تقول هزيز الريح مرت باثأب فاعمل [illegible] شروط استعمال [illegible] ظاهر اطلاقه انه يجري حتى
في التعليق والالغاء [illegible] الشاطبي [illegible]
المتقدم [illegible] معنى الظن وعدمه فقال الاول [illegible]
المعنى الاول
واسلف [illegible]
[illegible]

Copyright © King Saud University

والسلام بالقول المتكلم من هذا العمل منزلة الفعل في اللغات اي بعض بني سليم بشروط اولها ان يكون
تاليا للاستفهام والعموم الاعتقاد من التلوا لا انظار كقولهم اتقول للعبيد عقلا ولكنعيريه ايضا اذا اجعل
والقول باصر معمولين كقوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا او به كقوله ابعد بعد
تقول الدار جامعة شمل بهم ام تقول البعد محتوما وظاهر قوله بمفعول كقول الخلاصة او يعمل
انزراج الجملة ومعمول العمول وهو ما قال ابو حيان بخلاف قول التسهيل او اصر معمول به
وذهب الكوفيون والاكثر البصريين الى جواز الفصل بالاجنبي نحو الانت تقول زيدا منطلقا ومنع ذلك
سيبويه والاخفش وثانيها في الحاشية كلام في الفصل واجعه مع ما به التوضيح ثاني الشروط ان يكون
القول مبنيا للاسماء ثالثها ان يكون مضارعا لا ماضيا ولا امرا رابعها ان يكون مسندا الى المخاطب
لا الى المتكلم او الغائب وهذه كلها معصومة من قوله وكونه مضارعا لمخاطب وانظر في توجيه شرط
العطف في حاشية خامسها ان يكون المضارع للحال قاله ابن مالك في التسهيل ورده ابو حيان ابو
حيان بانه غير معمل مستقبلا في قوله اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا ورده ابن هشام
على ابي حيان بانه متى ظرف لتجمعنا لا لتقول والعشرة لعنا بالرواية اعلم من شروط الاستفهام
على القول لكونه مستغنيا عنه وما قاله ابن مالك له وجه وجهة النظر انظرها في الحاشية واشترط
السهيلي ان يتعدى باللام حتى يجعله منزلة الحكاية نحو اتقول لزيد عمرو منطلقا ومن كلام على المجلية
معنى الظن اذ اللام لا تناسبه وما ذكر تلك الحجة القول ومعمول عطفا على تلا ومعمول متعلق به
ووجه العطف منه بالوصل شروط ان الاعتقاد والتلوا لا انفصال من شرح العطف بالنية وكونه عطفا على
معطلة جاز اشتراط كونه مضارع المخاطب هو راي الاكثر وسوى السيرافي السامع به والكوفي الاخ
وما لا جرى لكون معمولا وجوبه بفعل مقدر والجملة محكية بقيل اي قيل وشرط كونه حالا ولا
يرد حتى او ضرب ومعمولين محذوف لهرد هذا الشرح كلامه مقدرية داخلة على الا يعرف و
باللام متعلق بمعمول مقام بين معمول الحج وصلة للفورية والمعمول وجوبه بفعل
مقدر والجملة محكية بقيل وتعبيره بالاول كالخلاصة يوهم وجوب الا عمال وليس كذلك بل
الحكاية جائزة مع توفر الشروط لان القول مع الاعمال بمعنى الاعتقاد ومع الحكاية
بمعنى التلفظ للسلم وزاد على الخلاصة بقوله وعن والالاكثر وبالسنة الاخر وهذه
فول وحذيف النحو وقال عدي في المفعول واداي وحذف القول وابقاء المحكي به كثير حتى
قال العلماء هو حذف القول وحذيف النحو ولا حرج منه قوله تعالى اما الذين اسودت وجوههم

العلم

المعرب اي حيث انا انهم وقال لقلما هم العكس اد حذف المقول وبقاء القول كقوله لنحو الذي فلتم جانبه
علتم وبينا فعل اجماع لم رعيا اي فلتم تغلبهم **اعلم واخواته** لانه ردا ان لا وجه لا
فتصار الخلاصة في الترجمة على اعلم واري وقد اشار ابن هشام توجيهه بانه نبه بهما انا نعمل
عملها بتضمن معناهما وغيره كذا وجه ذلك في الحاشية انصب بافعل الثلاثة واري اجزنا حرف
ابنا اخبرا فوله واري بشمل العلمية نحو كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم والحلمية نحو اذ يريكهم
الله في منامك قليلا ولا حاجة للمقول بافعلة اليوان ربيعا اخرا بالعني بالتضمنة العلم وبنا
كذلك بتخفيف الهمز ومعاملة همزة ابنا الاولى معاملة همزة الوصل وتخفيف الثانية للثاني والثالث
من في ما لهما حذفا والتعلق الذي علما للثاني والثالث خبر مقدم وما اسم مبتدا مؤخر وما
في حال والثاني والثالث وقد اشار الى معمولات افعال الباب وحذفا والتعليق ثابتان
ماوراء متعلقة بانها يجوز حذفهما وحذفا احدهما كما تبين وحذف الثاني والثالث وذا ولو
جانه يجوز حذفه بلا دليل وغيره كالطيلة ويلغى العامل بالنسبة اليهما دون الاول لكن الاول
معمول حقيقي خلافا لما في نحو البركة اعلمنا الله مع الاكابر خلافا لمن منعه ولو اسقط البدل
في الخلاصة لكان اولى ليشمل التعليق المندرج تحت اطلاق الخلاصة كقوله حزاه وتعبرت
انك تلغ متجرين بما تشعر ويشعرون وتعلق بكسر اللام المعلقة اذ لا دليل لحذف الاول و
ما بعده معهما اجل وا اي يجوز حذف الاول حيث لا دليل عليه وكذا يجوز حذفه مع ما بعده
معه كذا تغيرة لدليل وهذا راي الاكثر جانهم اجازوا حذف الاول والثاني والثالث اقتصارا مع
بقاء الاخيرين والعكس اذ لا يخلو الكلام وما يحذف كذا العامل به في الصورة الاولى والعامل
في الثانية وفي قوله او ما بعده مع ما فهم قد زيد قبله في والمعتمد في الخلاصة انه يجوز
حذف الاول فقط بغير دليل ولا يجوز حذف الاخير بغير دليل وهو راي الشلوبين في المسئلة من ابيه
اخبر والعرابه يوهم بشرح قول الخلاصة وان تعديا لا ذلك منهم كلامه على تعدي العجل التاسع
مما يأتي ان شاء الله تعالى **الفاعل** الفاعل الذي خرج العامل له لكونه فاعلا به او جعله

الفاعل فاعلا مبتدأ والجملة بعده خبر اي هو الاسم الذي خرج له العامل اي توجه عليه له ووقع بعد الفاء
والاظهر محكيه بحرج زيد قام لان العامل مشغول بالضمير لم يخرج زيد بعد هذا حتى او كذا قام زيد وقد وجه
بقوله لكونه في اسم الافعال الناقصة والنائب عن الفاعل لانه على التعبير بتنويع المعنى والخاتمة
محله في التقديم واحال على صيغته ودخل في قوله الذي في الاسم الصريح والمؤول به قوله العامل

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

الفعل والفاعل والأوصاف والأفعال والمجرور ويشمل قوله ورفعا أضواؤه ونظيره بقوله أكلوني
البراغيث لأن الضمائر حروف وفي قوله لكونه [illegible] على أن الفاعل لا اصطلاحي إلى اللغوي إذ
هو لغة وأوجد الفعل اصطلاحا يعني بنفسه أو هو بمعنى قوله أو صفة كجوزي زيد بن علي الرب
ونحوه وهو في قام به الوصف نحو مات زيد وهو معنى قوله لكونه قام به وهذه النكتة تعمم والظاهر
الخلاصة بهذا التعريف وأحسن ما يذكر للفاعل وغيرها بغير هذا معاصيه لهوا وأما إضافات
والتزموا تأخيره وذكره فإن ظهر فهو وإلا فضمير استتر أي التزموا تأخير الفاعل وأن يجيء بعد
لئلا يلتبس بالمبتدأ فإن التبس بالمتكلم بإجازة تقديمه والتزموا أيضا ذكره ولم يجيزوا حذفه
لأنه عمدة معمولة لعامل بعد ... والارتباط بها حتى إنه قد
الجزء منه فإن ظهر العامل لفظا فهو وإلا فمستتر راجع لمذكور نحو زيد قام أو مدلول عليه بدليل
نحو كلا إذا بلغت التراقي أي الروح قوله فالعمل مفعول لفعل بمعنى ما بعده ويجوز
حذفه معنى لا لفظا فإن الفعل الذي ستره والحذف مع عامله والفعل والفعل في التأكيد
لا تشغل الحذف مفعول مقدم بمشكل وهذا بمعنى الاستثناء وقوله وذكر أيضا مسائل
منها أن يحذف مع عامله كقوله بلى جوابا لمن قال لك لا أحد أحد من أسماء البيت ومنها أن يكون
إن جمع الفعل نحو ما ... الأشياء من ... الجزء ... ومنها أن يرجع بالفعل المؤكد بالنون
نحو ولا يصدنك وبقيت مسائل أنظرها في الحاشية وهذه زيادة على الخلاصة وجرد الفعل إذا
وما أو ومثال زيد البناء بكعب نعم ومثله واختلفوا فيه كالتنازع ... أن الفاعل ومرفوع
واعلم هنا أنه قد يجر بالباء الزائدة نحو كفى بالله شهيدا وبمن الزائدة نحو ما جاءني من أحد قوله وجرد
أي الفاعل مفردا أو ظاهرا والفاعل ... مثنى أو جملة ونحو البلاغة ... بالكلام ومن
علامة على ... زائدة بقوله ... على أن الغالب أن الفاعل ... يكون مجرورا بالباء الزائدة
ويجيء تجريده منها كقوله: كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا وهذه زيادة على الخلاصة وجعله الذي
فاعل بدا من علم التثنية وجمع جدا فعله مفردا وجرد جمعه ومن متعلقه به والمعنى أن الفعل إذا
أسند لفاعل ظاهر مثنى أو مجموع أو ما في قوتهما فإنه يجرد من علامة التثنية والجمع نحو قال رجلان
وقال الظالمون وقال نسوة لأنه لو ألحق بها لا يتغير الفاعل بالمفرد واحترز بقوله أن يكون فاعل
به إنما إذا كان الفاعل ضميرا فالفعل معه وإن كان ... حكمه حكم المفرد ... لأن الأنثى فيه
جرد لأنه لا يحمل العلامة باللغة حتى يجرد منها ولم ينبه على لغة أكلوني البراغيث المذكورة في الخلاصة

لقلتها

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

لقلتها ويحذف العامل حيث جا والحذف حتما بمواضع وجا أي يجوز حذف رافع الفاعل إذا دل
عليه قرينة كأن يكون جوابا لنفي أو استفهام كقولك بلى زيد جوابا لمن قال أحد وكقولك زيد جوابا لمن قال
وانظر الغاية وقد يكون حذفه واجبا وذلك في مواضع إذا عوض منه المفسر نحو وإن أحد من المشركين استجارك
أو وجد مستلزمه كقوله الأخرى نحو: أبعض الهلكة أي أن هلك منعش لا أن أهلك سيتلك هلك أو جاء به دل
قوله والحذف مبتدأ وجملة وما بعده متعلقة به وحتما نعت لمصدر محذوف ومسألة وجوب الحذف
مندرجة تحت عبارة الخلاصة لأن ما هنا أشمل فسقط ما في الخلاصة هنا ومسألة ضم المستتر بالتاء
لأنه ذكرها في باب التأنيث ولكل من الفعل وجه ورابط وفاعل ومعمول وقد يجي والوصل
والرابط مبتدأ ووصل فاعل خبره وفاعل معمول به عطف عليه وإنما كان الأصل في ذلك لأن الفاعل كالجزء
للفعل المقصود به الإسناد سواء كان متصرفا أو جامدا وسواء كان المتعدي منزلة الفاعل أو الخالي
المفعول والعلاقة للشيء أحق بقول الأشموني الخلاصة إذ ليست كالحاجة للمفعول وذلك قد يكون
جائزا نحو وورث سليمان داوود وقد يكون واجبا كما يأتي قوله وقد يجي بالوصل في سببي الفعل
ويستلزم ذلك جعل ما يستحقه الوصل أي ويقدم المفعول وتأخر الفاعل وذلك إما جائزا نحو وشهد جاء
والى عمرو التنزل وواجبه كما يأتي أو يسبق الفعل عطف على قوله قد يجي الوصل أي أو يسبق
المفعول الفعل لأن معنى يجي الوصل يجي وصل المفعول بالفعل وذلك إما جائز نحو فريقا هدى أو إذا
نحو فأي آيات الله تنكرون والرابط يلتزم بلبس الأصل وهو سبق الفاعل على المفعول قد يلتزم نحو البس
لو عكس كما إذا خفي إعراب الفاعل والمفعول نحو ضرب موسى عيسى فإنه لو قدم المفعول لم يعلم إلا أنه الفاعل
مع أن الأصل في الفاعل الاتصال بعامله ولك في بيتنا على المقصود مع الجار والنفس ... الكثير غيسى
والعكس بعد إلا كما على يلبس فاعل يلتزم أي ويلتزم عكس الأصل مع تقديم المفعول على الفاعل
لأجل حصر الحصر بالفاعل نحو ما ضرب زيدا إلا عمرو لأنه لو ارتكب الأصل لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة
ولم ينبه على مسألة وإن نوى الشجر لشذوذها وقد يتم منهما ما جا منفصلا أي إذا كان الفاعل أو المفعول
ضميرا متصلا وجب تقديمه على الآخر لأنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل إلى الانفصال فالفاعل نحو أكرمت
زيدا والمفعول نحو أكرمني زيد فإن كانا معا ضميرين متصلين قدم الفاعل كأكرمتك وفي قوله مسألة احصر الفاعل
على المفعول ما لزم الخلاصة قوله أو احصر الفاعل عنه ... أن المفعول لا يجب تأخيره
في ذلك بل يجوز تقديمه على الفعل نحو زيدا أكرمت ومسألة انحصار المفعول ... تأخيره ... عنه
متصلا وبعض جزئيات مسألة الانحصار الآتية نحو إنما ... زيد ... ونحو ... زيد ... والغرض

ما هو بانما حصرا بالا به الآخر وقيل لا الا اذا ظهر المعنى اي اخره وجوبا ما حصر فيه منهما اذا كان الحصر بانما
نحو انما اكرم زيد عمرا وبالعكس وانما لزم ذلك لانه لو عكس في كل مسئلة منها التبس المحصور بالمحصور فيه نحو
انما اكرم زيد عمرا فيه اكرام زيد على عمرو مع احتمال كون عمرو قد اكرمه غير زيد فيقال للرد على من توهم
ان زيدا اكرم عمرا وغيره وبغيره الحصر حصر افراد او للرد على من زعم ان زيدا اكرم خالدا مثلا فيكون الحصر
حصر قلب ونحو انما اكرم زيدا عمرو وعلى العكس بذلك ولا التباس مع انما واخر والحصر فيه اذا كان الحصر بالا
فقيل يجب ايضا تاخير المحصور فيه فاعلا او مفعولا وهو لا ح اجراء لها مجرى انما وذهب الكسائي
الى جواز تقديم المحصور فيه فاعلا كان او مفعولا لظهور الحصر معها فالمفعول كقوله ولما ابى الا
جماحا فؤاده والفاعل كقوله فما عاب الا لئيم فعل ذي كرم وواجه الشجيون في مسئلة تقديم المفعول
وانظر المعرب بحاشيتنا ولم يجز ابن الشجري على مسئلة خاصة زيد عمرا لا بتقدير احدها تحت قوله وقد يجي الوصل

النائب عن الفاعل :: ويحذف الفاعل عن فعله فيلي الفعل ما كان له المفعول به اي يجوز
حذف الفاعل حذفا ناشئا عن فعله فيلي يبلغ شبه لنكتة لحذف عارض يلقى اسم وتعبير تلك النكتة
تتطلب في كتب البيان وقد ذكر كثيرا منها ابن عا[illegible] ابو حيان منها عمرو او نحو ان يجوز فيه العصيان
[illegible] وضرب الخوف والتحقير والاعظام [illegible] والعلم والجهل والاختصار والسجع
والوصل [illegible] يشتغل بالنعت [illegible] لا نقول ان الحسن يقطع هذا او هذا باب العناء في وقع السجع
هذا نظيره من التحويبين على صيانة البيان واذا حذف لما ذكر فليعطه احكامه التي كانت له من رفع وجوب تاخير
وغير ذلك المفعول نائب عنه فيما ذكر نحو ونيل الحلاوة وفي الشيء قوله في قصر صبغة المغير محذوف
كما تقدم الامثلة [illegible] اصله بني حذفت البناء [illegible] الساكنين بسبب الرفع وبعد مجزوم وبحذف
واقرا بلام الام [illegible] فاعله المفعول به وطمعوله الثاني واسم كان هو الابداء الصلة والموصول
وله خبرها وجملة للفاعل وهو تنبيه الشاذ وبابه كسا وظن مع اعلم ارى وابى [illegible] جملة ولا يظهر
وبان اضمار رفع نائب فاعله اذا كان للفعل اكثر من مفعول واحد او من يبنا [illegible] فاعله فما ان
يكون من باب كان وهو كل فعل يتعدى الى اثنين ليس اصلهما المبتدا والخبر واما ان يكون من باب ظن وهو عكسه
واما ان يكون من باب اعلم المتعدي الى ثلاثة واما ان يكون من باب اختار وهو ما يتعدى لاثنين صريحة وبواحد
صفيفة لكون الثاني على اخبار الحكم نحو اختر زيدا القوم فعنا بين الاول ما لا ابواب الثلاثة لا اشكال
فيه وانما ... الثاني فيجوز في الباب الاول بشرط امن اللبس نحو كسى زيد جبة واعطي زيد درهما وسمع
فيها نيابة فيه اللبس نحو اعطي زيد عمرا لان كلا منهما يصلح ان يكون اخذا او ماخوذا وانتفى المراد الاول

فلو انيب الثاني لتوهم انه الاول لان الاول والاصل الظاهر فاعل معنى وسكت عن حكاية الاتفاق التي
في الخلاصة في صورة امن اللبس لانها معترضة كما في التوضيح واما نيابة الثاني في باب ظن فجائزة بشرط ...
اصولها امن اللبس احترازا عن نحو ظنت زيد احمد يقع فيه نيابة الاول ونيابة لا يكون الثاني جملة
ولا ظرفا او شبهه احترازا عن نحو ظنت زيدا ابوه منطلق وظنت زيدا عندك فيجب فيهما نيابة الاول اذ لا يجا
على لا يكون جملة او شبهه فكذا ما به وطلب الخلاصة الشيء على هذا الشرط واما نيابة الثاني في باب اعلم
بجوازه بشرطه امن اللبس احترازا عن نحو اعلمت زيدا عمرا منطلقا فيمتنع فيه نيابة الثاني وسكت عن
الثالثة في باب اعلم لان الثاني في باب علم فما جرى فيه يجري فيه وحكاية بعضهم الاجماع على امتناع نيابة
معترضة كما في التوضيح وبه يعلم ما في قول المعرب الشرح والا الثالث وباب اعلم فلا يجوز اقامته لما
واما نيابة الثاني في باب اختار فيمتنع اقامته لما على وامتناع نيابة غير المفعول به مع وجوده والثاني
في باب اختار في الحقيقة مجرور وهذا حر على الخلاصة فعله اذ ليس بليسا راجع للابواب الثلاثة ونوبا
اي نيابة ثاني مفعولي اعطى واولها العشر حيثما اختار وغاب جعل ظرف او شبه اي او مصدر هذا
اذا لم تعدم وقيل ويرى حتى لا او كان لفعل في الثلاث اوى فاعلا مفعول مقدما اي اقم مقام
الفاعل غير حذفه ما يقبل ذلك ومن الثلاثة ما لا يقبل ذلك بشرطه احدها ان يكون متصرفا
احترازا عن نحو ها وعوض وعند مع مانها لا تقبل العامل فقوله الرجع والثاني ان يكون مختصا احترازا
عن نحو جلست مكانا وسرت زمانا فلا ينوب لعدم الفائدة اذ مطلق الزمان والمكان معلوم وكذا المصدر
وشبهه وهو المجرور فيقبل ذلك بشرط احدهما لا يلزم الحرف وجها واحدا في الاستعمال احترازا
عن مجرور رب والكاف ونحوها والثاني الا يكون للتعليل فلا ينوب في قول الفرزدق يغضي حياء ويغضى
ومهابته فحين الاعطاء المصدر فيقبل ذلك بشرط احدهما ان يكون متصرفا احترازا عن نحو سبحان والثاني
ان يكون مختصا احترازا عن نحو سير سير فلا يجوز لعدم الفائدة قوله هذا ان يكون واحد من الثلاثة نائبا
مشروط بجزء اذا لم تجد المفعول به المتقدم ذكره اول الباب فمع فقد المفعول به والثلاثة مع وجوده
لان غير المفعول به لا ينوب حتى يعد مفعولا به مجازا والمفعول به حقيقة فلا وجه للعدول
الى نيابة غيره وقيل يجوز نيابتها مع وجود المفعول به واستدل له بقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا
يكسبون وبقول الشاعر وانما يرضي المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه فيجب قلبه مفعوله لوجود
على اذ اعدم مفرد او جاز على هذا القول ان يكون المفعول نائبا للفعل فيقدم على النائب او لا
كلما ليس المتقدم شرط ... بجواز ذلك تاخر المفعول به اللفظ وتقدم النائب ...

Copyright © King Saud University

في المعنى على الاول والمفعول له ثاني حال فهو نصبه ضرورة على حد قوله ولولا واش باليمامة داري
كلام العلماء الخلاصة واذا اجتمعت الثلاثة غير المفعول به فقيل هي سواء واختار الجزولي استوا
بجيء الجميع قياسا واختار ابن عصفور اقامة المصدر لانه اقرب الى الفعل لفظا ومعنى واختار ابن معط
اقامة المجرور لتمام مقاربته للفعل خلاف المصدر والظرف واختار ابو حيان اقامة ظرف المكان
لان دلالة الفعل عليه بالالتزام خلاف المصدر والزمان والى الثلاثة الاخيرة اشار بالشطر
الاخير ويعني الزيادات على الخلاصة ولا يكون جملة ذو الابتداء او فاعل او نائب عن
الفاعل اي معنى ان الفعل اليه ليس كما بعضهم جواز كونه مفردا او جملة بل المسند اليه
لا يكون الا مفردا ومن البين ان المقصود منه الفاعل والنائب وليس كذلك وعمومات
المجاز والمقصود والمسند المقصود وهو ما لا يدل عليه بالمفرد والجملة ولا يرد عليه
نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ونحو نعم لا اله الا الله الرجاء والا حول ونحو
قيل زيد قام الا ان الجملة اذا قصد لفظها كانت وقيل المفرد على التحقيق لما ذكر غير واحد
ولذا به المسألة مجرد مبحث الجزولي الحاشية وقيل يجوز مجيء الفاعل جملة كقوله تعالى ام
يهد لهم كم اهلكنا قبلهم من القرون وقوله وتبين لكم كيف فعلنا بهم ولنا به من بحث الفاعل وكذا كلام
الحاشية وقوله جملة خبر يكون متوسط وقوله بالمبتدا به مع موضع الخبر والا الفعل ومن الى
الزيادات على الخلاصة وسكت عن كيفية تغيير صيغة الفعل لا انه ذكر ذلك في مبحث ابنية الفعل فقال لم ذكره
هنا والذي جملة الفعل اذ هو مسند ابدا ولا يشغل ذلك بالعاطف ولا مراد الكلام في المعربات وهي المفاعيل
المجرور وناصب وجازم ووجود وانه ان ما عامله النجر يزيد وقوعه موقع الاسم العلا اذ التجرد الفاعل
والنواصب والجوازم مجتمعا ابن مع واختلفا في تحقيق الامر لم ما هو فقال الفراء انه التجرد لم التعريف والنا
صب والجازم ومعنى واختاره ابن الخباز وابن مالك ونسب لحذاق الكوفيين وقال انه سالم من النقض
والذي لذا اشار بقوله ووجود وانه الا ان الرخص بانه عدم والعدم لا يكون سببا لوجود غيره وتقدم جوابه في
المعنى او البنا في قوله ان الذي هو المعمول وقال الكوفيون هب المبتدا به الرافع وقوعه الاسم
قالوا ولو لم يرتفع مع الناصب والجازم لان الاسم لا يقع بعدهما ورد بانه منتقض بنحو هلا تفعل وحرف
تفعل فانه ارتفع ولم يقع موقع الاسم واجيب بان الرفع استقر له قبل دخول هلا والسين وهم يقولون
لان اثر العامل لا يغيره الا عامل اخر واشار الى ترجيح القول بقوله اللذ علا الكتاب الثاني
في المنصوبات المفعول به وما يقع عليه فعل واشبه والناصب الفعل هو المفعول به

عمرو

عمرو ابن الحاجب بانه ما يقع عليه فعل الفاعل وقال الزمخشري ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل
فيه المنفي في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا وكذلك اوقعت عليه الذي هو ابر
وكذا الذي كان شيئا اوقعت عليه الايجاد وعبر ابن الحاجب ووقوع الفعل بتعلقه به لا بحلول
الا به فقال الرضي معنى تعبيره ينبغي ان تكون المجرورات في نحو مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت
من بكر وسرت والمجرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقول انها مفعول بها لكن بواسطة
حرف الجر ومطلق المفعول به لا يقع على مثل هذه الاشياء في اصطلاحهم وكذا قالوا بالمتعلق وايضا
جاء معنى اشتراك في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يعم الا بعد اسنادك اياه الى زيد الا انه او قوم
عمرو وغيره وليس بمفعول به في الاصطلاح والاوفق بالمعنى المفعول به ان يقال هو ما يعبر
عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجعول مثبتا فيخرج بقولنا اسم مفعول غير مقيد
مصوغ من عامله يخرج عنه المفعولات الا المفعول المطلق فلان الذي يقول لك ضربت ضربا
واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في الحقيقة الا انه لا يقال له الاول انه مضروب ويقال
في الثاني انه محدث واما سائر الفاعيل فيقال فيها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيد
بالجار كما يقال في سرت اليوم وجلست اليوم مسير فيه وكذا البواقي وكذا نحو جعلت زيدا الا
وان زيدا ملحق بالمفعول به بحرف الجر جعل فيه منه وقولنا المثبت او المجعول مثبتا
ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا واعمال الفعل في الحقيقة لا تتعدى الا الى مفعول
واحد ويمر مفعول الجزء الثاني معا في الاول في المفعول في كلمة زيدا فانها فيها زيد كما
يقتضيه معنا المتعلق بمفعول بها ولنا في هو فيه يعرفهما وفي الاخر معا ان بابي اعطى مبتدا
وخبر لانك لو حذفت اعرضا للكثرة لم يحادي بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد الى
مفعول حقيقة لان اولهما مفعول به الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت
زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول معا وفي هذا الفعل اذ الجبة مكساة ومعطاة اي
ماخوذة وكذا نحو اعجبت زيدا النهر يعجب والنهر معجب والمعنى جعلت زيدا على ان يكتسي
الجبة ويعطي ها ويعجب النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالفعل في الصغير كما قال بعضهم
اي اعجبته تعجب النهر لانك تقول اعجبته النهر فلم يعد ثم ان انتصابه بمعمول بالفعل الظاهر لا لانه
متضمن لمعنى المحذوف بل الفعل الظاهر ان جملة كل ان يجعل النهر هو المتعلق كما قلنا في كسوت
واعطيت وباب اعلمت زيدا فانه في الحقيقة متعد الى مفعول لان العلم هو المخاطب وعلى

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

زيد معلوم بنصب الثاني والثالث لكونهما معا منتصبين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت اشعر قلت
فتوجيهه او انه احدهما بحرف على مفعول علمت والثاني والثالث لاعلمت وبان كسوت واعطيت
واصوت ضعاء [illegible] او تلك التوجيهات ان ابن الحاجب توجيه انه راجح فيه يحتاج الى امكان النطق
وطول [illegible] لا يجاب المقصود والتوجيه وثانيهما انه يجري على السموت [illegible] الله
السموت والعالم [illegible] الله العالم من التخفيف فيها انما وقيل المفعول المطلق كما [illegible]
[illegible] جمع المؤنث السالم وهو ابن الحاجب الى رد عليه توجيهه وان قلت كيف
صرح اسم المفعول [illegible] الفعل الناصب لهما عليهما مع كونه والمفعول المطلق مع انه ليس والمفعول
المطلق ليس كذلك اذ لا يقال [illegible] ضربت [illegible] انه مضروب قلت هذه شبهة [illegible] وكون
[illegible] الناصب لهما [illegible] معناه [illegible] وهما وجملة الحوادث بل العالم اذا [illegible]
[illegible] هو الحوادث [illegible] مخلوق فوجب صرح اسم المفعول من مادته عليه لذلك
لا لكونهما مفعولا به وتحقيق ذلك [illegible] الرضي في المفعول المطلق انه هو المفعول الحقيقي الخ
به حاز [illegible] الفاعل فاعلا [illegible] زيد [illegible] ضرب [illegible] لاجل حصول ذلك الفعل منه كان فاعلا
بخلاف المفعول به فانه ليس مما فعله الفاعل بل [illegible] هو كذلك [illegible] وان [illegible]
مما جعله الفاعل [illegible] وليس مما جعل به [illegible] اذا انعم هذا الجواب به
توجيه ما ذكره ابن الحاجب وما يرد عليه ما اورده الرضي لان ما الموافقة صرح بالتوجيه وافقه على
الاسم المنصوب [illegible] فبان ذلك المنصوبات هي ما اشتمل على علم المفعولية ثم قال [illegible]
المفعول المطلق ومنها المفعول به [illegible] وحيث [illegible] هذا على الرضي [illegible] وليجعل [illegible]
[illegible] والناصب الفعل [illegible] لا [illegible] وتكون الجملة [illegible] التوجيه [illegible] والمرجوع [illegible]
نحو [illegible] زيد وعمرو وقوله [illegible] شرط ولذلك جزم المضارع وجملة هو المفعول به [illegible] مع كونه
جملة اسمية والفاء [illegible] وبعض [illegible] وقوله [illegible] احتراز [illegible]
يكون [illegible] الى [illegible] والاحتراز [illegible] وقوله والناصب الفعل مع افادة التعبير [illegible]
الناصب للمفعول به ما هو [illegible] ان شبه الفعل يعمل عمله في المعنى والناصب الفعل وشبهه [illegible]
هو [illegible] وقال [illegible] الناصب له الفعل والعامل وقال هشام العامل [illegible] قلت [illegible] صيغة
العامل [illegible] المعنى المخرج للاعراب [illegible] هذين [illegible] الرضي [illegible]
العامل [illegible] زيد [illegible] هو [illegible] للمفعول [illegible] الفعل او يكون له دخل فيه

وبالعامل

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

وبالعامل حيث [illegible] وبالفعل [illegible] المعنى المخرج للاعراب قلت [illegible] اللفظ للعامل
هذا وجه [illegible] الفعل لا من جهة كونه عاملا [illegible] زيد [illegible] المعنى [illegible]
[illegible] التخفيف الى الفعل [illegible] قلت كيف قال ابن الحاجب [illegible] تعبير الموضوع [illegible] الفعل
[illegible] كون المفعول [illegible] قلت الفعل المتعدي لا يتعقل معناه الا [illegible]
بمفعول [illegible] ولا كونه [illegible] الكلام [illegible] بخصوص [illegible] الخ يتوقف
[illegible] معلوم لكل احد والذي هو [illegible] شرطا او استفهاما وحيث [illegible]
جوابا اما او [illegible] على الاطلاق المفعول به [illegible] المفعلات [illegible] العامل
[illegible] وحيث ذلك [illegible] معنى الشرط [illegible] ومنها انه [illegible] معنى
الاستفهام نحو [illegible] ومنها ان يقع [illegible] جوابا [illegible]
[illegible] ان يقول [illegible] او [illegible] زيدا [illegible] ومنها
ان يكون [illegible] او [illegible] زيدا [illegible] ومنها ان يكون [illegible] التكثير [illegible]
كم الخبرية نحو كم عبد ملكت [illegible] فيما ان يكون [illegible] كم الخبرية [illegible]
[illegible] ليس هو المفعول [illegible] بل [illegible] للاستفهام والشرط كذلك بل [illegible]
[illegible] هو [illegible] والضمير [illegible]
[illegible] حال منه [illegible] الفاء [illegible] معمولا [illegible]
[illegible] معطوفة على [illegible] وجملة [illegible] وجوابه [illegible] وامرا
[illegible] جوابا [illegible] المعنى [illegible] متعلقة به [illegible] للفرعية [illegible]
[illegible] اذا [illegible] معمولا [illegible] والعدد [illegible] التمييز مع [illegible]
دخول حرف الجر على كم [illegible] الاستفهامية [illegible] بقوله او استفهاما [illegible] الله
[illegible] معمول [illegible] والذي هو [illegible] او [illegible] او معمول مجزوم [illegible] او [illegible] ومعطوف
[illegible] والذي هو [illegible] المفعول به [illegible] ان او ان مع
[illegible] ان [illegible] وعلة ذلك [illegible] المفتوحة [illegible] المكسورة
[illegible] التخفيف والتشديد او بالمفتوحة [illegible] المكسورة الشديدة [illegible]
[illegible] الى [illegible] المعنى [illegible] التعليل [illegible]
[illegible] المكسورة والاستثناء [illegible] كونه الجملة جوابا بسؤال مقدر [illegible]

جاالعامل

اللهم صل على سيدنا محمد وسلم

وقول المصنف فيما سبق او حيث عن تأخيره جوابا اذا ان وجوب التأخير هنا مقيد بما اذا لم تتقدم اداة الا انه جاز حذفه وعبارة التسهيل يجب تأخيره منصوب الفعل ان كان ان مشددة او مخففة فان المرادي مقتضاه ان المشابهة للموضع وهي الفاصلة لا يجب تأخيرها فيجوز ان تقول كرهت ان تقوم زيد وكرهت يجوز الكلام فيه اه قلت الظاهر ان مقتضاه التسهيل اذا لا موجب هنا في التأخير وفيه معمول الفعل ان كان ان بعيد بالتخفيف ومنها ان يكون معمول فعل جزم نحو ان ضربت زيدا وجوب التأخير هنا اخاص اي بالنسبة للتقديم على الفعل وحده والا يجوز التقديم على الجازم ومنها ان يكون معمول فعل تعجب نحو ما احسن زيدا وهذه مستفادة من قول الخلاصة وفعل هذا الباب لن يقدم معموله ومنها ان يكون معمول فعل وقع ذلك الفعل صلة نحو من البر ان تكف لسانك نحو ذلك لانه لا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته بمعمولها ومنها ان يكون معمول فعل مع دخول لام الابتداء او القسم او قد او سوف نحو ليبرحن زيد عمرا بناء على جواز دخول لام الابتداء على الفعل وهو رأي ابن مالك والمالقي يمنع اللام ذكره ابن خلكان والعلوي فيه ان القاسم موسى ابن يزيد لما خالفه استشهاد على الشجاعة ان تؤثر ضيعة حرجه فيه بالكسر وليس كذلك لما تعاجله الاقالة للكلام ومنه فيها ونحو والله لا ضربن زيدا لان اللام لها الصدر كما الفعل ونحو قد ضربت زيدا وسوف اضرب زيدا وجوب التأخير بهذه الحالات بالنسبة الى الفعل وحده ويجوز التقديم على قد وسوف ويبنى ذلك قول المصنف فيما يجوز النصب على الاشتغال نحو هند جاءك زيد قد ضربت عمرا منطلقا وقيل يمتنع ما قبلها وسوف لان اذا الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية وقال ابو الحسن وبعده ابن عصفور يجوز نحو جاء زيد فاذا ضرب به عمرو ويمتنع بدونه فلو وجه عندهم التزام الاسمية مع اذا لكونها اذا كان الجواب بمناقض الشرطية المحققة بالفعل فاذا اقترنت بعد جعلوا السعوة عن ذلك انه لا تعمل الشرطية بما اوجلوا لا حاجة مدخولها للعمل فيما قبلها لما قبله العامل فيه ما بعد وبعض عليه ومعمول الفعل المؤكد بالنون الشديدة او الخفيفة لا شعر فيه موذن بان الفعل غير جملة والا لما اخر مرتبته اي التعذر وتوكيده موذن بانه مهم فيتناولها باب الكلام كما قال الرضي في قوله معمول مجزوم عطف على ان السواضعة خبر الكلام وقوله او يتعجب عطفا على مجزوم لان معناه مجزوم والعبارة على تقدير مضاف اي بفعل تعجب ومعمول علما على مجزوم وجملة وصلاحية لم وبالحرف فتطيعه به والأولى حذفه ان يبين ان المراد الموصول الحرفي والا العبارة صادقة على الحرف البدل وتلفظ على هذا اولا وماعطفا عليه معمول مقدم وما ذكره في هذا باب التقديم

والتأخير

والتأخير جزء على الخلاصة وحذفه يجوز لا جوابا او ذا الخبر لا اذا عطف عليه او لا الا طاح جواز حذف ما المفعول به لانه فضلة وقد يعرض ما يوجب ذكره بعدد ذلك فيها بنى الفاعل قلتم لسر في العمرية كما سبق ومنه كونه محصورا نحو انما ضربت زيدا او ما ضربت الا زيدا وقال الشرح بالثاني وقال اذ لو حذف لا وهم نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه مقيدا اه ومنع الفصور انه انما يأتي به الحذف لعجولين ما الضرب انه انما امتنع فيه ذلك لانه المقصود بالقرائن الخ فيه ان الكلام له كما في جوابا لتعجيب منه [illegible] وحبه الخ ومنه ان يكون جوابا كقولك زيدا لمن قال لك من ضربت لانه المقصود ما بين عنه وقع السؤال ومنه ان يكون العشرا غيرك ان كان عاملين معمول نحو زيد ضربته وذا بعينه ما حذف به وقع التهمة والمقطع وقد شمله باب الاشتغال وهذه وتبين على الخلاصة قوله لا جوابا عطف على مقدر اي وحذفه يجوز تقدير جوابا ولا جوابا ولا ذا الحصر ولا مثل معموله قد يحذف ابعثه وما طاح حسن ما عامل معنى وما تغير جرما ولا جرما والزموا وجرى النادب له وقد يكون واجبا كالا مثله اذ تعود المفعول به ما كان في باب ظن واعلم فيعملوا ان العشرا فيه مستحق لما يتقدم على الخبر والعامل فاعلم مقدم على الاخير وان كان في باب اعطى فالاصل تقديم ما هو فاعل معنى كما عطيته زيدا درهما فزيد هو الفاعل معنى لانه الاخذ والدرهم ماخوذ وان كان في باب اختار فالاصل تقديم ما وصل اليه الفعل بنفسه على ما وصل اليه بواسطة الجار سواء كان الجار جرا نحو اخترت زيدا والقوم او مقدرا نحو اخترت زيدا القوم بمعنى من القوم والاصل بين ما فاعل معنى اي كما في باب اعطى وقوله وما بغير حرف عطف على ما فاعل اي كما في باب اختار اي ما كان بغير حرف وهذه تبين على الخلاصة وما فاعل حرم يعود على الاصل والامر فيتعلق بالجزم اي امتنع الاصل الامر اقتضى احكامه كما بالنحو ما اعطيت الدرهم الا زيدا لوجوب تأخير المحصور فيه واعطيته المال ما لكه لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة والدرهم اعطيته زيدا لئلا يلزم الانفصال مع امكان الاتصال وقوله والزموا يجب ان يكون معناه والزموا الاصل لانه التزام خلافه هو المعبر عنه بما يعتني والزموا الاصل امر اقتضى ذلك فلا امر مطلوب الا والزموا انحلا وذلك كما في نحو اعطيت زيدا عمرا الخوف اللبس وكما في نحو ما اعطيت زيدا الا درهما للحصر وكما في نحو انما اعطيتك الكرى لئلا انفصال فلان الشرح بعد يعني هذه الامثلة وهو معنى قوله والزموا اي الزموا التزام الاصل الاول اذ لم لا يكون لفظا الفعل ولا الزموا ابرون هذه الواسطة والتأخير تأكيد ما عمل فيه الحزن والمحرر بالكلام للمعمول به فاما احسن قول الخلاصة ان علم بعد ذكر حذف المفعول اي لا يشترط فيه العلم فلا ما لحذف في قوله اي العطف كقوله

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

119

Copyright © King Saud University

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

التحذير

شر الناس يعفو الأواخر؛ وأما معمول كقوله للمتمنع للسم كنت لا تزيد أن تكون بغيره على
حذف الناصب المتقدم وذلك كثير في الأمثال التي لا تغير حالها كقولهم كل شيء ولا شتيمة حر، أي
ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ومنه ما ينصب تحذيراً إذا كرر أو يعطف أو بإياك المغرى
بين العطف والتكرار ويعزى إلى جواز الإضمار ولم يرد المغرى مجرداً والتحذير لا للمخاطب
فاحتمل أي ودّ المتقدم إياك حذف ناصبه وجوباً ما ينصب بفعل المراد على التحذير في الأخ جر
مقدم وما مثناه فيجوز تحذير المعمول له والأصل الانتباه بالاسم هو المعلل بالتحذير وعلة النصب
إنما هي كونه مفعولاً لفعل [illegible] ومنه ما يجوز تحذيراً ويكون النصب بلازم الإضمار مستعاذاً أو معاذ
ضمير منه وإذا شرك فيما استعيذ ومعاد الضمير من التزام إضمار العامل يعني أن ذلك مشروط بأمر
ثالثة [illegible] المحذر منه الاسم الأسد والعطف عليه نحو ناقة الله وسقياها [illegible]
والعطف مقام العامل [illegible] بعضهم جواز الإظهار مع التكرير وقال الجزولي [illegible]
مع الإظهار ولا يمتنع قال في التسهيل ولا يعطف في هذا الباب إلا بالواو وكون ما يليها مفعولاً
معه جائز قال الرضا [illegible] نحو رأسك والسيف أي المخوف واجب إنما هو من
العطف وجائز أنه من المفعول معه [illegible] والتقدير في إياك احذر وأما الثالث أنه يكون
التحذير بإياك وأخواتها مطلقاً أي سواء عطفت نحو إياك والشر أو كررت كقوله فإياك إياك
المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب أو لم تعطف ولم تكرر نحو إياك الأسد وذلك لأن إياك استغني
بها [illegible] التحذير [illegible] الأمثال [illegible] جعلوها كالعوض من العامل لكثرة [illegible]
لذلك والجمع بينهما [illegible] التقدير احذر أو باعد [illegible] هنا من بعض
الأسماء [illegible] المعنى [illegible] الأسد
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

نحو

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

١٢٠

نحو المروءة والنجدة والتكرار نحو السلاح السلاح والبون بين التحذير به والمغرى به وجهة المعنى لأن
المقصود والأول شبه المخاطب على أمر مذموم ليجتنبه والثاني [illegible] أحد وبالمحمود ليفعله والمغرى
والثاني يشبه على المحمود ليرتكبه [illegible] الخ ونحوه قوله ويعزى إلى [illegible] بالمغرى كما
يكون [illegible] غير معبر عنه بإياك يجوز معه إظهار العامل أو إضماره نحو الأسد فلك أن تقول باعد الأسد
وحادى ايضا [illegible] العطف والتكرير نحو العهد فيجوز أن تقول الزم العهد أو احفظ العهد
والعبارة على تقدير مقام [illegible] وما ذكر ذلك أو تقديره [illegible] الإظهار قوله
ولم يرد المغرى أي لم يوجد في كلام العرب المغرى [illegible] كونه ضميراً فلا يكون المغرى به إلا اسماً ظاهراً
[illegible] للغائب ومنه [illegible] فعليه بالصوم وللمتكلم [illegible] قال أبو إسحاق وهو
قليل [illegible] على أن الأمر للمخاطب [illegible] على الصوم [illegible]
أي يدل على المغرى [illegible] إلا المخاطب ولا استثناء [illegible]
وشذ مجيء ضمير متكلم في قول سيدنا عمر رضي الله عنه وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب [illegible] منه مجيئه
ضمير غيبة في قول بعضهم إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب وعلى هذا [illegible] التحذير والمغرى
[illegible] في الخلاصة بقوله [illegible] وعنه ما بإياه للاشتغال ينسب [illegible] سيبويه [illegible]
[illegible]
مقدم وما مثناه [illegible] المعمول [illegible] عامله وشغل [illegible] متعلقة به
أي بحال فعل المتكلم [illegible] الاشتغال [illegible] المنصوب [illegible] المتقدم عليه [illegible]
ضرب تقديره [illegible] معمول [illegible] المراد [illegible] كونه معمولاً
بفعل لازم الحذف [illegible] تأخير الاختصاص
الاشتغال وتقديم [illegible] الكلام المتقدم عليه قال في التسهيل [illegible] المتكلم عن ضمير
[illegible] الاشتغال [illegible]
[illegible] اسم دال على [illegible] الضمير [illegible]
تأخير الاشتغال [illegible] الاشتغال [illegible] الاسم المنصوب على الاشتغال [illegible]
تقديم [illegible] على ما تقرر في المعاني [illegible]
[illegible] تأخير الاشتغال [illegible]
[illegible]

عمرو عن الله عنه كل الناس احفظه منك يا عمرو وفيه ان هذا الخبر يرد الوعاء لذلك بجميع تراكيب الاختصاص بعيد وقال
المبرد اي موجود وزعم انها تحتمل وجهين ان تكون خبر مبتدا محذوف والتقدير انا اجعل كذا هو ايها الرجل
اي المخصوص بين والثاني ان تكون مبتدا والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور والمخصي
ماهيه والتكلف والاحتياج الى تقدير جهة تعبير الاختصاص والمقصود قوله وذاك اي المفعول المنصوب
بلازم الاضمار في الاختصاص اي حالة كونها بعد مفهوم نحو انا افعل كذا ايها الرجل ونحن نفعل كذا وقال في
الاختصاص والنداء على النداء لا يجب ان يكون بعد شيء واذا كان بعد شيء لم يجب كون ذلك الشيء ضميرا
ويكن معنيين من قول الخلاصة بانه ضمير مما وما عن قل ضمير بعود على ما ذكر في محل اي منصوبة على
الاختصاص بعد مفهوم اي قل ذلك الا اذا كان المتقدم نكرة اي المتكلم كما سبق وانه يس قليل ومن القليل
قولهم بك الله نرجو الفضل فانه بعد ضمير الغائب ومن اوفى واخر ما الخبر اذا اشعر على المنادي لسم
بجنسه كونه للمخاطب والغائب قوله واسم مطلقا على اي وبان نعته لم متعلق بكون خاص معنوية اي معرفة
بالخصوص مع الرحمة اغفر للناس لاضعيف وهذا ومن الخواص المنادى لا يكون نكرة لا غير او باطا ضعفا على
ان المنصوب عليه الصلاة والسلام انا معاشر الانبياء لا نورث وهذه في نسبة على الخلاصة قوله كالنداء
اي مبتدا وخبر اي الاختصاص باي صورته صورة النداء وليس به لان النداء هو ما دل عليه ضمير المتكلم
السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركته معنوية بين البابين اذ المنادى
ايضا مختص بطلب الاقبال وبين افعاله وجمع والشبيه اي انه مبنية على الضم وبلزوم وصفها باسم
جنس معرف باللام واجب الرفع وهي منصوبة المحل بفعل مضمر او يجمع وتخصيصه هذا الحكم بان الرسول
بالاوزان لا غافة ليسا منصوبين والنداء قال ابن الحاجب العربي بالاسم ليس منقولا عن النداء لان المنادى
لا يكون ذلك وخرج ايها الرجل منصوب عنه قطعا والعفات يحتمل الامر ان يكون منقولا عن المنادى
ونصبه ها العربي كما انها ايها الرجل وان يشبه بفعل مفرد كما ينسى فالا و المنقول الاختصاص ها الاولى
ان يتشبه اشتباه في الرعي قال الرضي والا ولى ان يقال الجميع منقول من النداء او انتقال الى اشتباه
المنادى في اجزاء الباب الاختصاص مجرى واحد فان الشيخ بين جواب النظم فانه الرضي لا يرى مبهما فانه
ابن الحاجب اذ لنا عند وصحنا ان يجعل قيل ذلك منقولا عن النداء محلا على نحو معا وجرى فيه مسوغ وفيه
ان ابن الحاجب لو رأى المنصوصة لم يجوز الوجهين في العفات الا من يرد على الرضي انه كيف يجوز النقل
بالمعرفة والمنادى لا يكون كذلك اذ قلت قال الرضي بعد كلامه المتقدم ثم نقول لا كنتم
جوزوا النصب ودخول اللام في المنقول عنه لانه ليس منادى حقيقة ولانه لا يلزم في باب الاختصاص حرف

النداء

النداء المحكي به كما معناه للنداء اي فيكون منصوبا على الاختصاص الذي فيه تكلف ظاهر قوله ومن ثم
لما اوهم تشبيهه بالنداء افرانه بحرمة دفع ذلك بهذا اعمال المنصوب على الاختصاص ليس بمنادى كما
شرع فلا يجوز دخول حرف النداء عليه ومن اجرى واخرجها وكانه نكت بقوله ومن حرف على الخلاصة
به فونهما دون يا وليها به بمنطبا عما هي اي حروف النداء فما بمحل الثاني لا توطئه المبرد فيها واما حرف النداء
ومنه ما نحو زيد والمفرد ادعو الناس اي ومن المفعول المنصوب بلازم الاضمار ايضا ما نحو زيد والفعل
المقدر معه ادعو وانادي وشبههما هذا راي سيبويه والاظهر عندي يا ادعو زيدا بحذف الفعل
حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته افادته وقال المبرد الناصب
حرف النداء وعليه فلا يكون من هذا الباب اي مما اضمر فيه المفعول بعامل لازم الحذف وعلى
المذهبين فياز بيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل بل منع وعد سبق
الحرف مسد منها وما قيل لو كان على الحرف عوضا عن الفعل لكانت الجملة خبرية فيجوز لان الفعل مقصود
به الانشاء والاولى ان يعتبر لفظ العامل اي ادعو وناديت لان الاغلب ان الافعال الانشائية
تجيء بلفظ الماضي قوله ترك اي تعرف ونكرة محضة والمعرفة وشبيه بالمضاف ومعرفة
مجرور متعلق بنودي وجملة والمفرد الا ترى انه تقدم الخلاصة لما احسن معلمه والاشارة
والنداء ام حرف وهي فانها تدخل بكل نداء وتختص بنداء اسم الله تعالى وبباب الاستغاثة ويختص وهي
او واي النمر بنفسه قوله اي تعرفه مبتدا او ضعيفه او بيده ومحذوف ويعرفه حالا لا قرينة قوله ان تسمع
اي تعبر عن رفع الحجر بعاء جماعات لهي مبرزه ومن نعم الحماسة في المصير وقد ابد المفرد خلاف
ما به الخلاصة وانها للبعيد وما بالخاص قوله فجمع ومن قولا واخرا ان احدهما انها للقريب والثانية
انها للمتوسط فالا العراقيين قال ابن مالك وجعلها ابن عصفور في المفرد للقريب كالهمزة وزعم
المبرد وجملة والعناية جبران اي كالهمزة في الاختصاص بالقريب وزعم بعضهم والاعلى الاولى والرابعة
لا تعارض قال اي مقدار اخر سيبويه رواية عن العرب ان الهمزة للقريب وما سواها للبعيد فلت
لاكن الشارع كون الجماعة المذكور عن بعضهم والعلى الاولى بين العرب وهو عليهم ذلك الى شاهد
بل الظاهر انه بين ذلك السماع المعتبر لا جعل هذا الاخير كما يجرد الارا وللانشائية قوله
وكذا الهمزة للقريب اي من منصوب معرفه ما بعدها وماذكر من ان ايا للبعيد او ما حكمه فانه الى اخر
قال الاداة بانه وباب مع كونه يقال فيه الرضي مخصوص حال عين وجلا مستغفر الاداي لنفسه
واستبعاده لها عن رتبة المعرفة قال ابن العيني رحمه الله ومما هو من جملة النداء بعد يا واي

عن زيد ورجاء ذلك أيا من هو أولى به النبأ وحمل الوزير جاز يجوز أن لا يشذ به منصب المعرفة نظرا إلى الوضعية
وأولى ذلك وجهان استعمال المعرفة بعينه لا نيابة فما هو كونه تعلق وأن كان فما هو نيابة نحو به نحلى
منه ما هو نكرة كلمة وإرادته لما المراد منه وقد رأيته تستلزم قربة أن المعرفة والتقليل أي ثبوت خصوصية
وتنوبه تبليل المعنى هذه كما قال أبي الحكم قبله منه أن تكون فما هو النوبة فلذلك جاز ذلك الاشتراع
انما هو بحسب الوضع لا بحسب اعتقاد المعرف بل التنبيه نيابة اعتقاده بأنه يستغرق نفسه ويستعير
ما هو له بحرف الخصوصية والنوع فإنهم قد قال ابن الحاجب انه تستعمل منزلة المعرف والتوبيخ قال
الرضي وهذا أولى لاستعماله في الغريب والمعرف على السواء ودعوى المجاز بأنهم او التأويل
خلاف الأصل والمراد بشبه المعرف النوع التي نزل المتصف به منزلة المعرف سمي وجعله لو نوم أو نحوها
وهذا كما هو بيان الغريب قد ينزل منزلة المعرف كما ذكره ولم يذكر عكسه فقد أنه بيان منه وبه أن فاضل
أجمعوا على أنه نزل الغريب في المعرف يجوز تنكيرا وعلى منع العكس انه قال الشهاب الخفاجي لا خطاء
والكلام المعرف بحكم الغريب والمعتبر انه بحكمه كتعبير المعاجة بشرط لا دراك ومنه كما هو كلام
الشاطبي فانه قال ولم ينقل هنا لو كان المراد كما قال به الفسيم الاول لو كان الثاني لا هذه المنتظر ومعه
بمنزلة الغريب قال ربيعة لا ينادي المعرف نداء الغريب كما ينادي الغريب نداء المعرف قال سيبويه
وقد يستعملونه هذه التي لم يعتم ادوات المعرف بمواضع الا بعد الغريب ولا يستعملونه الا
لعله بعد المواضع التي يعرفون فيها انه قال الشيخ بدر الدين وما حكاه سيبويه يبين مجاز والخطأ
جواب المنع مطلقا والعجيب الجواز إذا كان بحكم الغريب والمعتبر كونه كذلك الا انه يوجد نص بالمنع
انه وهذا كما قاله ويوجه انه يجيء العكس مجهول الشطر الثاني تمام لا يستغني بانتم بان به قلبي يعلم
عنادا أم بنداء الغريب يحضر به قلبه وانما كقوله أيا حيا نعما لا بالله عليا نسيم الصبا يخلو إلى
نسيمها ونهيا كقوله فيا صاح بزجوا انه يكون حيا ويقول من وجه مجازه فولهم والعضو بالحجم
انما مختص به وتنادر كما به ذلك باجل وذكره انما تستعمل في كلام فصيح وحكى لاكن انما تستعمل
مع المعروف انما هي المناسبة لا المنادى المجرد والنذرية والاحسن والاوهذه احاجات الكلام واعلم
نصب مضافا وشبهه معتبر هذه النكرة غير المقصودة وما هي من المعرف المنادى ضرب منه موجب
ومنه في المعرب ثلاثة انواع المضاف وشبهه والنكرة الغير المقصودة وما جره بالاضافة بين
المحقق وغيرها اضافة الى المعرفة الجائزة الفتح به غير المحقق والشبه بالمضاف اسم بعده المعرفة
شيء او نحو انه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا او يا حسنا وجهه واما معطوف عليه عطف

النسق

النسق ما لم يكن المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين واما في الموقع
بهذا العدد المعطوف بعضه على بعض ما ان يكون علما او لا فإنه مضاف بما صار مضافا ومنه الكلام غرضه
سيبويه وبهذا نقول يا ثلاثة وثلاثين عشر قال الاندلسي وان يعين انه ينقلب المضاف اذا كان علما
والا فلا قال عمر بما يعني المعلم بالثلاثة والثلاثون او الثلاثين كما زيد وعمرو الحارث اذا قصدت
جماعة معينة والا قلت يا ثلاثة وثلاثين نحو يا رجلا واذا لغير معين وحكوله اولى لكونه قبل
النداء وارتباطه بعضه ببعض من حيث المعنى واما نعت هو جملة او ظرف كقوله ايا شاعرا
لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن بالكلية تواضع قوله ومنه النكرة عشرا وضرب وجملة تم تقصر صحة
لنكرة تجوز بذلك والنكرة المقصودة فإنها تشبه وتعرف بالمضاف وشبهه والمعرف ومنه باب
النداء ما يبني مضافا والمشبه فإنه انما يبني بسبب معنى قوله وحكى به قوله وهو ازناه ببيان في
النداء كي واجمع شرحه وجاز حذف الحرف الا ما بنيه والمستغاث اسم التعجب والا اشارة
والاسم الجنس او معين من المعرف كما الجلل راو انه جاز حذفه حرف النداء مع المنادى سواء كان
علما نحو يوسف اعرض هذا او مضافا نحو ادوالي عباد الله او غير علم نحو من يزكم لكم ابه اشتغلا
ويستثنى من ذلك مواضع يمتنع فيها حذفه اولها العضو ونانيها المستغاث لان المقصود معه
اطالة الصوت والحذف ينافيه وثالثها المنادى المعين لغير ذلك ولم يذكره ورابعها اسم الجلالة
لان نداءه على خلاف الاصل فانه انما يستحق ان ينادي من يحتاج الى التنبيه وذلك مستحيل على الله
قال بالفتح انما يذكر من يجوز عليه الاغفال وانما ينبه من يحكى منه الاهمال فاذا حذف منه
الحرف التمس به وصح عنه النداء بحال عليه خامسها التعجب عنه نحو يا لماء ويا للعجب لانه ملحق
بالمستغاث وسادسها اسم الاشارة لان اصله ان ينادي باداة القرب مثل يا هذا واللام
اجتماع تعريفين بحذف حرف العلة الا ان التعريف بحكم لا او انه فيه تعريف الاشارة فقط
كما يجوز بعضهم اشياء تعريف العلمية فيقول يا هذا او حذف حرف النداء على ان سابعها اسم الجنس
المعين لان اصل يا رجل يا ايها الرجل هنا اجتماع تعريفين ثم استغنى بحرف النداء والمعنى الشديد على
التعريف المستفاد منها فلو حذف الحرف لكثر الحذف واظهر او ان هذا الشيء بقوله واسم الجنس
بغرينة ما بعده وثامنها اسم الجنس الغير المعين لا نداءه على خلاف الاصل ومنعه الجاز به بحرف
الحرف معه وتاسعها المضمر لان نداءه على خلاف الاصل كما يأتي قوله لا ما بين به على على معراء
وجاز حذف الحرف مع المنادى بغير العضو والمستغاث كما على ولكن انه باسقاط الاداة

وكثر لطا بعده واشار بقوله كما البيت الى ان ما ذكره من اسم الاشارة واسم الجنس المعين واسم الجلالة هو راى
الجمهور وقال في التوضيح الكوفيين فاجازوا الحذف معهما استدلالا بقوله بمثلك هذا لوعة وغرام وقوله
تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم وقولهم اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا واجيب عن الاية بان هؤلاء
مبتدأ او هو خبر وتقتلون حال ومن غير هذا بانه شاذ وقال ابن قاسم والاتفاق الغالب على اسم الجنس نكرة
نكرة ونثرا وفي اسم الاشارة على السماع ومن الخلاف على راي الكوفيين وقال في اسم الجلالة بعض النحويين
فاجاز الحذف وعليه قول امية بن ابي الصلت رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الاها غيرك الله راضيا وجواز
الحذف للمنادى خلفا وحظل الامر فرا جاد اخلف منتزا من حرف الندا خبر مقدم منعه الا ابو حيان واجاز
ابن مالك في التسهيل فيكون الامر والدعاء فالاول كقراءة الكسائي الا يا اسجدوا والثاني كقوله الا يا اسلمي يا دار مي على
البلى وقال ولا يكون المنادى محذوفا والحالة هذه الا مع يا وانما جاز ذلك في فعل الامر والدعاء
لكثرة النداء قبلهما حتى صار كالشيء الثابت فيحسن التخفيف بالحذف ورده ابو حيان بان الجمع بين حذف الفعل وحذف
المنادى اجحاف ولم يرد بذلك سماع والعرب تجعل يا الاية واليت ونحوهما للتنبيه اهـ قلت فعل النداء
قد عوض عنه حرفه وشرطه فصار حرفه مع ذلك كالعوض عن شيئين فيمتنع ذكره لا فضاء الجمع بين العوض
والمعوض منه والمنادى لا شك انه مقصود بالذات والكلام كالمتعجب منه فيستنكر حذفه الا ان يعا
قب بنا له الدالة عليه مع الامر والدعاء فحسن كالمتعجب منه اذا وجد ما يدل عليه وجعل يا للتنبيه
لا يخرجه عن الاجحاف على زعمه لان العلة اذا محذوف مع ما بعده ذلك ودعوى التوكيد الا نحو ضلال
لا طائل تحته قال التسهيل ان وليها اليت او رب او حبذا فهي للتنبيه لا للنداء قال لان ما يليها بعدها من
الثلاثة قد يكون وحده ليس معه منادى ثابت ولا محذوف كقوله ويا ليتني قبل ونحو قال الدماميني
وفيه نظر اهـ ووجهه ظاهر اذ لا مانع من ان يكون المعنى يا ربي واعلم انه قد يحذف المنادى وتبقى
صفته او ما ادعاء والله فليل جدا انشد الفارسي بالعباس هاهنا ان الحوه بمعنى العلاك لانه
داوود هارنة ابن الحبابة الاباد يا لكل معوان فالته سلامته يوما بسيفه البكر ان والحوب وقال
البعض يا اخوه او بالهول او يا ناس كل صهر والمراد لما ذكر نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا نعم
العجب ويا بعد الرسول صالح بياه يا نعم قوله وجعل الامر فرا جاد منتزا وجزيئه على ان حرف النداء
قد يفصل من المنادى بالامر بجملة اومية كقوله حزام بن خالد التحية يا طيبا اهتدا طيبة
الا يا طائر ينهض للعيا وادر الرمح يستكابا وكيفا وللمنادى مستهم ثم وانتبانه يتنكر به سباق
النعت له لان حرف يكون لمتكلم او للغائب او للمخاطب ادلا وكان جملة التكلم والغيبة فاقيامه

للخطاب انه يعقبه النداء واما قول العرجية يا هو ضعيف او نحو ما ابتعلين بيه فن شرحنا المنهجية
الكافية ونيله سا يا نا ساحيا واما ضمير الخطاب فلما فيه والجمع بين خطابين مع ان احدهما يغني عن
الاخر وجوز بعضهم نداه محتجا بانه قد سمع بصيغة النصب كقوله يا اياك قد كفيتك وبالرفع كقوله
يا ابجر بن ابجر يا انت انت الذي طلقت عام جعت واجاب المانعون بعدم الجمهور بنذوره وتاول
بعضهم يا اياك على ان يا للتنبيه واياك منصوب بفعل يدل عليه الظاهر بعده ويا انت على ان يا
للتنبيه وانت مبتدأ وانت الثاني مبتدأ او توكيد او فصل او بدل والذي الموصول وصلته خبر
تنبيه في الخلاصة لا يختلف جواز نداه كغيره وما تعارض من ضعف واطلقها على مغير حرف جامل
انظر والرابط من الموصول وصلته مضمر بل ظاهره بعلها يجوز ما خلافه لان المنادى حينئذ يغني
عن الخطاب فيصير بمنادى من ليس يخاطب والذي يجوز نحو يا هذا الخطاب قال السيرافي وغيره لان يوجبه
النداء الى المشار اليه بغية انه المخاطب والخالف عن الخطاب يغني ان المخاطب غيره قال الدماميني
في الشرح واجازه ابن كيسان ونقله عن سيبويه وقال ابن قاسم عند قول الخلاصة وايا ذا ايها الذي ورد
جمع كلامه ان اسم الاشارة المنعوت به يشترط الا يتصل به حرف الخطاب بقوله ايها ذا خلافا لابن
كيسان فانه اجاز يا ايها ذاك الرجل المنع قال السيرافي اهـ وقال ابن قاسم عند قوله وذو الاشارة كاي مذهب
السيرافي ان اسم الاشارة اذا اختلفه كاف الخطاب لا يجوز نداؤه ومذهب سيبويه وابن كيسان الجواز وبهذا
تعرف ما في قول بعض حواشي النظم عند قوله وكشرط الابتداء في اسم الاشارة العاقل خروج الخطاب
نقله ابن كيسان عن سيبويه ويظهر ان ابن قاسم تعلم اربع مستفادة من الخلاصة ومع الباء معه قال
الرضي لو دخل اللام المنادى لا فاد ان يشتبه معناه وهو بعيد لكون اللام معارضة للمنادى وحمل كلا السوى
فاستكره ضوابطه مع اداة المنادى المعنى واما ان يعرب او مما اخذ بعيد لحصول علة البناء وقال
بعضهم انهم لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف ومنه نظر لان اجتماع حرفين احدهما زائدا
لا يلزم على الاخر زيادة لا يشكل كما في معهود الا ان قالوا او ليس الحرف اجتماع التعريف بعد الاستغراق بين
جرسل قد فرقوا بين يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا ابن الرمعتنع اجتماع اداة التعريف بحصول الاولى
ستغنا عن الثانية وقال المبرد لا العلة انما نشأ من تعرفه بحرف النداء والاتم حرفا قبل يا لابه
ويا عبد الله وقال العارف من اسم الاشارة يثبت ثم بحرف النداء ولا حاجة الى جاله تكلما اذ لا يمنع
كون ما تتعين موجها مقصود الندا اوان محذوره اجتماع مثل من لا يتعين به وتحري بقوله
باسعه ونحو قوله واجلد بالتي تتمم فاد واشي بحيله بالموطئ وقوله فيا الغلامان اللذان

واطال ابن هشام وشيخنا ان بعض ذلك وبان قوله زيد يكيل كلا لمن البشر على ان الاصل بايتها الخ
وبانها السفلاها ... وكذا مجال ان عصفور ... باب الشذوذ اهـ وجوز ذلك الكوفيون في الاختيار وقال
المصنف في التسهيل في الرفع وبعض الكوفيين يجيزون دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة وتعبير
الخلاصة احسن وقول المغني مؤول لوجهين احدهما ان الصلة بالمنع عن قائمة مقام الاداة في
التعريف كما ... والثاني انه لا يجمع مع تعريفين الا مستثنى الا في الاسم الله وما حكي من موصول
بدل ... يعتما وان الرفع انما جاز ذلك في اسم الجلالة لاجتماع شيئين همزة اللام لزومها للكلمة فانه
لان السلطان ... وكونها بدلا ... انه فلا يجمع بينهما الالفيا بخلاف النجم والصعق والنجم وبابه
فانه لا بدل ... ان كانت لازمة ليست بدلا وانها ... بخلاف لفظة الناس فانه للامه وان ... عوض
والعلاء اذا ... الناس ليست لازمة فان اله اصله مفعال بمعنى مفعول فانه حينئذ في الاصل من الا
... على الشابة كالعصي وكان ... كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق وصار مع الا
المعبود بحاله وكثر استعمال هذه الكلمة صار تخفيف همزتها اغلب وركبوه وصارت ال كالعوض
والهمزة نقلة احتياجها ... ضعيفة ... حركتها الى ما قبلها وحذفت ثم سكنت اللام الاولى
وادغمت في الثانية والاكثر في النداء قطع الهمزة وذلك للدلالة على ان الالف ... وان خرجت عما
عليه بالالف وصارت تجري الكلمة حين لا ينكر اجتماع يا واللام اذ لو بقيت على اصلها لسقطت الهمزة
في الدرج فان همزة الوصلية ... وحكى ... بالوصل وجوز سيبويه ان يكون اسما ولا يلبه ... ا ي
ابن هشام ... في قطع همزته واجتماع اللام وبان هذا اللفظ اختص باشياء لا تجوز في غيره كالعظماء
منها ان سيبويه جوز اصلها ... اللهم بالميم ... والاسم والجر وان جر في مقرر بالسعة اهـ وهو
نحو ... والماما ان ذلك في الجمل المحكية ... بذي ... مسمى بنحو ذلك لان الجملة اللفظ
المسمى بها محكية ... من جعفر ... فاسم العمرد ما سمي به من موصول مصدر بال نحو الذي قام فقال
... الشهيد ... وغيره ... سيبويه على منعه فان المرادفين ... وهو مشكل لان القياس
... اصرح ... فلذلك ... واللام ... لازمة و ... اجاز ان يباشر ... اللازمة فان
تجوز ان ... اللازمة ... الحروف التي في الكلمة عليه قوله
بدلى يعتما ... الخ ... ما اتصل به حرف الخطاب والمعرف باللام ... المصنف في الشرح
والانباري المعرص ... سيبويه ... يعتما راجع الى ... وهي اربعة هو
... قوله ... موصول هو ... وهو ... والفعل الاستثناء

والرجوع

والرجوع الى المستثنى منه بعد ... السوال عنه والمتنادى والمعظم ان يكون معطوفا على المستثنى
منه بعد ... السوال عنه والمنادى ... ان يكون معطوفا على المستثنى ويكون هاربا على
الى المعبود ... قوله ان يعتما العاملة من ... ابن مالك ... والشكال العراقي ... صرح
وان ينادى اسم اشارة و ... ال ... التعريف ... النداء ... اصرا
هما ان يكون المقصود نداء صفته وهو ... لزم ... صفته ولا يجوز حذف لا
... الجنسية او ... موصول ... بال نحو ... الذي ... هذا انه
عليها ... والثانية ان ... وصلة ... وجوز
في وجه اذ ... الرجع والنصب ... الاجاع ... ذكره ابن ... هذه الحالة
وجوز نعته بالمضاف ... هذا ... قوله وان ينادى اسم اشارة ... خفيفة ...
الا ... او حكما ... كما في الاولى ... بعضهم ... اسم الاشارة في النصب مطلقا
... هذا ... وصرح بمنعه ... بان ... منه لانه اسم الاشارة ... جاز
... الاشارة الجنسية و ... الاول ... المعنى ... تخلف
الحكم ... ان المقصود بالذات ... المعنى ... انما ... هو
المقصود ذاتا وجواب الاول ان ... الحاصل مع الاشارة ان
كان ضعيفا بحيث ... على ... الاشارة الجنسية لم ... الحاجة الى الصفة فيكون
الانباري ... وحيث ... الاشارة ... الاجماع
... اسم الاشارة ... الانباري ... ان ... بحيث يطلب
على ... الاشارة الجنسية اشترت الحاجة الى الصفة ... الانباري ... من حيث جعل
التوضيح ... هنا ... النداء ... الحقيقة فتوجهها الى ... والى
الحاجب في الكافية ... على ذلك ... اسم الاشارة ... على ... النداء
... الرفع ... بحسب ... التركيب موضوع الاجل ... او محل
... الاجل ... الاشارة ... على ... الجنس اهـ
... وبعض ... قول الخلاصة ... التركيب ... خفيفة ... منه
... ان يكون ... الاجماع ... الصفة ... رواية اخرى
... اما الاشكال الثاني ... وحكاه ... ان يعلم

بالنسبة حيث انه منادى اذ لو كان كذلك لوجب ان تكون يا داخلة عليه مقصود به الاطول حقيقة لانه مطلوب
اقباله ويمتنع ان يكون منادى الا انه منع دخول حرف النداء عليه اللام فتوصل باى وجعلنا بعد ايها
وحاصله ان الدالة على معنى فيه من جهة انه مطلوب اقباله اصالة وحقيقة مقصود من جهة دلالته
على معنى منبوه حقيقة وغير مقصود بالنسبة اه قلت فقد صرح الشيخ بان وصف اى هو المنادى
في الحقيقة وان اى وصلة له وهذه عبارته الخ وغيره والمعنى تكون يا اى وصلة سوى هذا وقوله اذ لو كان
كذلك لوجب ان تكون يا داخلة عليه نقول هو كذلك وانما لم تدخل يا عليه لمانع وهو ال ولذلك
جيء باى وصلة كما صرح به وقصد وجهها بالنداء هو معنى قصده بالنسبة الا بلاغية التي يعبر بها
ان يجعل المنوب عنه والاشى اى الوصف مقصود بالنسبة وقوله من جهة انه مطلوب اقباله اصالة
وحقيقة هو معنى كونه منادى وهو معنى كونه مقصودا بالنسبة مما ذكره بعد نقوله والنحو
يعلم بادنى تأمل فيه مع ما بعد اى السابقة وها انا اذكر وجهه على ما ثبت مجزوا به ثبت فيه ما قوله في
تعريف التابع باب البدل ما قصد لاجل التابع له النابع فيه هذا النوع للاحتراز عن المتبوع فان
ذلك كما قالوا انه غير مقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتابع بتلك النسبة الى شيء
قبله لغرض من الاغراض كالايضاح والتفسير نحو مررت برجل زيد فالاول اعنى ان الجائى الحامل رجل
فصل من زيد مع زيادة التعريف كالتفسير لغرض الايضاح اولا والتفسير ثانيا الخ هو او وقع التفسير جميع
بينهما وبليغ في الجمع بينهما التقدير بين التعريف ونحو ليقال ان التابع بغير البدل جاء به لاجل المتبوع
اى المتبوع فيما ذكر هو النوع لا انتباه ان التابع لتكميل وانت اذا اختبرته هذه الفاظ غير وحرت
المقصود منها على ما يعبر اى هو الاول الذى فى الثاني لتقريب الغرض بان المقصود بالنداء هو ما يعبر بها
وانه انما جيء به للتكميل وحلية لذلك ما الاسم الاول حينئذ هو الذى جيء به لاجل الثاني لا العكس
ثم نقول لما ذكر من الغرض المعنى وهو التحرز عن اجتماع يا وال للعلة المشهورة للاحتياج الى مفرع
ولا لغرض المعنى اى الايضاح والتفسير والتقوية والتقرير لوجود ما يحمله ولمطابقة ذلك
لمراد ما هو ال المستحق لها فلذلك قلت فمن نظر ان البدل يعتبر فيه ملاحظة حلوله محل الاول
ولذلك لو حققت العربية في قوله ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا وقوله انا ابن التارك البكرى بشر
فقلت تلك قامره بما فعلوا ان شاعت في النظائر وذكرها من لا يجيء من المحاجين واهل الحذاق
الى غيرت العربية في اليتيمى ونظائرها لا غير وان البدل يجوز ان يعتبر مستقلا لكونه ليس معنى في
المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع ويجوز ان يعتبر غير مستقل اى اتى به بالتبعية للاول فلا يحل محل الثاني

نقول بالنداء بيد ان بشرا معرفا بالوجهين وبالاخلاف بينها بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكرى بشر
بالجر قلت لا يعوض من العامل لطلب ان لا يجاوز ذلك ومحذوف مباشرتها للتابع قلت هذا الاشكال غير مختص بالقول
طلب ما على التابع غير منوط على المتبوع ولذا لم يعكس انه نعتوه السؤال بالقول ونابه الكلام عليه
نعت اى على قولهم على ان البدل كل النعت وغيره اى على عامل على مقدر من حيث هو العقد والبدل
واخرى يعود الحق كما ينبه ان قول المصنف هنا بالعامل وانه على نية تكرير العامل وقيد ما ذكره
فيما يعود اى كثرة مخبر جامد اهبر دال على معنى في المتبوع كما علوا ما دام اسم الاشارة فيه نعت ولا اسم
ان اسم الاشارة وصلة لنداء ما بعده او اسم الاشارة مقصود به الخالي من التعريف من حيث الامر
انه اذا ضعف الابهام لم تشتد الحاجة اليه ولم يلزم واذا قوى اشترط ولزم والعلم فى ذلك ان يكون
من المقصود بالنداء وان ما قبله غير مقصود به وما احسن قول الخلاصة ان كان تركه يجب للمعرفة
فانه يجيء غير ملوم على هذا اولى لعرفه بينه وبين انه ترابه وبالاقتصار عليه خلاف اى قوله وصفا وجوبا
الشرط وذى ال متعلق به ورفعا بمعنى من جهة حال من ذى ومعمول النصب بعود على ذى الاحتجاج
نصبه وسبب المراد او حيث لان الامر بالنصب ورد بعد مدة المستفاد والجزم بان جمع لو قلنا والاقتصار
عليه وقوله ان عرفا اى اسم الاشارة اى بنفسه كما هو المنادى ومعمول انه اعاضه نقصه ورجع
نعته به غير مبنى الحالة وذلك انه لم يعرف بنفسه بل بنعته وابا الجم وابن كما وصف ابن الى الجعام
بالعشار وابن اى معمول مقدم بالجم اى اذا نوديت بالصورة بنيت على الضم لانها وقيل المعرد المعرى
وهذا معمول بانك وليست خبر ابل المراد هذه الصيغة اى انبع انا كلمة ها التي للتنبيه وانك تلحقها
على الضم مشار له به معمول وها معمول انك فهو معنى انبع وتلك فيها ها التنبيه عوضا عن ياء المخاطبة
والاضافة وهى مفتوحة كما تلى بها وقد تقرأ الم يجب بعدها اسم الاشارة بلغة بعوض والا
وفي اسم قوله وصفا بصيغة الامر عطفا على ما قبله اى وصفا ايا وذى ال متعلق به وابدا اطلاعه
وما بعد صفه اى الصفة وان لزم رفعه لانها المقصودة بالنداء كما سبق ولو كانت منادى ابنى
على الاستقلال وجب ضمها للتعريف والمراد هذا اى الجمهور وخالف فيه المازنى فاجاز
نصبها قياسا على غيرها من صفات المناديات ورد عليه في الخلاصة بقوله لم يرد في المعرفة قوله
وبالعشار عطفا على بذى ال ويلزم حينئذ نعت اسم الاشارة بغير ال والموصول نحو يا هذا الرجل
وظاهر اطلاق المعنى ان ذلك غير لازم وصرح الرضى بان ذلك بتعاقب الجمهور قبل وفي قوله وجب شاذ
لا يشير على مثله القواعد ومن قوله اى اذا كان زاد بها قوله وان عطفها على المتقدم نحو يا هذا الخ

نزل عليه النزول فان البرهانية وبهذا يندفع الاشكال وجواز الرفع فى قولك يا زيد الظريف تابع معرب بالرفع

وكل حركة اعرابية انما تحدث بعامل وهنا لا يصح ان يكون العامل المحدث لحركة هذا التابع المرفوع هو

العامل فى المتبوع ولا غيره اذ عامل المنادى ادعو او انادى وهو لا يقتضى الرفع والاشكال جار فى توابع

المنادى المبنى كالصفة المعربة بالرفع ولم اقف لمن تعرض لهذا الاشكال على جواب الى الآن وغاية ما يقال انها حركة اتباع

بالرفع لانه المقصود بالنداء وحرك تابع المنادى بالرفع تشبيها لضمة المنادى [illegible]

اعراب لا يقتضى به ومع السؤال شيئا فتامله اهـ وقال ابن العماد وجه النصب فى توابع المنادى عطفا

على المحل ووجه الرفع جواز ان ضمة المنادى تشبه الحركة الاعرابية تحرك بها المنادى بحرف

النداء وتزول بزواله فصارت كالرفع وحيث كونها عارضة كالرفع عارضا [illegible] اذا

النداء كالعامل لتلك الضمة مجاز لاجل هذا المعنى اتبع النوابع المعربة لانها كالتا

بعة للمرفوع وقال شيخ الاسلام [illegible] متبعة حركة الاعراب بحركة البناء التى هى خلاف الاصل

كون الرفع [illegible] هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك [illegible] بالرفع [illegible] فهذا

مشهور [illegible] هذا المقام [illegible] لا يدفع الاشكال المتقدم اهـ قلت لانه

انما حركة اعراب [illegible] كلمة نظيره [illegible] يا زيد بن عمرو

[illegible] الاتباع [illegible] يا زيد بن عمرو [illegible]

الا ان [illegible] واجعل ما ينوى [illegible] من المنادى [illegible]

والفتح [illegible] ستة شروط وهى ان يكون علما موصوفا بابن متصلا به مضافا الى

علم وحركة آخره [illegible] المنادى [illegible] وفقد [illegible] الشروط [illegible]

والفتح واختلف [illegible] فقال المبرد الضم [illegible] حركة [illegible]

[illegible] الخلاصة [illegible]

وقوله واضمم [illegible] على [illegible] علم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] بعد [illegible]

الاوسط [illegible] واسم الجنس اذا نكر المنادى

[illegible]

ويكون الثانى تاكيد [illegible] سعد سعد الاوس [illegible] الاول [illegible]

وجه الثانى النصب على [illegible] او عطف البيان او التوكيد باعتبار المحل [illegible] قال سيبويه الاول

مضاف لما بعد الثانى والثانى مقحم بينهما وقال المبرد الاول مضاف الى محذوف مثل ما اضيف اليه الثانى [illegible]

وجهة الاسم [illegible] هذا قوله [illegible] هو المعنى [illegible] اسم [illegible] ويتعلقه به و

المراد [illegible] قوله واجعل [illegible] على [illegible]

[illegible] لان الانشاء لا يعطف على الاخبار [illegible]

[illegible] الحكم [illegible] اسم الجنس [illegible]

وقال الكوفيون [illegible] اسم الجنس [illegible] الاول [illegible] الوصف [illegible]

[illegible] زيادة على الخلاصة [illegible] تابع المنادى [illegible] التوابع [illegible]

[illegible] العطف عليه [illegible]

الذكور والاناث [illegible]

[illegible] النداء

[illegible]

[illegible]

[illegible] بالنداء [illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

للمشاركة [illegible]

[illegible] قوله [illegible] على [illegible] على المذكور [illegible]

[illegible] من المنادى [illegible]

[illegible] بالنداء [illegible] ثلاث [illegible]

Copyright © King Saud University

اللهم صل على نبي محمد والروح

ويحتمل ان يكون حذفها اولا لان اللهم الثاني لا ان الموالية والعطف بقرينة وصنيع الخلاصة اولى من تركها الا افراد
في قصور العصليين ومن العصموني فجعلا في الصريح نحو فرداه وفي النوع نحو هلا لان واستعماله قليل ومنه هلياه
وفي العصموني انه قال وقد ذكرها ابو عبيدة سيبويه انما كناية عن نكرة فعل بمعنى رجل وفلة بمعنى امرأة
وذهب الكوفيون الى ان اصلهما فلان وفلانة ثم رخما ورد بانه لو كان كذلك لقيل في المذكر فلا وفي المونث فلا
لان الترخيم بحذف الثاني ولا يرخم الا علمية وذهب ابن مالك الى ان ذلك بتعال لا يعبر وانما
كناية عن علم فيعقل فهما بمعنى فلان وفلانة قال وهو الاصل يعني ان الكناية بفلان وفلانة في العلم
اكثر لان فل وفلة ماخوذان منهما على طريق الترخيم لانه رد مذهب الكوفيين فقول صاحب التوضيح ان رأيه
هو مذهب الكوفيين يرجح في العصموني ايضا ننائه بالضم والكسر للهاء الاخيرة ثم قيل مادته هنوا واختلف
ارضاهليون بذلك على اربعة اقوال الاول ان الهاء بدل من لام الكلمة والثاني انها بدل من همزة مبدلة من واو
فهي بدل البدل الثالث ان الالف مجزومة والالف والهاء زائدتان بنقص البناء على هنا زيادة تحمل الرابع
ان الالف مجزومة ايضا والالف هي التي تلحق المنادى البعيد والمندوب والهاء للسكت وهذا هو
الصحيح بثبوت كسرها لالتقاء الساكنين وقيل مادته هنة فهو من باب سلس وهذا من نبه على الخلاصة واسمها
قولها وجرى الشموخ العشار به الى قول الشاطبي اصعف فلانا يقول لا الصواب انه جل في البيت
اصلة فلان بين العلماء بلغة وهذه اخرى لغير الترخيم على حرف قول الشاطبي ورد بعنا سماع واما ابن بر
المعارف وهذا اللهم والميم بدل من يا بجمع في اختيار خيطل ويهمم هنوا وكنا اضرب والاشارة راجعة
الى الاختصاص بالنداء وهذا مضمون قول الخلاصة الاتي بعوض وحرف النداء جاء بلا العوض عوضا
عن حرف النداء لان لا يستعمل الاسم معه الا منادى والميم في اللغة ما اوادته الخلاصة وان الاكثر به نداء
اسم الجلالة ان يقال اللهم فيلحقهما اخيرا وتعوض بالميم من حروف النداء وفقا لحيز الاسم الشريف
والمعاقد ان يدها وبانا اسم الجلالة لا ينادى الا بها كما تقوم قوله جمع هنوا والعوض محله في محروق من لول
عليه بالقرينة لا بين المعوض والمعوض عنه ويحتمل ان يمنع حذفه وفي اختيار متعلق به نحو زيد من نحو قوله اذا ما
حدث الم اقول يا اللهم يا اللهم للضرورة وكلا المنادى المعرف والمفرد لا تبرح والعلم لا ما وصلا استعملوا صيغة النداء
في المعرف وهو المتبع عليه بالقرينة حقيقة او حكما والمتوجه منه لكونه محل الام او شبه فالمعرف به فبقيا دي
وان كان بقرينة وبن شبه المطول به فالمعرف منزلا وكلا النداء حرف ان يبني على ما يرجع به اذا كان جوادا معربا و
ينصب بعد ذلك ويجوز الضم والفتح نحو يا زيد بن سعيد وبرفع العلم بنحو يا سعد بن سعد لا وبجاري المعرف
المنادى باشتراك الاشتهار فلا ينصب النكرة ولو مقصودة ولا المعرفة المبهمة كاسم الاشارة وانما اشتراط

ذلك

١٢٧

اللهم صل على نبي محمد والروح

ذلك ليجعل عن النداء لانه اذا كان المعرف به مشهورا لا يليق النداء به التنوين عليه ولم يكن الاسم علما الا
عن الشرط جمع فيه المتبع عليه واما المتوجه منه فانك تقول واحسيناه وليت بعموم قوله والعلم
لا بنى مبتدأ وجزء ويجوز اسكون النون وفتح اللام مخففة والعلم عطفا على فاعل ينبغي وفاعل قوله لا ما
وهلا انه اخرج في العلم وليس كذلك فانه لا يجوز ان يبنى والموصول الا ذا له صلة تعينه لا اشتهاره بها
كما في الخلاصة وهو المشهور بذلك في الشرح وشرح كلام من يقول انه اعتبر التعيين وفي كونه مقابلة
العلم فالمعنى لا لما وصلا تعينه ومن نظر لنا دون ذلك على الاشتهار والعلم اذا وصف نيته على
اعتبار التعيين المراد ومثال الموصول المشتهر بصلته راي وقطع بالحضر انه لا اشتهار به بين الناس
اسمه وجمعه بذلك واى حجر بين زمزم هاء لا اشتهار له طالب به وجائز ابتداء للمعرف استعمال
اخر وجواز تحتم بالعلم في اخرى لاطالة العبرة فبما صلة للمعرف والحامعمول ان لحظ ومع خير
نحو ذي ابن للا وجواز انعته لعمرو محذوف قال الشاطبي وبغير الضم في اخر المعرف وفاد افلت يا زيد
وليس فيه على السكون الى الا ما يلي الضم المعرف ومعنى الاطلاقه انه لا جواز بين المفرد وغيره وهو كذلك
والجواز الترجيح به مستعاد في الخلاصة والاستعمال المعدوم اولا واحذف ما قبل في شعره ياتي من
الف ما معمول احذف وقيل ظرف فيه مقطوع ومع صلة فورية ومن مع مجرور مخاطب لما الياء حيث
حذفها لاجل حذف الالف لئلا يجتمع ساكنان فتقول وانقطع زيداه بحذف التنوين وشعر اعلام
لحذف الالف ويجوز حذفها وعلت الالف التنوين لما يجوز الاسكان بها السكتة فانه لا يوقف
بها بعد الالف التي هي اخر الكلمة واجعل وان ليس فقلبه اجلا معمول احذف محذوفها ما قبل
الالف والا يجوز ان يتنازع فيه مع احذف بمعمول لا فاعله وانه على ما يشبه من قول بعد
الطلب واعتبر الطلاق ويد رسمه فلم ان جل واخاه الرجلاه فقوله وان يلبس اي الخبر المعمول
فقلبها اي الف التنوين اجلا واتبع وجهه نحو واغلامك بكسر الكاف وان يعقل الخبر مخاطبه تجوز
نحو بنته لانه غير مناد فيلو بدلت الكسرة فتحة لا التبس المونث بالمذكر فتقلب الف التنوين ياء ونحوه اخا
اذ لو بدلت الضمة فتحة لا التبس المذكر بالمونث فتقلب الالف واوا وان يكن ذا وقفا وان شئت
فالهاء معمول مقدم بزده وقفا نصب على نزع الخافض فتقول يا زيداه ولك الالحاق على الالف والا
فعادة الوصل محتمل بالضرورة وسكت هنا وبدية المنادى بالمفاعل لانه ذكره بابه الا قافية وا
جر بلام مستغاث ما فيه ذا كسر ما العوض به فيعا خزا ومكرر المعطف بالف الاستغاثة ي
التنوين لان المعرف بالمنادى اشبه لانه يشغل استعماله كما تقوم ومن ابواب الاستغاثة وقيل كالب الكافية

نحو الا انوع للتعجب العجيب وضيع الخلاصة او جواز الاستغاثة مناداة حقيقة بخلاف المندوب وقوله مستغاثا
ثا مفعول اجرر ومنه اي لاجله فتعلق به يعني ان المستغاث من اجله حكمه ان يجر باللام اي بغالب احواله ولا يجر
بمن الا بعوضه كقوله يالرجال لخير الالباب ونحو لا يرح السحر العربي ليحيي نبيا ومن الندب تحت قول الخلاصة وسوى
ذلك بالكسر ابتدا وذو السرجال مثال ووصل الخفض للام فيفعل اجرر الشعم على الحال اذ المعنى حال
كون اللام المستغاث منه مفرنة فقوله مستغاث منه حال منه وهذا الحكم انما اغلبي واللام تجب مع اللام
وذلك اذا كان المستغاث منه غير الحر بالاثر بدل فقوله وما الغوث به اي المستغاث به معطوف على مستغاثا
مندل واجرر باللام الغوث به وهذا مصدر بمعنى اسم المفعول حال وكاف وجه الخلاف بين الفتح والكسر في
اللام باعتبار مرفوعها ونحوه فجعل الكسر الخفيفة غير محل الفتح وبكسر التفخيم فقوله بكلا فلو
الطير بكلها وباسا وهي قوله اجرر المستغاث معربا وذلك لانه تركيبه مع اللام اشبه شبها بالمضاف
واللام الداخلة عليه للاختصاص وذلك انه اشكو من بين امثاله لصاحب له والداخلة على المستغاث منه
للتعليل وفتحت اللام مع المستغاث منه وان كانت اسما ظاهرا لانه واقع موقع ضمير المخاطب وعمل
ان تكون حالا منه وقيل معمول بفعل محذوف عليه مع تركيبه المذكورة والجملة خبر والا بمعمول له في محل
للامه وبعضهم جعلها انها مجرور والعطف معتبرا خبره كذا ونيابة فتعلق بالعطف اي المعطوف على المستغاث
اذ كررت معه يا بفتح اللام الداخلة عليه كقوله يالقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد وافهم
بذلك انه اذا لم تعد معه يا فان اللام الداخلة عليه تكسر كقوله يا للكهول وللشبان وللعجب ومن قوله يا لهم
انه استعمل يا بدل الاستغاثة ووجوه العطف سواها واعقب بالف هذا استعمال ثاني للمستغاث
وهو ان يجر ثم اخره بالالف معاقبة للام فقوله اعقب امر من اعقبه الرباعي اي اعقب المستغاث بالالف بدلا
زائدة له المفعول الثاني للقول محذوف والاولى ان يكون المفعول اعقب اللام الالف لسبعهم منه لانهما لا
يجتمعان كما بالخلاصة وذلك قوله يا يزيدا لامل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان وتعرب الكلمة قبل الالف
كما قال الشاطبي وقد يشم ان المستغاث يستعمل كالمنادى وبذلك تحصل له ثلاث استعمالات كذا ذكره والتعجب
مثلا وحذو الاستعمالات الثلاث في المستغاث ومن مجي اللام المفتوحة تارة نحو يا للعجب ومجيء الالف اخرى
نحو يا عجبا ومنه قوله يا عجبا لهذه الفليقة وخبر اصح هذا ان يكون واعجبا تستحسنه وتستعظمه ولم تنسبه اليه وكذا
من نحو يا للعلماء والشاني في نحو او استنكره وتعالى جنسه نحو يا للماء ويا للعشب فصل رخم بحذف الاخر
المنادى قال في الشرح الترخيم في اللغة هو التسهيل وقيل لحذف ذكره ابن هشام في صنيع الخلاصة مقال انه لو اراد
بيان ذكر نوعين الترخيم لا الاول يكون استغنى به حرفا مما بعد شمول هو حذف الاخر مع ما قبله مع انه رخم

وانما يجوز على هذا الحذف اي حذف الاخر مع ما قبله انه حرف الاخر لا بالتركيب ولا حمل ونحوه يسمى هو الاخر
وانما يجوز فيه حيث ما يعد من اسناد ومقدور ولا اختصاص بالمذكور ولا يسوغ عدم ادراجه بالتعريف وقال الاخوان
ارادنا التعريف الشامل لجميع اقسامه فقلنا هو حذف آخر الكلمة اختصارا جوازا فيجوز منه حذف الشعرية
والحركة وحذفا لانها بعد آخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والحرف الاخير ونحو يعبده كالمندوب حال او آخر
الكلمة مع بيان تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء بالحرف يا غلام اذ الحذف ليس اخر الكلمة لا
ترى ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف به باب عدو ونحو خلاف الحذف لعلة لا للتحرد والاختصاص ويخرج
ايضا حذف اللام بيد ودم لانه واجب اه ذكره الشرح بعينه وقلنا بعده فلتعدد وعليه الترديد انه منقوص
والمرد ومنه اللهو واللعب قال عليه الصلاة والسلام لست من الدد ولا الدد مني والاستعمال كلام العبيطي
حاين مقررة لثناءه بعود الكلمات حذف اخرها اعتباطا الا العلة على سبيل الجواز لا الوجوب مع اخر
الحرف ليس ينزل ضم معادل هذا التعريف بين يانع في موضع باعلا وقطرية لدا عوذ بذلك علي ما يقع
مونثا ما اريد المنادى وما معطوفة عليه ورفعته على المنادى بمعنى نكرة موصوفة لا موصولة والمعنى
انه لا يرجى لمحة ترخيم المنادى بين ان يكون مونثا او غيره الا مجرد ترخيمه مما ليست مونثة لا تشترط ابدا
علمية ولا زيادة على الثلاثة فيرخم علما كقوله اجارتهم ما بعد هذا التذلل واسم جنس كقوله جاري لا تستنكري
عزيرا وبرخم زيدا على الثلاثة كحار وغيره كقولهم يا شاه ادجني ارضاه افيم لا عن موضع المنادى على النداء الا في
اذا وقع موقع ما يكثر فيه سقوط الحرف لا على وانه انظر بعبارا بتعاتب على جوهر الاسكان قبل النداء
والترخيم والمعتبر شرطه بحواز ترخيمه ان يكون علما زائدا على الثلاثة مقبوله بقطا حالت من عاوة لانه كالعلم
كثر استعماله وجوز انه قياس التحقيق كما هو انقص الاسم فقاطنا سابقا دليل انه ليس للعلة موجبه
بخلاف مقصود منه ويعلم وجه النهي غير التعليل وليكن انما لا يكون مقابلا خلاف ما تكون بين الحلم
ثم ترخيمه بحذف العفات البه ولا دليل عليه ما ورد على الخلاصة وافقاه بحفة ترخيم المؤنث مطلقا في شرطه
اصلا مع انه يشترط فيه ان يكون معرفا فلا يرخم النكرة الغير المقصودة نحو يا او انظر تميم المكيين معا
واما قوله يا علقم الخبر طال النشا قد عشا فمنادى لا يكون مستغاثا ولا مندوبا ولا الاسماء الملازمة للنداء
وأجيب عن الخلاصة بان الاطلاق المذكور فيها مقابلة التقييد الا بالمذكر وضعف بذكر الالفاظ فيه جملة
ولا تعيق انفراده بالشرط وقد ظهر له اشتراك كون الاسم غير مستغاث ولا مندوب ولا ما يختص بالنداء
علم بالمؤنث والمذكر ومنه استبعاد وقول المعنى فيها يا هي ومنع ترخيم المضروب بالنار والمخلاة ابن رواه
بقواعد منه واجاب ابن قاسم عنه بانه ذكر اشياء حذف حرف النداء مع المندوب والمستغاث فيشير الى قطع

ترخيمه لأن الكلمة الطائفة وحذفه معها تضيع ومن رخمهما بالألف والنون وهذا الخلاف لأن الحوار بأن المحذوف

غير وارد أصلا لأنه غير مقصود كما سبق وذلك مقصود وذكرها الخلاف بالعقاد وأما اشتراط أن لا يكون الاسم محلا بحرف

النداء مقصودا به وخصوص الجملة عن نحو بعد نقل ابن مالك عن سيبويه أنه والعرب ومن رخم المركب الاسنادي العجمي

في كتاب شرح الكافية ... الشاطبي ... سيبويه وساق كلام سيبويه برمته في باب الكافية أي الف

يحكى عنه ... الحكاية ... وبترك ... الخبر وخمسة عشر ... الحجة

كما ... ذلك ... شرط ... وذلك أن ... العرب ... فيقول يا تأبط أقبل فيجعل الأول ...

جعله ... في باب الكافية أن كلام سيبويه قال أبو حيان وبسبب هذا مناقضا لما قرره في باب الترخيم ...

المحكي لا يرخم بل أراد أن ... العرب ... على جهة الترخيم بل يجعله لغير النداء ولم ينقل فلان ... ولم ينقل

ترخيم ... والذي ... أشار إليه ... الحق ومن نظر كلامه ... أن ابن مالك هو المعتبر وقد قال المرادي

بعد كلام أبي حيان وهذا متمسك ضعيف في الرد على ابن مالك ... الظاهر أنه سبب لا ... النداء هو الترخيم

أهـ قلت بل ... القياس هو ... الترخيم وقد ... بين ... فإنه ... جامع كما ...

ولا ... إنه ... الحال المعروف المشهور أن الجمهور منع ترخيم المحكي ذكره في الخلاصة أولا

أن ... الترخيم من ... التركيب الإسنادي ... ترخيمه ... لغة ... وهو قليل غريب ذكره بعد ...

... الترخيم ... النقل ... الجواز لم ... كلامه على محل واحد

... وقد ... في ... وقد ... الخلاصة ... سيبويه رحمه الله تعالى ...

... أبو بشر والتلو ... الآخر ... فيه ثلاثة ... حروف ...

... الآخر ... بشرط ... أن يكون ...

... احترازا ... زيادته ... أن يكون ...

احترازا من نحو ... ساكن وهذا من علامات ...

لا ... ساكن ... احترازا من نحو ...

وقال ... الخلاصة ...

... فقال أي حذف الآخر مع ما قبله بخمسة شروط الأول أن يكون ... أن يكون

... أن يكون ... وهذا ... فإن ... لا ... أن يكون الخارج ...

... الكلمة ... أن ... حذف ... مطلقا ...

أن يكون قبله ثلاثة أحرف ... احترازا من نحو ... وسعيد وثمود ... أن يكون قبله حركة

عجائبه

... احترازا من نحو ... اشتراك ... الشرط ... الشروط

جاز حذف ما قبل الآخر معه كقوله ... يا اسما ... على ما كان ... اسماء ... والشكل ... فعل

بمعنى مفعول ... الخبر وجملة حذف ... الخبر ... أحوال المبتدأ

أو ... الخبر ... أي ... قبلها ... الشروط ... الشعر

... الخلاصة ...

قال ابن ... سيبويه ... ترخيم ثانيا بعد حذف ... على لغة من لم ينو المحذوف ومنه قوله

أحار بن عمرو ...

قال الشيخ أبو حيان ... على ... ترخيمه ... حذف ...

... مع ما قبلها ... والتعبير ... البيت ...

الترخيم ... ترخيم ثانيا ... الكلمة ... يحتاج ... سيبويه ... التعبير

أهـ قلت ... المحذوف ... بعد أن ذكره ...

كان المحذوف ... الاشتغال ... ما قبل ...

... ما اشترط ... الآخر ... فإنه ... حذف ...

... لم يكن ثابتا بالفعل ... بحسب الملاحظة ... والاعتبار ...

... الآخر ثانيا ... الاعتبار ...

... إذا حذف معه ما قبلها ... ذكره سيبويه والترتيب ...

... سيبويه ...

... على لغة ... المحذوف ...

... سيبويه ... حذف ما قبل ... الكلمة ...

... سيبويه حذف ما قبلها على لغة ... المحذوف ...

... الترخيم ... على لغة ... المحذوف ...

... كلمة ...

... ترخيم ... الترخيم ... العدد

... الترخيم ... العدد ...

... الخ ...

ترخيم المركب المزجي اذا كان ما اخره ويه وضع ابو حيان ترخيمه مطلقا وقال انه لم يجئ في كلام العرب والفاظ ما
قال بترخيمه قياسا ومنع الفراء ترخيم المركب العددي وهذا معنى بخلاف البيتة ولا تجوز اشفاره وما بعدها
ويلوه كما كان او حركه بعد عماد وما يزول سبب الحذف يرد في الترخيم لغتان احدهما ان يراعى المحذوف ويترك
منزلة الثابت فيبقى ما قبله على ما كان له من حركة وسكون وعدم ابدال فيقول يا جعف بالفتح ويا منص بالضم
ويا حار بالكسر ويا برج بالسكون ويا ثمو بالواو وتسمى لغة من ينتظر والثانية ان يجعل ما بقي بعد الحذف اسما برأسه
كان المحذوف لم يكن فيجعل ما وجب له من حركة ويجعل ما كان قبله الاخر كما قال النحاة في الترخيم بعلة فيا سيبة من وجوه
يجاب فيعاملون التصغير في الفراء فاجعلوا ما بعد حرف اين يعامل المرخم في الاغلب معاملة ما فيه العلة
الموجبة ودحعل اسما برأسه نظرا الى انه وان كان فيا ساعد الاخر ليس الاخير وهذا تعلم وجه لا يجوز ههنا
جاز لكنه في كلامهم اكثر وسيتهاد ذلك وتقرير الخلاصة لم يلاحظ ما هنا الا ان قوله ولا يجوز مبتدأ واشفاره اي
المحذوف خبر والجار الداخل على الامر بسببه وما يتلوه معمول الخ والى المحذوف اي ما يتلو المحذوف وكما
كان معمول له وسبيه بقوله وحرك اي على انه مستثنى عما تقدم مستثنا لعدم انه ان يكون ما بقي من عماد ومعنى
الخلاف انه لا يجوز بين ان يكون بعد الالف او لا اذا كان بعد الالف فلا اشكال في انه يحرك بحركة ما قبله كما له
في الاخر نحو مضار وتحاج فتقول يا مضار بالكسر ان كان اسم فاعل ويا بالفتح ان كان اسم مفعول ويا تحاج بالفتح
لا ان اصله تحاجج وان لم يكن له حركة في الاصل حركه بالفتح لانه اقرب الحركات الى السكون نحو اسحار اسم شجرة فتقول فيه يا
اسحار يعني ان اسم واما اذا لم يكن بعد الالف نحو محمر فمذهب الجمهور انه يبقى على سكونه وقال الفراء يحرك ايضا
المسالة الثانية ان يكون ما قبل الاخر حرفا ساكنا ذهب ذلك السبب بالترخيم فان الجمهور على انه يرد ما حذف
لموجب حذفه واعلوه فتقول يا حرفهما عند الجمهور على لغة ومثاله يا قاض ويا اعل في المحذوف
وقاله ابن مالك في التسهيل وابن الحاجب قال ابن الحاجب لو قيل يا اعلي ويا قاضي في هذه اللغة لم
يبعد ان الساكن الاخر كالثابت لعدم قال الرماني وهو ان صحيح لا كن لم يسمع واهل هذه اللغة قاله
والاكثر ونه وقال وجه قبول ذلك اعتماد اعلى السماع ولا قياس بعتبهم قاله ابو علي وابن الحاجب ام فتقول
حينئذ يعم واستثناء الخلاصة للثانية مفقود والاولى بقيت عليها قوله وما يزول سبب الحذف مبتدأ والى
ثابتة على انه الابدا اي سبب حذفه والجملة برد خبر واعلم ان شئت ان يعتبر الاخر ترخيم ضعا اللغة الثانية
في الترخيم الا ان يعتبر المحذوف بل يجعل نسيا فيجعل الباقي بعد الحذف كانه الاصل للكلمة في اصل وضعها
فتقول يا جعف ويا حار ويا منص بالضم الجميع فتقول كانه بقية حادثة للبناء غير حركة الاصل ويقال يا خلد
والابدال كما في ثمود فتقول فيه يا ثمي لانه ليس في الاسماء المتمكنة ما واخره واو قبلها ضمة الا ان يجعل

اعلم الاول محذوف اي اعلم قال بطيتلو او ما معمول له اشكال اي ما يعتبر الاعلال والاخر لكونه هو التي يحفه
الاخر والتزم تنبيه حيث نظيره عدم اي التزم الوجه الاول حيث يلزم شعر ثم يلزم عدم النظير وذلك نحو
طيلسان فانه لو رخم على لغة ولا يشتكي لزم وجود فيعل بكسر العين في الصحيح مع انه مفقود فيه الا طيلسان
نحو حنيفل ليس او انحو ببس في واحد وذهب الحيرد والسيرافي والاخفش والمازني الى عدم اعتبار هذا ونقل
ابن جني عدم الاعتبار عن كثير من النحويين فعلى هذا صاحب الخلاصة اسقط ذلك او نقول مسلتزم التي
حرفها ايماء الى ذلك كما في ابن عقيل قوله تنبيه معمول الالتزام او نائب فاعل لطلع العين مفعول وفي مبتدأ
والمسوغ صحة مستفادة ومعنى المراد معول عليها لوضوحها وشيء ما يا نظير للحامل بعد الحذف
وفد عدم خبر والجملة في محل خبر بالحاجة حيث كذا اذا يوقف النداء حيث النتا ان شار ذلك الا التزام بتة المحزوم
بمعنى انه عدم تنبيه اذا ارخم ما لم يبنا سوى التاء بالمجرد منها فانه يحتشه وتلتزم حج شبه نحو مسلمة فانه
اذا رخمته على لغة ولا ينبغي حمته العيم بعد حذف التاء فيتوهم انه نداء مذكر لا يرخم فيه وتلبيس العقلي
كالتوضيح وظاهر الخلاصة انه لا يلتفت الى ما ليس فيه سوى التاء كالبناء من الحشو والجمع بالمجرد
وقد منع الكوفيون ترخيم الجمع العلمي بالنظر لك على اللغتين ومع معروف صيغة الجمع لانه بعد
حذف الواو والنون يجوز الاخر ومثلها الا على النية انظر الى الثنائي المركب بالمجرد كما يترخم
حضرموت اذا كان مذكر واسمه حضرموت وحضر وقيل يا حضر بالضم وقاله ابو حيان انه يلزم في ترخيمه
خيمه على لغة ويتخلى وجه التسوية ان لا التناسي في التناسي شرط اغلب وظاهر الطلاقه في التاء
انه لا فرق بين الصفة والعلم وهو ما في التسهيل وجرى في الخلاصة على عدم اعتبار الصفة في العلم حيث قال
ويجوز الوجهين في مسلمة وهو الذي دل عليه كلام سيبويه وذلك لان استعمال الصفة بعد علمه معا
بين بل الصفة الغالبة ومنع ترخيم حذف وما ذكره ومستغاث وملازم ملازم النداء نحو صاح الافعلا
بالشبهة للمندوب والمستغاث فوجهه في ملازم النداء انهم اخرجوه عن الاصل الزام النداء علم نجر حو
وقد ثابتة بالحذف فانه ومنع مصدر مبتدأ وجملة وحال شبه خبره ومستغاث وملازم معطوف عليه
على مندوب ولاضطرار رخموا دون نداء ما للنداء يصلح عن النداء ابعد خصوصي الضرورة كقوله ان ابن
حارثة ان شقال ونبيه ترى اعتمد على البناء سوى فقد علم اني يرى كان حارثة وعلته الشيء على ما في الخلاصة
والنداء صلاحيته للاسم حيث بعد النداء احترازا مما فيه الا **هنا انتهى** التسعة اللاول ...
الشرح المبارك بعون الله وحسن عونه وتيسيره في سادس عشر ربيع الثاني على يد ... اللهم اغفر لكاتبه
ولجميع المسلمين بفضلك ومنك يا ذا الجلال والاكرام واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

Copyright © King Saud University